

مطارحات في الإمامة

من أبحاث المرجع الديني

السيد كمال الحيدري رحمته الله

بقلم

الشيخ حيدر اليعقوبي

يطلب من

• مؤسّسة الإمام الجواد عليه السلام

للفكر والثقافة؛ بغداد

٠٠٩٦٤-٧٧٠٧٩٠٠٨٤٢

٠٠٩٦٤-٧٨٠٠٢٣٠٠٢٩

• مؤسّسة الثقلين للثقافة

والإعلام؛ كربلاء

٠٠٩٦٤-٧٨٠١٤٢١١٩٤

• معرض الكتاب الدائم؛

النجف الأشرف

٠٠٩٦٤-٧٧١١٦٤١٦٦٩

• مكتبة زين العابدين؛

البصرة - الطويسة

٠٠٩٦٤-٧٧٠٦٠٧٢٢٧١

• مكتبة دار الأمير؛

الناصرية - الحُبوبي

٠٠٩٦٤-٧٨٠٣٠٩٨٤٩١

مؤسّسة الإمام الجواد عليه السلام

للفكر والثقافة

الكاظمية المقدّسة - باب الدروازة

١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين.

إنّ المراجعات الفكرية والعقدية الجادة تُلزمنا بمراجعة النصوص الدينية التي عادةً ما تقف وراء التشكّل والاختلاف، ومن أجل أن تكون تلك المراجعات نافعةً ومنتجةً فلا بدّ أن تقوم على أصول عقلانية جامعة وليس على رؤى شخصية ضيقة، بمعنى أن يكون الهدف المنظور هو السعي لإظهار الحقّ ونصرة الأئمة وتضييق دائرة الخلاف، وليس من أجل إظهار قوّة الجدل أو تدعيم فئة حاكمة تجاوزت حدود النصوص الدينية المعتمدة، وأيضاً لا بدّ أن يكون السعي إلى ترشيد الواقع الفكري والثقافي والارتقاء بمستوى الأئمة، وليس السعي إلى تغذية روافد التمزق، أو العمل على تجهيل الأئمة وتضليلها عن الوقائع التاريخية.

وبقطع النظر عن أنّ بعض النخب الأولى من السلف من الصحابة والتابعين، قادة وعلماء ومحدّثين، كانوا ينساقون وراء أفهامهم الشخصية المخالفة للنصوص الدالة على شخصية الإمام المنصّب من قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وبيان دوره التكميلي في قيادة الأئمة، وأنهم قد وقعوا ضحايا أفهام خاطئة، وأنهم لم يكونوا بصدد مخالفة النصوص بقدر ما كانوا بصدد معالجة الأمور وملء الفراغ الهائل الذي تركه رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله، بقطع النظر عن ذلك كلّه فإننا لا بدّ لنا من السعي الحثيث لتصحيح الأخطاء التاريخية التي هي التعبير المنطقي لتلك القراءات التي أقصت واقعاً وقوّضت مشروعاً أُريد له الأخذ بزمام الأمور بعد رحلة الرسول صلى الله عليه وآله، فإنّ الاستمرار في تبني

القراءات التاريخية الخاطئة يقف عائقاً كبيراً أمام الإصلاح ورفع الاختلاف، بل يكاد أن يكون ذلك هو حجر الزاوية في كل خلاف عقدي بين مدرسة أهل البيت ومدرسة الصحابة، ومن هنا لا بد أن يُعلم أن العمل على إعادة قراءة تلك الوقائع التاريخية وتفعيل النصوص الدينية المعطّلة، الواردة في بيان الإمامة وتشخيص مصداقها، ليس المراد منه تجريم أصحاب تلك القراءات التاريخية أو تسقيطهم وإقصائهم، كما يريد من ذلك بعض ضعيفي الهمة وقليلي الوعي وقصيري النظر، وإنما المراد منه مواجهة ذلك العصف التاريخي الماضوي الذي ما زال يجمّد العقول ويحطّم القلوب ويقطع الأعناق، فالأمة كانت وما تزال تدفع الثمن باهظاً لتلك القراءات التاريخية الخاطئة، ولا سبيل لرفع تلك الخلافات التاريخية إلاّ بوضع النقاط على الحروف، والكفّ عن المناورات والمراوغات، فإنّ الهروب من العصف الماضوي ومخلفاته ليس من الحكمة بشيء، بل هو ضرب من الغباء المركّب.

وما نراه من التمزّق الخطير في صفوف الأمة - والذي حوّلها إلى فرق متناثرة وأحزاب متناحرة، فضلاً عن التركة الخطيرة لهذا الخلاف العميق، حيث حدا بالكثير من أبناء الأمة الإسلامية إلى العزوف عن الدين وتبني الأفكار والنظريات غير الإسلامية - لن نتمكّن من تجاوزه من خلال السكوت عليه، والرضا بتبعاته، وإنما لا بدّ لنا من المكاشفة التقويمية الشجاعة، والتحليّ بالمسؤولية وروح الإصلاح، والابتعاد عن الطعن والالتهام، ومعالجة البؤر التاريخية المفضية إلى الاختلاف والتمزّق.

إنّ إعادة قراءة النصوص الدينية والوقائع التاريخية لا بدّ لها أن تصبّ في اتجاه معالجة مشكلاتنا الخطيرة، والبحث عن منشأ وحدة الأمة، وليس من أجل التجريم أو الطعن أو اللعن أو الإساءة للرموز التاريخية، ولا يعني ذلك عدم

توجيه النقد الموضوعي لأصحاب القراءات الخاطئة، فإنّ هالات التقديس - غير المبرّرة - غالباً ما تقف حائلاً أمام العمليات التصحيحية، ولذلك لا بدّ من عرض الرؤى النقدية، فإنّها ترفع القيود عن العقول، وتمزّق الحجب من القلوب، ومتى ما تحرّرت العقول والقلوب من القيود والحجب فإنّ الحقيقة سوف تكون هي الحاكمة والرائدة والموجهة، وهذا ما حدا بنا إلى تقديم هذه المطارحات الفكرية والعقدية، التي تهدف إلى معالجة المشكلات التاريخية الموروثة، وذلك من خلال التركيز على تقديم القراءة الموضوعية والتحقيقية للنصوص الدينية التي اجتهد الآخرون في قبالتها لأسباب قد نختلف عليها، ولكنّها ولا ريب لم تملأ الفراغ بقدر ما فسحت المجال الكبير للاختلاف والتمزّق، فكان لا بدّ من ترشيد الأحداث التاريخية، وبيان مواضع الاختلاف، وتحديد منشأ الوحدة في الأمة الكامن في تحكيم النصوص الدينية الصحيحة والابتعاد عن تحكيم القراءات التاريخية الخاطئة، مع الحفاظ على كرامة الرموز التاريخية؛ لأنّ الهدف ليست هي - الرموز التاريخية - وإنما الهدف هو التصحيح نفسه، والخروج بالأمة من أتون الحراب والتمزّق الموروث.

من هنا كانت المسؤولية ثقيلة في تقصي النصوص الدينية ومعالجة القراءات التاريخية الخاطئة، وما هذه الحلقة الفكرية والعقدية من (المطارحات في العقيدة)، والتي اختصّت بعرض نصوص نبوية تتعلّق بالإمامة مفهوماً ومصداقاً، من قبيل حديث (رزية الخميس) وحديث (أنت خليفتي من بعدي) وحديث (المنزلة) وحديث (الغدير)، إلاّ حلقة تتبعها حلقات أخرى - إن شاء الله - نستعرض فيها جملة من النصوص الدينية والوقائع التاريخية ونتناولها بالدراسة والتحقيق والنقد والتقويم؛ للوصول إلى القراءة الصحيحة وتصحيح القراءات التاريخية الخاطئة، معتمدين على أسلوب يجمع بين التفصيل المطلوب والانتخاب الدقيق للمسائل

الأساسية المبحوث فيها.

وقد أبدى ولدنا العزيز العلامة الحجة الشيخ حيدر اليعقوبي قدرات متميزة في تقصي عمدة مطالبنا العلمية التي تناولناها في بيان الأحاديث الأربعة - المشار إليها آنفاً - وتحقيقها وتدقيقها ونظمها وصياغتها بأسلوب علمي رصين، وبيان ميسر يستفيد منه الخاص والعام، ليتحقق بذلك هدفنا المنشود في نشر ثقافة التفقه في الدين في بعده العقدي، وأملنا بالله تعالى كبير في أن يتمم بالقدر الممكن ما شرع به من حلقات المطارحات في العقيدة، وفي أن يُريني فيه باحثاً ومحققاً وعالمًا تنتفع به الأمة، إنه نعم المولى ونعم المجيب.

السيد كمال الحيدري

١٨ / محرم الحرام / ١٤٣٨ هـ

مقدمة المقرر

كان في حياة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ خَطَّانَ رُئِيسِيَّانِ يتصارعان على الساحة الفكرية والسياسية: الخطَّ التبعدي، الذي كان يتعبد بأوامر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، ويقف على النصِّ النبويِّ فيمثله حرفياً من دون تبديل ولا تعديل؛ والخطَّ الاجتهادي، المتحرر عن النصِّ النبويِّ، والذي كان يرى لنفسه حقَّ الاجتهاد في مقابل النصِّ.

ويدلُّ على وجود الخطَّ الثاني في عهد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الكثير من الآيات القرآنية، منها:

أولاً: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقَدَّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ (الحجرات: ١-٢)، فهذه الآية تؤشِّر إلى وجود شريحة في عهد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كانوا يبادرون قبله في وضع الحلول وتحديد الأحكام.

فقد روى البخاري في صحيحه: «عن ابن أبي مليكة، أنَّ عبد الله بن الزبير أخبرهم أنَّه قدم ركب من بني تميم على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال أبو بكر: أمر القعقاع بن معبد بن زرارة. فقال عمر: بل أمر الأقرع بن حابس. قال أبو بكر: ما أردت إلا خلافي! قال عمر: ما أردت خلافاً. فتباريا حتى ارتفعت أصواتهما، فنزلت في ذلك: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقَدَّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(١).

(١) صحيح البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي،

ثانياً: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَاجَوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ﴾ (المجادلة: ٩)، فهذه الآية تؤشّر إلى وجود جماعة في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله كانوا يتناجون فيما بينهم، وكانت عندهم اجتماعات سرية تآمرية ضدّ رسول الله صلى الله عليه وآله.

ثالثاً: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَعْلَلَّ مَمَّا عَزَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (آل عمران: ١٦١)، إنّ هذه الآية نزلت بمناسبة اتّهام الرسول صلى الله عليه وآله بالغلول؛ أي: الخيانة، وهؤلاء الذين اتّهموه، لم يكونوا من اليهود أو النصارى، بل كانوا من المسلمين.

قال ابن كثير: «نزلت في قطيفة حمراء فُقدت يوم بدر، فقال بعض الناس: لعلّ رسول الله أخذها، فأكثروا في ذلك، فأنزل الله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَعْلَلَّ مَمَّا عَزَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾. وكذا رواه أبو داود والترمذي جميعاً عن قتيبة عن عبد الواحد بن زياد به. وقال الترمذي: حسن غريب»^(١).

وقد احتفظ لنا التاريخ بشواهد لجماعات كانوا يعارضون رسول الله صلى الله عليه وآله في بعض قراراته، ويخالفونه في بعض أحكامه.

وهذا الخطّ تمثّل في جماعة يتقدّمهم عمر بن الخطّاب، وقد تجلّى هذا التقدّم في مواقف عديدة أبرزها رزية يوم الخميس؛ التي وصلت فيها المعارضة إلى ذروتها، بحيث أصرت على منع النبي صلى الله عليه وآله عن كتابة ما يريد كتابته.

روى البخاري عن عبد الله عن ابن عباس، أنّه قال: «لَمَّا حَضَرَ رَسُولَ اللَّهِ

طبعة بالأوفست عن طبعة دار الطباعة العامرة باستانبول، ١٤٠١ هـ: ج ٥، ص ١١٦.
 (١) تفسير القرآن العظيم، الإمام الحافظ عماد الدين، أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، قدّم له: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ١٤١٢ هـ: ج ١، ص ٤٣٠.

صلى الله عليه وسلم^(١) وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، قال النبي صلى الله عليه وسلم: هلم أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده، فقال عمر: إن النبي صلى الله عليه وسلم قد غلب عليه الوجد، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله، فاختلف أهل البيت^(٢)، فاختصموا، منهم من يقول: قربوا يكتب لكم النبي صلى الله عليه وسلم كتاباً لن تضلوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر، فلما أكثروا اللغو والاختلاف عند النبي صلى الله عليه وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قوموا. قال عبيد الله^(٣): وكان ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغظهم^(٤).

هذه شواهد - وهناك شواهد أخرى كثيرة - تدل على وجود الخط المتحرر غير المتعبد بالنص النبوي في حياة النبي صلى الله عليه وآله، حيث أعطى هذا الخط لنفسه حق معارضة النبي صلى الله عليه وآله ومخالفته كلما رأى - هو - المصلحة في ذلك؛ متناسياً قول المولى سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (النجم: ٣-٤).

أمّا الخطّ التعبدى فقد كان - كما أسلفنا - ينتظر الأمر النبوي، ولا يقدم بين يدي صاحب الرسالة صلى الله عليه وآله الحلول والأحكام، وكان يتعبد بكل ما صدر عنه حرفياً. وقد تجلّى هذا الخطّ في طائفة من الصحابة الكرام يتقدمهم الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فهو الشخص الذي لم يقدم بين يدي

(١) أي: احتضر رسول الله صلى الله عليه وآله.

(٢) المراد به (أهل البيت) هنا: الحاضرون في المجلس.

(٣) المقصود به (عبد الله) هو الناقل للرواية عن ابن عباس.

(٤) صحيح البخاري، مصدر سابق: ج ٧، ص ٩.

رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ وَإِذَا قَدَّمَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ أَطْوَعَ إِلَيْهِ مِنَ الْعَبْدِ لِمَوْلَاهُ، وَلَمْ يَسْجَلِ التَّارِيخَ الصَّحِيحَ مُورِداً تَرَدَّدَ فِيهِ الْإِمَامَ عَلِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ امْتِثَالِ أَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَضْلاً عَنْ مَعَارِضَتِهِ.

إِذَا هُنَاكَ خَطَّانٌ؛ اجْتِهَادِيٌّ يَتَقَدَّمُهُ عَمْرٌ، وَتَعَبُّدِيٌّ يَتَقَدَّمُهُ الْإِمَامُ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا أَشْيَاعُهُ وَأَتْبَاعُهُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. وَقَدْ أَطْلَقَ الرَّسُولَ الْكَرِيمَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى الْمَشَائِعِينَ لِلخَطِّ التَّعَبُّدِيِّ اسْمًا: (شَيْعَةٌ)؛ فَقَدْ رَوَى الْحَاكِمُ الْحَسْكَانِيُّ وَالْقَنْدُوزِيُّ الْحَنْفِيُّ أَنَّهُ عِنْدَمَا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ (الْبَيْتَةِ: ٨)، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِلْإِمَامِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَا عَلِيُّ، أَنْتَ وَشِيعَتُكَ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ، تَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْتَ وَشِيعَتُكَ رَاضِينَ مُرْضِيَيْنَ، وَيَأْتِي عَدُوُّكَ غَضَابًا مَقْمَحِينَ»^(١) (٢).

(١) الْقَامِحُ مِنَ الْإِبْلِ: الَّذِي قَدْ اشْتَدَّ عَطْشُهُ حَتَّى فُتِرَ لِدَلِّكَ فِتْوَرًا شَدِيدًا. وَيُقَالُ لِلذَّلِيلِ: مَقْمَحٌ لَا يَكَادُ يَرْفَعُ بَصْرَهُ مِنَ الذَّلِّ، وَفِي الْقُرْآنِ: ﴿فَهُمْ مُقْمَحُونَ﴾ (يَس: ٨) أَي: خَاشِعُونَ لَا يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ مِنَ الذَّلِّ. وَيُقَالُ: الْقَامِحُ مِنَ الْإِبْلِ: الَّذِي يَرُدُّ الْحَوْضَ وَلَا يَشْرَبُ. فَهَذَا كَلَّهُ يَكُونُ عَلَى أَعْدَاءِ آلِ مُحَمَّدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُونَ أَدْلَةً خَاشِعِينَ لَا يَرْفَعُونَ رُؤُوسَهُمْ مِنَ الذَّلِّ. (انظر: شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، للقاضي أبي حنيفة النعمان بن محمد التميمي المغربي - ت ٣٦٣ هـ - مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، تحقيق: السيّد محمد الحسيني الجلايلي: ج ٣، ص ٤٤٩).

(٢) شَوَاهِدُ التَّنْزِيلِ لِقَوَاعِدِ التَّفْضِيلِ فِي الْآيَاتِ النَّازِلَةِ فِي أَهْلِ الْبَيْتِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ، تَأْلِيفُ: الْحَافِظِ الْكَبِيرِ عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَعْرُوفِ بِالْحَاكِمِ الْحَسْكَانِيِّ الْحَدَّاءِ الْحَنْفِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ، تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيقٌ: الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بَاقِرِ الْمُحْمُودِيِّ، مَوْسَسَةُ الطَّبَعِ وَالنَّشْرِ التَّابِعَةُ لَوِزَارَةِ الثَّقَافَةِ وَالْإِرْشَادِ الْإِسْلَامِيِّ، مَجْمَعُ إِحْيَاءِ الثَّقَافَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، ١٤١١ هـ: ج ٢، ص ٤٦١؛ يَنْبِيعُ الْمَوْدَّةِ لِدَوِيِّ الْقُرْبَى، لِلشَّيْخِ سَلِيمَانَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ

وروى السيوطي عن جابر بن عبد الله، أنّه قال: «كنا عند النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأقبل عليّ، فقال النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: والذي نفسي بيده إنّ هذا وشيعته لهم الفائزون يوم القيامة. ونزلت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾، فكان أصحاب النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا أقبل عليّ، قالوا: جاء خير البرية»^(١).

وبما سطرّ في ذيل آية «خير البرية» أتضح: أنّ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله هو مَنْ أطلق على أتباع الخطّ التعبدي الذي يتقدّمه الإمام عليّ بن أبي طالب اسم: (شيعة)، وهذا دليل على أصالة التشيع على مستوى الاسم.

وكذلك التشيع أصيل على مستوى الرجال، بمعنى: أنّ الطبقة الأولى من الصحابة كان فيهم عدد كبير ممّن يشايح الإمام عليّ بن أبي طالب، منهم: أبو ذرّ الغفاري، عمّار بن ياسر، سلمان الفارسي، المقداد بن عمرو الكندي، حذيفة بن اليمان صاحب سرّ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله، خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين، الخباب بن الأرت الخزاعي أحد المعذّبين في الله، أبو الهيثم بن التيهان الأنصاري، قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري، أنس بن الحرث بن منبّه أحد شهداء كربلاء، أبو أيوب الأنصاري الذي استضاف النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله عند دخوله المدينة، جابر بن عبد الله الأنصاري أحد أصحاب بيعة العقبة، هاشم المرقال فاتح جلولاء، محمّد بن أبي بكر تلميذ الإمام عليّ عليه السلام وربيبه، مالك الأشتر النخعي، مالك بن نويرة الذي قتله خالد بن الوليد، البراء بن عازب الأنصاري،

القندوزي الحنفي، تحقيق: سيد علي جمال أشرف الحسيني، الناشر: دار الأسوة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ: ج ٢، ص ٤٥٢.

(١) الدرّ المنتور في التفسير بالمأثور؛ الإمام الكبير العلم الشهير جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان: ج ٦، ص ٣٧٩.

أبي بن كعب سيّد القراء، عبادة بن الصامت الأنصاري، عبد الله بن مسعود صاحب وضوء النبيّ صلّى الله عليه وآله ومن سادات القراء، خالد بن سعيد بن أبي عامر بن أمية بن عبد شمس خامس من أسلم، أسيد بن ثعلبة الأنصاري من أهل بدر، الأسود بن عيسى بن وهب من أهل بدر، بشير بن مسعود الأنصاري من أهل بدر ومن القتلى بواقعة الحرّة بالمدينة، ثابت أبو فضالة الأنصاري من أهل بدر، الحارث بن النعمان بن أمية الأنصاري من أهل بدر، رافع الأنصاري ممّن شهد أحدًا ولم يبلغ وأجازه النبيّ صلّى الله عليه وآله، كعب بن عمير بن عبادة الأنصاري من أهل بدر، سماك بن خرشة أبو دجاجة الأنصاري من أهل بدر، سهيل بن عمرو الأنصاري من أهل بدر، عتيك بن التيهان من أهل بدر، ثابت الأنصاري من أهل بدر، ثابت بن حطيم بن عديّ الأنصاري من أهل بدر، سهيل بن حنيف من أهل بدر، أبو مسعود عقبة بن عمرو من أهل بدر، أبو رافع مولى رسول الله صلّى الله عليه وآله الذي شهد مشاهده كلّها مع مشاهد الإمام عليّ عليه السلام وممّن بايع البيعتين؛ العقبة والرضوان، وهاجر الهجرتين؛ للحبشة مع جعفر بن أبي طالب، وللمدينة مع المسلمين، أبو بردة بن دينار الأنصاري من أهل بدر، بشير بن عبد المنذر الأنصاري أحد النقباء بيعة العقبة، يزيد بن نويرة بن الحارث الأنصاري ممّن شهد له النبيّ صلّى الله عليه وآله بالحنّة، يزيد الأسلمي من أهل بيعة الرضوان، حبيب بن مظاهر الأسدي من شهداء كربلاء، عبيد بن التيهان الأنصاري وهو أوّل المبايعين للنبيّ صلّى الله عليه وآله ليلة العقبة، وغيرهم الكثير^(١).

(١) انظر: الكامل هامش رغبة الأمل، للمبرّد، طبعة مصر، ١٩٢٩: ج ٧، ص ١٣٠؛ أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير، طبعة أوفست وطبعة دمشق، ١٩٣٢: ج ١، ص ٦١؛ الاستيعاب، يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ، طبع حيدرآباد، ١٣٣٦: ج ١، ص ٢٨٠.

هذه أسماء شريحة من الصحابة الذين كانوا من أتباع الخطّ التعبدي الذي يتقدّمه الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وقد عُرفوا برساليّتهم، وحبّهم للجهاد في سبيل الله سبحانه وتعالى، وبصحبتهم الحسنة للنبيّ صلّى الله عليه وآله، وهذا دليل على أصالة التشييع على مستوى الرجال، بمعنى أنّ رجال الشيعة الأوائل هم من رجال الإسلام الأوائل.

وكذلك التشييع أصيل على مستوى الأفكار والمعتقدات، فإنّ الحجر الأساس الذي يقوم عليه مذهب التشييع وهو قضية الوصيّة النبويّة للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، والنصّ على مرجعيّته الدينيّة وإمامته السياسيّة بعده ليست فكرة دخيلة على الإسلام، بل هي فكرة أصيلة، لها أدلّتها في التراث الإسلاميّ.

وقد دوّن علماءنا الأعلام الكثير من المصنّفات لإثبات أصالة التشييع على مستوى العقيدة؛ منها: (الغدير في الكتاب والسنة والأدب) للعلامة الأميني، و(عقبات الأنوار) للسيد حامد حسين اللكهنوي، و(المراجعات) للسيد شرف الدين العاملي.

هذا الكتاب

من الأعلام الذين دخلوا ساحة الحوار مع الآخر في مسائل الخلاف ساحة المرجع الديني المحقّق السيّد كمال الحيدري حفظه الله، وقد كان لدخوله أسباب أعرب عنها بقوله: «لقد أشار عليّ أكثر من صديق، وعدد كبير من المعارف والمحبيّن، في أكثر من دولة إسلاميّة وغير إسلاميّة، ممّن يحسنون الظنّ بي، أن أتدخّل للتصدّي لهذا الخطر المترصّد - أمنياً وعقدياً - بنسيجنا الاجتماعيّ في بلداننا الإسلاميّة، ولكنّي وفي كلّ مرّة أحاول الإقدام على الردّ على هذه الحملة الضارية التي تكاد تستهدف بنحو حصريّ أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام، أجدني منشغلاً بما لديّ من أبحاث ودروس ألقياها على أبنائنا في الحوزة

العلمية، حتى وصل الأمر بشيوخ هذه الفضائيات أن تجاوزوا كل أدب يفترض أن يتحلّى به أبسط فرد من أفراد المجتمع المسلم وهو يتحدث إلى معارضيه، وهذا ما دفعني بنحو جدّي نحو إعادة التفكير بالموضوع، والنظر فيما يمكنني ويسعني من أداء الواجب.. وهكذا انتهيت في نهاية تلك المراجعة الذاتية إلى ضرورة مواجهة هذه الحملة، ونقد أسسها الفكرية والعقدية، وما تتشكّق به من دعاوى بالحرص على عقائد المسلمين ومناصرتهم^(١).

وتصدّي سماحته لكشف الحجاب عن الحقيقة، فكان تصدّيه مختلفاً؛ وسيلة، وأهدافاً، ومنهجاً.

أمّا الوسيلة؛ فقد اختار سماحته الخطاب المباشر مع عموم المسلمين في وسائل الإعلام المرئية؛ لأنّها الوسيلة الأسرع في وصول المعلومة إليهم، خصوصاً وأنّ أغلب الجمهور يعتمد على السماع في تلقي المعلومة أكثر من اعتماده على القراءة.

وأمّا الهدف؛ فلم يكن سماحته يهدف من وراء هذه الأبحاث أن يترك المخالف مذهبه ويدخل مدرسة أهل البيت، بل كان يهدف إلى بيان أصالة معتقدات مدرسة أهل البيت عليهم السلام، وأنّ أدلّتها موجودة في مصادر المسلمين جميعاً، ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ (الأنفال: ٤٢).

وأمّا المنهج؛ فإنّ الكتب التي سبقت المطارحات كانت تعتمد في إثبات المطلوب على أيّ حديث ورد في الموسوعات التفسيرية أو الحديثية أو التاريخية للمدرسة الأخرى، من دون النظر إلى قيمة هذا الحديث عندهم؛ فكان من

(١) معالم الإسلام الأموي من القدح في العترة النبوية الطاهرة إلى استباحتها، محاضرات المرجع الديني السيّد كمال الحيدري، بقلم: علي المدن، مؤسّسة الهدى للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٣٢هـ: ص ١٣.

السهل على المخالف أن يرفض الاستدلال بحجّة أنكم اعتمدتم على حديث ضعيف أو موضوع.

من هنا كان المنهج في المطارحات مختلفاً، فهو لا يكتفي بوجود الحديث في أمّهات مصادر مدرسة الخلفاء، بل قنّ شروطاً ثلاثة لصلاحيّة الحديث للاستدلال به؛ أحدها: اعتباره. ثانيها: صراحته في المطلوب، ثالثها: اتفاق علماء المسلمين عليه. ومع هذه الثلاثيّة لا يسع الآخر إلاّ الإذعان بالنتائج التي ينتهي إليها هذا المنهج.

لقد كان لهذه المنهجية والشقشقة الحيدريّة أثرها البالغ في بيان أصالة معتقدات مدرسة أهل البيت عليهم السلام، وحقّانيتها، وتمثيلها لوسطيّة الإسلام؛ فصدع صوت الحقيقة، وعرف بالحقّ، فعرف أهله.

ما يميّز المطارحات

بالإضافة إلى ما ذكرنا من امتيازات للمطارحات من حيث الوسيلة والهدف والمنهج، فإنّ هناك امتيازات أخرى لا بدّ من الإشارة إليها:

أولاً: تضييق دائرة النزاع

إنّ ما يميّز المطارحات عن غيرها هو أنّها جعلت النزاع العقدي بالدرجة الأولى بين مدرسة أهل البيت ومدرسة الخلفاء من جهة وبين ابن تيميّة وأتباعه من جهة أخرى. فمثلاً عند قراءة المطارحة الخاصّة بحديث المنزلة، نجد أنّ ساحة السيّد حفظه الله بدأ ببيان اتفاق المدارس الإسلاميّة جميعاً على أنّ حديث المنزلة يدلّ على فضيلة أعلائيّة خاصّة بالإمام عليّ عليه السلام، وأنّه لم يشدّ عن هذا الاتفاق إلاّ ابن تيميّة ومن سار على منهجه في التعاطي مع فضائل الإمام عليه السلام؛ موثقاً ذلك بنقل نصوص الأعلام حرفياً. وهذه خطوة أساسيّة مهمّة لها معطياتها الكبيرة والكثيرة، منها: التقريب بين مدرسة أهل البيت

والمدارس الأخرى. ومنها: عزل الاتجاه التيمي عن الساحة الإسلامية، وتكذيب دعواه بأنه المذهب الذي يمثل أهل السنة.

وهذه الخطوة لا تسعى إلى التقريب بين المذاهب الإسلامية فحسب، بل إلى إثبات مدعى مدرسة أهل البيت بأحقية الإمام علي عليه السلام بالإمامة السياسية، ولكن بطريقة تختلف عما هو المعهود في الكتب الأخرى؛ بمعنى: أن سيدنا الأستاذ حفظه الله انطلق من المشتركات لثبوت الإمامة السياسية للإمام علي عليه السلام. فعلماء مدرسة الخلفاء لا يقبلون دلالة حديث المنزلة - مثلاً - على الإمامة السياسية للإمام عليه السلام مباشرة، ولكنهم يقبلون دلالة على فضيلة أعلائية خاصة بالإمام عليه السلام، ومع كون الفضيلة أعلائية وخاصة فلا بد أن يكون الإمام هو المقدم على غيره من الصحابة.

هذا مضافاً إلى أن هذا النوع من الفضائل يجعل من الإمام عليه السلام الأشبه برسول الله صلى الله عليه وآله والأقرب إليه، ومع هذا القرب والشبه لا بد أن يكون هو الأولى بمقام الخلافة من غيره؛ وهذه قاعدة يقبلها حتى ابن تيمية، كما سيأتي تفصيل الكلام فيها في المباحث اللاحقة.

ثانياً: تصنيف الأدلة

من الاستراتيجيات التي اعتمدها المطارحات: الفصل بين الأدلة، والاستدلال على كل مطلب بما يناسبه، فلا يستدل على المرجعية الدينية بأدلة الإمامة السياسية، ولا العكس، بخلاف ما نقرأه في بعض الكتابات، ونشاهده ونسمعه في بعض الفضائيات.

ولتوضيح هذا الامتياز نقول: إننا نعلم - بداهةً - أن النبي صلى الله عليه وآله باشر في حياته دورين أساسيين؛ الدعوي والتطبيقي، وأن هذين الدورين هما من مسؤوليات من يقوم مقامه، وأن النزاع واقع في من يخلفه فيها، وهذا يستدعي

- منهجياً - تصنيف الأدلة، والفصل بينها؛ لأن ما يصلح لإثبات الدور الدعوي لقائم مقام النبي صلى الله عليه وآله لا يصلح - غالباً - لإثبات الدور التطبيقي له، وهكذا العكس.

فمثلاً: إن من الإشكالات المنهجية الموجودة في الكتب الكلامية استدلال أصحابها على القيادة السياسية بنصوص قرآنية ونبوية تثبت المرجعية الدينية، فيتلقون الجواب من المخالف بأنه يؤمن بهذه الأحاديث وبدلالاتها على المرجعية الدينية للإمام علي بن أبي طالب، ولكنها أجنبية عن إثبات القيادة السياسية له عليه السلام بعد الرسول صلى الله عليه وآله بلا فصل.

وقد يتشبه البعض بنفي الحاجة إلى تعيين النبي صلى الله عليه وآله لمن يخلفه بقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (المائدة: ٣)، وقوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ٣٨)، مع أن هذه الآيات لا علاقة لها بالدور التطبيقي، وإنما تشير إلى ختم الدور التشريعي.

فإذا كانت الأمة في غنى عمّن يخلف النبي صلى الله عليه وآله في تشريع الأحكام فهي بأمس الحاجة إلى من يخلفه في إقامة الدين وإدارة شؤون الدولة؛ لأن قيمة الرسالة في تطبيقها لا في تبليغها فقط.

ثالثاً: الاستفادة من المباني

امتازت المطارحات بأنها استفادات من المباني العلمية التي يتبناها المخالف في محاجته وإلزامه بالمطلوب إثباته، وهذه مسألة أساسية بحاجة إلى سعة اطلاع؛ لا على الموسوعات الحديثة فحسب، بل على مباني العلماء.

فمثلاً: إن ابن تيمية كذب الكثير من الروايات واتهمها بالضعف؛ بل الوضع، من دون أن يبين مواطن ضعفها أو الحجّة في أمّتها من الموضوعات، ولكن المصنّف حفظه الله استفاد من المباني التي يتبناها ابن تيمية في إلزامه

بتصحيح الرواية، ف - مثلاً - عندما كذب (ابن تيمية) الزيادات الواردة في حديث الغدير، وأسقطها عن الاعتبار، ردّ سيدنا الأستاذ حفظه الله بلزوم قبول ابن تيمية للزيادات؛ لأنّها واردة في مسند الإمام أحمد بن حنبل، وابن تيمية يتبنّى خلوّ المسند من الأخبار الضعيفة والمرسلة، وأنّ كلّ ما فيه من أخبار فهي إمّا صحيحة أو حسنة، ناقلاً نصّ عبارته الدالّة على هذا المبنى. وهذه قضية جدّ مهمّة في إلزام الآخر بالمطلوب إثباته.

تصنيف فصول الكتاب

إنّ الأصل في هذا الكتاب هو عبارة عن (٣٢) محاضرة ألقاها سماحة السيّد كمال الحيدري دام ظلّه من على شاشة قناة الكوثر الفضائية، وقد وفّقني الله سبحانه وتعالى لتقريرها وإخراجها بشكل كتاب، يثري المكتبة الإسلامية، وينفع طلاب الحقيقة.

وقد اشتمل الكتاب على تمهيد ومطارحات أربع:

المطارحة الأولى: الأبعاد العقديّة لحادثة الخميس وحديثها.

اشتملت هذه المطارحة على فصول أربعة:

الأوّل: مصادر حادثة الخميس وحديثها.

الثاني: دلالات حادثة الخميس وحديثها.

الثالث: اعتذار الأعلام لما بدر من بعض الصحابة في رزية الخميس.

الرابع: الانعكاسات السلبية لحادثة الخميس.

المطارحة الثانية: في قول النبيّ: أنت يا عليّ خليفتي من بعدي.

اشتملت هذه المطارحة على فصول أربعة:

الأوّل: سند حديثي الاستخلاف والولاية.

الثاني: دلالة الحديثين على الإمامة السياسيّة.

الثالث: ابن تيميّة والتعاطي مع فضائل الإمام عليّ عليه السلام.

الرابع: انتقاص ابن تيميّة من الإمام عليّ عليه السلام.

المطارحة الثالثة: في حديث المنزلة.

اشتملت هذه المطارحة على فصول ستّة:

الأوّل: سند الحديث.

الثاني: جهات البحث في الحديث.

الثالث: مراتبيّة فضائل الإمام عليّ عليه السلام.

الرابع: شراكة الإمام عليّ لهارون في خصائصه.

الخامس: شراكة الإمام عليّ للرسول في الوظائف والمسؤوليّات.

السادس: شراكة الإمام عليّ للرسول في المنازل والمقامات.

المطارحة الرابعة: حادثة الغدير وحديثها.

اشتملت هذه المطارحة على فصول ستّة:

الأوّل: بحوث تمهيدية.

الثاني: موقف ابن تيميّة من حديث الغدير.

الثالث: نصّ العلماء على تواتر حديث الغدير وتصحيحه.

الرابع: دلالة حديث الغدير.

الخامس: القرائن على دلالة الحديث على الإمامة السياسيّة.

السادس: دفع الشبهات عن حديث الغدير.

وأخيراً: لله جلّ في علاه المنّة في أن وفّقني لتقرير هذه المباحث التي كانت ولا زالت قبساً يضيء درب طلاب الحقيقة... والحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على محمّد وآله الطاهرين.

حيدر يعقوبي

محتويات الكتاب

- تمهيدٌ يتضمّن بحوثاً مقدّماتية.
- المطارحة الأولى: رزية يوم الخميس.
- المطارحة الثانية: حديث (أنت خليفتي من بعدي).
- المطارحة الثالثة: حديث المنزلة.
- المطارحة الرابعة: حديث الغدير.

بحوث تمهيدية

- قراءتان للبحث في المسألة الخلافيّة.
- أهميّة تشخيص الخليفة بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله.
- الخشية من البحث في مسائل الخلاف.
- طبيعة الخلاف على هويّة الإمام.
- أسباب الانفتاح على التراث السنّي.
- ضرورة إحاطة العالم بمسائل الخلاف.

قراءتان للبحث في المسألة الخلافية

إن الأحداث التاريخية التي حصلت في صدر الإسلام وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله يمكن أن تُقرأ بإحدى قراءتين:

الأولى: قراءة سلبية؛ الغرض منها زرع الفرقة والتباغض والتنازع بين المسلمين، وإيجاد المستند لتكفير بعضهم البعض الآخر، الأمر الذي يؤدي إلى سقوطهم في الفتنة وفشلهم وذهاب ريحهم وجرأة العدو عليهم، وهذه قراءة طالما شجّع عليها أعداء هذه الأمة من جهة، والجهلة من أتباع المدرستين من جهة أخرى؛ لأنها خير طريق لإضعاف المسلمين وكسر شوكتهم ونهب خيراتهم، ومصادر هويّتهم.

الثانية: قراءة إيجابية؛ وهي قراءة ناظرة إلى الواقع الخارجي الذي يتعايش فيه المسلمون، فالمسلمون على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم يتعايشون منذ اليوم الأوّل لنشأتهم في بقعة جغرافية واحدة، بعضهم إلى جانب البعض الآخر؛ بل يتعايشون جنباً إلى جنب مع غير المسلم من بني الإنسان.

وهذا الأمر يدعو المسلمين إلى معرفة أصول التعايش السلمي مع الآخر، ولا يمكن معرفته إلا من خلال تحديد المرجعية الحقّة التي تُستقى منها النظرية الإسلامية.

إذاً القراءة الأولى تهدف إلى زرع الفرقة بين المسلمين والقراءة الثانية تهدف إلى تحديد المرجعية التي يُستقى منها الدين والنظرية الإسلامية في المجالات كافة.

وبعبارة أخرى: عند مطالعة التراث المروي عن الإمام علي بن أبي طالب والأئمة الأطهار عليهم السلام وما استفاده علماء مدرسة أهل البيت من خلال

استنطاق هذا التراث في أبعاده المختلفة؛ الفقهية والسياسية والأخلاقية، ومطالعة التراث المروي عن النهج الأموي وما استفاده علماء النهج الأموي من ذلك التراث، سوف تتجلى لنا قراءتان مختلفتان متنافيتان، ومع التنافي لابد أن تكون إحداهما على حقّ والأخرى على باطل.

فلو أخذنا على سبيل المثال القراءة التي يقدمها التراثان لطبيعة احترام الآخر والتعايش معه لوجدناهما متنافيتين؛ قراءة تدعو إلى تكفير الآخر والحث على القتل والسلب والتهجير، وقراءة أخرى تدعو إلى قبول الآخر، المبني على احترام مقدّساته، والترفع عن تسخيف معتقداته، وعدم إقصائه ورفضه بحجّة الاختلاف الفكري والعقدي، والتعايش معه بسلام ووثام.

وإلى هذا المبدأ أشار أمير المؤمنين عليه السلام في عهده إلى مالك الأشتر حين ولّاه مصر قائلاً: «وأشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم واللفظ بهم، ولا تكوننّ عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم، فإنّهم صنفان: إمّا أخ لك في الدين، وإمّا نظير لك في الخلق»^(١).

إذاً، البحث في الاختلاف في تحديد مصداق الخليفة، له آثاره ومعطياته ونتائجه القائمة إلى يومنا هذا. فمن جعل - مثلاً - مرجعيته في التعايش مع الآخر هو الإمام عليّ عليه السلام، كانت طريقته في التعايش والتعايش مع الآخر تختلف عمّن جعل مرجعيته بني أمية وأتباعهم. وهكذا في المسائل الأخرى. وهذا يعني: أنّ الرجوع إلى أحداث التاريخ لمعرفة خليفة النبي صلّى الله عليه وآله هو رجوع لمعرفة المرجعية الحريضة على التعايش السلمي بين بني

(١) نهج البلاغة، وهو مجموع ما اختاره الشريف الرضي من كلام سيّدنا أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، شرح الأستاذ الإمام الشيخ محمّد عبده، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ: ج ٣، ص ٨٤.

البشر، ومعرفة القناة الأمانة التي يستقى منها الدين الأصيل .
 وقبول الآخر لا يمنع من طرح كلِّ مذهبٍ أو دين بضاعته في سوق الفكر،
 مبيِّناً أدلَّتْها وأصالتها، ومناقشة الرأي الآخر بلغة علمية موضوعية بعيدة عن
 التهجم والتسخيف والإقصاء؛ بل إنَّ هذا ممَّا يُقَرِّب وجهات النظر ويزيد من
 الألفة والوحدة بين بني البشر على اختلاف مذاهبهم وأديانهم.

أهمية تشخيص الخليفة بعد النبي

ليس الهدف من البحث في مسائل الإمامة بما فيها مفرداتها المختلف عليها
 بين المدارس الإسلامية اجترار الماضي، وتحريك الساكن، وتأجيج الحسّ
 الطائفي، وإثارة الفتن بين أبناء الأمة الإسلامية، لأنَّ الصراع حول تحديد
 مصداق الخليفة الشرعي لرسول الله صلَّى الله عليه وآله ما سكن يوماً حتَّى يُقال
 إنَّ مثل هذه الأبحاث فيها تحريك لساكن. وهذا ما يشهد له تاريخ الإسلام،
 حتَّى قال الشهرستاني في (الملل والنحل): «الخلافة الخامس: في الإمامة. وأعظم
 خلاف بين الأمة خلاف الإمامة؛ إذ ما سلَّ سيف في الإسلام على قاعدة دينية
 مثل ما سلَّ على الإمامة في كلِّ زمان»^(١)؛ بل إنَّها أبحاث تهدف إلى بيان أمور حقّة
 تشكّل حاجة حقيقية في كلِّ العصور - لاسيَّما في عصرنا الذي بلغ فيه التخاصم
 إلى التقاتل واستباحة الدم والمال - ومن تلك الأمور:

١. بيان النمرقة الوسطى

إنَّ أبعاد الإمامة الكثيرة وخطورتها الكبيرة وموقعها العالي وواقعها الغالي
 كانت سبباً في حصول العديد من النزاعات والخصومات بين نخب الأمة في

(١) الملل والنحل، تأليف: أبي الفتح محمّد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني،
 تحقيق: محمّد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت - لبنان: ج ١، ص ٢٤.

صدر الإسلام وما بعده، بل كانت سبباً في نشوب معارك ضارية في داخل الدائرة الإسلامية لا زالت تلقي بانعكاساتها على الساحة الإسلامية بمختلف أبعادها. وسر ذلك: أن الخلاف الأوّل^(١) الذي ارتفعت فيه الأصوات بمحضر الرسول الخاتم صلّى الله عليه وآله ومنعته من كتابة كتاب الهداية والنجاة من الضلالة لم يكن خلافاً بين شخصين أو فئتين حتى ينتهي بانتهاج المتخاصمين بل كان بين خطين سياسيين وفكرين أريد لهما البقاء ما بقي الإسلام. ثم إنّ الخلاف في مسألة الإمامة لا ينحصر في تشخيص مصداق الزعامة السياسيّة الحقّة بعد وفاة النبيّ صلّى الله عليه وآله حصراً أو في خصوص فترة ما يسمّى بالخلافة الراشدة حتى يُقال إنّ النزاع لا بدّ أن ينتهي بموت المتخاصمين، بل هو شامل لتحديد هويّة الزعيم السياسي في جميع العصور على مرّ الدهور. وكذلك لا ينحصر في بعده السياسي بل يتعدّاه إلى بعده الديني العامّ، أعني: تحديد المرجعيّة الدينيّة الحقّة التي أمر الله ورسوله أن يؤخذ منها الأحكام والعقيدة والأخلاق والنظريّة الإسلاميّة بشكل عامّ، وهذه قضايا تمسّ الواقع المعاش، وترسم طريقة الحياة، وتحدّد آليّة التعامل مع الآخر. فتحصّل: أنّ الخوض في مثل هذه المباحث ليس دفعاً نحو الماضيّة وقضايا لا ربط لها بمصير الأمة الكائن، بل هو سير في البحث عن النمرقة الوسطى والقناة الأمينة التي يُستقى منها إسلام السلام.

٢. تعريف الآخر بالأصالة الإسلاميّة للإمامة

تعريف الآخر بأنّ اعتقاد الشيعة بإمامة الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام وخلافته نابع من نصوص صحيحة وصریحة دوّنها كبار علماء المسلمين

(١) إشارة إلى رزيّة يوم الخميس المشهور، وسيأتي سيّدنا الأستاذ دام ظلّه على تفصيل الكلام فيها في مطارحة مستقلة في هذا الكتاب.

في موسوعاتهم الحديثية والتفسيرية والتاريخية؛ فهي مفردة عقديّة إسلامية أصيلة وليست فكرة دخيلة فاقدة لمستنداتها جاء بها عبد الله بن سبأ اليهودي. وبهذا دفع لتوهم طالما حاول الإعلام القديم والحديث أن يلبسه ثوب الحقيقة. نعم، قد تختلف العقول في قراءة تلك النصوص ولكن الاختلاف ليس مسوغاً للتكفير والإخراج من الملة؛ خصوصاً بعد اتفاق علماء المسلمين على أنّ تلك النصوص تثبت فضائل ومقامات مختصة بالإمام عليّ عليه السلام، وهذا ما نريد أن نجليه في أبحاث كهذه.

٣. تعريف الإمامي بالأصالة الإسلامية للإمامة

إنّ أصول وقواعد مدرسة أهل البيت تبتني على ركائز فكرية أصيلة قننها المولى سبحانه وتعالى وبلغها الرسول الكريم صلّى الله عليه وآله في نصوص صحيحة وصریحة ومتفق عليها بين علماء المسلمين. وبعبارة أخرى: إنّ هذه الأبحاث تهدف - فيما تهدف إليه - إلى طمأنينة أتباع مدرسة أهل البيت بأنّ كلّ ما يعتقدون به فهو موجود في كتب علماء المسلمين سواء أكانوا من مدرسة الصحابة أم من مدرسة أهل البيت عليهم السلام. وهذا إبطال لمحاولات من يريد تضعيف البعد العقدي لمدرسة أهل البيت عليهم السلام؛ بدعوى أنّ المدرسة تبتني على أفكار ومعتقدات دخيلة على المنظومة الفكرية والعقدية للإسلام وليس لها أصل في تراث المسلمين.

٤. فصل الإسلام الأموي عن الإسلام العامّ

إنّ هذه الأبحاث تهدف إلى فصل الإسلام العامّ لعلماء المسلمين عن الإسلام الأموي الذي بذر بذرتة الأوائل وسقاه معاوية بن أبي سفيان، وتبناه ابن تيمية ونظر له، واعتنقه أتباعه المعاصرون وسوّقوه في سوق الفكر والسياسة.

وسوف يتضح من خلال أبحاث هذه الرسالة - وغيرها - حقيقتان:
 الأولى: إننا متفقون مع جل ما سطره علماء المسلمين من تراث وقراءات،
 ومختلفون - تبعاً لعلماء المسلمين - مع جلّ القراءات التي قدمها ابن تيمية الحراني
 سواء أكانت قراءات مرتبطة بفقهاء التراث أم بتحليل الوقائع والأحداث.
 الثانية: إن دعوى أتباع محمد بن عبد الوهاب بأنهم يمثلون علماء أهل السنة
 باطلة؛ لأنهم يرفضون الكثير من التراث الذي صححه علماء أهل السنة،
 ويخالفونهم في أكثر قراءاتهم للأحداث والأحاديث؛ وهذا ما سيقف عليه
 القارئ في أبحاث هذه الرسالة.

الخشية من البحث في مسائل الخلاف

لقد أعرب بعض علماء مدرسة الخلفاء على ضرورة إخفاء الحقائق التاريخية
 التي حصلت في صدر الإسلام وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله عن العامة
 من الأمة، بل عن آحاد العلماء؛ معللين ذلك بأن الإخفاء هو الوسيلة التي
 تضمن من خلالها توفر القلوب على حب الصحابة والترضي عنهم! قال
 الذهبي: «وهذا فيما بين أيدينا وبين علمائنا فينبغي طيبه وإخفاؤه، بل إعدامه؛
 لتصفو القلوب وتتوفر على حب الصحابة والترضي عنهم، وكتمان ذلك متعين
 عن العامة وآحاد العلماء، وقد يرخص في مطالعة ذلك خلوة للعالم المنصف
 العربي من الهوى»^(١).

فهو يدعو إلى ضرورة إخفاء هذه الحقائق، بل إعدامها؛ لتتوفر القلوب على
 حب الصحابة كلهم، مع اعترافه بأن بعضهم كفر بعضاً، حيث قال: «ولو فتحنا

(١) سير أعلام النبلاء، تصنيف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق:
 شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤١٣ هـ: ج ١٠، ص ٩٢.

هذا الباب على نفوسنا لدخل فيه عدّة من الصحابة والتابعين والأئمّة فبعض الصحابة كَفَر بعضهم بتأويلٍ ما، والله يرضى عن الكلّ ويغفر لهم فما هم بمعصومين»^(١).

وقال أيضاً: «فانظر إلى حكمة ربّك، نسأل الله السلامة وهذا كثير من كلام الأقران بعضهم في بعض ينبغي أن يُطوى ولا يُروى، ويُطرح ولا يُجعل طعنًا»^(٢).
 إنّ حبّ الصحابة والترضيّ عليهم صحيح في حقّ من حَسُنَتْ صحبته لرسول الله صلّى الله عليه وآله في حياته وسار على خطّه ومنهجه بعد وفاته، أمّا المنافق منهم والباغي والمبتدع^(٣) والمبغض للإمام عليّ بن ابي طالب والمحارب له والقاتل للصحابة الكرام، فلا يُرَخَّص للقلب بحبّه، ولللسان بالترضيّ عليه، ولا يجوز أن تُكتم مساوئه مع رجوع طائفة كبيرة من الأئمّة إليه في مسائل الدين؛ لأنّ ذلك هو التدليس الذي ينبغي لعلماء الأئمّة وأمنائها الترفع عنه.

(١) الرواة الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردّهم، للإمام الحافظ الذهبي، تعليق وتحقيق: محمّد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢ هـ: ص ٢٣.
 (٢) المصدر نفسه: ص ٢٤.

(٣) روي عن رسول الله صلّى الله عليه وآله أنّه قال: «أول من يبدّل سنّتي رجل من بني أميّة» (مصنّف ابن أبي شيبة في الأحاديث والآثار، للحافظ عبد الله بن محمّد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان بن أبي بكر بن أبي شيبة الكوفي العسبي، طبعة مستكملة النصّ ومنقّحة ومشكولة ومرقّمة الأحاديث ومفهرسة، ضبطه وعلّق عليه: الأستاذ سعيد اللّحام، دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ: ج ٨، ص ٣٤١؛ الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، تأليف: الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ: ج ١، ص ٤٣٥؛ البداية والنهاية، للإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، حقّقه ودقّق أصوله وعلّق على حواشيه: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ: ج ٦، ص ٢٥٦).

إنَّ إصرار الذهبي على طرح وطوي ما كان من خلافٍ بين الصحابة - وصل إلى حدِّ تكفير بعضهم بعضاً - وعدم روايته، له أبعاده العقديّة والسياسيّة في الواقع المعاصر؛ باعتبار أنّ جلَّ النظريّات التي يتبنّاها أتباع النهج الأموي المعاصر مستندها ما رواه الصحابة الأوائل؛ كما في نظريّة الحكم بالوراثة، ووجوب إطاعة الحاكم وحرمة الخروج عليه ولوجار وظلم وسرق وفسق وأوجع ظهر الرعيّة. فلو فُتح باب محاسبة الصحابة ومحاکمتهم وإخضاعهم لموازين الجرح والتعديل لسقط الكثير منهم عن الاعتبار، ومع سقوطهم تنهار جُلّ المباني التي يعتمدها أتباع المنهج الأموي في قيام الدولة وإدارتها.

ونحن إنّما نضع الأحداث التاريخيّة على طاولة البحث ونُخضع جميع الشخصيّات الإسلاميّة للجرح والتعديل وفقاً للموازين العلميّة؛ لنعرف الصادق منهم من الكاذب، ولنقف على المنبع الصافي والقناة الأمانة للدين التي نصَّ عليها النبيّ الأكرم صلّى الله عليه وآله في أحداث وأحاديث كثيرة؛ وبالتالي نقف على النظريّة الإسلاميّة الحقّة في جميع المجالات.

وهذا هو الوجه الإيجابي لأبحاث مسائل الخلاف بين المسلمين، وهو وجه يضيق الهوة بينهم ولا يوسّعها، ويوحّدهم ولا يفرّقهم، ويُحرّره من تقليد الآباء، ويجمعهم على كلمةٍ سواء.

طبيعة الخلاف على هويّة الامام

هناك من يحاول تصوير النزاع بعد وفاة رسول الله صلّى الله عليه وآله على الخلافة والإمامة والولاية على أنّه خلاف سياسيّ بين أقطاب الصحابة، وبالتالي فإنّ بقاء هذا النزاع وديمومته ليس من الدين في شيء.

والحقّ: أنّه ليس مجرد نزاع سياسيّ وقع في سالف الأزمان ولا بدّ أن ينتهي بانتهاء الأقطاب المتنازعة، بل هو نزاع في مسألة تعدّد من متمّات الدين، وله

أبعاده الخطيرة على المستويين: المستوى الدنيوي؛ لأنّ رفع النزاع هو من وظائف رسول الله صلّى الله عليه وآله في حياته. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (النساء: ٥٩). أمّا بعد مماته صلّى الله عليه وآله فهو من وظائف المرجعية الدينية التي نصّ الرسول الكريم صلّى الله عليه وآله على مصداقها من بعده. والمستوى الأخرى؛ لأنّ معرفة الإمام والاعتقاد به من المفردات العقدية التي يجب الإيمان بها، حتّى جاء في الخبر عن صاحب الرسالة صلّى الله عليه وآله: «من مات وليس في عنقه بيعة لإمام مات ميتة جاهليّة»^(١).

وبهذا تظهر أهميّة البحث في مسألة الخلافة والإمامة وإصرار مدرسة أهل البيت عليهم السلام على الكشف عن مصداقها المنصوص عليه من قبل النبيّ الخاتم صلّى الله عليه وآله في مناسبات مختلفة وأحاديث كثيرة، والمتمثل بالإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، والأئمّة الأطهار عليهم السلام من بعده. وكما وقع الخلاف بين العلماء في مصداق المرجعية السياسيّة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وقع الخلاف في مصداق المرجعية الدينية بعده. والعقل قبل النقل يرشد إلى أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله لا يجوز له أن يترك الأمة بلا خليفة سياسيّ وبلا مرجع دينيّ وينتقل إلى مثواه الأخير؛ بل نعتقد أنّه نصّ على الإمام عليّ عليه السلام كمرجع دينيّ وخليفة يقود الأمة سياسياً بعد رحلته إلى عالم الملكوت، وستأتي في هذه المطارحات الأدلّة الشافية والوافية على إثبات هذا المعنى.

في قبال رؤية مدرسة أهل البيت هناك اتجاه آخر يرى أنّ النبيّ صلّى الله عليه

(١) السنن الكبرى، لإمام المحدثين الحافظ الجليل أبي بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي،

وآله لم يؤمّر أحداً على الأمة من بعده، وإنّما تركها شورى؛ كما أنّه لم يعيّن شخصاً محدداً للمرجعية الدينية، بل تركها للصحابة جميعاً.

وهذه الرؤية دفعت بهم إلى الادّعاء بأنّ الصحابة كانوا منسجمين فيما بينهم تمام الانسجام؛ فلا نزاع بينهم، ولا خلاف، ولا تحاسد ولا تباغض؛ فهم جميعاً عدول مفسّرون ومبيّنون للدين.

ودعوى عدالة جميع الصحابة، والانسجام فيما بينهم، وعدم تكفير بعضهم بعضاً يبطلها النقل التاريخي الذي جاء في مصادر المسلمين، وله عدّة شواهد، نذكر واحداً منها:

قال ابن تيميّة: «فإنّ السلف أخطأ كثير منهم في كثير من هذه المسائل، وأنكر بعضهم رؤية محمّد ربّه، ولبعضهم^(١) في الخلافة والتفضيل كلام معروف، وكذلك لبعضهم في قتال بعضهم ولعن بعض وإطلاق تكفير بعض أقوال معروفة»^(٢). ولنا أن نسأل: إذا كان بعض الصحابة يكفّر بعضاً، وبعضهم يلعن بعضاً، فكيف يكون الجميع عدولاً؟ لأنّه والحال هذا لا بدّ أن يكون الحقّ مع أحد الطرفين والباطل مع الطرف الآخر، ومن كان الباطل في طرفه كيف يكون عادلاً؟! إنّ بطلان هذه النظرية لا يحتاج إلى فطنة، ولكنّها طريقهم لإثبات المرجعية الدينية للصحابة!

أسباب الانفتاح على التراث السنّي

من خصوصيات علماء مدرسة أهل البيت عليهم السلام الانفتاح على التراث السنّي، وذلك لعدّة أسباب:

(١) أي: لبعض الصحابة.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيميّة، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمّد بن قاسم، وساعده ابنه محمّد، طبع بأمر خادم الحرمين الشريفين: ج ١٢، ص ٤٩٢.

الأول: لتحصيل الإجماع؛ لأنّ تدوين الحديث الصحيح في مصادر الفريقين يُعطي لمضمونه قيمة عالية ويحقّق الاجتماع الذي لا تجتمع معه الأمة على خطأ ولا على ضلال.

الثاني: لإثبات أنّ جميع المفردات العقديّة الأساسيّة التي تعتقد بها مدرسة أهل البيت عليهم السلام موجودة في تراث علماء المسلمين؛ وهذا ما يؤكّد أصالتها القرآنيّة والروائيّة. وفي ذلك رفع لتوهّماتٍ واتّهاماتٍ طالما حاولت تصوير مدرسه أهل البيت على أنّ أصولها دخيلة على الإسلام ولا يوجد لمبتنياتها الفكريّة والعقديّة جذور في القرآن الكريم والسنة الشريفة.

الثالث: لبيان أنّنا نقبل الكثير من المفردات الدينيّة التي نقلت في مصادر علماء أهل السنة إذا كانت ضمن الضوابط العلميّة والمباني الأصوليّة. وفي ذلك دفع لقول القائل أنّ علماء الشيعة يكفّرون الصحابة ويرفضون كلّ ما نُقل عنهم. الرابع: لإلزام الآخر بما ألزم به نفسه، فلو أراد الباحث والمحقّق الشيعي أن يستدلّ على أحقيّة ما يعتقد به من مصادره، فإنّه سوف يُتهم - من دون تحقيق - بأنّ ما استدلّ به ضعيف وموضوع، أمّا لو كانت الحجّة مدوّنة في المصادر الأساسيّة لعلماء أهل السنة فإنّ الحجّة تكون أبلغ وألزم.

الخامس: أنّ الانفتاح على تراث الآخر يُعدّ من أهمّ الآليات العلميّة والمنهجية لمعرفة الآخر وبالتالي قبوله.

ضرورة إحاطة العالم بمسائل الخلاف

تشكّل مسائل الخلاف في مجال العقيدة الإسلاميّة مساحة واسعة ومهمّة في منظومة المعارف الدينيّة، وما يميّزها عن غيرها أمور:

الأول: أنّها مسائل لها سطوة على أذهان نُخب الأمة من مجتهدين ومفكرين ومنتقّين فضلاً عمّن سواهم، حتّى كانت حصن الماضي الحصين الذي لا زالت

الأمة قابعة فيه وحبيسة أسواره وأفكاره.

الثاني: أمّا مسائل لها انعكاساتها وأبعادها الفقهيّة الكثيرة والخطيرة؛ فعلى أساس العقيدة يُفتي الفقيه بإسلام الغير أو كفره، وحرمة دمه وماله أو استباحتهما، وعلى أساسها ترسم المرجعيّات الدينيّة لجمهورها طريقة التعايش مع الآخر؛ الأمر الذي يجعل الفتوى تلبس ثوب السياسة، لينفتح باب جديد من أبواب الفقه.

الثالث: أمّا مسائل تشكّل قضايا ساخنة في كلّ العصور؛ فمادة الحوار والجدال والمناظرة بين أبناء المذاهب الإسلاميّة المختلفة هي العقيدة وليست الفقه.

ومنه يُفهم: أنّ العلم بالمفردة العقديّة ومعرفة انعكاساتها الفقهيّة والسياسيّة ودورها في تحديد طريقة التعايش بين أفراد البشر أمر لا غنىّ للمرجعيّة الدينيّة بل للمرجعيّة الفقهيّة عنه، إلّا إذا كانت أنصاف مرجعيّات تُفتي بما فيه العافية وتحجم عمّا سواه.

وأيضاً: أنّ انتصار الدين أو المذهب أو انكساره مبنيّ على إحاطة الفقهاء - بالمعنى الواسع للفقاهة - بالمفردة العقديّة ومسائل الخلاف سواء على مستوى التصديّ لبيان أصالة العقيدة التي تعتقدها أم على مستوى رفق أشياعه بمقوّمات الانتصار من تحقيقات وتأليفات أم على مستوى الإجابة على علامات الاستفهام الحائرة في أذهان السائلين في مجال العقيدة وعقيدة الخلاف؛ بشرط أن تكون إجابات نابغة من رحم الواقع المعاصر لا من رحم الماضي؛ مع إيماننا بضرورة قراءة أحداث التاريخ وتحليلها لا الوقوف عندها واجترارها.

من هنا كانت الإحاطة بمسائل العقيدة وعقيدة الخلاف والانفتاح على تراث الآخر ومعرفة ما فيه، من أهمّ مقوّمات مرجعيّات عصر الغيبة في مدرسة

أهل البيت عليهم السلام. قال الذهبي في تاريخ الإسلام عند ترجمته للشيخ المفيد: «محمد بن محمد بن النعمان البغدادي ابن المعلم، المعروف بالشيخ المفيد صاحب التصانيف كان رأس الرافضة وعالمهم وصنّف كتبهم في ضلالات الرافضة وفي الطعن على السلف وهلك به خلقٌ حتى أهلكه الله في رمضان وأراح المسلمين منه، هو شيخ مشائخ الطائفة ولسان الإمامية ورئيس الكلام والفقهِ والجدل وكان أوحد في جميع فنون العلم وكان يناظر أهل كل عقيدة مع الجلالة. حدّثني جماعة ممن لقيت: أنّ الشيخ المفيد ما ترك كتاباً للمخالفين إلا وحفظه وباحث فيه وكان يقول لتلامذته: لا تضجروا من العلم فإنّه ما تعرّس إلا وهان. وقال آخر: كان المفيد من أحرص الناس على التعليم وإن كان ليدور على المكاتب وحوانيت الحاكة فيلمح الصبيّ الفطن فيذهب إلى أبيه وأمه حتى يستأجره ثمّ يعلمه وبذلك كثرت تلامذته. وكان الشيخ المفيد ربعة نحيفاً أسمر وما استغلق عليه جواب معاند إلا فزع إلى الصلاة ثمّ يسأل الله فييسر له الجواب، عاش ستاً وسبعين سنة وصنّف أكثر من مئتي مصنّف. وشيّعته ثمانون ألفاً وكانت جنازته مشهودة»^(١).

والذهبي - في عبارته أعلاه - يعترف بأنّ الشيخ المفيد رحمه الله كان عالماً بمصنّفات المخالفين له؛ بل كان حافظاً لها وباحثاً فيها، ولا يختلف اثنان على أنّ هذه من صفات العالم الجامع، ولكن ما يُثير العجب قوله في سير أعلام النبلاء: «بلغت تواليغه^(٢) مئتين، لم أقف على شيء منها، والحمد لله»^(٣)، وهذا فرق

(١) تاريخ الإسلام، المؤلّف: الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ: ج ٢٨، ص ٣٣٣.

(٢) أي: تآليفات الشيخ المفيد رحمه الله.

(٣) سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج ١٧، ص ٣٤٥.

استراتيجي بين علماء مدرسة أهل البيت وعلماء المدارس الإسلامية الأخرى. ومن عبارة الذهبي المستقاة من سيرة ومسيرة الشيخ المفيد العلمية يتضح أن الشيخ رحمه الله - والكثيرين ممن تابعوه وشابهوه في هذه الإحاطة والشمولية - لم يكن مرجعاً في الحلال والحرام فقط وطرح نفسه مرجعاً لتمام الدين، بل أنه كان شاملاً في علومه ومعارفه، عالماً ومعلماً للنخب وما دونها، مصنفاً ومحققاً في مسائل الفقه الأكبر والأصغر وغيرهما، منفتحاً على تراث الآخر، محيطاً بمسائل الخلاف، له القدرة على دفع الشبهات وتسويق المعتقدات؛ فكان له - بحق - ما كان.

هذا هو منهج الشيخ المفيد رحمه الله، وهو ما نعتقده؛ لأنه الحق الذي نطق به القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (التوبة: ١٢٢). وعلى منواله حدث الركبان بسيرة سيّد المرسلين وآله الميامين.

مع الالتفات - بداهة - إلى أنّ العلم سائر، وباب الاجتهاد في الفقه والأصول والعقيدة مفتوح، وللحاضر متطلباته التي لا يجوز معها اجترار الماضي.

وبما قدّمنا يتضح أنّ ما نطرحه من مباحث الخلاف في المسائل العقديّة هو تكليفٌ أملاه علينا الموقع والواقع.

المطارحة الأولى

الأبعاد العقائدية لحادثة الخميس وحديثها

الفصل الأوّل: مصادر حادثة الخميس وحديثها.

الفصل الثاني: دلالات حادثة الخميس وحديثها.

الفصل الثالث: اعتذار الأعلام لما بدرَ من الصحابة في رزية الخميس.

الفصل الرابع: الانعكاسات السلبية لحادثة الخميس.

الفصل الأوّل

مصادر حادثة الخميس وحديثها

- عند مدرسة أهل السنّة.
- عند مدرسة أهل البيت.

تعدّ رزيّة يوم الخميس - التي حيل فيها بين النبيّ صلّى الله عليه وآله وما كان يرومه من كتاب يُملي فيه أمراً بالغ الأهميّة - من أكبر الرزايا وأشهر القضايا؛ بل مفتاحاً لفهم تأريخ الإسلام بمراحله المختلفة، بدءاً من الصدر الأوّل للإسلام، ومروراً بأحداث ما بعد وفاة النبيّ الأكرم صلّى الله عليه وآله، وأحداث زمن الخلفاء الأربعة، وأحداث العهد الأموي.. إلى الأحداث التي يعيشها الواقع الإسلامي المعاصر. وقد نقلها المحدثون والمؤرّخون من المدارس الإسلاميّة المختلفة، وأخرجها أصحاب الصحاح والسنن.

لذا لا بدّ أن تُعرض فصول هذه الرزيّة بإطارها الصحيح الصريح المتفق عليه بين علماء المسلمين، وتخضع للتحليل العلمي، وتُقيّم جميع القراءات المطروحة لفهم الحادثة، واستنطاقها، ومعرفة أيّ الموقفين يجب التباعدهن وأيهما يجب أن يتبع؛ ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ (الأنفال: ٤٢). ولأهميّة هذه الحادثة وأهميّة معطياتها سوف نتناولها بشيء من التفصيل المبني على السرد التاريخي من المصادر الإسلاميّة الموثوقة، ثمّ تحليلها والوقوف على خلفياتها وأبعادها الكثيرة والكبيرة.

والبحث في مصادر حديث الخميس وحادثته يقع في نقطتين:

١. حديث الخميس وحادثته عند مدرسة أهل السنّة

أورد البخاري ومسلم حديث رزيّة يوم الخميس في عدّة مواضع من صحيحيهما، كما أوردها جلّ المحدثين والمؤرّخين وأصحاب السير من علماء مدرسة الخلفاء. ومع اتّفاق الجميع على أصل الحادثة، وعلى طلب الرسول صلّى الله عليه وآله، وعلى الاختلاف الذي حدث في ذلك المجلس، وعلى انزعاج النبيّ صلّى الله عليه وآله من عدم امتثال أمره، اختصّ كلّ نقل ببعض المفردات التي تساهم في إلقاء الضوء على خلفيات هذه الحادثة ومعطياتها؛ وهذا ما يدفعنا إلى تكرار

نقل الحديث كلّما اختلفت ألفاظه.

أمّا البخاري فقد أخرج رزيّة الخميس في مواطن من صحيحه، منها:

١- عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس رضي الله عنهما، أنّه قال: «يوم الخميس وما يوم الخميس! ثمّ بكى حتّى خضّب دمه الحصباء. فقال: اشتدّ برسول الله صلّى الله عليه وسلّم وجعه يوم الخميس، فقال: ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً. فتنازعوا، ولا ينبغي عند نبيّ تنازع، فقالوا: هجر رسول الله صلّى الله عليه وسلّم. قال: دعوني فالذي أنا فيه خير ممّا تدعوني إليه. وأوصى عند موته بثلاث؛ أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم، ونسيت الثالثة»^(١).

٢- عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عبّاس قال: «لما اشتدّ بالنبيّ صلّى الله عليه وسلّم وجعه، قال: ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده. قال عمر: إنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسبنا، فاختلفوا وكثر اللغط، قال: قوموا عنيّ ولا ينبغي عندي التنازع»^(٢).

٣- عن سعيد بن جبير، قال: قال ابن عبّاس: «يوم الخميس وما يوم الخميس، اشتدّ برسول الله صلّى الله عليه وسلّم وجعه، فقال: ائتوني أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً، فتنازعوا ولا ينبغي عند نبيّ تنازع. فقالوا: ما شأنه؟ أهجر؟ استفهموه؟ فذهبوا يردّون عليه. فقال: دعوني، فالذي أنا فيه خير ممّا تدعوني إليه. وأوصاهم بثلاث، قال: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم، وسكت عن الثالثة أو قال فنسيتها»^(٣).

(١) صحيح البخاري، مصدر سابق: ج ٤، ص ٣١.

(٢) المصدر نفسه: ج ١، ص ٣٧.

(٣) المصدر نفسه: ج ٥، ص ١٣٧.

٤ - عن عبد الله عن ابن عباس، قال: «لما حُضِرَ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هَلَمْ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضَلُّوا بَعْدَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْوَجَعُ وَعِنْدَكُمْ الْقُرْآنُ، حَسَبْنَا كِتَابَ اللَّهِ، فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْبَيْتِ، فَاخْتَصَمُوا، مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَرَّبُوا يَكْتُبُ لَكُمْ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كِتَابًا لَنْ تَضَلُّوا بَعْدَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَا قَالَ عُمَرُ، فَلَمَّا أَكْثَرُوا اللَّغْوَ وَالِاخْتِلَافَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قَوْمُوا. قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ الرِّزِيَّةَ كُلَّ الرِّزِيَّةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ ذَلِكَ الْكِتَابَ مِنْ اخْتِلَافِهِمْ وَلِغَطِّهِمْ»^(١).

٥ - أمّا مسلم فقد أخرج الرزية بطريقتين وسندين إلى ابن عباس، الأول: عن عبيد الله بن عتبة وهو ما مرّ^(٢)، والثاني: عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أنّه قال: «يوم الخميس وما يوم الخميس، ثم جعل تسيل دموعه حتى رأيت على خديّه كأنّها نظام اللؤلؤ قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أُتُّونِي بِالْكَتِفِ وَالِدَوَاةِ - أَوِ اللَّوْحِ وَالِدَوَاةِ - أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضَلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا. فَقَالُوا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ يَهْجُرُ»^(٣).

٦ - وفي (مسند أحمد)، حدّثنا عبد الله، حدّثني أبي، ثنا سفيان عن سليمان بن أبي مسلم خال ابن أبي نجیح، سمع سعيد بن جبیر يقول: قال ابن عباس: «يوم

(١) صحيح البخاري، مصدر سابق: ج ٧، ص ٩.

(٢) أي: في النقل الرابع بحسب التقييم المعتمد في المتن.

(٣) صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، حقه وخرج أحاديثه وعلّق عليه: الشيخ مسلم بن محمود عثمان السلفي الأثري، قدّم له وقرظه: الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي، دار الخير: ج ٣، ص ١٢٨، كتاب الوصية، الحديث (٢١).

الخميس وما يوم الخميس ثم بكى حتى بلّ دمعته. وقال مرّة: دموعه الحصى. قلنا: يا أبا العباس وما يوم الخميس؟ قال اشتدّ برسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وجعه، فقال: ائتوني أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده أبداً، فتنازعوا ولا ينبغي عند نبيّ تنازع. فقالوا: ما شأنه؟ أهجر؟ - قال سفيان: يعنى هذي - استفهموه، فذهبوا يعيدون عليه. فقال: دعوني، فالذي أنا فيه خير ممّا تدعوني إليه، وأمر بثلاث، وقال سفيان مرّة: أوصى بثلاث، قال: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم، وسكت سعيد عن الثالثة، فلا أدري أسكتَ عنها عمداً، وقال مرّة: أو نسيها، وقال سفيان مرّة: وإمّا أن يكون تركها أو نسيها^(١).

وقد نُقلت رزية يوم الخميس في مصادر أخرى منها: السنن الكبرى للبيهقي^(٢) والمصنّف للصنعاني^(٣) ومسند أبي يعلى^(٤) والبداية والنهاية لابن كثير^(٥) والطبقات الكبرى لابن سعد^(٦) والسنن الكبرى للنسائي^(٧) وغيرها الكثير.

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل: دار صادر، بيروت: ج ١، ص ٢٢٢.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي، مصدر سابق: ج ٩، ص ٢٠٧.

(٣) المصنّف، للحافظ الكبير أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، عني بتحقيق نصوصه وتخرّيج أحاديثه والتعليق عليه: الشيخ المحدث حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي: ج ٦، ص ٥٧.

(٤) مسند أبي يعلى، الحافظ إسماعيل بن محمّد بن الفضل التميمي الموصلي، حقه وخرج أحاديثه: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤١٢ هـ: ج ٤، ص ٢٩٨.

(٥) البداية والنهاية، حقه: علي شيري، مصدر سابق: ج ٥، ص ٢٤٧.

(٦) الطبقات الكبرى، لابن سعد، دار صادر، بيروت: ج ٢، ص ٢٤٤.

(٧) السنن الكبرى، تصنيف: الإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: الدكتور عبد الغفار البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ: ج ٣، ص ٤٣٤.

سند رزية يوم الخميس

إن إخراج الشيخين لحديث المنزلة في صحيحيهما دليل على صحته؛ لأن المشهور بين علماء أهل السنة قطعاً صدور ما أخرجاه، حتى شاع عندهم أن من روى له الشيخان فقد جاز القنطرة.

قال ابن حجر في مقدمة شرحه على صحيح البخاري: «إن تخريج صاحب الصحيح لأيّ راوٍ كان، مقتضى لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته ولاسيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما... وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة؛ يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه. قال الشيخ أبو الفتح القشيري في مختصره: وهكذا نعتقد وبه نقول ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيان شافٍ يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما»^(١).

٢. حديث الخميس وحادثته في مصادر مدرسة أهل البيت

في أمالي الشيخ المفيد عن عبد الله بن عباس قال: «لما حضرت النبي صلى الله عليه وآله الوفاة وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: هلموا أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً! فقال عمر: لا تأتوه بشيء فإنه قد غلبه الوجد وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله. فاختلف أهل البيت واختصموا، فمنهم من يقول: قوموا يكتب لكم رسول الله، ومنهم من

(١) مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للإمام ابن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ: ص ٣٤٥.

يقول ما قال عمر. فلما كثر اللغط والاختلاف قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: قوموا عني. قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: وكان ابن عباس رحمه الله يقول: الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وآله وبين أن يكتب لنا ذلك الكتاب من اختلافهم ولغظهم^(١).

وقال السيد هاشم البحراني: «الباب الثالث والسبعون: في جرأة عمر بن الخطاب على رسول الله حين علم عمر أنه صلى الله عليه وآله أراد أن ينص على علي عليه السلام بأنه صاحب الأمر بعده صلى الله عليه وآله في مرضه وقال: إنه صلى الله عليه وآله يهجر، من طريق العامة وفيه سبعة عشر حديثاً»^(٢).

وقد نُقلت رزية يوم الخميس في مصادر الخاصة الأخرى، منها: مناقب آل أبي طالب^(٣)، وبحار الأنوار^(٤)، وغيرهما.

فتحصّل: أنّ حديث الخميس وحادثته صحيح متفق عليه بين علماء المسلمين، وسيتضح في الفصول القادمة أنّها صريحة في دلالاتها على ما نحن بصدد إثباته.

(١) الأملالي، لفخر الشيعة أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي الملقب بالشيخ المفيد، تحقيق: الحسين استاد ولي، علي أكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلميّة بقم المقدّسة، ١٤٠٣ هـ: ص ٣٧.

(٢) غاية المرام وحبّة الخصام في تعيين الإمام من طريق الخاصّ والعامّ، تأليف: السيّد هاشم البحراني الموسوي، تحقيق: العلامة السيّد علي عاشور: ج ٦، ص ٩٦.

(٣) مناقب آل أبي طالب، تأليف: الإمام الحافظ مشير الدين أبي عبد الله محمد بن علي بن شهر آشوب، المتوفّى سنة ٥٨٨ هـ، قام بتصحيحه وشرحه ومقابلته على عدة نسخ خطيّة: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المكتبة الحيدريّة - النجف، ١٣٧٦: ج ١، ص ٢٠٢.

(٤) بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار، تأليف: العلامة الحجة فخر الأئمّة المولى الشيخ محمد باقر المجلسي، تحقيق: الشيخ عبد الزهراء العلوي، دار الرضا، بيروت - لبنان، ١٤٠٣ هـ: ج ٣٠، ص ٥٣٠.

الفصل الثاني

دلالات حادثة الخميس وحديثها

- المبحث الأول: دلالة الحديث على موقف المعارضة.
أولاً: الاختلاف في محضر النبيّ.
ثانياً: منع النبيّ من كتابة الكتاب.
حجج المعارضة في منع النبيّ من كتابة الكتاب.
- المبحث الثاني: دلالة الحديث على مرجعية الإمام عليّ.
- زيادة وتفصيل في دلالات الكتاب النبويّ.
النصّ على الإمام هو المتعيّن.
مصدق الخليفة.
أسباب الإصرار على منع الكتابة.

تعدّ حادثة منع النبيّ صلّى الله عليه وآله من كتابة كتاب الهداية والأمن من الضلالة من أشدّ الحوادث المأوأكثرها سلبية على الأمة الإسلامية؛ الأمر الذي دفع بابن عباس أن يرخي لعينه الدموع، ويطلق عليها وصف: (رزية). وعند التأمل في العرض التاريخي لفصول هذه الرزية والتدبر في الكلمات التي أطلقت فيها سواء من قبل الرسول صلّى الله عليه وآله أم من قبل المعارضة، ينتهي بنا إلى نتائج حقة تجلّي لنا مصداق المرجعية السياسية بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وتحدّد القناة الآمنة لحفظ الدين وتبليغه، وتعري جانب المعارضة؛ لذا يقع الكلام في دلالة الحادثة وحديثها في مبحثين:

المبحث الأول: دلالة الحديث على موقف المعارضة

تأتي أهمية رزية يوم الخميس باعتبارها حادثة صحيحة اتفق على نقلها علماء المسلمين، وهي صريحة في تعرية بعض أقطاب المعارضة الذين حضروا مجلس الرزية.

وليس الهدف من تعرية المعارضة في رزية يوم الخميس هو تعرية أشخاص بعينهم، بل المراد هو التحذير ممّا ورد عنهم من رؤى ونظريات أصبحت اليوم حاکمة في الوسط الإسلامي بأبعاده المختلفة لآسيب البعد السياسي، وما يرتبط بطريقة التعايش مع الآخر، فإتّها نظريات بعيدة عن أصالة الإسلام، لم ينطق بها الوحي، ولم يقلها النبيّ صلّى الله عليه وآله، ابتدعتها الأهواء، وسطّرتها أقلام وعاظ السلاطين المأجورة، وكانت سبباً في تسلّط الظالمين على رقاب المستضعفين، وتفرّق المسلمين، وتكفير بعضهم بعضاً، وإعطاء الرخصة بالقتل والسبي والتهجير.

أولاً: الاختلاف في محضر النبي

من خلال العرض التاريخي للحادثة، وبقرينة احتضار النبي صلى الله عليه وآله يُعلم أنّ حضّار مجلس الرزية كانوا من أعيان الصحابة ومن الشخصيات المهمة في الساحة الإسلامية آنذاك. كما يُعلم أنّ هناك لغطاً ونزاعاً وقع بينهم، بحيث انقسموا إلى قسمين: معارض لرسول الله صلى الله عليه وآله، ومسلم له. وهذا يعني أنّ جماعة المعارضة الذين منعوا النبي صلى الله عليه وآله من كتابة كتاب الهداية والنجاة من الضلالة كانوا من الطبقة الأولى من الصحابة.

وهذه حقيقة نطقت بها ألفاظ حديث رزية يوم الخميس؛ ففي صحيح البخاري عن ابن عباس قال: «اشتدّ برسول الله صلى الله عليه وسلم وجعه يوم الخميس، فقال: ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً. فننازعوا، ولا ينبغي عند نبيّ تنازع...»^(١). وفي لفظ آخر: «فاختلفوا وكثر اللغط»^(٢). وفي لفظ ثالث: «فاختصموا، منهم من يقول: قربوا يكتب لكم النبي صلى الله عليه وسلم كتاباً لن تضلّوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر، فلمّا أكثروا اللغو والاختلاف عند النبي صلى الله عليه وسلم...»^(٣).

وهذا الاختلاف والتنازع واللفظ الذي تسبّب فيه البعض منافع للأدب الذي ينبغي أن يكون عليه الإنسان عندما يكون بمحضر الرسول صلى الله عليه وآله؛ بل هو معصية بنصّ القرآن الكريم؛ قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ (الأحزاب: ٣٦).

(١) صحيح البخاري، مصدر سابق: ج ٣، ص ٣١.

(٢) المصدر نفسه: ج ١، ص ٣٧.

(٣) المصدر نفسه: ج ٧، ص ٩.

ثانياً: منع النبي من كتابة الكتاب

لقد منع خطّ المعارضة النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ كِتَابَةِ كِتَابٍ كَانَتْ فِيهِ نَجَاتِهِمْ مِنَ الضَّلَالَةِ مِنْ بَعْدِهِ؛ فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَعُهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، فَقَالَ: ائْتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضَلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا. فَتَنَازَعُوا وَلَا يَنْبَغِي عِنْدَ نَبِيِّ تَنَازَعٍ، فَقَالُوا: هَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ: دَعُونِي..»^(١). وَبَلَفِظَ ثَانٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا قَالَ: «لَمَّا اشْتَدَّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَعُهُ، قَالَ: ائْتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضَلُّوا بَعْدَهُ. قَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَلَبَهُ الْوَجَعُ، وَعِنْدَنَا كِتَابُ اللَّهِ حَسْبُنَا، فَاخْتَلَفُوا وَكَثُرَ اللَّغَطُ. قَالَ: قَوْمُوا عَنِّي، وَلَا يَنْبَغِي عِنْدِي التَّنَازُعُ»^(٢).

حجج المعارضة في منع النبي من كتابة الكتاب

يُظْهِرُ مِنْ نَقْلِ الْبُخَارِيِّ أَنَّ الْمَعَارِضَةَ اعْتَذَرُوا لِمَنْعِهِمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ كِتَابَةِ الْكِتَابِ بِحُجَّتَيْنِ:

الأولى: حسبنا كتاب الله

اعْتَذَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِمَنْعِهِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ كِتَابَةِ الْكِتَابِ بِوُجُودِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بَيْنَهُمْ؛ فَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: «قَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَلَبَهُ الْوَجَعُ، وَعِنْدَنَا كِتَابُ اللَّهِ حَسْبُنَا»^(٣)، وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَمُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ مِثْلَهُ.

وَفِي مَا قَالَهُ مَنَاقِشَاتٌ عَدَّةً، مِنْهَا:

الْمَنَاقِشَةُ الْأُولَى: إِنَّ مَقُولَةَ (حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ) بَاطِلَةٌ فِي نَفْسِهَا مَرْدُودَةٌ عَلَى

(١) صحيح البخاري، مصدر سابق: ج ٤، ص ٣١.

(٢) المصدر نفسه: ج ١، ص ٣٧.

(٣) المصدر نفسه: ج ١، ص ٣٧.

قائلها. قال الذهبي: «ومن مراسيل ابن أبي مليكة أنّ الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم فقال: (إنكم تحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث تختلفون فيها والناس بعدكم أشدّ اختلافاً، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئاً! فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلّوا حلاله وحرّموا حرامه)، فهذا المرسل يدلّك أنّ مراد الصديق الثبّت في الأخبار والتحري، لا سدّ باب الرواية، ألا تراه لما نزل به أمر الجدة ولم يجده في الكتاب، كيف سأل عنه في السنة، فلما أخبره الثقة ما اكتفى حتى استظهر بثقة آخر ولم يقل حسبنا كتاب الله كما تقوله الخوارج»^(١).

المناقشة الثانية: إنّ مقولة: (حسبنا كتاب الله) تتعارض والكثير من الآيات القرآنية، ومن تلك الآيات:

١- قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء: ٦٥). فمن خصم وخالف ومنع النبي صلى الله عليه وآله من كتابة الكتاب لم يسلم تسليماً ولم يعمل بمقتضى كتاب الله عزّ وجلّ.

٢ - قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ (الأحزاب: ٣٦). فالآية تنصّ على أنه لا ينبغي للمؤمن ولا للمؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن تكون لهم الخيرة فيه، بل يجب عليهم الامتثال؛ لأنّ عدم الامتثال يعني السقوط في عصيان الله ورسوله.

ومقولة: (حسبنا كتاب الله) تجيز مخالفة الرسول صلى الله عليه وآله وهذه معصية تنتهي بالعاصي إلى الضلال المبين، ومنه يُعرف حال من خالف الرسول صلى الله عليه وآله ومنعه من كتابة الكتاب.

(١) تذكرة الحفاظ، للذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان: ج ١، ص ٣.

فإن قلت: إنَّ عمر بن الخطَّاب لم يكن قاصداً بقوله (حسبنا كتاب الله) إقصاء السنَّة.

قلت: إنَّ سيرته قائمة على ذلك، فقد روى ابن عبد البرَّ عن قرظة بن كعب، قال: «خرجنا^(١)، فشيَّعنا عمر إلى صرار، ثمَّ دعا بقاء فتوضَّأ، ثمَّ قال لنا: أتدرون لم خرجت معكم؟ قلنا: أردت أن تشيَّعنا وتكرمنا. قال: إنَّ مع ذلك الحاجة خرجت لها، إنَّكم تأتون بلدة لأهلها دويِّ بالقرآن كدويِّ النحل، فلا تصدَّوهم بالأحاديث عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، وأنا شريككم. قال قرظة: فما حدَّثت بعده: حدَّثنا عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم». قال محقق الكتاب الزهري: «صحيح»^(٢).

فإن قلت: إنَّ هذه قضية في واقعة وليست منهجاً له.

قلت: لقد ذكر ابن كثير في البداية والنهاية: «أنَّ عمر كان يقول: (اشتغلوا بالقرآن فإنَّ القرآن كلام الله) ولهذا لما بعث أبا موسى إلى العراق قال له: إنَّك تأتي قوماً لهم في مساجدهم دويِّ بالقرآن كدويِّ النحل، فدعهم على ما هم عليه، ولا تشغلهم بالأحاديث، وأنا شريكك في ذلك». وعلَّق عليه ابن كثير بقوله: «هذا معروف عن عمر»^(٣). أي: إنَّ هذا النهي عن الاشتغال بالأحاديث سياسة عمر العامَّة ومنهجه الذي لا يجيد عنه.

الثانية: أنَّ النبيَّ يهجر

لقد تشبَّث عمر وأتباعه لمنع النبيِّ صلَّى الله عليه وآله من كتابة الكتاب

(١) إنَّ خروج القوم كان لأجل تبليغ المعارف الدينية.

(٢) جامع بيان العلم وفضله، تأليف: أبي عمر بن عبد البرِّ، تحقيق: أبي الاشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، ج ٢، ص ١٧٧، رقم الحديث: ١٩٠٤.

(٣) البداية والنهاية، ابن كثير الدمشقي، تحقيق: علي شيري، مصدر سابق: ج ٨، ١١٥.

باتّهامهم إيّاه بالهجر، ممّا أدّى إلى تخصّم الصحابة وتنازعهم، الأمر الذي أدّى إلى غمّه وإحجامه عن كتابة الكتاب.

وخطورة هذه الكلمة وما تحمله من اتّهام يمسّ مقام الرسالة وشخص الرسول صلّى الله عليه وآله يستدعي تفصيل الكلام فيها على محاور ثلاثة: معناها، قائلها؛ خطئه.

معنى كلمة «هجر»

هجر العليل هذيانه وكلامه بما لا معنى له، وفيه إشارة إلى أنّ كلامه مختلط يحتمل الباطل، قال الجوهري: «الهجر: الهذيان، وقال: ألم تر إلى المريض إذا هجر قال غير الحق»^(١).

وقال ابن حجر: «والهجر بالضمّ ثمّ السكون: الهذيان، والمراد به هنا: ما يقع من كلام المريض الذي لا ينتظم ولا يعتدّ به؛ لعدم فائدته»^(٢). وفي (عمدة القارئ) للعيني: «وقال ابن بطّال: قالوا: هجر رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، أي: اختلط، وأهجر إذا أفحش. وقال ابن التين: يقال: هجر العليل إذا هذى يهجر هجراً بالفتح، والهجر بالضمّ: الإفحاش. وقال ابن دريد: يقال: هجر الرجل في المنطق إذا تكلم بما لا معنى له، وأهجر إذا أفحش»^(٣).

(١) مختار الصحاح، للإمام محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، ضبطه وصحّحه: أحمد شمس الدين، طبعة جديدة لنوان مرتبة حسب الترتيب الألفبائي ومضبوطة بالشكل ضبطاً كاملاً، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ: ج ٢، ص ٨٥١، باب: (الراء)، فصل: (الهاء).

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية: ج ٨، ص ١٠١.

(٣) عمدة القارئ، العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان: ج ١٤، ص ٢٩٨.

القائل لكلمة «هجر»

الذي يظهر من الجمع بين أخبار الحادثة أنّ عمر بن الخطّاب هو من قال كلمة: (هجر) للنبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

توضيح ذلك: في رواية البخاري في باب كراهية الخلاف: «.. واختلف أهل البيت واختصموا، فمنهم من يقول: (قربوا يكتب لكم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كتاباً لن تضلّوا بعده)، ومنهم من يقول ما قال عمر..»^(١). والسؤال الذي ينبغي الإجابة عنه: ماذا قال عمر؟

إنّ بعض الروايات - كرواية البخاري في باب قول المريض: قوموا عني - تصرّح بأنّ عمر قال: «غلبه الوجع وعندنا كتاب الله حسبنا»^(٢). وبعض الروايات حين لا تذكر اسم القائل تصرّح بأنّ الكلمة التي قيلت للنبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ هي كلمة «هجر»، كما في الرواية التي يرويها مسلم في صحيحه في باب ترك الوصيّة: «.. قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ائتوني بالكتف والدواة - أو اللوح والدواة - أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً. فقالوا: إنّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يهجر»^(٣).

فإذا جمعنا بين هذه الرواية والرواية التي يرويها البخاري - وهي ممّا رواه مسلم أيضاً - التي تنصّ على أنّ فريقين كانا عند رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ أحدهما يقول: (قدّموا لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً). وثانيهما يقول ما قاله عمر. نخرج بنتيجة - بلحاظ أنّه لم يكن قول هؤلاء سوى ترديد لما قاله عمر - أنّ القائل لكلمة: «يهجر» هو عمر.

(١) صحيح البخاري، مصدر سابق: ج ٨، ص ١٦١.

(٢) المصدر نفسه: ج ١، ص ٣٧.

(٣) صحيح مسلم، مصدر سابق: ج ٥، ص ٧٦.

ولم تكن هذه الرواية التي ذكرت بأن عمر قال إن النبي صلى الله عليه وآله غلبه الوجع إلا تعبيراً آخر عن كلمة: «يهجر».

وقد ذكر بعض المؤرخين أن التعبير: (غلبه الوجع) إنما كان بالمعنى عن الكلمة التي قالها عمر وليس باللفظ الصريح، فقد روى الجوهري في كتابه (السقيفة وفدك)، وابن أبي الحديد في (شرح النهج): «لما حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله الوفاة، وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ائتوني بدواة وصحيفة، أكتب لكم كتاباً لا تضلون بعدي، فقال عمر كلمةً معناها أن الوجع قد غلب على رسول الله صلى الله عليه وآله، ثم قال: عندنا القرآن حسبنا كتاب الله، فاختلف من في البيت واختصموا، فمن قائل يقول: القول ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله، ومن قائل يقول: القول ما قال عمر..»^(١).

وقد صرح جملة من العلماء بأن القائل لتلك الكلمة هو الخليفة الثاني عمر بن الخطاب.

١ - قال ابن تيمية في (منهاج السنة النبوية): «وأما عمر فاشتبه عليه هل كان قول النبي من شدة المرض أو كان من أقواله المعروفة. والمرض جائز على الأنبياء ولهذا قال: ما له أهجر؟ فشك في ذلك ولم يجزم بأنه هجر. والشك جائز على عمر؛ فإنه لا معصوم إلا النبي، لاسيما وقد شك بشبهة، فإن النبي كان مريضاً، فلم يدر أكلامه كان من وهج المرض أو كان من كلامه المعروف الذي يجب قبوله..»^(٢).

(١) شرح نهج البلاغة، مصدر سابق: ج ٦، ص ٥١؛ السقيفة وفدك، لأبي بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري البصري البغدادي، تقديم وجمع وتحقيق: الدكتور الشيخ محمد هادي الأميني، شركة الكتبي للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ: ص ٧٥، ٧٦.

(٢) منهاج السنة النبوية، ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد رشاد سالم، نشر دار الفضيلة

٢ - وقال ابن الأثير في (النهاية في غريب الحديث والأثر): «ومنه حديث مرض النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (قالوا: ما شأنه؟ أهجر؟) أي: اختلف كلامه بسبب المرض... والقائل كان عمر...»^(١).

خطأ عمر في مقالته

مما ذكرنا من عبارات يظهر أن من قال: (هجر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله)، فقد أفحش وترك الأدب؛ لذلك قال العيني: «هذه العبارات كلها فيها ترك الأدب والذكر بما لا يليق بحق النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولقد أفحش من أتى بهذه العبارة»^(٢).

وقال المازري: «والهجر بضم الهاء وسكون الجيم وهو: الهذيان الذي يقع من كلام المريض الذي لا ينتظم ولا يعتد به؛ لعدم فائدته. ووقوع ذلك من النبي مستحيل في حقه»^(٣)^(٤).

وقال: ابن حجر: «ووقوع ذلك - يعني الهجر - من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مستحيل؛ لأنه معصوم في صحته ومرضه، لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ

ومؤسسة الريان: ج ٣، ص ٥٣٣.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، قم - إيران، الطبعة الرابعة، ١٣٦٤ ش: ج ٥، ص ٢٤٦.

(٢) عمدة القارئ، مصدر سابق: ج ١٤، ص ٢٩٨.

(٣) الاستحالة - هنا - وقوعية لا ذاتية. (منه دام ظلّه).

(٤) سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، تأليف: محمد بن يوسف الصالحي الشامي (ت ٩٤٢ هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧ م: ج ١٢، ص ٢٤٩.

أَهْوَى»، ولقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنِّي لَا أَقُولُ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا إِلَّا حَقًّا»^(١) وقال شعيب الأرنؤوط: «إِذْ لَا يَلِيقُ بِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الْهَذْيَانُ، وَلَا قَوْلٌ غَيْرُ مُضْبُوطٍ فِي حَالٍ مِنْ حَالَاتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَإِنَّمَا جَمِيعُ مَا يَتَكَلَّمُ بِهِ حَقٌّ وَصَحِيحٌ، لَا زَهْوٍ فِيهِ، وَلَا خَلْفٍ، وَلَا غَفْلَةٍ، وَلَا غَلْطٍ، فِي حَالِ صِحَّتِهِ وَمَرْضَاهُ، وَنَوْمِهِ وَيَقْظَتِهِ، وَرِضَاهِ وَغَضَبِهِ»^(٢).

حَقَائِيقُ قَوْلِ النَّبِيِّ مُطْلَقًا

إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَعْصُومٌ فِي صِحَّتِهِ وَمَرْضَاهُ، وَلَا يَقُولُ إِلَّا الْحَقَّ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا، فِي (مُسْنَدِ أَحْمَد): «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَا: أَحْبَبْنَا مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ شَعِيبَ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَكْتُبُ بِمَا أَسْمَعُ مِنْكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: فِي الرِّضَا وَالسُّخْطِ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِي أَنْ أَقُولَ فِي ذَلِكَ إِلَّا حَقًّا». قَالَ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ شَعِيبُ الْأَرْنَؤُوطُ: «صَحِيحٌ لغيره»^(٣) «^(٤)».

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق: ج ٨، ص ١٠١.

(٢) صحيح البخاري، الإمام الحافظ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت ٢٥٦هـ)، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ: ج ٤، ص ٦٢١.

(٣) الصحيح لغيره - عندهم - هو: «الحسن لذاته إذا تعددت طرقه.. وإنما سمي صحيحاً لغيره لأنه لو نُظِرَ إلى كلِّ طريقٍ بانفرادٍ لم يبلغ رتبة الصحة، فلما نظر إلى مجموعهما قوي حتى بلغها». (مصطلح الحديث، لفضيلة الشيخ العلامة محمد صالح العثيمين، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٢٧هـ: ص ١٤).

(٤) مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ)، حَقَّقَ هَذَا الْجُزْءَ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: شَعِيبُ الْأَرْنَؤُوطُ، مُحَمَّدُ نَعِيمُ الْعَرَقَسُوسِيُّ، إِبْرَاهِيمُ الزَّبِيْقُ، مَوْسَسَةُ الرِّسَالَةِ، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، ١٤٢٩هـ: ج ١١، ص ٥٣٢، ٥٢٤.

وقد نقل هذا الخبر الذهبي في سير أعلام النبلاء، وعلّق عليه شعيب الأرنؤوط - هناك - بقوله: «وإسناده صحيح»^(١).

بل ورد عنه صلّى الله عليه وآله أنّه لا يقول إلّا الحقّ حتّى في حالات الممازحة، فقد روى الترمذي في سننه: «حدّثنا العباس بن محمّد الدوري، حدّثنا عليّ بن الحسن، حدّثنا عبد الله بن المبارك، عن أسامة بن زيد، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، قال: قالوا يا رسول الله إنّك تداعبنا؟ قال: إني لا أقول إلّا حقّاً». وقد علّق الترمذي على الخبر بقوله: «هذا حديث حسن. ومعنى قوله: (إنّك تداعبنا) إنّما يعنون أنّك تمازحنا»^(٢).

وكذلك نقله الهيثمي في مجمع الزوائد، وعلّق عليه بقوله: «رواه الطبراني في الأوسط، وإسناده حسن»^(٣).

وهذا الحديث كسابقه في الدلالة على أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله لا يعتريه ما يعترى بقيّة الناس من اضطراب في الكلام عند الغضب أو الممازحة، أو الهذيان عند المرض، أو يكون ضحيّة لمزاجه أو هواه في حالات خاصّة. قال المباركفوري في شرحه للحديث: (لا أقول إلّا حقّاً) «أي: عدلاً وصدقاً؛ لعصمتي من الزلل في القول والفعل، ولا كلّ أحد منكم قادر على هذا الحصر لعدم العصمة فيكم»^(٤).

(١) سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج ٣، ص ٨٨. حاشية رقم (٢).

(٢) سنن الترمذي، وهو الجامع الصحيح للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، حقّقه وصحّحه: عبد الوهّاب عبد اللطيف، دار الفكر للطباعة والنشر: ج ٣ ص ٢٤١.

(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين عليّ بن أبي بكر الهيثمي، بتحريه الحافظين الجليلين: العراقي وابن حجر، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ١٤٠٨ هـ: ج ٩، ص ١٧.

(٤) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، للإمام الحافظ أبي العلاء محمّد عبد الرحمن بن

وفي (سنن أبي داود)، و(مسند الإمام أحمد بن حنبل): «عن عبد الله بن عمر، قال: كنت أكتب كل شيء أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد حفظه، فنهتني قريش، فقالوا: إنك تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورسول الله صلى الله عليه وسلم بشر، يتكلم في الغضب والرضا. فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: أكتب، فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق^(١)».

قال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على الحديث: «إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير الوليد بن عبد الله، وهو ابن أبي مغيث العبدي، فمن رجال أبي داود وابن ماجه وهو ثقة^(٢)».

موقفان مختلفان

في الوقت الذي تجدد الخليفة الثاني يواجه النبي صلى الله عليه وآله بالهجر بغية ثنية عن كتابة الكتاب الذي أراد - وقد أخبرهم عنه بأنهم إن أخذوا به يعصمهم من الضلالة - تجده في موقف آخر يأخذ بما ذكره أبو بكر في كتابه الذي

عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ: ج ٦، ص ١٠٨.

(١) وفي المستدرک: «وأشار بيده إلى فيه». (انظر: المستدرک على الصحيحين، للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، وبذيله: التلخيص، للحافظ الذهبي، طبعة مزينة بفهرس الأحاديث الشريفة، بإشراف: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة بيروت - لبنان: ج ١، ص ١٠٦).

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مصدر سابق: ج ١١، ص ٥٧-٥٨. وباختلاف يسير في: سنن أبي داود، للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق وتعليق: سعيد محمد اللحام، طبعة جديدة منقحة ومفهرسة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ: ج ٢، ص ١٧٦.

نصّ فيه على استخلاف عمر من بعده؛ على الرغم من أنّ الإملاء كان في حال فقدان الوعي! فلم يتّهمه بالهجر ولا غلبة الوجد، بل رأى في كتابة الكتاب الحقّ والخير والنصيحة للمسلمين!

فقد روى الطبري في تاريخه، وابن سعد في الطبقات، وابن عساكر في تاريخ دمشق: «عن محمّد بن إبراهيم بن الحارث قال: دعا أبو بكر عثمان خالياً به، فقال له: أكتب بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما عهد أبو بكر بن أبي قحافة إلى المسلمين: أمّا بعد. قال: ثمّ أغمي عليه، فذهب عنه، فكتب عثمان: أمّا بعد، فإنّي قد استخلفت عليكم عمر بن الخطّاب، ولم آلكم خيراً منه. ثمّ أفاق أبو بكر، فقال: اقرأ عليّ، فقرأ عليه، فكبر أبو بكر، وقال: أراك خفت أن يختلف الناس إن افتلتت نفسي في غشيتي. قال: نعم. قال: جزاك الله خيراً عن الإسلام وأهله، وأقرّها أبو بكر رضی الله تعالى عنه من هذا الموضع»^(١).

وذكر الطبري قبل ذلك عن إسماعيل بن قيس قال: «رأيت عمر بن الخطّاب وهو يجلس والناس معه ويده جريدة، وهو يقول: أيّها الناس، اسمعوا وأطيعوا قول خليفة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، إنّه يقول إنّي لم آلكم نصحاً»^(٢).

(١) تاريخ الأمم والملوك، للإمام أبي جعفر محمّد بن جرير الطبري، قوبلت هذه الطبعة على النسخة المطبوعة بمطبعة (بريل) بمدينة ليدن في سنة ١٨٧٩ م، راجعه وصحّحه وضبطه: نخبة من العلماء الأجلاء، منشورات مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان: ج ٢، ص ٦١٩؛ الطبقات الكبرى، مصدر سابق: ج ٣، ص ٢٠٠؛ تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلّها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها، تصنيف: الإمام العالم الحافظ أبي القاسم عليّ بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر، دراسة وتحقيق: علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ: ج ٤٢، ص ١٣٩؛ ج ٣٠، ص ٤١١.

(٢) تاريخ الطبري، مصدر سابق: ج ٢، ص ٦١٩.

وفي (تاريخ الإسلام) للذهبي، و(المنتظم) لابن الجوزي: «لما أن كتب عثمان الكتاب أغمي على أبي بكر، فكتب عثمان من عنده اسم عمر، فلما أفاق أبو بكر قال: اقرأ ما كتبت، فقرأ، فلما ذكر عمر كبر أبو بكر..»^(١).

وقد ذكر ابن سعد في (الطبقات) ما استفاد منه بأن عمر كان حاضراً عند كتابة هذا الكتاب، حيث قال: «فخرج^(٢) بالكتاب محتوماً ومعه عمر بن الخطاب وأسيد بن سعيد القرظي»^(٣).

فهل من الحق أن يمنع عمر رسول الله صلى الله عليه وآله من كتابة كتاب الهداية والنجاة من الضلالة متَّهماً له بالهجر والهديان، وهو الذي لا يقول إلا حقاً، ويأخذ بكتاب أبي بكر وقد أملاه لعثمان في حالة من فقدان الوعي؟! وهل يجوز أن يترك كتاب من لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، ويأخذ بكتاب من له شيطان يعتريه؟!!

روى الطبري في تاريخه، والصنعاني في المصنّف، وابن أبي الحديد في شرح النهج، وابن سعد في الطبقات، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق، وابن الأثير في البداية والنهاية أن أبا بكر خطب فقال: «أما والله ما أنا بخيركم، ولقد كنت لمقامي هذا كارهاً، ولوددت لو أن فيكم من يكفيني، فتظنون أنني أعمل فيكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلّم إذاً لا أقوم لها، إن رسول الله صلى الله عليه

(١) تاريخ الإسلام، للذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ: ج ٣، ص ١١٧؛ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، راجعه وصحّحه: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ: ج ٤، ص ١٢٦.

(٢) أي: فخرج عثمان.

(٣) الطبقات الكبرى، مصدر سابق: ج ٣، ص ٢٠٠.

وسلم كان يُعصم بالوحي، وكان معه ملك، وإن لي شيطاناً يعتريني..»^(١).

مقارنة بين ما قاله القرآن وما قاله المخالفون

من خلال المقارنة بين ما قاله الله سبحانه وتعالى عن رسوله صلى الله عليه وآله وما قاله الرسول عن نفسه، وبين مواقف وأقوال عمر بن الخطاب ومن تبعه ممن حضر مجلس الخميس من أقطاب الصحابة يتضح جلياً مدى مخالفة الفئة المعارضة لمنطق القرآن الكريم.

المقارنة الأولى: إن مقتضى العقيدة الإسلامية والإيمان بالله ورسوله هو التسليم لما ثبت أنه من الله ورسوله؛ قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ (النساء: ٥٩). فالآية واضحة وصريحة في أن من يختار في قبال اختيار الله ورسوله فقد عصاهما، ومن عصاهما فقد ضلّ ضلالاً بعيداً.

ورزية الخميس صريحة في أن فئة المعارضة برئاسة عمر بن الخطاب ردت على رسول الله صلى الله عليه وآله وما سلّمت لمقاتته وأمره، فعن ابن عباس، قال: «لما حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢) وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، قال النبي صلى الله عليه وسلم: هلم أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده، فقال عمر: إن النبي صلى الله عليه وسلم قد غلب عليه الوجد، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله، فاختلف أهل البيت، فاختصموا، منهم من يقول: قربوا يكتب

(١) تاريخ الطبري، مصدر سابق: ج ٢، ص ٤٦٠؛ المصنّف للصنعاني، مصدر سابق: ج ١١، ص ٣٣٦. شرح نهج البلاغة، مصدر سابق: ج ٦، ص ٢٠؛ الطبقات الكبرى، مصدر سابق: ج ٣، ص ٢١٦؛ تاريخ مدينة دمشق، مصدر سابق: ج ٣٠، ص ٣٠٣؛ البداية والنهاية، مصدر سابق: ج ٦، ص ٣٣٤.

(٢) أي: احتضر رسول الله صلى الله عليه وآله.

لكم النبي صلى الله عليه وسلم كتاباً لن تضلّوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر^(١). وهذه مخالفة صريحة لقوله تعالى: ﴿...أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ...﴾. وبعبارة أخرى: إنّ التعبير بجملة: (مَا كَانَ) تنبيه على أنّه حكم لا يقبل التخلف بوجه، واتّصاف موضوع الحكم بالإيمان مع أنّه حكم عامّ للمؤمن وغيره بحكم العقل؛ للإعلام بأنّ اختيار خلاف ما اختاره الله ورسوله كاشف عن عدم الإيمان.

المقارنة الثانية: إنّ المنطق القرآني يصف النبي صلى الله عليه وآله بأنه حقّ مطلقاً؛ قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (النجم: ٣-٤)، أمّا منطق الفئة المعارضة فيجوز على النبي صلى الله عليه وآله المهجر، والاختلاط، والهديان، والكلام بما لا معنى له!

المقارنة الثالثة: إنّ النبي الأكرم صلى الله عليه وآله يؤكّد على أهميّة الكتاب بقوله: «أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده»، وعمر بن الخطّاب ومن تبعه يقولون: (وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله)^(٢). وكأنّ الرجل ينظر إلى النبي صلى الله عليه وآله أنّه مجتهد قد يصيب وقد يخطئ، لذا جوّز لنفسه أن يجتهد في مقابل النصّ الجليّ.

المبحث الثاني: دلالة الحديث على مرجعية الإمام علي

لو أعرضنا عن اتّهام عمر بن الخطّاب - ومن تبعه - لرسول الله، بالهجر والهديان والكلام بما لا معنى له، فإنّ حديث رزيّة يوم الخميس الصحيح والصريح يُثبت وجود مجموعة من كبار الصحابة فيهم عمر بن الخطّاب خالفوا رسول الله صلى الله عليه وآله صراحةً، وردّوا عليه ولم يمثّلوا أمره.

(١) صحيح البخاري، مصدر سابق (طبعة أوفسيت دار الطباعة العامرة): ج ٧، ص ٩.

(٢) المصدر نفسه.

وإذا ثبت اختلاف الصحابة الأوائل ومخالفة بعضهم لرسول صلى الله عليه وآله في حياته فلا عجب في ما ذكره الكثير من المؤرخين والمحدثين من وقوع الاختلاف والتخاصم بينهم بعد وفاته صلى الله عليه وآله، ومخالفة البعض منهم لأحاديثه وسنته؛ لأن من يجرؤ على مخالفته في حياته فهو أجراً عليها بعد وفاته. ثم إن اختلاف أعيان الصحابة - في محضر رسول الله صلى الله عليه وآله - في نصه الواضح والصريح: «هلم أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده»، بحيث قال بعضهم: قربوا يكتب لكم النبي صلى الله عليه وسلم كتاباً لن تضلوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر^(١) يجعل اختلافهم بعد وفاته صلى الله عليه وآله في فهم سنته وفهم ما نزل عليه أمراً جائزاً غير مستبعد. ولا يمكن رفعه بالقرآن أو السنة، لأن المفروض أن الخلاف وقع فيهما.

ومع إمكان الاختلاف في فهم الدين - بل وقوعه - يتحتم على النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أن ينص على مرجعية من بعده تكون الفيصل في رفعه عند وقوعه، ولا يجوز له أن يتركها عامة^(٢). وهذا ما أصله النبي صلى الله عليه وآله في يوم الإنذار، فقد روى الطبري في تاريخه عن الإمام علي عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال لبني هاشم: «... فأياكم يؤازرنى على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟ قال: فأحجم القوم عنها جميعاً، وقلت - وإني لأحدثهم سنناً وأرمصهم عيناً وأعظمهم بطناً وأحمشهم ساقاً: أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه. فأخذ برقبتي، ثم قال: إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم

(١) مسند أحمد، دار صادر، مصدر سابق: ج ١، ص ٣٢٤.

(٢) إن من يقلل من أهمية النص النبوي - بشرطه - ويدعو إلى الاكتفاء بكتاب الله عز وجل يريد أن يجعل المرجعية الدينية عامة؛ ليفتح الباب لكل أحد في قول ما يريد. (منه دام ظله).

فاسمعوا له وأطيعوا...»^(١)، وظلَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يُؤكِّد على ضرورة هذه المسؤوليةِّ وأهمَّيتها ويبيِّن مصداقها من بعده كلِّما وجد إلى ذلك سبيلاً.

وإذا تأمَّلت في قول النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «إئتوني أكتب لكم كتاباً لن تضلُّوا بعده»، يظهر لك أنَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قد بيَّن مضمونه في أحاديث أخرى كثيرة، منها:

أولاً: حديث السفينة: «إنَّما مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من دخلها نجا ومن تخلف عنها هلك»^(٢).

ثانياً: حديث: «من يريد أن يحيا حياتي ويموت موتي ويسكن جنَّة الخلد التي وعدني ربِّي فليتلو عليَّ بن أبي طالب فاتِّه لن يخرجكم من هدى ولن يدخلكم في ضلالة». قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»^(٣).

إنَّ هذه الأحاديث تدلُّك على أنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كان - في مرضه الأخير - بصدد التأكيد على المرجعية المؤهَّلة لقيادة الأمة سياسياً ودينياً، والتي نصَّ عليها في مناسبات عديدة.

ومع أنَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نصَّ على مضمون هذه الوصية في أكثر من مناسبة وفي أكثر من حديث، إلاَّ أنَّه أراد أن يؤكِّد مضمونها في الساعات الأخيرة من عمره؛ لأنَّها ساعة لا يوصي فيها الحكيم اللبيب إلاَّ بالأهمِّ من أمور دنياه وآخرته^(٤).

(١) تاريخ الطبري، مصدر سابق: ج ٢، ص ٦٣.

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المتقن جمال الدين أبي الحجَّاج يوسف المزي، حقَّقه وضبط نصّه وعلّق عليه: الدكتور بشَّار عوَّاد معروف، مؤسَّسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ: ج ٢٨، ص ٤١١.

(٣) المستدرک على الصحيحين، مصدر سابق: ج ٣، ص ١٢٨.

(٤) لم تكن وصية النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ في مرضه الأخير وصية شخصية حتى يُقال: لماذا أخرها؟ ولماذا لم يكتبها في أيام صحته؟ بل هي وصية عقائدية ذات أبعاد دينية مختلفة،

زيادة وتفصيل في دلالات الكتاب النبوي

إنَّ أغلب شراح حديث رزية يوم الخميس الوارد في صحيح البخاري ومسلم - وغيرهما - والمعلقين عليه، اتَّفَقوا على أنَّ هناك احتمالين لمضمون الكتاب الذي أراد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنْ يَكْتُبَهُ:

الاحتمال الأول: أنَّ النبيَّ أراد النَّصْرَ على خليفته. أي: إنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَرَادَ أَنْ يَنْصُرَ عَلَى أَسْمَاءِ جَمِيعِ الْأُمَّةِ وَالْخُلَفَاءِ وَالْأَمْرَاءِ الَّذِينَ يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِهِ؛ وَالَّذِينَ بِالْتَمَسَكَ بِهِمْ وَمَتَابَعْتَهُمْ وَالسَّيْرَ عَلَى خَطِّهِمْ وَنَهَجِهِمْ تَكُونُ الْهُدَايَةَ وَالْعِزَّةَ وَالظَّفَرَ وَالنَّصْرَ، وَيَأْقِصَانَهُمْ تَكُونُ الضَّلَالَةَ وَالذُّلَّةَ وَالْمَهَانَةَ.

ولتقريب الفكرة نقول: إنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي مَعْرَكَةِ أَحَدِ أَمْرٍ الرَّمَاةَ بِالْمَكُوثِ عَلَى الْجَبَلِ وَعَدَمَ تَرْكِ مَوْقِعِهِمْ سِوَا أَنْتَصَرَ الْجَيْشَ الْإِسْلَامِيَّ أَمْ انْكَسَرَ، فَلَمَّا عَصُوا أَمْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَتَرَكَوْا طَاعَتَهُ بِتَرْكِهِمْ مَوَاقِعَهُمْ لَحِقَتْ الْهَزِيمَةُ بِالْجَيْشِ الْإِسْلَامِيِّ.

وفي محضر يوم الخميس كان الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَازِماً عَلَى كِتَابَةِ أَسْمَاءِ خُلَفَائِهِ الْمُهْدِيِّينَ إِلَى قِيَامِ يَوْمِ الدِّينِ، الَّذِينَ مَا إِنْ تَمَسَّكَ بِهِمُ الْأُمَّةُ فَايَّتَهَا لَنْ تَضِلَّ أَبَدًا، وَمَا إِنْ تَخَلَّفَتْ عَنْهُمْ وَأَقْصَتْهُمْ عَنْ مَوَاقِعِهِمْ وَمَرَاتِبِهِمْ الَّتِي رَتَّبَهُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ فِيهَا فَايَّتَهَا سَوْفَ تَضِلُّ، وَبِضَلَالِهَا تَكُونُ الْفِرْقَةُ وَالتَّنَازُعُ وَذَهَابُ الرِّيحِ. وَيَشْهَدُ لِهَذَا الْإِحْتِمَالِ قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: (لَنْ تَضَلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا).

وهذا يعني أنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمْ يَكُنْ بِصَدَدٍ إِضَافَةَ مَفْهُومِ دِينِي جَدِيدٍ - لَا عَقْدِيَّ وَلَا شَرْعِيَّ - وَإِنَّمَا يَرِيدُ أَنْ يَبَيِّنَ مِصْدَاقَ مَفْهُومِ الْمَفَاهِيمِ.

وبه يظهر وجه المغالطة في قول عمر: (حسبنا كتاب الله)؛ إذ إنَّ رسول الله

صلى الله عليه وآله لم يكن بصدد إضافة شيء للدين حتى يقال: إن القرآن الكريم صرح بكماله كما في قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (المائدة: ٣) وقوله تعالى: ﴿مَا قَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ٣٨)، وإثما يريد أن يبين مصداق أولي الأمر الذين ذكرهم القرآن الكريم بقوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء: ٦٣).

الاحتمال الثاني: أن النبي أراد النص على الأحكام. إن النبي صلى الله عليه وآله أراد أن يكتب كتاباً في الأحكام الشرعية، يرفع به الاختلاف فيها. وإلى هذين الاحتمالين أشار جملة من علماء المسلمين، منهم:

١ - ابن الجوزي في (كشف المشكل من حديث الصحيحين) حيث قال: «اختلف العلماء في الذي أراد أن يكتب لهم على وجهين؛ أحدهما: أنه أراد أن ينص على الخليفة بعده. والثاني: أن يكتب كتاباً في الأحكام يرتفع معه الخلاف. والأول أظهر وأقوى»^(١). أي: إن ظهور القرائن تساعد احتمال أن رسول الله صلى الله عليه وآله أراد أن ينص على الخليفة بعده.

٢ - ابن حجر العسقلاني في (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) حيث قال: «واختلف بالمراد بالكتاب، فقليل: كأنه أراد أن يكتب كتاباً ينص فيه على الأحكام ليرتفع الاختلاف، وقيل: بل أراد أن ينص على أسامي الخلفاء بعده حتى لا يقع بينهم اختلاف»^(٢).

٣ - القسطلاني في (إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري) حيث قال:

(١) كشف المشكل من حديث الصحيحين، للإمام أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ: ج ٢، ص ٣١٥.

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، مصدر سابق: ج ١، ص ٣٦٥.

«كتاباً فيه النصّ على الأئمة بعدي أو أبين فيه مهّمات الأحكام»^(١).

٤ - السيوطي في (الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج) حيث قال: «أكتب لكم كتاباً؛ قيل: أراد أن ينصّ على الخلافة في إنسان معيّن لئلا يقع نزاع وفتن، وقيل: أراد كتاباً يعيّن فيه مهّمات الأحكام ملخّصة ليرتفع النزاع فيها ويحصل الاتفاق على المنصوص عليه»^(٢).

النصّ على الإمام هو المتعيّن

إنّ الكلام الصادر من المتكلّم إمّا أن يكون نصّاً أو ظاهراً أو مجملاً؛ والنصّ كما في قوله تعالى: ﴿ثَمَانِينَ جَلَّةً﴾ (النور: ٤)، فهذا الكلام نصّ في الثمانين ولا يحتمل الخلاف، أمّا الظاهر فهو الذي يكون فيه إرادة احتمال أحد المعنيين أكثر من إرادة الاحتمال الآخر، وأمّا المجمال فيكون كلا الاحتمالين متساويين.

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ أغلب شرّاح حديث الدواة والكتف يرجّحون الاحتمال الثاني على الأوّل؛ بمعنى: أنّ الكتابة كانت لأجل بيان مهّمات الأحكام وليس للنصّ على الإمام، ولكنهم لم يذكروا قرينتهم على هذا الترجيح.

ففي (شرح صحيح البخاري) يقول محمّد بن صالح العثيمين: «اختلف العلماء في قوله (لا تضلّوا بعده)، فإن كان المراد لا تضلّوا بعده في الشريعة فلا شك أنّ كتاب الله خير من ذلك؛ لأنّ كتاب الله أفضل ممّا سيكتب، وإن أراد أن يكتب كتاباً في الخلافة فإنّ من رحمة الله أنّ الله قدّر أن يعارض عمر، لكنّ الذي يظهر هو المعنى الأوّل»^(٣).

(١) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القسطلاني، دار الكتب العلميّة: ج ١، ص ٣٠٩.

(٢) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، للسيوطي، حقّق أصله وعلّق عليه: أبو إسحاق الحويني الأثري، دار ابن عفّان: ج ٤، ص ٢٣١.

(٣) شرح صحيح البخاري، لمحمّد بن صالح العثيمين، مكتبة الطبري: ج ١، ص ٢٣١.

والواضح أنّ العثميين لم يبيّن القرائن التي جعلته يستظهر أنّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ كِتَابًا فِي الْأَحْكَامِ!
والحقّ: أنّ الرجل لو وجد القرينة لجاد بها، ولكن مجلس الرزية خالٍ منها، فأتى له أن يأتي بها! بل إنّ الحدث والحديث فيه من القرائن ما يجعل العقل يقطع بترجيح احتمال أنّ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَرَادَ أَنْ يَنْصَرَ عَلَى أَسْمَاءِ الْخُلَفَاءِ مِنْ بَعْدِهِ، وَمِنْ تِلْكَ الْقَرَائِنِ:

١. قرينة الزمن

إنّ كتابة كتاب في الأحكام يحتاج إلى أيام وأيام، والنبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ كُلَّ مَرَادِهِ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ؛ لَعَلِمَهُ بِأَنَّهُ لَا حَقَّ بَرَبِّهِ عَنْ قَرِيبٍ.

٢. قرينة السياق التاريخي

التاريخ يشهد بأنّ الاختلاف على الخليفة وقع بين أقطاب الأمة والنبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بَعْدُ لَمْ يَدْفَنْ.
ففي يوم الاثنين الثامن والعشرين من شهر صفر سنة إحدى عشرة للهجرة النبوية الشريفة وقع اختلاف بين نخب الأمة وأعيانها على مصداق الخليفة بعد النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَدَّى إِلَى التَّخَاصُمِ وَالتَّنَازَعِ، وَكَادَتِ الْفِتْنَةُ أَنْ تَقَعَ وَالْحَرْبُ تَقُومَ عَلَى سَاقٍ، الْأَمْرُ الَّذِي يُوَدِّي إِلَى ضَعْفِ الْجَبْهَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَذَهَابِ رِيحِهَا، فَيَنْتَهَزُ الْفُرْصَةَ مِنْ لَا حَرِيحَةَ لَهُ فِي الدِّينِ وَمَنْ يَتَرَبَّصُ بِالْمُسْلِمِينَ الدَّوَائِرُ، وَيَكْثُرُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُسْتَسْلِمُونَ عَنْ أَنْبِيَائِهِمْ، وَيَنْقَضُّوا عَلَى الْمُتَخَاصِمِينَ، وَتَوَادَّ كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ وَالرِّسَالَةِ، وَيُجْتَثُّ الْمُسْلِمُونَ وَلَا يَبْقَى لِلدِّينِ نَاعٌ. وَلَكِنَّ الْإِمَامَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - بَعْدَ أَنْ طَلَبَ الْحَقَّ وَلَمْ يَعْطَهُ - أَسْقَطَ الْفِتْنَةَ؛ بِزَجْرِهِ الْمُحَرِّضِينَ عَلَى الْحَرْبِ بِقَوْلِهِ: «أَيُّهَا النَّاسُ، شَقُّوا أَمْوَاجَ الْفِتَنِ بِسَفْنِ النِّجَاةِ، وَعَرَّجُوا عَنْ طَرِيقِ الْمُنَافَرَةِ، وَضَعُوا عَنْ تَيْجَانِ الْمَفَاخِرَةِ. أَفْلَحَ مَنْ نَهَضَ بِجَنَاحٍ، أَوْ اسْتَسَلَّمَ

فأراح، هذا ماء آجن، ولقمة يغصّ بها آكلها، ومجتي الثمرة لغير وقت إيناعها كالزراع بغير أرضه. فإن أقل، يقولوا: حرص على الملك، وإن أسكت، يقولوا: جزع من الموت. هيهات بعد اللتيا والتي، والله لابن أبي طالب آنس بالموت من الطفل بشدي أمّه، بل اندمجت على مكنون علم لو بحثُ به لاضطربتم اضطراب الأرشية في الطوي البعيدة^(١).

وأخذ عليه السلام نائرة الفتنة، وعاشت الأمة بفضل حكمته الهدوء النسبي إلى أن قُتل عمر بن الخطّاب الذي جعل الأمر من بعده شورى في سته؛ عثمان والإمام علي وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص، وقال: إن اجتمع خمسة وخالف واحد فاقتلوه، وكذلك إن خالف اثنان واجتمع أربعة نفر، فإن افرقوا فرقتين فكونوا في الفرقة التي فيها عبد الرحمن بن عوف، وإن أبت الفرقة الأخرى الدخول فيما اجتمع عليه المسلمون فاقتلوهم. فعرض عليهم عبد الرحمن أن يخرج أحدهم نفسه ويختار من الباقيين واحداً، فأحجموا عن ذلك. فأخرج نفسه من الأمر على أن يختار أحدهم، مكثوا ثلاثة أيام يتراضون، ثم بايع عبد الرحمن لعثمان، وكان صهره واستوثق الأمر له بعد خطب طويل، ومنازعة كانت بينهم^(٢).

وسكت الإمام عليّ عليه السلام، واكتفى بقوله: «لقد علمتم أنّي أحقّ الناس بها من غيري، ووالله لأسلمنّ ما سلمت أمور المسلمين ولم يكن فيها جور إلاّ عليّ خاصّة التماساً لأجر ذلك وفضله، وزهداً فيما تنافستموه من زخرفه وزبرجه»^(٣).

وبعد سنوات من حكم عثمان خرج الناس عليه وفيهم عدد من صحابة

(١) نهج البلاغة، مصدر سابق: ج ١، ص ٤١.

(٢) انظر: التنبيه والإشراف، للمسعودي، دار صعب، بيروت - لبنان: ص ٢٥٢.

(٣) نهج البلاغة، مصدر سابق: ج ١، ص ١٢٤.

رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وانتهى الخروج بمقتله، وكان ذلك في يوم الجمعة لثمان عشرة خلت من ذي الحجة سنة خمسة وثلاثين على المشهور، فعدل الناس إلى عليّ فبايعوه، قبل أن يُدفن عثمان، وقيل بعد دفنه.. وقد امتنع علي من إيجابتهم إلى قبول الإمارة حتّى تكرر قولهم له، وفرّ منهم إلى حائط بني عمرو بن مبدول، وأغلق بابه فجاء الناس فطرقوا الباب وولجوا عليه، وجاؤوا معهم بطلحة والزبير، فقالوا له: إنّ هذا الأمر لا يمكن بقاؤه بلا أمير، ولم يزالوا به حتّى أجاب^(١). حتّى إذا نهض عليه السلام بالأمر نكثت طائفة وقسطت أخرى ومرق آخرون، فكانت الجمل وصفين والنهروان.

وبعد شهادته عليه السلام بايعت الأمة الإمام الحسن عليه السلام، ولكن ما هي إلا أيام حتّى خرج عليه معاوية مدّعياً أحقيّته بخلافة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وقامت الحرب مرّة أخرى على ساق، ولكن الظروف أجبرت سبط الرسول أن يهادن ابن أبي سفيان، ويترك له مقاليد الخلافة.

وفي زمن يزيد بن معاوية وصل الاختلاف والتخاصم بين المسلمين إلى أعالي درجاته، الأمر الذي أدّى إلى مقتل سبط الرسول الإمام الحسين بن عليّ عليه السلام، واستباحة المدينة وضرب الكعبة بالمنجنيق؛ كلّ ذلك بسواعد أزلام من يدّعي الإسلام!!

واستمرّ الخلاف على مصداق الخليفة ووليّ الأمر، تتوارثه الأجيال جيلاً بعد جيل، وما تعيشه أمتنا الإسلامية اليوم من تناحر كبير وتخاصم كثير وفرقة وتيه وضلال واستضعاف هو من انعكاسات رزية يوم الخميس.

إنّ ما ذكرتُ من سياق تاريخيٍّ لمسيرة الاختلاف والتخاصم الذي وقع في الدائرة الإسلامية يُعدّ قرينة واضحة على أنّ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أراد أن

(١) انظر: البداية والنهاية، مصدر سابق: ج ٧، ص ٢٥٣.

ينصّ على الخليفة من بعده؛ لأنّ الاختلاف في مصداق ووليّ الأمر هو الذي أدّى إلى التخاصم والتقاتل بين المسلمين، فأراد النبيّ صلّى الله عليه وآله أن يجنّب الأمة شرّ ذلك الاختلاف بالنصّ على خليفته، أمّا الاختلاف في الأحكام فلم يكن في يوم سبباً لتقاتل المسلمين فيما بينهم.

بعبارة أخرى: إنّ اختلاف الأمة بعد وفاة رسول الله صلّى الله عليه وآله وإن كان في الأحكام والإمام، ولكنّ الذي انتهى بها إلى التنازع والتخاصم والتقاتل ثمّ ضعفها وهوانها وكسر شوكتها هو الاختلاف في مصداق الخليفة ووليّ الأمر بعد الرسول صلّى الله عليه وآله دون الاختلاف في الأحكام.

وفي هذا يقول الشهرستاني: «فأول تنازع وقع في مرضه»، ثمّ ينقل قول النبيّ صلّى الله عليه وآله: ايتوني بكتاب وقرطاس أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعدي، وأنّه قال عمر: (إنّ رسول الله غلبه الوجع حسبنا كتاب الله). ثمّ يبدأ بذكر الخلافات التي وقعت بعد هذا الخلاف إلى أن يذكر الخلاف الخامس في الإمامة، فيقول: «وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة؛ إذ ما سلّ سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثلاً سلّ على الإمامة في كلّ زمان. وقد سهّل الله تعالى في الصدر الأوّل فاختلف المهاجرون والأنصار فيها، فقالت الأنصار: منّا أمير، ومنكم أمير وأنفقوا على رئيسهم سعد بن عبادة الأنصاري، فاستدركه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما في الحال بأن حضرا سقيفة بني ساعدة»^(١).

مصداق الخليفة

بعد ثبوت أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله أراد النصّ على الخليفة من بعده، ينعطف البحث لتحديد هويّته وشخصه، وها هنا احتمالان:

(١) الملل والنحل، مصدر سابق: ج ١، ص ٢٤.

الاحتمال الأول: أبو بكر

ذهب بعض العلماء إلى أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله كان في مرضه الذي توفيّ فيه عازماً على أن يكتب كتاباً يتضمّن استخلاف أبي بكر. واستدلّوا لذلك بحديث رواه مسلم في صحيحه عن يزيد بن هارون عن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الزهري عن عروة عن عائشة، قالت: «قال لي رسول الله في مرضه: ادعي لي أبا بكر أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً، فإنّي أخاف أن يتمنّ ويقول القائل: أنا أولى، ويأبى الله والمؤمنون إلاّ أبا بكر»^(١).

وهذا الحديث غير صالح للاحتجاج به من وجوه:

الوجه الأول: إنّ رواية الحديث مجموعة من المقدوحين والمنحرفين عن الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام. فإبراهيم بن سعد هو صاحب العود والغناء، كان يعزف ويغني، جاءه أحد أصحاب الحديث ليأخذ عنه، فوجده يغني فتركه وانصرف، فأقسم إبراهيم أن لا يحدث بحديث إلاّ غنيّ قبله^(٢). وأمّا صالح بن كيسان فهو مؤدّب بني أمية والمدافع عنهم^(٣).

(١) صحيح مسلم، مصدر سابق: ج ٧، ص ١١٠.

(٢) انظر: تاريخ بغداد أو مدينة السلام، تأليف: الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ: ج ٣، ص ٨٢؛ الأغاني، تأليف: أبي الفرج الأصفهاني، دار إحياء التراث العربي: ج ١٥، ص ٣٢٩؛ الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، تأليف: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٠م: ج ١، ص ٤٠.

(٣) مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، للإمام الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، حقّقه ووثّقه وعلّق عليه: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء

وأما الزهري فهو منديل بني أمية يمسخون به خطاياهم، هذا ما رواه ابن عساكر، عن عمر بن رديح، قال: «كنت مع ابن شهاب الزهري نمشي فرآني عمرو بن عبيد، فلقيني بعد فقال: ما لك ولمنديل الأمراء يعني ابن شهاب»^(١). وقال ابن خلكان: «لم يزل الزهري مع عبد الملك ثم مع هشام وكان يزيد بن عبد الملك قد استقضاه»^(٢).

وروى جرير بن عبد الحميد، عن محمد بن شيبه قال: «شهدت مسجد المدينة، فإذا الزهري وعروة بن الزبير جالسان يذكران علياً عليه السلام، فنالا منه»^(٣).

وقدر روى الذهبي عن مكحول قوله: «إنه - أي: الزهري - أفسد نفسه بصحبة الملوك»^(٤).

أما عروة بن الزبير، فقد كان ينال من الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وكان ممن انتدبه معاوية لوضع أخبار قبيحة في الإمام عليه السلام^(٥). وقد شهد عروة على نفسه بإعانة الظالمين، وشهد ابن عمر على حاله بالنفاق. فقد روى البيهقي في السنن، عن عروة بن الزبير قال: «أتيت عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقلت له: يا أبا عبد الرحمن، إننا نجلس إلى أئمتنا

للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ: ص ٢١٦.

(١) تاريخ مدينة دمشق، مصدر سابق: ج ٥٥، ص ٣٧٠.

(٢) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، لبنان، دار الثقافة: ج ٤، ص ١٧٨.

(٣) شرح نهج البلاغة، مصدر سابق: ج ٤، ص ١٠٢.

(٤) سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج ٥، ص ٣٣٩.

(٥) شرح نهج البلاغة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٦٤.

هؤلاء فيتكلمون بالكلام نحن نعلم أنّ الحقّ غيره، فنصدّقهم ويقضون بالجور فنقويهم ونحسنه لهم، فكيف ترى في ذلك؟ فقال: يا بن أخي كُنّا مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نعدّ هذا النفاق فلا أدري كيف هو عندكم»^(١).

وأما عائشة فهي متّهمة في هذا الحديث من جهتين:

الأولى: لموقفها من الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وعدائها المعروف له، حتّى أنّها كانت لا تطيق ذكر اسمه؛ فقد روى أحمد في مسنده: «عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أنّ عائشة أخبرته قالت: أول ما اشتكى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بيت ميمونة فاستأذن أزواجه أن يمرّض في بيتها فأذن له، قالت: فخرج ويد له على الفضل بن عبّاس ويد له على رجل آخر وهو يخطّ برجليه في الأرض. قال عبيد الله: فحدّثت به ابن عبّاس، فقال: أتدرون من الرجل الآخر الذي لم تسمّ عائشة؟ هو عليّ ولكن عائشة لا تطيب له نفسا»^(٢).

وقد علّق الشيخ محمّد ناصر الدين الألباني على الحديث بقوله: (وسنده صحيح)^(٣).

الثانية: لما فيها من جرّ نفع لأبيها، فهو من شهادة الأبناء للآباء، أو ما يسمّى بشهادة الفرع للأصل، وهي غير مقبولة عند السنّة. قال الحلبي: (إنّ شهادة الفرع للأصل غير مقبولة)^(٤).

ومن هنا صحّحوا ردّ أبي بكر شهادة الحسن والحسين عليهما السلام لفاطمة

(١) السنن الكبرى، مصدر سابق: ج ٨، ص ١٦٦.

(٢) مسند أحمد، دار صادر، مصدر سابق: ج ٦، ص ٢٢٨.

(٣) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، تأليف: محمّد ناصر الدين الألباني، بإشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ: ج ١، ص ١٧٨.

(٤) السيرة الحلبية، للحلبي، دار المعرفة، بيروت - لبنان: ج ٣، ص ٤٨٨.

عليها السلام في أمر فدك.

الوجه الثاني: إنّ أبا بكر كان ممّن أمره رسول الله صلّى الله عليه وآله بالخروج مع أسامة، كما روي ذلك عن الواقدي، وابن سعد، وابن اسحاق، وابن الجوزي، وابن عساكر. فكيف يدعوه مع أنّ كتابة الكتاب لم تكن موقوفة على حضوره؟!

الوجه الثالث: إنّ أبا بكر حضر عنده، فأمره بالانصراف ولم يكتب شيئاً، روى ذلك أبو جعفر الطبري - وغيره - عن ابن عبّاس، حيث سئل: أوصى رسول الله؟ قال: لا. قلت: فكيف كان ذلك؟ قال رسول الله: ابعثوا إلى عليّ فادعوه. فقالت عائشة: لو بعثت إلى أبي بكر، وقالت حفصة: لو بعثت إلى عمر. فاجتمعوا عنده جميعاً، فقال رسول الله: انصرفوا فإن تك لي حاجة أبعث إليكم. فانصرفوا^(١).

فالرواية صريحة في دعوته صلّى الله عليه وآله للإمام عليّ عليه السلام ليوصي إليه دون الرجلين، بل صرف من حضر وبيّن أنّه لا حاجة له بهما. **الوجه الرابع:** لم يُحتجّ في هذا الحديث - وأمثاله - على خلافة أبي بكر، بل حتّى في أرجحيّته للخلافة؛ إذ لم نشهد لهذا الحديث من أثر أو ذكر في محاججات السقيفة التي احتدم فيها الكلام، وكان كلّ فريق من المتنازعين - المهاجرين والأنصار - يذكر أقصى ما يمكن استحضاره من الفضائل والمناقب للفوز بالخلافة، فلو كان لهذا الحديث أصل لكان هو أوّل الأدلّة بل سنامها في الاحتجاج على الأنصار يوم السقيفة، مع أنّنا لم نشهد ذلك، ولم تعرف التواريخ له ذكراً في هذه الواقعة بل في المحاججات التي جرت حول خلافة أبي بكر في صدر الإسلام، ولا يعقل أن يكون لمثل هذا الحديث المهمّ أصل ولم يرد له ذكر

(١) شرح نهج البلاغة، مصدر سابق: ج ١٣، ص ٣٣.

أو خبر في مساجلات الأصحاب حول الخلافة.

الوجه الخامس: لقد صرح علماء أهل السنة أنّ خلافة أبي بكر لم تكن بالنصّ، قال التفتازاني: «لو كان نصّ جليّ ظاهر المراد في مثل هذا الأمر الخطير المتعلّق بمصالح الدين والدنيا لعامة الخلق لتواتر واشتهر فيما بين الصحابة وظهر على أجلّتهم الذين لهم زيادة قرب بالنبي صلى الله عليه وسلّم واختصاص بهذا الأمر بحكم العادة، واللازم منتفٍ؛ وإلا لم يتوقّفوا على الانقياد له والعمل بموجبه ولم يتردّدوا حين اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة لتعيين الإمام ولم يقل الأنصار منّا أمير ومنكم أمير ولم تمل طائفة إلى أبي بكر رضي الله عنه وأخرى إلى عليّ رضي الله عنه وأخرى إلى العباس رضي الله عنه ولم يقل عمر رضي الله عنه لأبي عبيدة رضي الله عنه: امدد يدك أبايعك»^(١).

وقال النووي: «إنّ خلافة أبي بكر ليست بنصّ من النبيّ صلى الله عليه وسلّم على خلافته صريحاً، بل أجمعت الصحابة على عقد الخلافة له وتقديمه؛ لفضيلته»^(٢).

وقد نصّ الغزالي أيضاً على عدم النصّ على أبي بكر حيث قال: «لم يحصل لنا العلم بصدق اليهود مع كثرتهم في نقلهم عن موسى صلوات الله عليه تكذيب كلّ ناسخ لشريعته، ولا بصدق الشيعة والعباسية والبكرية في نقل النصّ على إمامة عليّ أو العباس أو أبي بكر رضي الله عنهم»^(٣).

(١) شرح المقاصد في علم الكلام، للتفتازاني، الناشر: دار المعارف النعمانية، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ: ج ٢، ص ٢٨٣.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ١٤٠٧ هـ: ج ١٥، ص ١٥٤.

(٣) المستصفي في علم الأصول، تأليف: الإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي،

الوجه السادس: إنَّ الحديث المذكور معارض بما رواه الهيثمي، والطبراني، والمتقي الهندي، وابن عساكر، وابن حجر العسقلاني، عن أبي بكر نفسه، أنه قال: «وددت أني سألته فيمن هذا الأمر فلا ينازعه أهله»^(١).

الوجه السابع: لو صحَّ الحديث المذكور لما جاز لعمر أن يصفها بالفلتة، فقد نقل البخاري في صحيحه عن عمر قوله: «بلغني أن قاتلاً منكم يقول: والله لو مات عمر بايعت فلاناً، فلا يغترنَّ امرؤ أن يقول، إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمت، ألا وإيها قد كانت كذلك ولكن الله وقى شرها»^(٢). فهل تراه صلى الله عليه وآله ينص على بيعة الفلتات؟!

وبما ذكرنا من وجوه، يتضح الكلام في الحديث الذي رواه مسلم عن ابن أبي مليكة: «سمعت عائشة وسئلت: من كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مستخلفاً لو استخلفه؟ قالت: أبو بكر..»^(٣).

طبعه وصحَّحه: محمّد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ١٤١٧ هـ: ص ١٠٧.

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، مصدر سابق: ج ٥، ص ٢٠٣؛ المعجم الكبير، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، حَقَّقَه وخرَّج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية مزينة ومنقحة: ج ١، ص ٦٣؛ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، للعلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، بيروت، مؤسّسة الرسالة، ١٤٠٩ هـ: ج ٥، ص ٦٣٢؛ تاريخ مدينة دمشق، مصدر سابق: ج ٣٠، ص ٤٢٣؛ لسان الميزان، للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، منشورات مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٧١ م: ج ٤، ص ١٨٩.

(٢) صحيح البخاري، مصدر سابق (طبعة أوفسيت دار الطباعة العامرة): ج ٨، ص ٢٦.

(٣) صحيح مسلم، مصدر سابق: ج ٧، ص ١١٠.

الاحتمال الثاني: الامام عليّ عليه السلام

إنّ موقف عمر ومن حاله إنّما يشير إلى أنّ هناك جبهة من الصحابة كانت ضدّ كتابة الوصيّة، وموقف هذه الجبهة إنّما ينبع من يقينها بأنّ هذه الوصيّة ليست في صالحهم؛ إذ لا يعقل أن تمنع جماعةً نبيّها من كتابة وصيّته في احتضاره وهي تعلم أنّه خاتم الرسل؛ فإنّ عدم وجود رسل من بعده يجعل الحاجة لهذه الوصيّة أشدّ. نعم، يُعقل ذلك إذا علمت تلك الجماعة أنّ وصيّته في غير صالحهم.

وبعبارة أخرى: إنّ حضار مجلس الرزيّة فهموا أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله كان يريد أن يُعيّن شخصاً للخلافة من بعده، وحيث إنّ طائفة من الصحابة كرهوا ذلك، لذا فاجأوه بالغليظ من القول، وأكثروا عنده اللغظ والاختلاف، وصمّموا على منعه.

والذي كرهه المخالفون هو النصّ على الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ويشهد لذلك حديث الثقلين:

لقد صرّح النبيّ صلّى الله عليه وآله في مجلس الرزيّة أنّه يريد أن يكتب شيئاً تكون به نجاة الأمة من الضلالة، حيث قال: (ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده)^(١). وفي بعض النصوص: (ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً)^(٢).

وعند تتبّع كلماته صلّى الله عليه وآله في مناسبات أخرى نجده قد نصّ في روايات صحيحة وصریحة على أنّ المنجي من الضلالة أبداً هو التمسك بالقرآن

(١) صحيح البخاري، طبعة الأوفست، مصدر سابق: ج ١، ص ٣٧.

(٢) المصدر نفسه: ج ٤، ص ٣١.

الكريم والعترة الطاهرة عليهم السلام.

قال ابن حجر العسقلاني في (المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية): «قال إسحاق: أخبرنا أبو عامر العقدي، عن كثير بن زيد عن محمد بن عمر بن علي عن أبيه، عن علي رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم حضر بحم، ثم خرج آخذاً بيد علي رضي الله عنه قال: أستم تشهدون أن الله تبارك وتعالى ربكم؟ قالوا: بلى. قال صلى الله عليه وسلم: أستم تشهدون أن الله ورسوله أولى بكم من أنفسكم وأن الله تعالى ورسوله أولياؤكم؟ فقالوا: بلى. قال: فمن كان الله ورسوله مولاة فإن هذا مولاة، وقد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا؛ كتاب الله تعالى سببه بيده وسببه بأيديكم، وأهل بيتي». وقد علق ابن حجر العسقلاني على هذا الحديث بقوله: «هذا إسناد صحيح»^(١).

وقال الألباني في (صحيح سنن الترمذي): «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي.. صحيح»^(٢).

إن النبي صلى الله عليه وآله في هذه الرواية جاء بنفس العبارة التي أوردتها في حديث رزية يوم الخميس: (لن تضلوا)، وهذه إشارة إلى أن المنصوص عليه في حديث الثقلين هو مراد الرسول صلى الله عليه وآله في حديث الرزية.

(١) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن ظافر بن عبد الله الشهري، تنسيق: الدكتور سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشكري، دار العاصمة ودار الغيث، الطبعة الثانية ١٤٣١هـ: ج ١٦ ص ١٤٢.

(٢) صحيح سنن الترمذي، للإمام الحافظ محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ: ج ٣، ص ٥٤٢.

وقال الترمذي في سننه: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضَلُّوا بَعْدِي، أَحَدُهُمَا أَعْظَمُ مِنَ الْآخَرِ؛ كِتَابُ اللَّهِ حَبْلٌ مَمْدُودٌ، وَعَتْرَتِي أَهْلُ بَيْتِي»^(١).

وقد ذكر حديث الثقلين البصري في (إتحاف الخيرة المهرة) وعلّق عليه بقوله: «رواه إسحاق بسند صحيح وحديث غدير خم»^(٢).

وفي (المعجم الوسيط) للطبراني عن جابر، قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّتِهِ يَوْمَ عَرَفَةَ وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ الْقِصْوَاءِ يَخْطُبُ. فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ لَنْ تَضَلُّوا: كِتَابُ اللَّهِ وَعَتْرَتِي أَهْلُ بَيْتِي»^(٣).

وفي (مسند أحمد بن حنبل): «قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ، كِتَابُ اللَّهِ حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ، وَعَتْرَتِي أَهْلُ بَيْتِي، وَإِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ»^(٤).

وفي (السنّة) لابن أبي عاصم: «أخبرنا أبو بكر بن أبي عاصم، حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا شريك، عن الركن، عن القاسم بن حسان، عن زيد بن ثابت يرفعه، قال: إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ الْخَلِيفَتَيْنِ بَعْدِي: كِتَابُ اللَّهِ، وَعَتْرَتِي، إِنَّهُمَا لَنْ يَنْفَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ». قال محقق الكتاب (باسم بن فيصل الجوابرة):

(١) سنن الترمذي، مصدر سابق: ج٦، ص٣٣٧.

(٢) إتحاف الخيرة المهرة، للإمام الحافظ شهاب الدين البصري، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن: ج٧، ص٢١٠.

(٣) المعجم الأوسط، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، قسم التحقيق بدار الحرمين: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد أبو الفضل عبد الحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع: ج٥، ص٨٩.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، مصدر سابق: ج٣، ص١٤.

«إسناد حسن»^(١).^(٢)

فتحصّل: أنّ الذي مُنع الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ بِيَانِهِ قُبَيْلَ وَفَاتِهِ كَانَ قَدْ بَيَّنَّهُ فِي مَنَاسِبَاتٍ أُخْرَى، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ النَّصِّ عَلَى الْخَلِيفَةِ مِنْ بَعْدِهِ وَالْأَمْرَ بِالْتِمَسُّكِ بِهِ.

أسباب الإصرار على منع الكتابة

اتّضح أنّ الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ بَيَّنَّ وَصِيَّتَهُ فِي مَنَاسِبَاتٍ سَابِقَةٍ، وَهَذَا مَا كَانَ مَعْلُومًا لِجَمِيعٍ.

وإرادته كتابة الكتاب يوم الرزية لأغراض منها التأكيد والتفصيل، مضافاً إلى أنّ هناك فرقاً بين أن يكتب الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الْوَصِيَّةَ وَيَبِينُ أَنَّ يَبْلُغُهَا شَفَاهِيَّةً. فعندما يكتبها تكون الكتابة حجة على المخالفين إلى يوم الدين ويصبح من العسير تحريفها. وعندما تكون شفاهية فهنا يكون الباب مفتوحاً للتأويل والتزييف. فإنّ تحريف القول أيسر من تحريف الكتاب؛ وهذا ما أدركته الجبهة المعارضة بقيادة الخليفة الثاني، لذلك تركّز هدفهم على منع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ كِتَابَةِ الْوَصِيَّةِ، وَإِنْ كَانُوا يَعْلَمُونَ بِأَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ بَلَغَ مَضْمُونَهَا فِي مَنَاسِبَاتٍ أُخْرَى.

(١) السنة، للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت ٢٨٧هـ)، حقه وخرج أحاديثه: أ.د. باسم فيصل الجوابرة أستاذ الحديث بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، دار الصمعي، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ: ج ٢، ص ١٠٢١.

(٢) ينظر: حديث الثقلين سنداً و دلالة، قراءة في أبحاث المرجع الديني السيد كمال الحيدري، بقلم: أسعد حسين علي الشمري.

الفصل الثالث

اعتذار الأعلام لما بدرَ من الصحابة

في رزية يوم الخميس

- الاعتذار الأوّل: أنّ كلمة (هجر) لا تدلّ على قبيح.
- الاعتذار الثاني: أنّ كلمة (هجر) كانت للاستفهام الحقيقي.
- الاعتذار الثالث: أنّ كلمة (هجر) كانت للاستفهام البلاغي.
- الاعتذار الرابع: أنّ اعتراض عمر من دلائل فقهه.
- الاعتذار الخامس: الاعتراض كان لأجل الرفق بالملكّفين.
- الاعتذار السادس: أنّ منع عمر كان رحمة بالأمة.
- الاعتذار السابع: الخوف من قدح المنافقين في الكتاب.
- الاعتذار الثامن: طلب النبيّ لم يكن للوجوب.
- الاعتذار التاسع: الأمر بالكتاب كان للاختبار.
- الاعتذار العاشر: لإبقاء باب الاجتهاد مفتوحاً.
- الاعتذار الحادي عشر: أنّ عمر كان يخشى أن يُهجر القرآن.

- الاعتذار الثاني عشر: أنّ الكتاب فيه بيان كلّ شيء.
- الاعتذار الثالث عشر: أنّ عمر لم يجد فائدة لكتابة الكتاب.
- الاعتذار الرابع عشر: الرسول غير معصوم من عوارض المرض.
- الاعتذار الخامس عشر: أنّ منع عمر كان إشفاقاً على النبيّ.
- الاعتذار السادس عشر: أنّ عمر أصيب بالدهشة.

ظهر ممّا قدّمناه من استعراض تاريخيّ وتحليل لفصول رزيّة يوم الخميس أنّ نزاعاً وتخاصماً نشب بين أقطاب الصحابة تسبّب فيه اعتراض عمر على رسول الله صلّى الله عليه وآله ومنعه من كتابة الكتاب، وقوله: (غلبه الوجد)، و(حسبنا كتاب الله)، وقول البعض: (إنّه يهجر).

وعند مراجعة شروح حديث رزيّة يوم الخميس يظهر أنّ جميع الشّراح ينسبون الكلام الذي أدّى إلى تخاصم الحاضرين ونزاعهم إلى عمر بن الخطّاب. نعم، في بعض صيغ الحديث ورد التعبير بـ (قالوا)، ولكنّهم يفترضون أنّ القائل ابتداءً كان واحداً؛ وهو عمر، ثمّ تبعه جماعة من الحاضرين.

ولمّا كانت هذه الكلمات سبباً في تخاصم الصحابة وأتّها كلمات تتضمّن التوهين بمقام الرسالة والتعدّي على شخص الرسول صلّى الله عليه وآله وترك الأدب والذكر بما لا يليق بحقّه صلّى الله عليه وآله، أجهد بعض العلماء فكره في إيجاد العذر والمخرج لقائلها (عمر بن الخطّاب). قال العلامة العثيمين: «قلت: فالوجه عندي طلب مخرج حسن». وقال: «فلا بدّ هاهنا من اعتذار آخر»^(١) (٢).

وإجهد الفكر في إيجاد مخرج للرجل والاعتذار له، يدلّك على أنّ في قوله وفعله مثلبة، وهذا ما فهمه معظم العلماء.

الاعتذار الأوّل: أنّ كلمة «هجر» لا تدلّ على قبيح

اعتذر البعض بأنّ كلمة «هجر» لا تدلّ على معنى مستقبح، وهو اعتذار يُبطله الاستعمال واللغة، قال الجوهرى في (الصحاح): «الهجر: الهذيان»، وقال:

(١) أي: لمّا كان العذر الأوّل لا ينفع في رفع المشكل عن القائل؛ لذا لا بدّ من اعتذارٍ آخر.
(٢) شرح صحيح البخاري، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، مصدر سابق: ج ١، ص ٢٣٤.

«ألم تر إلى المريض إذا هجر قال غير الحق»^(١).

وقال الصالحى في (سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد): «قولهم: أهجر، بإثبات همز الاستفهام وفتح الهاء والجيم هَجَرَ، قالوا: ول بعضهم: هُجِرَ - بضمّ الهاء وسكون الجيم والتنوين - أي: قال هُجِرَ. والهَجْر، بضمّ الهاء وسكون الجيم وهو: الهديان الذي يقع من كلام المريض الذي لا ينتظم ولا يعتدّ به لعدم فائدته. ووقوع ذلك من النبيّ مستحيل في حقّه»^(٢) ^(٣).

الاعتذار الثاني: أن كلمة «هجر» كانت للاستفهام الحقيقي

أي: إنّ ما قاله عمر هو كلمة «أهجر»؛ أي: هل اختلط كلامه بسبب المرض؟ قال ابن الأثير: «ومنه حديث مرض النبيّ صلّى الله عليه وسلّم قالوا: ما شأنه؟ أهجر؟) أي: اختلف كلامه بسبب المرض، على سبيل الاستفهام. أي: هل تغير كلامه واختلط لأجل ما به من المرض؟ وهذا أحسن ما يقال فيه، ولا يجعل إخباراً، فيكون إمّا من الفحش أو الهديان. والقائل كان عمر، ولا يظنّ به ذلك»^(٤).

ويلاحظ عليه: أنّ هذا الاعتذار لا يخفف من بشاعة الكلمة ولا يبرّر جواز تشكيك القائل بقوى النبيّ صلّى الله عليه وآله العقلية. ولا ندري كيف تصوّر ما رواه ابن الأثير هنا من التفريق بين الإنشاء والإخبار لكلمة «هجر» وهل تراه يختلف معنى الاختلاط في كلام المريض عن معنى الهديان، فيما لو قيلت هذه الكلمة بالإخبار دون الإنشاء؟!

(١) مختار الصحاح، مصدر سابق: ج ٢، ص ٨٥١، باب الراء، فصل الهاء.

(٢) الاستحالة - هنا - وقوعية لا استحالة ذاتية. (منه دام ظلّه).

(٣) سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، مصدر سابق: ج ١٢، ص ٢٤٩.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، مصدر سابق: ج ٥، ص ٢٤٦.

إننا لا نجد فرقاً في ذلك بل المعنى واحد، فالذي يخلط في كلامه وهو في حال المرض يقال عنه: إنه يهذي، وإذا أردنا أن نحول هذا المعنى إلى الاستفهام نقول: ماذا به؟ هل تراه يهذي؟ فلا يوجد فرق في نسبة الهذيان من هذه الكلمة سواء قيلت إخباراً أم إنشأً.

ثم إن البخاري سدّ على القوم هذه التأويلات وذكر رواية في باب جوائز الوفد من كتاب (السير والجهاد) تفيد أنّ هذه الكلمة قد قيلت للنبيّ صلى الله عليه وآله إخباراً لا إنشأً، فقال: «اشتدّ برسول الله وجعه يوم الخميس، فقال: اتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً، فتنازعوا؛ ولا ينبغي عند نبيّ تنازع، فقالوا: هجر رسول الله»^(١).

وعلى أيّ حال لا نجد فرقاً في البشاعة والفضاعة بين أن تقال هذه الكلمة للنبيّ صلى الله عليه وآله إنشأً أو إخباراً فهي تنافي الأدب الذي أمر الله سبحانه وتعالى الصحابة أن يتأدّبوا به مع رسول الله صلى الله عليه وآله عند مخاطبتهم له.

الاعتذار الثالث: إن كلمة «هجر» كانت للاستفهام البلاغي

لما كان الهجر مستحيلاً على النبيّ صلى الله عليه وآله حاول الصالحى أن يدافع عن القائل، بقوله: «وإنما هذا على طريق الاستفهام الذي معناه الإنكار والإبطال»^(٢). بمعنى: أنّ عمر أنكر أن يكون النبيّ صلى الله عليه وآله هجر في كلامه!

ويلاحظ عليه: أنّ دعوى قول عمر بن الخطّاب إنّما كان للاستفهام البلاغي بعيدة عن الصواب؛ لأنّ أجواء الحديث تدلّ على أنّه كان في مقام التشكيك بقوى النبيّ العقلية، ولو كان المعنى كما ذكر الصالحى لما غمّ النبيّ صلى الله عليه وآله

(١) صحيح البخاري، طبعة الأوفست، مصدر سابق: ج ٤، ص ٣١.

(٢) سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، مصدر سابق: ج ١٢، ص ٢٤٩.

وآله، ولما أمرهم بالقيام عنه؛ بل إن إثبات الهجر له هو حجّة القوم في منع النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ كِتَابَةِ الْكِتَابِ، والقول بكفاية القرآن.

الاعتذار الرابع: أن اعتراض عمر من دلائل فقهاء!

قال النووي: «وأما كلام عمر رضي الله عنه فقد اتفق العلماء المتكلمون في شرح الحديث على أنه^(١) من دلائل فقه عمر وفضائله ودقيق نظره... فكان عمر أفقه من ابن عباس وموافقيه»^(٢).

ويلاحظ عليه أمور، منها:

أولاً: أن النووي يجعل من مخالفة عمر لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ دليلاً على دقيق نظره وفقاهته! بل إنه أفقه من ابن عباس! هل سمعت أعجب من هذه المقالة؟! إنه يجعل من مخالفة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ هي مخالفة لله تعالى^(٣) دليلاً على الفقاها ودقة النظر! وما يزيد المقالة خطورة أنها ليست مجرد اعتذار يهدف إلى تبرير تجاوزات عمر في رزية يوم الخميس، بل هو منهج ألقى بظلاله على المنظومة الدينية بمختلف أبعادها.

وهذا هو الذي يجعلنا نأتي بالماضي، ونحلل أحداثه، ونجلى خلفياته، ثم نخلطه بالحاضر؛ حتى نميز الخبيث من الطيب، ونقدّم القراءة الحقة المبنية على طاعة الله ورسوله، وهذه هي الإيجابية التي ندعو لها في مثل هذه الأبحاث.

بعبارة أخرى: لا يمكن لمخالفة النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - حتى لو كانت عن اجتهاد خاطئ - أن تكون دليلاً على فضيلة إنسان وفقاهته ودقة نظره، وإلاّ للزم أن يكون من أطاعه قد فعل ما لا ينبغي، ومن عصاه فقد فعل ما ينبغي!

(١) أي: الذي صدر من عمر بن الخطاب.

(٢) شرح صحيح مسلم، مصدر سابق: ج ١١، ص ٩٠.

(٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ (النساء: ٨٠).

وهو كما ترى.

ودعوى أن طاعته صلى الله عليه وآله مقيدة بالعلم بالمصلحة باطلة، لأنها معطوفة على طاعة الله المطلقة؛ قال تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ (النساء: ٥٩).

ثانياً: إن دعوى اتفاق العلماء المتكلمين في شرح الحديث على أنه من دلائل فقه عمر وفضائله ودقيق نظره باطلة؛ لتصريح كثير منهم بأن مخالفته كانت اشتباهاً منه، وخطأً، وزلةً، وجهلاً، وإليك تصريحات بعض العلماء:

١ - قال ابن تيمية في (منهاج السنة النبوية): «وأما عمر فاشتبه عليه هل كان قول النبي من شدة المرض أو كان من أقواله المعروفة، والمرض جائز على الأنبياء؛ ولهذا قال: ما له أهدى؟ فشك في ذلك ولم يجزم بأنه هجر. والشك جائز على عمر، فإنه لا معصوم إلا النبي، لاسيما وقد شك بشبهة، فإن النبي كان مريضاً، فلم يدر أكلامه كان من وهج المرض أو كان من كلامه المعروف الذي يجب قبوله»^(١).

فهذا تصريح من ابن تيمية بأن ما بدر من عمر يوم الرزية لم يكن من دلائل فقهه وفضائله ودقيق نظره، وإنما «اشتبه عليه». وقد أكد هذا التصريح بقوله: «نحن لم ندع العصمة لعمر». ثم إن سوق ابن تيمية حديثه بشكل اعتذار لعمر ومن تبعه - الواضح لكُل من تأمل في نصه المتقدم - يدل على إيمانه بأن موقف عمر ومن تبعه كان اشتباهاً وخطأً ينبغي إيجاد المخرج له.

٢ - قال ابن حزم الأندلسي في (الإحكام في أصول الأحكام): «إن قوماً قالوا عن النبي صلى الله عليه وآله في ذلك اليوم: ما شأنه هجر، أو أهدى؟ قال أبو محمد^(٢): هذه زلة العالم التي حذر منها الناس قديماً، وقد كان في سابق علم

(١) منهاج السنة النبوية، مصدر سابق: ج ٣، ص ٥٣٣.

(٢) أي: ابن حزم الظاهري.

الله تعالى أن يكون بيننا الاختلاف وتضل طائفة وتهدي بهدي الله أخرى؛ فلذلك نطق عمر بما كان سبباً إلى حرمان الخير بالكتاب الذي لو كتبه لم يضل بعده أحداً، ولم يزل أمر هذا الحديث مهماً لنا وشجياً في نفوسنا وغصّة نألم لها^(١).
إن ابن حزم يرى أن مخالفة عمر يوم الرزية زلة تسببت في ضلال طائفة، وحرمان الأمة من الخير، وليست من دلائل فقهه ودقة نظره.

٣ - قال ابن حزم في مورد آخر - بعد أن نقل الرواية -: «واعترض آخرون من أهل الجهل على الحديث المذكور بالآية المباركة وصوبوا فعل عمر وقوله في ذلك اليوم. قال أبو محمد: وهذان الاعتراضان من هاتين الطائفتين لا يشبهان اعتراض المسلمين^(٢)، وإنما يشبهان اعتراض أهل الكفر والإلحاد^(٣). وبعيد عندنا أن يعترض بهما مسلم صحيح الباطن^(٤). والطائفة الثانية مجهولة لرسول الله^(٥)، مدعية عليه الكذب في أمر الكتاب الذي أراد أن يكتبه^(٦)، أو التخليط في كلامه وأن قول عمر أصوب من قول رسول الله، وكلا هذين القولين كفر

(١) الإحكام في أصول الأحكام، للحافظ أبي محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري، الناشر زكريا على يوسف، مطبعة العاصمة بالقاهرة: ج ٧، ص ٩٨٤.

(٢) أي: إن المسلم لا يعترض بمثل هذا الاعتراض. قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ (الأحزاب: ٣٦). (منه دام ظلّه).

(٣) إن ابن حزم لا يريد أن يتهم هذه الجماعة بالكفر، ولكن يقول: إن هذا العمل عمل من لم يؤمن بالرسول الأعظم صلى الله عليه وآله. (منه دام ظلّه).

(٤) صحيح الباطن هو الذي يحمل إيماناً حقيقياً. (منه دام ظلّه).

(٥) أي: إنها نسبت لرسول الله صلى الله عليه وآله الجهل. (منه دام ظلّه).

(٦) باعتبار أن الرسول صلى الله عليه وآله قال: «لن تضلوا بعدي أبداً»، وهم خالفوه، ومنعوه. (منه دام ظلّه).

مجرد»^(١).

٤ - قال عبد الله بن عبد المحسن التركي في تعليقه على (البداية والنهاية) لابن كثير: «وإن صحّت الروايات الأخرى، أي: هجر ويهجر، كانت خطأ من قائلها، قالها بغير تحقيق، بل لما أصابه من الحيرة والدهشة لعظيم ما شاهده من النبيّ صلى الله عليه وسلّم من هذه الحالة الدالّة على وفاته وعظيم المصاب به»^(٢). فتحصّل: أنّ دعوى الاتفاق التي ادّعاها النووي على أنّ مخالفة عمر كانت من دلائل فقهه وفضائله ودقّة نظره باطلة.

الاعتذار الخامس: الاعتراض كان لأجل الرقى بالكلّفين!

قال النووي: «لأنّه خشي أن يكتب صلى الله عليه وسلّم أموراً ربما عجزوا عنها، واستحقّوا العقوبة عليها؛ لأنّها منصوصة لا مجال للاجتهاد فيها»^(٣). ويلاحظ عليه أمور، منها:

أولاً: أنّ آيات الذكر الحكيم ناطقة بأنّ المولى سبحانه وتعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: ٢٨٦)، و ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ (البقرة: ١٨٥)، و ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧)، فهو صلى الله عليه وآله رحمة للعالمين في بعثته وهجرته، وسلّمه وحربه، وسفره وحضره، وصحّته ومرضه، وسكوته وكلامه.

ومع هذه الرحمة الواسعة المتجلّية في الخاتم صلى الله عليه وآله كيف يخشى عمر أن يكتب النبيّ صلى الله عليه وآله ما تعجز الأمة عن الإتيان به حتّى يقف هو أمام ما يعسرّه نبيّ الرحمة على الأمة؟!!

(١) الإحكام في أصول الأحكام، مصدر سابق: ج ٨، ص ١٠٥٦.

(٢) البداية والنهاية، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مصدر سابق: ج ٨، ص ٣٥.

(٣) شرح صحيح مسلم، مصدر سابق: ج ١١، ص ٩٠.

ثانياً: أن هذا الاعتذار يصوّر عمر على أنه أرحم بالأمة من الله ورسوله! وأحوط من النبيّ صلّى الله عليه وآله وأشفق على أمته منه وأعرف بالعواقب؟! وهذا طعنٌ بمقام الرسالة وشخص الرسول صلّى الله عليه وآله. ثالثاً: أنه كيف خشي عمر من ذلك مع قول النبيّ: (لا تضلّوا بعده)؟!

الاعتذار السادس: أن منع عمر كان رحمةً بالأمة

لقد صرّح الكثير من أتباع مدرسة الصحابة المعتذرين لما قام به عمر بأنّ كتابة الكتاب تؤدّي إلى هجر القرآن الكريم، وتكليف الأمة بما يشقّ عليها؛ لذا كان منع النبيّ من الكتابة رحمةً للأمة؛ قال العثيمين: «فإنّ من رحمة الله أنّ الله تعالى قدر أن يعارض عمر حتّى يكون انتخاب أبي بكر برضى من الصحابة»^(١). إنّ كلام العثيمين واضح في أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله أراد أن يُعيّن شخصاً للخلافة من بعده، وحيث إنّ هذا التعيين ليس فيه رضى الصحابة! وأنّه نعمة على الأمة!! لذا لا بد أن يُلقي الله في روع شخص معارضة النبيّ صلّى الله عليه وآله ومنعه من كتابة الكتاب؛ فكان هو عمر بن الخطّاب! فكان اعتراضه رحمة! أمّا كتابة الكتاب فنقمة وقى الله الأمة شرّها بمعارضة عمر!! إنّ المعتذر يصوّر معارضة رسول ربّ العالمين ومخالفة أوامره - التي تسببت في حصول تنازع وتخاصم بين أقطاب الصحابة في محضر خاتم الأنبياء - من الرحمة الإلهية! ولولاها لعاشت الأمة الويلات بسبب كتابة النبيّ للكتاب، الويلات، ولصبت عليها النقمات. وهذا يعني أنّ المعتذر يوافق المخالفين في نسبة غلبة الوجود والهجر والهديان للنبيّ صلّى الله عليه وآله!

(١) شرح صحيح البخاري، للشيخ محمّد بن صالح العثيمين، مكتبة الطبري للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ، جمهورية مصر العربية: ج ١، ص ٢٣٢.

الاعتذار السابع: الخوف من قدح المنافقين في الكتاب

إنَّ عمر خاف من المنافقين أن يقدحوا في صحَّة ذلك الكتاب لكونه في حال المرض فيصير سبباً للفتنة. قال الخطابي: «لم يتوهم عمر الغلط فيما كان النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يريد كتابته، بل امتناعه محمول على أَنَّهُ لَمَّا رَأَى مَا هُوَ فِيهِ مِنَ الْكُرْبِ وَحُضُورِ الْمَوْتِ خَشِيَ أَنْ يَجِدَ الْمُنَافِقُونَ سَبِيلًا إِلَى الطَّعْنِ فِيهَا يَكْتَبُهُ وَإِلَى حَمَلِهِ عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ الَّتِي جَرَتْ الْعَادَةُ فِيهَا بِوُقُوعِ بَعْضِ مَا يَخَالِفُ الْإِتِّفَاقَ فَكَانَ ذَلِكَ سَبَبَ تَوَقُّفِ عُمَرَ»^(١).

ويلاحظ عليه أمور، منها:

أولاً: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَصَّ عَلَى أَنَّ الْكِتَابَ سَبَبٌ لِلْأَمْنِ مِنَ الضَّلَالِ، فَكَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِلْفِتْنَةِ بِقَدْحِ الْمُنَافِقِينَ؟

ثانياً: إِذَا كَانَ عُمَرُ خَائِفًا مِنَ الْمُنَافِقِينَ أَنْ يَقْدَحُوا فِي صِحَّةِ ذَلِكَ الْكِتَابِ،

فَلِمَاذَا بَدَّرَ لَهُمْ بَذْرَةَ الْقَدْحِ حَيْثُ عَارِضٌ وَمَانِعٌ، وَقَالَ: (غلب عليه الوجد)؟

ثالثاً: كَيْفَ تَأْتِي لِعُمَرَ أَنْ يَعْلَمَ الْغَيْبَ وَيَقْرَأَ الْمُسْتَقْبَلَ وَتَعَدَّرَ ذَلِكَ عَلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا * إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾ (الجن: ٢٦-٢٧)؟!

ولو تنزلنا عن كلِّ مقامات الرسول الغيبية وتعاملنا معه كقائد، لوجدناه يحمل كلَّ صفات القيادة التي شهد له بها الصديق والعدو، التي جعلت منه أحكم أهل زمانه، وأحرصهم على أمته، وأكثرهم استشرافاً للمستقبل.

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، وعليه تعليقات مهمة للعلامة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك، دار طيبة، الطبعة الرابعة، ١٤٣٢هـ: ج ٩، ص ٥٩٣.

الاعتذار الثامن: طلب النبي لم يكن للوجوب

اعتذر غير واحد من العلماء بأن قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: (أَتْتُونِي بكتاب) ظاهر في الأمر المتوجّه لكلّ من حضر، وعلى الجميع الامتثال، ولكنّ عمر وطائفة معه فهموا أنّ هذا الأمر هو من باب الإرشاد إلى الأصلح. وهذا ما أفاده القرطبي بقوله: «وقوله: (أَتْتُونِي أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضَلُّونَ بَعْدَهُ)، لا شكّ أنّ أَتْتُونِي أمر وطلب توجّه لكلّ من حضر، فكان حقّ كلّ من حضر المبادرة إلى الامتثال، ولاسيّما وقد قرنه بقوله لا تَضَلُّونَ بَعْدَهُ، لكن ظهر لعمر ولطائفة معه أنّ هذا الأمر ليس على الوجوب فهو من باب الأصلح»^(١).

ويمكن توضيح اعتذار القرطبي بما يلي:

- ١ - إنّ قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: (أَتْتُونِي بكتاب)، ليس مجرد طلب استحبابي، بل هو أمر وجوبيّ توجّه لكلّ من حضر.
- ٢ - إنّ الوجوب - هنا - كفائيّ وليس عينيّاً، فلو قام به بعض من حضر يسقط عن الآخرين؛ وإلاّ أثم الجميع^(٢).
- ٣ - إنّ الأمر النبويّ أمر مهمّ جداً لأنّه يمسّ واقع الأمة.
- ٤ - ظهر لعمر ولطائفة معه أنّ هذا الأمر ليس على الوجوب، لذلك خالفوا ولم يمتثلوا.

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للإمام الحافظ القرطبي، دار ابن كثير، دمشق بيروت: ج ٤، ص ٥٥٨.

(٢) يَرِدُ عَلَى قَوْلِ الْقُرْطُبِيِّ: (فَكَانَ حَقٌّ كُلٌّ مِنْ حَضَرَ الْمُبَادِرَةَ إِلَى الْإِمْتِثَالِ): أَنَّ الْإِمْتِثَالَ لَمْ يَكُنْ حَقًّا كُلًّا مِنْ حَضَرَ، وَإِلَّا لَجَازَ لَهُ أَنْ يَتَخَلَّفَ عَنْهُ، بَلْ هُوَ تَكْلِيفٌ كُلٌّ مِنْ حَضَرَ. نَعَمْ، مَعَ وَضْعِ كَلِمَةِ (عَلَى) فِي عِبَارَةِ الْقُرْطُبِيِّ بَدَلًا: «حَقٌّ»، وَالْقَوْلُ: «فَكَانَ عَلَى كُلِّ مَنْ حَضَرَ الْمُبَادِرَةَ إِلَى الْإِمْتِثَالِ» يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى. (منه دام ظلّه).

ويلاحظ عليه أمور، منها:

- ١ - أن القرطبي لم يذكر القرينة التي ظهرت لعمر حتى اعتقد بأن الأمر كان من باب الإرشاد إلى الأصلح وليس للوجوب^(١).
- ٢ - أن وقوع التنازع والتخاصم بين أقطاب الصحابة الذين حضروا المجلس قرينة على أن الكل فهموا من الأمر الوجوب.
- ٣ - أن قول النبي صلى الله عليه وآله: (لا تضلّوا)، يفيد أن الأمر أمر عزيمة وإيجاب؛ لأنّ السعي فيما يوجب الأمن من الضلال واجب مع القدرة عليه، بلا ارتياب.
- ٤ - استياء النبي صلى الله عليه وآله منهم وقوله لهم: (قوموا عني) حين لم يمتثلوا أمره، يدلّ على أن الأمر إنّما كان للإيجاب لا للمشورة أو الاختبار.
- ٥ - لو فهم عمر أن الأمر لم يكن للوجوب لما حاول تبرير مخالفته من خلال الطعن بمقام الرسالة وشخص النبي صلى الله عليه وآله.
- ٦ - لو قبلنا أن عمر فهم أن الأمر إنّما كان من باب الإرشاد إلى الأصلح، فلماذا ترك امتثال الأمر النبويّ إذا كان هو إرشاداً إلى الأصلح؟!

الاعتذار التاسع: الأمر بالكتاب كان للاختبار

قال سليم البشري: «لعله عليه السلام حين أمرهم بإحضار الدواة والبياض، لم يكن قاصداً لكتابة شيء من الأشياء، وإنّما أراد بكلامه مجرد اختبارهم لا غير، فهدى الله عمر الفاروق لذلك دون غيره من الصحابة،

(١) لو قال القرطبي: «ولكن احتمل لعمر..» بدل «ظهر لعمر»، لما طابنا بيان القرينة التي ظهرت للمعترضين. أمّا وقد قال: «وظهر» فلا بدّ أن يبرز لنا القرينة، لأنّ كلمة (ظهر) تدلّ على أنّ هناك قرائن وأدلة واضحة أرشدت هذه الجماعة إلى أن ترى أنّ هذا الأمر ليس على الوجوب وأنّه من باب الإرشاد إلى الأصلح. (منه دام ظلّه).

فمنعهم من إحصارهما فيجب - على هذا - عدّ تلك الممانعة في جملة موافقاته لرّبّه تعالى، وتكون من كراماته رضي الله عنه، هكذا أجاب بعض الأعلام^(١).
ثم ردّ على ما استفاده من إجابات بعض الأعلام بقوله: «لكنّ الإنصاف أنّ قوله عليه السلام: (لا تضلّوا بعده) يأبى ذلك؛ لأنّه جواب ثانٍ للأمر، فمعناه أنّكم إن أتيتم بالدواة والبياض وكتبت لكم ذلك الكتاب لا تضلّوا بعده، ولا يخفى أنّ الإخبار بمثل هذا الخبر لمجرّد الاختبار إنّما هو من نوع الكذب الواضح الذي يجب تنزيه كلام الأنبياء عنه، ولا سيّما في موضع يكون ترك إحصار الدواة والبياض أولى من إحصارهما، على أنّ في هذا الجواب نظراً من جهات أخرى^(٢).
مضافاً إلى إنّ هذه الواقعة إنّما كانت حال احتضاره صلّى الله عليه وآله كما هو صريح الحديث، فالوقت لم يكن وقت اختبار، وإنّما كان وقت إعدار وإنذار، ووصيّة بكلّ مهمّة، ونصح تامّ للأمة، والمحتضر بعيد عن الهزل والمفاكهة، مشغول بنفسه وبمهمّاته ومهمّات ذويه ولا سيّما إذا كان نبياً.

الاعتذار العاشر: لإبقاء باب الاجتهاد مفتوحاً

قال الخطابي: «إنّما ذهب عمر إلى أنّه لو نصّ بما يزيل الخلاف لبطلت فضيلة العلماء وعُدّم الاجتهاد»^(٣)، أي: لو نصّ رسول الله صلّى الله عليه وآله بما يزيل الخلاف فلا يبقى حينئذٍ مجال لاجتهاد العلماء؛ فلكي يبقى باب الاجتهاد مفتوحاً خالف عمر رسول الله صلّى الله عليه وآله!
ويلاحظ عليه: أنّ نتيجة هذه المقالة أنّ كتابة الكتاب من قبل النبيّ صلّى الله

(١) المراجعات، بقلم الإمام عبد الحسين شرف الدين الموسوي، تحقيق وتعليق: حسين الراضي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ: ص ٣٥٧.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٥٨.

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، مصدر سابق: ج ١، ص ١٨٦.

الأبعاد العقائدية لحادثة الخميس وحديثها..... ١٠٣

عليه وآله مثلبة، ومنع عمر له منقبة؛ لأنّه بفعله هذا أبقى باب الاجتهاد مفتوحاً. وقد ردّ ابن الجوزي هذه المقالة بقوله: «وهذا غلط من الخطابي لوجهين؛ أحدهما أنّ مضمونه أنّ رأي عمر أجود من رأي رسول الله..»^(١).

الاعتذار الحادي عشر: أنّ عمر كان يخشى أن يهجر القرآن

قال العلامة العثيمين في شرح صحيح البخاري: «وأما عتب ابن عباس على عمر في قوله: (إنّ الرزية كلّ الرزية) فإنّه أخطأ، وأصاب عمر؛ لأنّ عمر لا شكّ أكبر من ابن عباس وأعلم منه، وهو الذي وفقه الله للصواب، فكانت الرزية كلّ الرزية هو قول ابن عباس؛ لأنّ هذا الاعتراض لا وجه له، لأنّ عمر علم بما يترتب بالمستقبل، فلو كتب هذا الكتاب لهجر الناس القرآن والتفتوا إليه»^(٢).

ويلاحظ عليه: أنّ الشارح يعتذر لعمر حتّى لو كان على حساب الطعن بالنبيّ صلى الله عليه وآله، فهو يعتقد أنّ عمر يعلم المستقبل بينما رسول الله يجهله! وأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كاد أن يتسبّب في هجران الناس للقرآن الكريم، وعمر أحرص منه عليه! وهو كما ترى.

الاعتذار الثاني عشر: أنّ كتاب الله فيه بيان كلّ شيء

قال النووي: «فقال عمر: حسبنا كتاب الله؛ لقوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ٣٨)، وقوله ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (المائدة: ٣)، فعلم أنّ الله تعالى أكمل دينه فأمن الضلال على الأمة، وعمر إنّما قال هذا الكلام وأراد الترفيه على رسول الله، فكان عمر أفاقه من ابن عباس وموافقه»^(٣).

(١) كشف المشكل من حديث الصحيحين، مصدر سابق: ج ٢، ص ٣١٥.

(٢) شرح صحيح البخاري، العلامة العثيمين، مصدر سابق: ج ١، ص ٢٣٢.

(٣) شرح صحيح مسلم، مصدر سابق: ج ١١، ص ٩٠.

أي: إن الأمة في مأمن من وقوعها في الضلال فلا حاجة لكتاب الرسول!
ونتيجة هذا الاعتذار أن رسول الله صلى الله عليه وآله اشتبه وأخطأ في توقع
الضلال من بعده أو خفي عليه أن في القرآن بياناً لكل شيء! فتنبه عمر إلى عدم
الحاجة إلى الكتاب مع وجود القرآن الكريم وأنه وحده العاصم من الضلال،
والكافي في رفع الاختلاف الحاصل في الفهم الديني!

ويلاحظ عليه أمور، منها:

أولاً: إنه طعنٌ صريحٌ في مقام الرسالة وشخص الرسول صلى الله عليه وآله
وآله؛ إذ جوز - هذا الاعتذار - الخطأ والاشتباه عليه.

ثانياً: يظهر من فصول الرزية أن النبي صلى الله عليه وآله كان يؤكّد حاجة
الأمة إلى الكتاب للأمن من الضلال، وأن عمر كان يؤكّد استغناء الأمة عنه
وعدم حاجتها إليه؛ والمعتذر يجعل الصواب مع عمر! وهو كما ترى.

ثالثاً: إن ما صدر من عمر لم يكن اجتهاداً في النص بل هو - على أحسن
الوجوه - اجتهاد في مقابل النص النبوي الواضح والصريح، وهو باطل.

رابعاً: لو كان القرآن الكريم وحده يكفي في رفع الاختلاف فلماذا لم يرفع
اختلاف الصحابة في يوم الرزية؟!

خامساً: إن الآيتين لا تفيدان الأمن من الضلال، ولا تضمنان الهداية
للناس، فكيف يجوز ترك السعي في ذلك الكتاب اعتماداً عليهما؟! ولو كان
وجود القرآن العزيز موجباً للأمن من الضلال، لما وقع في هذه الأمة من الضلال
والتفرّق بما لا يرجى زواله.

الاعتذار الثالث عشر: أن عمر لم يجد فائدة لكتابة الكتاب

قال سليم البشري: «وربما اعتذر بعضهم بأن عمر رضي الله عنه لم يفهم من
الحديث أن ذلك الكتاب سيكون سبباً لحفظ كل فرد من أفراد الأمة من الضلال

بحيث لا يضلّ بعده منهم أحد أصلاً، وإنّما فهم من قوله: (لا تضلّوا): أنّكم لا تجتمعون على الضلال بقضّكم وقضيضكم، ولا تسري الضلالة بعد كتابة الكتاب إلى كلّ فرد من أفرادكم، وكان رضي الله عنه يعلم أنّ اجتماعهم على الضلال ممّا لا يكون أبداً، وبسبب ذلك لم يجد أثراً لكتابه^(١).

قال شرف الدين العاملي: «إنّ عمر لم يكن بهذا المقدار من البعد عن الفهم، وما كان ليخفى عليه من هذا الحديث ما ظهر لجميع الناس، لأنّ القروي والبدوي إنّما فهما منه أنّ ذلك الكتاب لو كُتب لكان علّة تامّة في حفظ كلّ فرد من الضلال، وهذا المعنى هو المتبادر من الحديث إلى أفهام الناس، وعمر كان يعلم يقيناً أنّ الرسول صلّى الله عليه وآله لم يكن خائفاً على أمّته أن تجتمع على الضلال؛ لأنّه رضي الله عنه كان يسمع قوله صلّى الله عليه وآله: (لا تجتمع أمّتي على ضلال)، و(لا تجتمع على الخطأ)، وقوله: (لا تزال طائفة من أمّتي ظاهرين على الحقّ...) الحديث.. إلى كثير من نصوص الكتاب والسنة الصريحين بأنّ الأمّة لا تجتمع بأسرها على الضلال، فلا يعقل مع هذا أن يسنح في خواطر عمر أو غيره أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم حين طلب الدواة والبياض كان خائفاً من اجتماع أمّته على الضلال، والذي يليق بعمر أن يفهم من الحديث ما يتبادر منه إلى الأذهان، لا ما تنفيه صحاح السنة ومحكمات القرآن^(٢).

الاعتذار الرابع عشر: الرسول غير معصوم من عوارض المرض

اعتذر المازري بأنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله غير معصوم من عوارض المرض، فقد يتكلّم في حال المرض بما هو باطل وخطأ! وهذا ما أفاده بقوله: «النبيّ صلّى الله عليه وآله معصوم من أن يكذب على الله عزّ وجلّ أو يفسد ما

(١) المراجعات، مصدر سابق: ص ٣٥٩.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٦٣.

يبلغه عنه، وهو مع هذا غير معصوم من الأمراض^(١) وما يكون من بعض عوارضها، ولو ثبت هذا المعنى على رسول الله لا يلزم منه إفساد الشريعة، وقد كان صلى الله عليه - وآله - لما سُحِرَ يَحْيَىٰ إليه أَنَّهُ عمل الشيء وما عمله^(٢).
والشطر الثاني - الذي ألحقه بالاعتذار - لم يتكلفه المازري بل هو المروي في صحيح البخاري: «.. كتب إليَّ هشام أَنَّهُ سمعه ووعاه عن أبيه عن عائشة قالت: سحر النبيَّ حتَّى كان يَحْيَىٰ إليه أَنَّهُ يفعل الشيء وما يفعله، حتَّى كان ذات يوم دعا ودعا، ثمَّ قال: أشعرت أَن الله أفتاني في ما فيه شفائي، أتاني رجلان فقعد أحدهما عند رأسي والآخر عند رجلي فقال أحدهما للآخر: ما وجع الرجل؟ قال: مطبوب^(٣). قال: ومن طَبَّهُ^(٤)؟ قال: لبيد بن الأعصم. قال: في ماذا؟ قال: في مشط ومشاقة وجفَّ طلعة ذكر، قال: فأين هو^(٥)؟ قال: في بئر ذروان، فخرج إليها النبيَّ صلى الله عليه - وآله - وسلَّم ثمَّ رجع، فقال لعائشة حين رجع: نخلها كأثمَّ رؤوس الشياطين، فقلت: استخرجته يا رسول الله؟^(٦) فقال: لا، أمَّا أنا فقد شفاني الله، وخشيت أن يثير ذلك على الناس شرًّا، ثمَّ دفنت البئر (وفي رواية أخرى: فأمرت فدفن البئر)^(٧)».

-
- (١) هذا محلُّ اتِّفَاقٍ؛ بمعنى: أنَّ الرسول صلَّى الله عليه وآله بشرٌ يمرض كما يمرض غيره من بني الإنسان.
(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عيَّاض، تحقيق: الدكتور يحيى إسماعيل، دار الوفاء، دار الندوة العالمية: ج ٥، ص ٣٧٩.
(٣) أي: مسحور.
(٤) أي: من سحره؟
(٥) أي: أين هذه الأشياء التي سُحِرَ بها رسول الله صلَّى الله عليه وآله؟
(٦) أي: استخرجت ما سحروك به من البئر؟
(٧) صحيح البخاري، طبعة بالأوفست، مصدر سابق: ج ٢، ص ٧١٥، باب صفة إبليس

وفيه أيضاً: عن عائشة قالت: «كان رسول الله سُحر حتى كان يرى أنه يأتي النساء ولا يأتين»^(١).

وفيه أيضاً: «حدّثنا هشام قال: حدّثنا أبي عن عائشة أنّ النبيّ سُحر حتى كان يُخَيَّل إليه أنه صنع شيئاً ولم يصنعه»^(٢).

ومثله في صحيح مسلم^(٣)، ومسنّد أحمد، قال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على الحديث: «إسناد صحيح على شرط الشيخين.. وأخرجه البخاري»^(٤).

هذا هو المنهج الأموي الذي يصبّر النبيّ صلّى الله عليه وآله على أنه بشر عاديّ؛ يُصيب ويخطئ، يغلبه الوجد وتجوّز عليه عوارض المرض فيهجر ويهذي ويتكلّم بما لا معنى له، بل إنّه يُسحر حتى كان يُخَيَّل إليه أنه صنع شيئاً ولم يصنعه!

إنّ نبياً بالصفات التي وصفوه بها كيف للأمة أن تطمئنّ لأقواله وأفعاله ومنها قوله: (أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده)؟!

ويلاحظ عليه: أنّ المازري - وغيره - لكي يعتذر للرجل ويجد لقوله وفعله مخرجاً، راح يوهن بمقام الرسالة ويطعن بشخص الرسول صلّى الله عليه وآله، فجوّز عليه عوارض المرض التي منها الهذيان والكلام بما لا معنى له، وإنّه سُحر حتى خُيِّل إليه أنه عمل الشيء وما عمله! وهذا ممّا لا يجوز على النبيّ صلّى الله عليه وآله.

وجنوده، كتاب بدء الخلق، رقم الحديث ٣٢٦٨.

(١) المصدر نفسه: ج ٤، ص ٢٩٤، كتاب الطبّ، باب هل يستخرج السحر.

(٢) صحيح البخاري، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مصدر سابق: ج ٢، ص ٦٧٦، كتاب الجزية والموادعة، باب هل يعفى عن الذمّي إذا سحر، الرواية رقم: ٣١٧٥.

(٣) صحيح مسلم، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢٦.

(٤) مسنّد الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مصدر سابق: ج ٤٠، ص ٢٨٤.

الاعتذار الخامس عشر: أن منع عمر كان إشفاقاً على النبيّ

قيل: إنَّ عمر أراد التخفيف عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِشْفَاقاً عَلَيْهِ مِنَ التَّعَبِ الَّذِي يَلْحَقُهُ بِسَبَبِ إِمْلَاءِ الْكِتَابِ فِي حَالِ الْمَرَضِ وَالْوَجْعِ. وَيَلَاحِظُ عَلَيْهِ: أَنَّ فِي كِتَابَةِ ذَلِكَ الْكِتَابِ رَاحَةَ قَلْبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَبِرْدِ فَوْادِهِ، وَقَرَّةِ عَيْنِهِ، وَأَمْنِهِ عَلَى أُمَّتِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنَ الضَّلَالِ. «عَلَى أَنْ الْأَمْرَ الْمَطَاعَ، وَالْإِرَادَةَ الْمَقْدَسَةَ، مَعَ وَجُودِهِ الشَّرِيفِ إِنَّمَا هُمَا لَهُ، وَقَدْ أَرَادَ - بِأَبِي وَأُمِّي - إِحْضَارَ الدَّوَاءِ وَالْبِيضِ وَأَمْرَهُ بِهِ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَرُدَّ أَمْرَهُ أَوْ يَخَالَفَ إِرَادَتَهُ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ (الأحزاب: ٣٦). عَلَى أَنْ مَخَالَفَتَهُمْ لِأَمْرِهِ فِي تِلْكَ الْمَهْمَةِ الْعَظِيمَةِ، وَلِغَوْهِمْ وَلِغْطِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عِنْدَهُ، كَانَ أَثْقَلَ عَلَيْهِ وَأَشَقَّ مِنْ إِمْلَاءِ ذَلِكَ الْكِتَابِ الَّذِي يَحْفَظُ أُمَّتَهُ مِنَ الضَّلَالِ، وَمَنْ يَشْفَقُ عَلَيْهِ مِنَ التَّعَبِ بِإِمْلَاءِ الْكِتَابِ كَيْفَ يِعَارِضُهُ وَيَفَاجِئُهُ بِقَوْلِهِ هَجْرٌ؟!»^(١).

الاعتذار السادس عشر: أن عمر أُصيب بالدهشة

اعتذر بعضهم لعمر بأنَّ منشأ اعتراضه كان بسبب الدهشة التي اعترته عندما رأى النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي حَالَةِ وَجَعٍ وَمَرَضٍ. وَالْحَقُّ أَنَّ اعْتِرَاضَ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ دَهْشَةً لِمَا رَأَى، وَلَا زَلَّةً، بَلْ هِيَ خَطَوَاتُ جَادَّةٍ وَمَقْصُودَةٌ، الْغَرَضُ مِنْهَا تَأْسِيسُ مَنْهَجٍ يُسَمَّحُ بِمَخَالَفَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَالْإِجْتِهَادُ فِي مَقَابِلِ نَصِّهِ. وَهَذَا مَا كَشَفَتْ عَنْهُ سِيرَةُ الْخَلِيفَةِ الثَّانِي وَمَسِيرَتُهُ، فَنَفِي صَحِيحِ مُسَلِّمٍ:

(١) انظر: المراجعات، مصدر سابق: ص ٣٦١.

«حدّثني أبو كثير، قال: حدّثني أبو هريرة قال: كنّا قعوداً عند رسول الله، معنا أبو بكر وعمر في نفر، فقام رسول الله من بين أظهرنا فأبطأ علينا، وخشينا أن يقتطع دوننا، وفزعنا، فقمنا.. فكنت أول من فزع فأتيت هذا الحائط^(١)، فاحتفت كما يحتفز الثعلب وهؤلاء الناس ورائي، فقال: يا أبا هريرة، وأعطاني نعليه، قال: اذهب بنعليّ هاتين فمن لقيت وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه فبشّره، فكان أول ما لقيت عمر، فقال: ما هاتان النعلان يا أبا هريرة؟ قلت: هاتين نعلين رسول الله، بعثني بهما من لقيت يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه بشّره بالجنة، فضرب عمر بيده بين ثديي فخرت، فقال: ارجع يا أبا هريرة. يقول: فرجعت إلى رسول الله فأجهشت بكاء وركبني عمر فإذا هو على أثري، فقال لي رسول الله: ما لك يا أبا هريرة؟! قلت: لقيت عمر فأخبرته بالذي بعثني به فضرب بين ثديي ضربة خررت بها، قال: ارجع، فقال له رسول الله: يا عمر، ما حملك على ما فعلت؟ قال: يا رسول الله بأمي أنت وأمي أبعثت أبا هريرة بنعليك من لقي يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه بشّره بالجنة. قال: نعم. فقال: فلا تفعل، فإنّي أخشى أن يتكل الناس عليها^(٢) فخلهم يعملون. قال رسول الله: فخلهم^(٣).

إنّ الخبر صريحٌ في أنّ عمر كان يقدم بين يدي الله ورسوله، وكان يعارض النبيّ صلّى الله عليه وآله في كثير من قراراته، وكان ينهاه عن فعل أمور!! ولم يكن ذلك بسبب دهشة سبقت أو زلّة ندرت، ولو كان كما قالوا لهان الأمر، وإن

(١) أي: البستان.

(٢) أي: على البشارة.

(٣) صحيح مسلم، تحقيق: الشيخ مسلم بن محمود عثمان السلفي الأثري، دار الخير: ج ١، ص ٦٨، كتاب الإيمان، باب الدليل على أنّ من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً.

كانت بمجردها بائقة الدهر، وفاقرة الظهر؛ لمجانبتها الأدب الذي أمر القرآن الكريم بمراعاته في محضر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (الحجرات: ١)، وقال أيضاً: ﴿...ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء: ٦٥)، وقال أيضاً: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ (الأحزاب: ٣٦).

والعجيب أن الخبر يذكر أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قد أمضى نهي عمر له! وفي الخبر تجهيل للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وتصويره على أنه من آحاد الأمة يخطئ ويصيب، ويأمر بما ينبغي النهي عنه!^(١)

والأعجب من ذلك ما اعتذر به بعض شراح الحديث لعمر من أن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يقول برأيه! ورأي عمر في هذه الواقعة أصوب من رأيه؛ لذلك تراجع عما أمر به، وأمثل نهي عمر!

قال العثيمين في (التعليق على صحيح مسلم): «إن بعض الأمور قد تخفى على الأكابر؛ لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رجع إلى رأي عمر فقال: فخلهم»^(٢).

فالعثيمين يعتقد بأن عمر خالف رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، ولكن يعتذر له بأن المصلحة خفيت على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وتنبه لها عمر!! وقال ابن الجوزي في (كشف المشكل من حديث الصحيحين): «وهذا

(١) اعتقادي أن هذه الأخبار هي من دسائس النهج الأموي التي غزت التراث الروائي الإسلامي بسبب منع تدوين الحديث النبوي ورفع شعار (حسبنا كتاب الله)، بل سبب ذلك رواج نظرية الاستناد إلى الرأي. (منه دام ظلّه).

(٢) التعليق على صحيح مسلم، للعثيمين، مكتبة الرشد: ج ١، ص ١٨٧.

الحديث يدلّ على أنّ رسول الله كان يقول برأيه؛ إذ لو كان أمر بذلك عن وحي لما تركه لقول عمر^(١).

وأنا أقول: هل نسي ابن الجوزي أم تناسى قول الخالق سبحانه وتعالى: ﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (الحشر: ٧)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ (آل عمران: ٣١)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ (النساء: ٥٩)، وقوله: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (النجم: ٣-٤)؟!

إنّ الشارح لكي يصحّح لعمر مخالفته راح يخطئ النبيّ صلّى الله عليه وآله! وكان من الأسهل عليه والأسلم لعقيدته إبطال الحديث من رأس؛ لمعارضته لآيات القرآن الكريم.

تبصرتان

التبصرة الأولى: بما تقدّم من أعذار يظهر أنّ المعتذرين - في الوقت الذي يعتذرون فيه لعمر ومن تابعه - يحاولون تصوير الرسول صلّى الله عليه وآله على أنّه بشر عاديّ يمكن للغير أن يتفوّق عليه في استشراف المستقبل وتحديد الصالح للأمة!

التبصرة الثانية: إنّ ما ذكر من اعتذارات لموقف الصحابة الذين اعترضوا النبيّ صلّى الله عليه وآله باطلة جميعها، وواضحة الوهن، ولكنّ المعتذرين اضطرّوا إليها لأنّهم يعتقدون بالعصمة العملية للصحابة، وإن كانوا من الناحية النظرية لا يقولون بعصمتهم.

(١) كشف المشكل من حديث الصحيحين، مصدر سابق: ج ٣، ص ٥٩٣.

الفصل الرابع

الانعكاسات السلبية لحادثة الخميس

- من الشخصنة إلى المنهج.
- موقف الرسول من المخالفين في يوم الرزية.
- فلسفة عدم كتابة النبي للكتاب
- منع الرسول لم يكن برضاه.
- هل كان الإمام عليّ حاضراً في مجلس الرزية؟

من الشخصية إلى المنهج

إنّ الاتجاه الأموي ليس وليد خلافة معاوية بن أبي سفيان بل له جذور تمتدّ إلى الصدر الأوّل من الإسلام؛ يوم دخله البعض مكرهين ليكيدوا له ويتأمروا عليه من الداخل.

ومن الكيد ما أبداه بعض حضّار رزيّة يوم الخميس من توهين بمقام الرسالة بفتح الباب لجواز مخالفة الرسول صلّى الله عليه وآله والاجتهاد في مقابل النصّ النبويّ، واستمرّ الكيد وامتدّ التآمر ليلقي بظلاله على ما اعتذر به البعض لخطّ المعارضة قديماً وحديثاً.

فأيّ كيد بالإسلام أشدّ من الطعن بنبيّه! وأيّ تآمر أشدّ من تبرير وقاحة معارضيه! حتّى أصبح كتابه نقمة؛ وسبباً للفرقة والعسر والخرج على المكلفين وطمع المنافقين وهجر القرآن! ومنعه رحمة وسبيلاً للوحدة والرافة وقطع أطعام الطامعين والالتفاف حول القرآن الكريم؛ فكان ينبغي أن لا يكتب الكتاب! لقد رسم الإسلام الأموي لأتباعه منهجاً معالمة التوهين بمقام الرسالة والطعن بشخص النبيّ صلّى الله عليه وآله وتصويره على أنه بشر عاديّ؛ يخطئ ويصيب، ويهجر ويهذي، ويقول من الكلام ما لا معنى له! كلّ ذلك ليحوّزوا الاجتهاد في مقابل نصوصه الصحيحة والصريحة، فتتعدّد المرجعيّات الدينيّة، ومع هذا التعدّد يسهل عليهم إدخال ما شاءوا في الدين متى شاءوا.

وما بدر من جماعة المعارضة في رزيّة يوم الخميس من طعون لمقام الرسالة واتّهامات لصاحبها، وما ذكر من مخارج لها، تصبّ في نفس الاتجاه.

لقد سطرّوا من المخارج ما يحسّن ويزيّن موقف المعارضة ويجعله في صالح الأُمَّة ظاهراً، ولكن واقعه الطعن الصريح في مقام الرسالة وشخص الرسول

صلى الله عليه وآله؛ فمن لوازمها: أنه ليس رحمة للعالمين، ولا يراعي مصالح الأمة، وليس حريصاً على حفظ القرآن، أما مخالفوه فهم أرحم بالأمة منه؛ لأنهم استشفروا المستقبل فأروا أن منعه من كتابة الكتاب يصبّ في صالح الأمة، فمنعوه بل صمّموا على ذلك؛ قال المازري: «وصمّم عمر على الامتناع»^(١). فالرجل لم يبيّن رأيه فحسب، بل كان مصمّماً وعازماً على منع الرسول صلى الله عليه وآله من كتابة الكتاب.

فإن قلت: إن منع عمر للرسول ومخالفته له مثلبة، بل معصية يؤاخذ عليها. قالوا: بل منقبة وحسنة يثاب عليها؛ لأنه استشرف المستقبل ولأنه «خشي أن يجد المنافقون سبيلاً إلى الطعن فيما يكتبه وإلى حملة على تلك الحالة التي جرت العادة فيها بوقوع بعض ما يخالف الاتفاق فكان ذلك سبب توقّف هذه الجماعة»^(٢). و«لأنه خشي أن يكتب صلى الله عليه وآله أموراً ربّما عجزوا عنها واستحقّقوا العقوبة عليها لأنّها منصوصة لا مجال للاجتهاد فيها»^(٣). و«لأنّ عمر علم بما يترتّب بالمستقبل، فلو كتب هذا الكتاب لهجر الناس القرآن والتفتوا إليه»^(٤). إنّ المعتذرين لعمر ومن تابعه صوّروا الرسول صلى الله عليه وآله على أنّه بشر عاديّ! وبما صوّروا وسطّروا يخرج اعتراض المعترض في يوم الرزية من الشخصية إلى المنهج، وهذا ما أعرب عنه المازري - وغيره - بشكل صريح، حيث قال: «وفيه حجة لمن قال بالرجوع إلى الاجتهاد في الشرعيّات.. إنّما جاز للصحابة الاختلاف في هذا الكتاب مع صريح أمره لهم بذلك»^(٥).

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق: ج ٩، ص ٥٩٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) شرح صحيح مسلم، مصدر سابق: ج ١١، ص ٩٠.

(٤) شرح صحيح البخاري، للعثيمين، مصدر سابق: ج ٢، ص ٢٣٢.

(٥) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، مصدر سابق: ج ٨، ص ١٠٢.

فالمازري يصرّح بأن موقف عمر في يوم الرزية أسس لأتباعه أصلاً ونهجاً،
حاصله: أن لوليّ الأمر الاجتهاد في مقابل النصّ القرآني النبويّ ومخالفته إذا رأى
في المخالفة المصلحة؛ حتّى لو كان ذلك النصّ صريحاً في المراد القرآني والنبوي،
فضلاً عمّا لو كان ظاهراً فيه!

وبعبارة أخرى: إنّ هناك جماعة ممّن دخلوا الإسلام مكرهين أو طامعين
أسسوا منذ الأيام الأولى إلى منهجاً يهدف إلى تجويز معارضة الرسول صلّى الله
عليه وآله ومخالفته، فكانوا يقدّمون بين يدي الرسول صلّى الله عليه وآله
ويعارضونه في كثير من قراراته، ويخالفونه في كثير من أوامره، ومن ذلك ما بدر
منهم في رزية يوم الخميس وقبلها وبعدها.

وهذا هو مكنم الخطر في موقف المعارضة في يوم الرزية الذي يدعو كلّ
رساليّ نبيل إلى كشف معالم ذلك المنهج وبيان معارضته لمنطق القرآن الكريم.

وقد سار الأبناء على منهج الآباء والأجداد؛ فتراهم اليوم يعتذرون للحاكم
والسلطان المخالف لسنة الله ورسوله بأنّه شخصّ بأن المصلحة في مخالفة الكتاب
الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وفي مخالفة الرسول الذي ما
ينطق عن الهوى إن هو إلاّ وحي يوحى!! بل ويجعلون ذلك من مناقبه وفقهه
ودقّة نظره واستشرافه للمستقبل.

فإن قلت إنّ مخالف للكتاب والسنة، استشهدوا على إمكان ذلك وعدم
قبحه بموقف المعارضة يوم الرزية وسكوت النبيّ صلّى الله عليه وآله عنه.

موقف الرسول من المخالفين في يوم الرزية

لقد كان موقف النبيّ صلّى الله عليه وآله من مخالفه في يوم الرزية واضحاً،
فقد غمّ صلّى الله عليه وآله فقال: (قوموا عني)، وهذا طرد صريح يدلّ على عدم
رضاه وسخطه على المخالف.

بعبارة أخرى: إنّ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لم يرتضِ موقف المعارضة وأعرب عن عدم رضاه بالقول والفعل، ففي مسند الإمام أحمد بن حنبل: «فلَمَّا أَكثَرُوا اللَّغَطَ وَالِاخْتِلَافَ وَغَمَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: قَوْمُوا عَنِّي». قال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على الحديث: «إسناد صحيح على شرط الشيخين.. وأخرجه البخاري من طريق عبد الله بن وهب، عن يونس بهذا الإسناد»^(١). فهو بعد أن غمّ وأظهر انزعاجه، قال: (قوموا عني)، وهي صريحة في طرد المخاطب، والطرد علامة السخط وعدم الرضا.

ولو فُرض أنّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سكت، فليس في سكوته دلالة على إقراره موقف المعارضة، بل فيه دلالة على عدم الرضا أيضاً؛ إذ لو وجد الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُمْ عَلَى حَقِّ وَأَتَّهْمُ يَخَافُونَ عَلَى صِحَّتِهِ وَيَشْفَقُونَ عَلَيْهِ لَشَكَرَهُمْ وَامْتَدَحَ قَوْلَهُمْ وَفَعَلَهُمْ.

فلسفة عدم كتابة النبيّ للكتاب

إذا كان أمر النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ على نحو العزيمة وأنه غير راضٍ عن عمر ومن وافقه في مخالفته فلماذا امتنع عن كتابة الكتاب؟ ولماذا لم يكتبه حتى مع اعتراض المعارض؟

وبعبارة أخرى: لماذا أحجم الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عن الكتابة وطرد الجميع، وكان من الأولى له - كرسول خاتم - أن يصرّ على الكتابة؛ لكونها مسألة مصيريّة تتعلّق بمستقبل الإسلام والمسلمين؟

وجوابه: إنّ التشكيك في وضع النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وقواه العقلية أسقط الكتاب عن الاعتبار؛ فلم تبقَ لمضمونه قيمة يحتجّ بها، فلا تثبت به إمامة

(١) مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط: ج ٥، ص ١٣٥.

المنصوص عليه بالكتاب. قال ابن تيمية: «والنبي صلى الله عليه وسلم قد عزم على أن يكتب الكتاب الذي ذكره لعائشة فلما رأى أن الشك قد وقع، علم أن الكتاب لا يرفع الشك فلم يبق فيه فائدة»^(١).

وقال السيد شرف الدين العاملي: إنما عدل النبي صلى الله عليه وآله عن كتابة الكتاب مع أهميته؛ لأن اتهاماتهم اضطرتته إلى ذلك، إذ لم يبق بعدها أثر لكتابة الكتاب سوى الفتنة والاختلاف من بعده في أنه هل هجر فيما كتبه أو لم يهجر؟ كما اختلفوا في ذلك وأكثروا اللغو واللغو نصب عينيه، فلم يتسن له يومئذ أكثر من قوله لهم: (قوموا عني).

ولو كتب صلى الله عليه وآله الكتاب للجوا في قولهم (هجر)، ولأوغل أشياعهم في إثبات هجره، فسطروا به أساطيرهم وملاؤا طواميرهم رداً على ذلك الكتاب وعلى من يحتج به، ولسرى التشكيك إلى مقام الرسالة، فتكون الرزية أعظم^(٢).

بعبارة أخرى: إن للكتاب الذي أراد النبي صلى الله عليه وآله كتابته أغراضاً، والتشكيك أسقطها وفتح المجال للطعن في مقام الرسالة وشخص الرسول صلى الله عليه وآله؛ لذا كان الامتناع من الكتابة أصلح. وهذا سر سكوت النبي صلى الله عليه وآله عن كتابة الكتاب بعد النزاع والتخاصم الذي حصل في محضره.

قال ابن الجوزي: «وإنما خالف الخليفة الثاني أن يكون ما يكتبه في حالة غلبة المرض الذي لا يعقل معها القول، ولو تيقنوا أنه قاله مع الإفاقة لبادروا إليه»^(٣).

(١) منهاج السنة (طبعة الأربعة مجلدات)، مصدر سابق: ج ٣، ص ٥٣٣.

(٢) انظر: المراجعات، مصدر سابق: ص ٣٥٦.

(٣) كشف المشكل من حديث الصحيحين، مصدر سابق: ج ٢، ص ٣١٥.

وهذا معناه: أنّ القوم سوف يقولون إنّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَتَبَ الْكِتَابَ وَعَيَّنَ الْخَلِيفَةَ وَهُوَ فِي حَالَةِ غَلْبَةِ الْوَجْعِ وَالْهَجْرِ وَعَدَمِ الشُّعُورِ، فَلَا يَثْبُتُ مِرَادُهُ وَلَا يَتَحَقَّقُ هَدْفُهُ مِنْ كِتَابَةِ الْكِتَابِ وَهُوَ النِّجَاةُ مِنَ الضَّلَالَةِ.

منع الرسول لم يكن برضاه

لقد حال الاختلاف واللغظ بين النبي الأكرم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَبَيْنَ كِتَابَةِ الْكِتَابِ؛ لِذَا غَمَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَأَظْهَرَ انْزِعَاجَهُ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ، كَمَا فِي رِوَايَةِ الْمُسْنَدِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَمَّا حَضَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوَفَاةَ قَالَ: هَلُمَّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضَلُّوا بَعْدَهُ، وَفِي الْبَيْتِ رِجَالٌ فِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ. فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ غَلَبَهُ الْوَجْعُ وَعِنْدَكُمْ الْقُرْآنُ حَسْبُنَا كِتَابَ اللَّهِ. قَالَ: فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْبَيْتِ فَاخْتَصَمُوا فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: يَكْتُبُ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ قَالَ: قَرَّبُوا يَكْتُبُ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَا قَالَ عُمَرُ، فَلَمَّا أَكْثَرُوا اللَّغْظَ وَالْإِخْتِلَافَ وَغَمَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: قَوْمُوا عَنِّي»^(١).

قال شعيب الأرنؤوط: «غمّ: من الاغتمام وهو احتباس النفس عن الخروج. الغمّ التغطية والستر والرزية هي المصيبة».

وفيه إشارة واضحة على أنّ منع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنَ كِتَابَةِ الْكِتَابِ لَمْ يَكُنْ بِرِضَاهِ، وَإِلَّا لَمَا غَمَّ، وَلَمَّا قَالَ لَهُمْ: (قَوْمُوا عَنِّي).

هل كان الإمام عليّ حاضرًا في مجلس الرزية؟

لم يثبت أنّ الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام كان حاضرًا في مجلس رزية

(١) مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط: ج ٥، ص ١٣٥. قال الأرنؤوط: غمّ: من الاغتمام وهو احتباس النفس عن الخروج. الغمّ: التغطية والستر، والرزية: هي المصيبة.

الأبعاد العقائدية لحادثة الخميس وحديثها..... ١٢١

يوم الخميس، بدليل أنّ النصوص التي تحدّثت عن انقسام الصحابة - بعد اللغظ الذي أحدثه البعض - إلى قسمين: مسلم لرسول الله صلّى الله عليه وآله ومخالف له، جعلت زعيم القسم الأوّل ابن عبّاس، ولو كان الإمام عليه السلام حاضراً لكان هو الزعيم المتصدّي.

وما رواه أحمد في مسنده عن نعيم بن يزيد عن عليّ بن أبي طالب قال: «أمرني النبيّ أن آتية بطبق يكتب فيه ما لا تضلّ أمّته من بعده، قال: فخشيت أن تفوتني نفسه، قال: قلت: إنّي أحفظ وأعني، قال: أوصي بالصلاة والزكاة، وما ملكت إيمانكم»^(١) لا يمكن الاحتجاج به على حضور الإمام عليّ عليه السلام؛ من وجوه:

الأوّل: ضعف سنده؛ قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: «إسناده ضعيف»^(٢).

الثاني: أنّ ما ذكر فيه على أنّها منجيات من الضلالة هي ليست كذلك.

الثالث: عدم وجود ما يدلّ على وحدة المجلس.

(١) المصدر نفسه: ج ٢، ص ١٠٥.

(٢) المصدر نفسه.

المطارحة الثانية

حديث: أنت خليفتي من بعدي

الفصل الأوّل: سند حديثي الاستخلاف والولاية.

الفصل الثاني: كيفيّة دلالة الحديثين على الإمامة السياسيّة.

الفصل الثالث: ابن تيميّة والتعاطي مع فضائل الإمام عليّ.

الفصل الرابع: انتقاص ابن تيميّة من الإمام عليه السلام.

الفصل الأوّل

سند حديثي الاستخلاف والولاية

- مقدمات تمهيدية
 - أدوار الرسول صلّى الله عليه وآله.
 - تصنيف الأدلة.
 - لكلّ عصر اصطلاحاته.
 - الأدلة على الإمامة السياسيّة.
- حديث الاستخلاف (أنت خليفتي من بعدي).
 - سند الحديث
 - صيغ الحديث
- حديث الولاية (أنت وليّ كلّ مؤمن بعدي).
 - الطريق الأوّل.
 - الطريق الثاني.
 - الطريق الثالث.

مقدمات تمهيدية

هناك طريقان لإثبات الإمامة السياسيّة للإمام عليّ عليه السلام بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله بلا فصل:

الطريق الأوّل: إنّ الأفضل بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله هو الأحقّ والأولى بالخلافة والإمامة السياسيّة بعده، وهو طريق اتّفق عليه علماء المسلمين جميعاً.

الطريق الثاني: النصّ الصريح على الخليفة بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله، وهذا طريق انفردت به مدرسة أهل البيت عليهم السلام من جهة التنظير، وإن كانت المدارس الأخرى تقول به من ناحية عمليّة، كما في نصّ أبي بكر على خلافة عمر من بعده.

ومدرسة أهل البيت تثبت الإمامة السياسيّة للإمام عليّ عليه السلام من خلال كلا الطريقين:

أمّا الأوّل: فمثاله قول النبيّ صلّى الله عليه وآله للإمام عليّ عليه السلام: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى»^(١).

وأمّا الثاني: فمثاله قول النبيّ صلّى الله عليه وآله: «يا علي أنت خليفتي من بعدي»^(٢).

(١) صحيح البخاري، طبعة بالأوفست، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢٠٨. ورواه مسلم في صحيحه بلفظ: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبيّ بعدي» (صحيح مسلم، مصدر سابق: ج ١٥، ص ١٧٤). وسيأتي في الأطروحة الخاصّة ببحث هذا الحديث الإشارة إلى مصادره في كتب الفريقين من المسلمين.

(٢) سيأتي ذكر مصادر الحديث بشكل مفصّل في مباحث هذه الأطروحة.

وهذه الأطروحة مخصّصة للبحث في الطريق الثاني، وتحديدًا في بحث دلالة حديث: «يا علي أنت خليفتي من بعدي»، وإن كنا سنمرّ بأحاديث أخرى دالة عليه.

ولكن قبل الشروع في استعراض النصوص النبويّة الدالّة على الإمامة السياسيّة للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، لابدّ من تقديم مقدّمات منهجيّة تساهم في الحصول على نتائج ذي شأن.

المقدّمة الأولى: أدوار الرسول صلّى الله عليه وآله

إنّ المدخل الصحيح لتحديد الخليفة الشرعيّ للنبيّ صلّى الله عليه وآله لابدّ أن يكون من معرفة المسؤوليّات والأدوار التي أُنيّطت بالنبيّ الأعظم صلّى الله عليه وآله، وما لم تتضح أدواره صلّى الله عليه وآله لا يمكن معرفة أدوار خليفته؛ لوضوح أنّ الخليفة يخلف المستخلف في أدواره ومسؤوليّاته.

ومن خلال التدبّر في الآيات القرآنيّة يتضح أنّ للنبيّ صلّى الله عليه وآله دورين أساسيين:

الأوّل: الدور الدعوي

في الدور الدعوي يقوم النبيّ صلى الله عليه بتبليغ الدين وتبيينه للناس، وبيان ذلك بحاجة إلى تفصيل الكلام في محورين:

الأوّل: وظيفة التبليغ. من المعلوم بدهاءة أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله يوحى إليه من الله سبحانه وتعالى، وهو مأمور بتبليغ ما أوحى إليه إلى الناس وإخبارهم بكلّ مفردة تعبدية؛ من قبيل وجوب الصلاة والصوم والزكاة وحرمة الربا وشرب الخمر وارتكاب الفاحشة^(١)، وأن لا يخشى أحداً في تبليغ رسالات الله،

(١) أمّا المفردات العقديّة - كالتوحيد والنبوة والإمامة والمعاد - فإنّها أمور عقليّة وليست من

حديث: أنت خليفتي من بعدي ١٢٩

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَحْشُونَهُ وَلَا يَحْشُونَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾
(الأحزاب: ٣٩).

والمراد من «التبليغ» - هنا - هو الإبلاغ والإيصال، وعندما يرتبط الأمر بـ
«رسالات الله» فإنه يعني أن يعلم الأنبياء الناس ما علمهم الله سبحانه وتعالى
عن طريق الوحي، وأن ينفذوه إلى القلوب عن طريق الاستدلال والإنذار
والتبشير والموعظة والنصيحة.

قال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ (التكوير: ٢٤)، وضمير «هو» يعود
على النبي صلى الله عليه وآله، والمراد بالغيب: الوحي النازل عليه، والضنين:
صفة مشبهة من الضن بمعنى البخل، يعني: أنه صلى الله عليه وآله وسلم لا
يبخل بشيء مما يوحي إليه، فلا يكتمه ولا يجسه ولا يغيره بتبديل بعضه أو كله
شيئاً آخر، بل يعلم الناس كما علمه الله ويبلغهم ما أمر بتبليغه.

الثاني: محور التبيين. إن الكثير من المسائل التي نزل بها الوحي وبلغها النبي
صلى الله عليه وآله للناس يقع فيها الخلاف؛ لذا فهي بحاجة إلى مرجعية دينية
تبيّن ما اختلف فيه الناس بعد البلاغ، وهذه من أدوار النبي صلى الله عليه وآله؛
قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾
(النحل: ٤٤). أي: يبيّن للناس تفاصيل ما يشتمل على إجماله الكتاب العزيز وما
يتعلّق ويرتبط بها.

الأمور التعبدية حتى تتوقف معرفتها على النقل؛ لذا نجد أن القرآن الكريم عندما طرح
هذه المفردات طرحها مع دليلها العقلي ولم يقبل الإذعان بها تعبدًا.
وهذا هو الفارق الأساسي بين الأمور العقديّة والأمور الفرعية، وهو أن الأمور العقديّة
لا بد أن تكون مقرونة بالدليل، لا أن الرسول يخبر الأمة أن الله واحد - مثلاً - وعلى الأمة
القبول بذلك تعبدًا. أمّا المفردات التعبدية كالصلاة فيجب على المكلف امتثالها تعبدًا. (منه
دام ظله).

لفت نظر: إنَّ كلتا الوظيفتين (التبليغ والتبيين) مرجعهما إلى الدور الدعوي للنبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وبعد أن يدعو صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ النَّاسَ من خلال الإِبلاغ والبيان، ويقول لهم إنَّ الزكاة - مثلاً - بالكيفية الكذائية واجبة، لا يجبر أحداً - بحكم الدور الدعوي - على دفعها، ولا يأخذها منه بالقوة. نعم، يحذره من العذاب الإلهي الذي ينتظر من يمتنع عن إيتاء الزكاة.

وهذا الدور ينسجم مع الفترة المكّية للدعوة الإسلامية باعتبار أنَّ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لم يكن يملك من الوسائل ما يستطيع به أن يقيم الدين ويطبّقه.

الثاني: الدور التطبيقي

في الدور التطبيقي يباشر النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إقامة الدين - بعد أن بلغه وبيّنه - في حياة الناس.

فمثلاً: بعد أن يبلغ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وجوب الصلاة وبيّن تفاصيلها يتبنّى إقامتها. قال تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا مَكَتَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ (الحج: ٤٤)؛ فليس المراد من (أقاموا الصلاة): الأمر بها أو بيان تفاصيلها، بل السعي إلى تطبيقها خارجاً كالسعي لتطبيق وإقامة العدل الاجتماعي والسياسي في حياة الناس.

فهذا الدور شبيه بما يسمّى في المصطلح الحديث بالسلطة التنفيذية المسؤولة عن تطبيق القوانين الصادرة من السلطة التشريعية.

وهذا الدور ينسجم مع الفترة المدنية للدعوة الإسلامية؛ باعتبار أنَّ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ في هذه المرحلة ملك الوسائل التي يستطيع بها أن يقيم الدين ويطبّقه، ولذا عندما دخل صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ المدينة بدأ بإقامة الدولة بالشكل الذي يتناسب مع عصره؛ بمعنى: أنَّ السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية

حديث: أنت خليفتي من بعدي ١٣١
والقضائية) كانت مجتمعة في شخصه المبارك، وليست منفصلة كما عليه في الدولة الحديثة.

بعبارة أخرى: إنَّ الباحث في المرحلة المدنيَّة من حياة الدعوة الإسلاميَّة يلمس بوضوح أنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَصَلَّى لإقامة الدولة، بحسب تلك الشروط والظروف التي كانت حاکمة في ذلك الزمان.

تبصرة: إذا لم يثبت الدور التطبيقي لمقام رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَصَلَّى فلا معنى للبحث في أنَّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَصَلَّى هل عيَّن خليفة يخلفه أو لم يعيَّن؛ لأنَّ الدور الدعوي ببعديه لا يحتاج إلى خليفة، فوظيفة التبليغ^(١) والتبيين يستطيع أن يقوم بها كلُّ عالم، بخلاف البعد التطبيقي وإقامة الدين في حياة الناس فهو بحاجة إلى تعيين من يقوم بهذا الدور.

الأدلة على ثبوت الدور التطبيقي للنبيِّ

لقد دلَّت آيات كثيرة على أنَّ من مهامَّ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَصَلَّى تطبيق الدين وإقامته، من قبيل قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ (التوبة: ١٠٣)، أي: أبعث إليهم من يجبي الصدقات منهم. وهكذا قوله تعالى: ﴿الرَّانِيَّةُ وَالرَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا﴾ (النور: ٢)، وقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ (البقرة: ١٧٩). وقوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (المائدة: ٤٥).

(١) إنَّ مراد سيِّدنا الأستاذ دام ظلّه من التبليغ - هنا - هو التبليغ غير الابتدائي؛ لأنَّ الابتدائي هو من وظائف النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَصَلَّى وقد خصَّ بهذا النوع الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وسوف يفصّل سياحته الحديث في هذه النقطة في المطارحة الخاصّة ببحث حديث المنزلة.

فلاية غير ناظرة إلى التبليغ وبيان التشريع فحسب، بل إلى تطبيق القصاص؛
 بقرينة ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (المائدة: ٤٥). وهكذا
 قوله تعالى: ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ
 فَأُولَئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ﴾ (المائدة: ٤٧)، فقوله: (بما أنزل الله) إشارة إلى الدور
 الدعوي، وقوله: (ليحكم) إشارة إلى الدور التنفيذي والتطبيقي.

مضافاً إلى الآيات فإن السيرة النبوية دلت على أنه صلى الله عليه وآله نهض
 بالدور التطبيقي للدين في حياة الناس، وقد حفلت سنته الشريفة بالكثير من
 الأحكام المرتبطة بالحكم والقيادة والحرب وغير ذلك مما يرتبط بإدارة الدولة،
 وسنته حجة، سواء أكانت قولاً أم فعلاً أم تقريراً.
 فتحصل: أن مقام النبي صلى الله عليه وآله متقوم بالدور الدعوي
 والتطبيقي، ولولا الدور الثاني لما تشكلت دولة إسلامية.

المقدمة الثانية: تصنيف الأدلة

بعد أن اتضح أن النبي صلى الله عليه وآله باشر الدور الدعوي والتطبيقي
 بنفسه، يثار هنا سؤالان:

الأول: هل عين النبي صلى الله عليه وآله من يخلفه في مباشرة الدور الأول؟

الثاني: هل عين النبي صلى الله عليه وآله من يخلفه في مباشرة الدور الثاني؟

وهذان سؤالان مختلفان، لكل منهما جوابه وأدلتها الخاصة، ولا يصح الدمج
 بينهما ولا بين أدلتها؛ إذ ليس كل ما يصلح أن يكون دليلاً على السؤال الأول
 يصلح أن يكون دليلاً على السؤال الثاني، وهكذا العكس.

وهذه نقطة منهجية مهمة طالما غفل عنها الكثير؛ فتراهم يستدلون لإثبات
 كلا الدورين بدليل لا يصلح إلا لإثبات أحدهما، أو ينفون مسألةً بدليل لا
 علاقة له بها.

حديث: أنت خليفتي من بعدي ١٣٣

ومثال الأول: إنّ من الإشكالات المنهجية الموجودة في الكتب الكلامية: استدلال أصحابها على القيادة السياسية - مثلاً - بنصوص قرآنية ونبوية تثبت المرجعية الدينية، فيتلقّون الجواب من المخالف بأنّه يؤمن بهذه الأحاديث وبدلالاتها على المرجعية الدينية للإمام عليّ بن أبي طالب، ولكنها أجنبية عن إثبات القيادة السياسية له عليه السلام بعد الرسول صلّى الله عليه وآله بلا فصل. فقد يستدلّ المستدلّ بقوله صلّى الله عليه وآله: (أعلمكم عليّ)^(١)، ومن حقّ المخالف أن يسأل: ما علاقة الأعلمية بالقيادة السياسية؟! ولماذا الأعلم لا بدّ أن يكون هو الحاكم السياسي؟! إذ يمكن أن يكون الحاكم السياسي غير الأعلم ويرجع إلى الأعلم في المسائل التي تحتاج إلى ذلك، كما فعل أبو بكر وعمر وغيرهما حين رجعوا إلى الإمام عليّ بن أبي طالب سائلين منه عن كثير من المسائل التي يجهلونها.

ومثال الثاني: ما قد يتشبّث به البعض من نفي الحاجة إلى تعيين النبيّ صلّى الله عليه وآله لمن يخلفه بقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (المائدة: ٣)، وقوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ٣٨). وهذا خلط في الأدلّة؛ لأنّ هذه الآيات تشير إلى ختم الدور التشريعي، ولا علاقة لها بالدور التنفيذي والتطبيقي، فإذا كانت الأمة في غنى عمّن يخلف النبيّ صلّى الله عليه وآله في تشريع الأحكام فهي بأمرس الحاجة إلى من يخلفه في إقامة الدين وإدارة شؤون الدولة، لأنّ قيمة الرسالة في تطبيقها لا في تبليغها.

(١) الكافي، تأليف: ثقة الاسلام أبي جعفر محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي رحمه الله المتوفّى سنة ٣٢٩ هـ، مع تعليقات نافعة مأخوذة من عدّة شروح، صحّحه وعلّق عليه: علي أكبر الغفاري، نهض بمشروعه: الشيخ محمّد الآخوندي، دار الكتب الإسلامية، مرتضى آخوندي، طهران، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨ ش: ج ٧، ص ٤٢٤.

فالعدل - مثلاً - إنّها تكمن قيمته في تطبيقه لا في التنظير له، لأنّ التنظير ما لم يقترن بالتطبيق فلا يعود بالنفع على الناس.

وبما ذكرنا يتّضح وجه المغالطة في اعتراض البعض في مجلس رزية يوم الخميس على رسول الله صلّى الله عليه وآله، ومنعه من كتابة الكتاب بحجّة: (حسبنا كتاب الله)؛ لأنّ الرسول أراد أن يُعيّن من يخلفه في دوره التطبيقي لا في دوره التشريعي.

المقدّمة الثالثة: لكل عصر اصطلاحاته

إنّ لكلّ عصر اصطلاحاته الخاصّة به، ومن الخطأ إسقاط المصطلح السياسي المستعمل في السياسة الحديثة على ما هو مستعمل في النصوص الدينيّة؛ فمثلاً من الثابت قرآنيّاً وروائيّاً وتاريخيّاً أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله باشر السلطة التنفيذية، ولكن تلك النصوص لم تطلق على هذا الدور: «السلطة التنفيذية» بل أطلقت عليه: إقامة الدين؛ لذا من غير الصحيح نفي مباشرة النبيّ صلّى الله عليه وآله لهذا الدور بحجّة عدم وروده - باصطلاحه الحديث - في النصوص القرآنيّة والروائيّة، بل لا بدّ من الرجوع إلى القرآن والحديث لمعرفة الاصطلاحات والمفاهيم التي كانت مستعملة في تلك الفترة في مجال إدارة الدولة.

وبعبارة أخرى: لا ينبغي إسقاط اصطلاحات الدولة الحديثة على اصطلاحات القرآن الكريم؛ لأنّ لكلّ منهما مفاهيمه واصطلاحاته الخاصّة، فلا يقولنّ قائل: لا يوجد في القرآن والحديث أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله عيّن قائداً سياسياً، بحجّة أنّ النصوص خالية من قوله صلّى الله عليه وآله: (عيّن قائداً سياسياً بعدي)؛ لأنّ هذا الاصطلاح متأخّر، ومن الخطأ محاكمة النصوص المتقدّمة باصطلاح متأخّر.

حديث: أنت خليفتي من بعدي ١٣٥

المقدمة الرابعة: الأدلة على الإمامة السياسيّة

هناك أحاديث دلّت على أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله نصّ على الخليفة من

بعده:

الأوّل: قوله صلّى الله عليه وآله: «أنت خليفتي من بعدي».

الثاني: قوله صلّى الله عليه وآله: «أنت وليّ كلّ مؤمن بعدي»^(١).

والبحث في الحديثين تارة يكون على مستوى السند، وأخرى على مستوى الدلالة.

١. حديث (أنت خليفتي من بعدي)

سند الحديث

لقد أنكر ابن تيميّة حديث: (يا علي أنت خليفتي من بعدي) واعتبره من الأكاذيب، وهذه طريقته في كلّ حديث ينصّ على خلافة الإمام عليّ عليه السلام بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله أو يثبت له فضيلة أعلاّية. وهذا التكذيب مخالف لمبانيه، كما أنّه مخالف لتصرّجات العلماء في صحّة الحديث كما سيّضح.

صيغ الحديث

لقد ورد الحديث عن النبيّ صلّى الله عليه وآله بصيغتين يحملان معنًى واحداً:

الأولى: قوله صلّى الله عليه وآله: (لا ينبغي أن أذهب إلّا وأنت خليفتي)^(٢).

الثانية: قوله صلّى الله عليه وآله: (أنت خليفتي في كلّ مؤمن من بعدي)^(١).

(١) سيأتي ذكر مصادر الحديثين بشكل مفصّل في المباحث القادمة.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، شرحه وصنع فهارسه: أحمد محمّد شاكر، دار الحديث، القاهرة،

الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ: ج ٣، ص ٣٣١.

أما الصيغة الأولى: فقد رواها أحمد بن حنبل في مسنده، حيث قال: «وخرج بالناس في غزوة تبوك. قال: فقال له علي: أخرج معك. قال: فقال له نبي الله: لا، فبكى علي. فقال له: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنك لست بنبي، إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفة»^(٢).

مضافاً إلى تصحيح محقق الكتاب (أحمد محمد شاكر) للحديث، فإن ابن تيمية يعتقد أن كل ما في مسند الإمام أحمد ابن حنبل فهو معتبر؛ صحيح أو حسن، وليس فيه من الأحاديث الموضوعة شيء، وهذا ما أفاده بقوله: «وكان أحمد على ما تدل عليه طريقته في المسند إذا رأى أن الحديث موضوع أو قريب من الموضوع لم يحدث به، ولذلك ضرب على أحاديث رجال فلم يحدث بها في المسند»^(٣).

وتابعه على ذلك الشيخ العثيمين، حيث قال: «وكان أحمد على ما تدل عليه طريقته في المسند إذا رأى أن الحديث موضوع أو قريب من الموضوع لم يحدث به ولذلك ضرب على أحاديث رجال فلم يحدث بها في المسند، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من حدث عني بحديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»^(٤).

(١) السنة، ابن أبي عاصم، تحقيق: الجوابرة، مصدر سابق: ج ٢، ص ٧٩٩، رقم الحديث: ١٢٢٢.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، شرحه وصنع فهرسه: أحمد محمد شاكر، مصدر سابق: ج ٣، ص ٣٣١، الرواية ٣٠٦٢.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، للشيخ ابن تيمية، تحقيق وتعليق: الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل، الطبعة السادسة، ١٤١٩هـ، دار العاصمة للنشر والتوزيع، السعودية - الرياض: ج ١، ص ٤٤٠.

(٤) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار الثريا للنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ: ج ٧، ص ١٨٤.

حديث: أنت خليفتي من بعدي ١٣٧

وحيث إنّ الإمام أحمد نقل حديث (أنت خليفتي) في مسنده، فظهر أنّه معتبر على مبنى ابن تيميّة؛ فيكون تكذيبه له ناشئاً إمّا عن جهله بما في المسند، أو تعمّده التدليس على القارئ.

وأما الصيغة الثانية - فقد رواها ابن أبي عاصم في (السنة) قائلاً: .. وأنت خليفتي في كلّ مؤمن من بعدي^(١).

قال محقّق الكتاب الدكتور الجوابرة: «إسناده حسن، ورجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي بلج واسمه يحيى بن سليم بن بلج. قال الحافظ: صدوق ربّما أخطأ»^(٢).

وقال أحمد محمّد شاكر: (إسناد صحيح، أبو بلج، بفتح الباء وسكون اللام وآخره جيم، اسمه: يحيى بن سليم، ويقال: يحيى بن أبي الأسود الفزاري، وهو ثقة، وثقه ابن معين ووثقه ابن سعد والنسائي والدارقطني وغيرهم، وفي (التهذيب) أنّ البخاري قال: فيه نظر. وما أدري أين قال هذا؟^(٣)، فإنّه ترجمه في (الكبير) ولم يذكر فيه جرحاً، ولم يترجمه في (الصغير)، ولا ذكره هو^(٤) والنسائي في الضعفاء، وقد روى عنه شعبة، وهو لا يروي إلا عن ثقة^(٥).

وممن وثقّ أبا بلج: ابن عبد البرّ في (الاستيعاب في معرفة الأصحاب) حيث

(١) السنة لابن أبي عاصم، حقه وخرّج أحاديثه: الدكتور الجوابرة، مصدر سابق: ج ٢، ص ٧٩٩، ٨٠٠، رقم الحديث (١٢٢٢).

(٢) المصدر نفسه: الحاشية رقم (١).

(٣) بمعنى: أنّنا تفحصنا مصنّفات البخاري فلم نجده يتوقّف في أبي بلج.

(٤) أي: البخاري.

(٥) المسند، للإمام أحمد بن حنبل، شرحه وصنع فهرسه: أحمد محمّد شاكر، مصدر سابق: ج ٣، ص ٣٣١. في الحاشية.

قال: «حدّثنا أبو عوانة عن أبي بلج. قال أبو عمر^(١): هذا إسناد لا مطعن فيه لأحد؛ لصحته وثقة نقلته». أي: كلّهم ثقات، ومن ضمنهم أبو بلج.

تبصرة

إنّ الأسماء التي ذكرها أحمد محمّد شاكر من الذين قالوا بوثاقة يحيى بن سالم (أبو بلج)، هم من الأعلام الكبار في الساحة الإسلاميّة العلميّة؛ لذلك لا يمكن أن يكون الرجل ضعيفاً مع توثيقاتهم له.

أمّا شعبة بن الحجّاج، فقال عنه ابن حجر العسقلاني: «شعبة بن الحجّاج ابن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي ثمّ البصري، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذّب عن السنّة وكان عابداً»^(٢).

وأما يحيى بن معين، فقال عنه ابن حجر العسقلاني: «يحيى بن معين بن عون الغطفاني مولاهم، أبو زكريا البغدادي، ثقة حافظ مشهور، إمام الجرح والتعديل»^(٣).

وأما النسائي فقال عنه الذهبي: «ولم يكن أحد في رأس الثلاثمئة أحفظ من النسائي، وهو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، فهو مقدّم على مسلم»^(٤)

(١) أي: ابن عبد البرّ صاحب الاستيعاب.

(٢) تقريب التهذيب، تأليف: الحافظ أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، مع التوضيح والإضافة من كلام الحافظين المزي وابن حجر أو من مأخذهما، حقّقه وعلّق عليه ووضّحه وأضاف إليه: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ: ص ٤٣٦، رقم الترجمة ٢٨٠٥.

(٣) المصدر نفسه: ص ١٠٦٧، رقم الترجمة ٧٧٠١.

(٤) نحن نسأل: إذا كان النسائي مقدّمًا في الحديث وعلله ورجاله على مسلم، لماذا قيل عن

حديث: أنت خليفتي من بعدي ١٣٩

في الجرح والتعديل»^(١).

وأما الدارقطني فقال عنه الذهبي: «الدارقطني الإمام الحافظ المجود شيخ الإسلام»^(٢).

وأما ابن سعد فقال عنه الذهبي: «محمد بن سعد ابن منيع الحافظ العلامة الحجّة أبو عبد الله البغدادي، كاتب (الواقدي) ومصنّف (الطبقات الكبيرة)... وكان من أوعية العلم، ومن نظر في (الطبقات) خضع لعلمه. قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن ابن سعد فقال: صدوق»^(٣).

فتحصّل: أنّ حديث: (يا علي أنت خليفتي من بعدي) حديث صحيح الإسناد، حتّى على مبنى ابن تيمية.

٢. حديث الولاية (أنت ولي كل مؤمن بعدي)

تكمّن أهميّة الحديث باعتباره ورد بصيغة «ولي»، التي لا يصحّ تفسيرها

كتاب الثاني: صحيح مسلم، ولم يقل عن كتاب الأوّل: صحيح النسائي؟ إنّ الجواب يجده القارئ في عبارة الذهبي، حيث قال عن النسائي: «إلاّ أنّه فيه قليل تشييع وانحراف عن خصوم الإمام عليّ ك معاوية، والله يسامحه؛ فلاّ أنّه انحراف عن خصوم الإمام عليّ عليه السلام ك معاوية صار مطعوناً فيه، وكأنّ قول النبيّ صلّى الله عليه وآله: «لا يحبّك إلاّ مؤمن ولا يبغضك إلاّ منافق» قاله صلّى الله عليه وآله في حقّ معاوية وليس في الإمام عليّ عليه السلام؟! ولهذا القليل من التشييع قُتل النسائي كما روى أبو عبد الله ابن مندة عن حمزة العقبي: «أنّ النسائي خرج من مصر في آخر عمره على دمشق فسُئل بها عن معاوية وما جاء من فضائله. فقال: ألا يرضى رأساً برأس حتى يفضّل؟! فما زالوا يدفعون في خصييه حتى أُخرج من المسجد ثمّ حُمل على مكّة فتوفيّ بها» (تذكرة الحفاظ: ج ٢، ص ٧٠٠). (منه دام ظلّه).

(١) سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج ١٤، ص ١٣٣.

(٢) المصدر نفسه: ج ١٦، ص ٤٤٩.

(٣) المصدر نفسه: ج ١٠، ص ٦٦٤.

بالمحبة والنصرة؛ بل هي واضحة في دلالتها على الخلافة، بخلاف صيغة «مولى»؛ ولذا كان من السهل على ابن تيمية التلاعب في دلالة حديث الغدير بالصيغة الثانية. أمّا الصيغة الأولى فكذبها وقال: إنّها من الموضوعات باتّفاق أهل المعرفة بالحديث. وهذا ما أفاده بقوله: «ومثل قوله: (أنت وليّ في كلّ مؤمن بعدي) فإنّ هذا موضوع باتّفاق أهل المعرفة بالحديث»^(١). أي: إنّ جميع أهل المعرفة بالحديث قائلون بأنّ الحديث مكذوب وموضوع، ومعنى ذلك إنّما أنّه لا يوجد قائل باعتبار الحديث، أو أنّ من يقول باعتباره ليس من أهل المعرفة بالحديث، بل هو جاهل بقواعد الجرح والتعديل.

وقال في موضع آخر: «وكذلك قوله: (هو وليّ كلّ مؤمن بعدي) كذب على رسول الله، بل هو في حياته وبعد مماته وليّ كلّ مؤمن»^(٢)، وسيأتي في بحث الدلالة أسباب تكذيب ابن تيمية للحديث.

ولهذا الحديث طرق ثلاثة:

الطريق الأوّل للحديث

نقل أحمد في (المسند): «عن عمران بن حصين، قال: بعث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم سرية وأمر عليهم عليّ بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه، فأحدث شيئاً في سفره فتعاهد - قال عفان فتعاقد - أربعة من أصحاب محمّد صلّى الله عليه وسلّم أن يذكروا أمره لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم، قال عمران: وكنا إذا

(١) منهاج السنّة، طبعة الأربعة مجلّدات، مصدر سابق: ج ٣، ص ٢٢٤.

(٢) إنّ ابن تيمية في هذه العبارة يناقض نفسه؛ لأنّه يعتقد أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله بعد مماته لا يسمع الكلام، فكيف يكون وليّ كلّ مؤمن بعد وفاته صلّى الله عليه وآله؟! (منه دام ظلّه).

(٣) منهاج السنّة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢٩٩.

حديث: أنت خليفتي من بعدي ١٤١

قدمنا من سفر بدأنا برسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فسَلَّمنا عليه. قال: فدخَلوا عليه فقام رجل منهم فقال: يا رسول الله إِنَّ عَلِيًّا فعل كذا وكذا! فأعرض عنه، ثم قام الثاني فقال: يا رسول الله إِنَّ عَلِيًّا فعل كذا وكذا! فأعرض عنه، ثم قام الثالث فقال: يا رسول الله إِنَّ عَلِيًّا فعل كذا وكذا! فأعرض عنه، ثم قام الرابع فقال: يا رسول الله إِنَّ عَلِيًّا فعل كذا وكذا! قال: فأقبل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على الرابع وقد تغيَّر وجهه فقال: دعوا عليًّا دعوا عليًّا إِنَّ عَلِيًّا، مِنِّي وَأنا منه، وهو وليّ كلِّ مؤمن بعدي»^(١).

وقد صحَّح الحديث من هذا الطريق كثير من العلماء، منهم:

١ - العلامة الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة) حيث قال - بعد نقله للحديث -: «فمن العجيب حقًّا أن يتجرأ شيخ الإسلام ابن تيمية على إنكار هذا الحديث وتكذيبه في (منهاج السنة).. فالحديث ليس فيه دليل البتة على أن عليًّا رضي الله عنه هو الأحق بالخلافة من الشيخين.. هذا كله من بيان شيخ الإسلام، وهو قويّ متين كما ترى، فلا أدري بعد ذلك وجهًا لتكذيب الحديث، إلا التسرع والمبالغة في الردّ على الشيعة، غفر الله لنا وله»^(٢).

وقال في موضع آخر: «فقد جاء من حديث ابن عباس: فقال الطيالسي: حدّثنا أبو عوانة عن أبي أبلج عن عمرو بن ميمون عنه، أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لعليّ: أنت وليّ كلِّ مؤمن بعدي. وأخرجه أحمد ومن طريقه الحاكم، وقال: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي. وهو كما قال»^(٣)، أي: إنّ

(١) مسند أحمد بن حنبل، مصدر سابق: ج ٤، ص ٤٢٨.

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٥هـ: ج ٥، ص ٢٦٣، ٢٦٤، رقم الحديث ٢٢٢٣ من فضائل عليّ.

(٣) المصدر نفسه: ج ٥، ص ٢٦٣.

العلامة الألباني يعتقد بصحة الحديث أيضاً.

٢ - الحديث الذي رواه أحمد في مسنده عن عمرو بن ميمون: «إني لجالس عند بن عباس إذ أتاه سبعة رهط، فذكر قصة فيها قد جاء ينفض ثوبه، فقال: وقعوا في رجل له عزّ وقد قال النبيّ صلّى الله عليه وسلّم... إنّه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي، قال: وقال له رسول الله: أنت وليّ في كلّ مؤمن بعدي»^(١).

٣ - قال ابن عبد البرّ في (الاستيعاب في معرفة الأصحاب) بعد أن نقل رواية: (أنت وليّ كلّ مؤمن بعدي): «قال أبو عمر^(٢): هذا إسناد لا مطعن فيه لأحد؛ لصحته وثقة نقلته»^(٣).

٤ - قال شهاب الدين البوصيري في (إتحاف الخيرة المهرة) عن ابن عباس رض الله عنهما: «أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال لعليّ: أنت وليّ كلّ مؤمن بعدي» ثمّ قال: «رواه أبو داود الطيالسي بسند صحيح»^(٤).

٥ - قال الشوكاني في (درء السحابة في مناقب القرابة والصحابة): «قال رسول الله: أنت وليّ كلّ مؤمن بعدي»^(٥). وقال قبل ذلك: «وأخرج أحمد والطبراني في (الكبير) و(الأوسط) والحاكم... ورجال أحمد ثقات، عن عمر بن

(١) مسند أحمد بن حنبل: ج ٥، ص ١٨٠، الحديث ٣٠٦١.

(٢) أي: محمّد بن عبد البرّ.

(٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر بن محمّد بن عبد البرّ، تحقيق: علي محمّد البجاوي، دار الجيل، بيروت: ج ٣، ص ١٠٩١.

(٤) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور، أحمد معبد، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ: ج ٧، ص ١٨٤.

(٥) درء السحابة في مناقب القرابة والصحابة، للشيخ الإمام الشوكاني، تعليق وتحقيق: أبي يعقوب المصري، مكتبة صنعاء الأثرية، اليمن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ: ص ١٥٣.

حديث: أنت خليفتي من بعدي ١٤٣
ميمون الأودي»^(١).

٦ - قال الحاكم في (المستدرک علی الصحیحین): «قال ابن عباس: وقال له رسول الله: أنت ولي كل مؤمن بعدي ومؤمنة». ثم علّق علی الخبر: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم یخرجاه بهذه الألفاظ»^(٢).

٧ - وقد نقل الرواية ابن كثير في (النهاية)، وعلّق المحقّق عبد المحسن التركي بقوله: «إسناده صحيح»^(٣).

تصحیح ابن تیمیة للحديث

تقدّم أنّ ابن تیمیة یعتقد أنّ كلّ ما في (مسند الإمام أحمد بن حنبل) فهو معتبر؛ صحيح أو حسن، وليس فيه من الأحاديث الموضوعة شيء، حيث قال: «أحمد له (المسند) المشهور وله كتاب مشهور في فضائل الصحابة، روى فيه أحاديث لا يروي تلك الأحاديث فيه؛ لما فيها من الضعف لكونها لا تصلح أن تروى في (المسند) لكونها مراسيل أو ضعاف بغير الإرسال»^(٤).

وحيث إنّ الإمام أحمد نقل حديث (أنت ولي كل مؤمن بعدي) في مسنده، حيث قال: «فأقبل رسول الله على الرابع وقد تغيّر وجهه فقال: دعوا عليّ دعوا عليّ دعوا عليّ، إنّ عليّاً متي وأنا منه وهو ولي كل مؤمن بعدي»^(٥). فظهر أنّه معتبر على مبنى ابن تیمیة؛ فيكون تكذيبه له ناشئاً إمّا عن جهله بما في (المسند)، أو

(١) المصدر نفسه: ص ١٥٢.

(٢) المستدرک علی الصحیحین، مصدر سابق: ج ٣، ص ١٣٤.

(٣) البداية والنهاية، للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار عالم الكتب

للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ: ج ١١، ص ٦١.

(٤) منهاج السنّة، طبعة الأربعة مجلّدات، مصدر سابق: ج ٤، ص ٣٠٣.

(٥) مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: ج ٣٣، ص ١٥٤، رقم الحديث ١٩٩٢٨.

تعمّده التدليس على القارئ، أو أنّه لا يعتبر الإمام أحمد بن حنبل من أهل المعرفة بالحديث!!!

الطريق الثاني للحديث

نقل الترمذي في (السنن) قال: «حدّثنا قتيبة بن سعيد، أخبرنا جعفر بن سليمان الضبعي، عن يزيد الرشك، عن مطرف بن عبد الله، عن عمران بن حصين قال: بعث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جيشاً واستعمل عليهم عليّ بن أبي طالب، فمضى في السريّة فأصاب جارية، فأنكروا عليه، وتعاهد أربعة من أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقالوا: إن لقينا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبرناه بما صنع عليّ. وكان المسلمون إذا رجعوا من سفر بدأوا برسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فسلمّوا عليه ثمّ انصرفوا إلى رحالهم، فلما قدمت السريّة سلمّوا على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقام أحد الأربعة فقال: يا رسول الله ألم تر إلى عليّ بن أبي طالب صنع كذا وكذا؟! فأعرض عنه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثمّ قام الثاني فقال مثل مقالته، فأعرض عنه، ثمّ قام إليه الثالث فقال مثل مقالته، فأعرض عنه، ثمّ قام الرابع فقال مثل ما قالوا. فأقبل إليه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والغضب يُعرف في وجهه فقال: ما تريدون من عليّ، ما تريدون من عليّ، ما تريدون من عليّ، إنّ عليّاً منّي وأنا منه، وهو وليّ كلّ مؤمن من بعدي».

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن^(١) غريب^(٢) لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان^(٣)».

(١) المراد من الحسن - هنا - يعني الصحيح. (منه دام ظلّه).

(٢) الحديث الغريب: هو ما رواه واحد فقط. (مصطلح الحديث، مصدر سابق: ص ١٢).

(٣) سنن الترمذي، مصدر سابق: ج ٥، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله ٢٩٦ - ٢٩٧.

حديث: أنت خليفتي من بعدي ١٤٥

وقال العلامة الألباني في (صحيح سنن الترمذي) - بعد أن ينقل الحديث في باب مناقب عليّ بن أبي طالب -: «صحيح»^(١).

وقال أيضاً في (صحيح موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان)، بعد نقله للحديث: «صحيح»^(٢).

قال (حمزة أحمد الزين) في تعليقه على (مسند الإمام أحمد بن حنبل): «إسناده صحيح، ويزيد الرشك هو ابن أبي يزيد، وهو ثقة حديثه عند الجماعة وقد تقدّم، والحديث رواه الترمذي في (الفضائل) - فضائل علي - وقال: حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان، وصحّحه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي»^(٣).

وقال الحافظ ابن أبي عاصم بعد نقله للحديث في (السنة): «إسناده صحيح، رجاله ثقات على شرط مسلم»^(٤).

ومن نقل الحديث النسائي في (الخصائص)، وقد علّق عليه الزهري بقوله: «إسناده صحيح»^(٥).

(١) صحيح سنن الترمذي، تأليف: الألباني، مصدر سابق: ج ٣، ص ٥٢١.

(٢) صحيح موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان، مضموناً إليه الزوائد على الموارد، بقلم: العلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ: ج ٢، ص ٣٥٢.

(٣) المسند للإمام أحمد بن حنبل، شرحه وصنع فهارسه: حمزة أحمد الزين، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ: ج ١٥، ص ٧٨، رقم الحديث (١٩٨١٣).

(٤) السنة للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم، ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة، بقلم: محمد ناصر الدين الألباني: ص ٥٥٩.

(٥) خصائص أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، للحافظ النسائي، تحقيق: الداني بن منير آل زهوي، المكتبة العصرية: ص ٧٩.

وقال ابن حجر العسقلاني: «وأخرج الترمذي بإسناد قوي عن عمران بن حصين، في قصة قال فيها: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما تريدون من علي، إن علياً متي وأنا من علي، وهو ولي كل مؤمن من بعدي»^(١).

وقال ابن حجر الهيثمي في (المنح المكيّة في شرح الهمزيّة): «وذلك عملاً بما صح عنه صلى الله عليه وسلم، وهو: (اللَّهُمَّ وَاَلْ مِنْ وَالَاه، وَعَاد مِنْ عَادَاه)، (إِنَّ عَلِيّاً مَتِي وَأَنَا مِنْهُ، وَهُوَ وَلي كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي)»^(٢).

والحديث صحيح عند ابن حبان لأنه نقله في صحيحه^(٣)، وابن جرير الطبري، وقد صححه كذلك العلامة الزرقاني في (شرح المواهب اللدنيّة بالمنح المحمديّة)^(٤) وآخرون.

وقفه مع تضعيف الأرنؤوط للحديث

لقد صحح العلامة الأرنؤوط الحديث في موضعين:

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز البحوث والدراسات العربية بدار هجر: ج٧، ص٢٨٢؛ ج٧، ص٢٨٢.

(٢) المنح المكيّة في شرح الهمزيّة، المسمّى: أفضل القرى لقرآء أم القرى، للإمام العلامة الفقيه المحقق شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي الشافعي، (ت ٩٧٤هـ)، ساهم في العمل: بسام محمد بارود، عُني بتحقيقه والتعليق عليه: أحمد جاسم المحمّد، بوجعة مكري، دار المنهاج، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ: ص٥٧٧.

(٣) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تأليف: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ)، حقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثانية، طبعة جديدة مزينة ومنقّحة، ١٤١٤هـ: ج١٥، ص٣٧٤.

(٤) شرح العلامة الزرقاني على المواهب اللدنيّة بالمنح المحمديّة للعلامة القسطلاني، تأليف: العلامة الزرقاني، ضبطه وصحّحه: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ: ج٤، ص٥٤٢.

حديث: أنت خليفتي من بعدي ١٤٧

الأول: في صحيح ابن حبان، حيث قال: «إسناده قوي، الحسن بن عمر بن شقيق، صدوق، روى له البخاري، ومن فوقه من رجال الشيخين غير جعفر بن سليمان، فمن رجال مسلم»^(١).

الثاني: في تعليقه على (سيرة أعلام النبلاء)، للذهبي حيث قال - بعد نقل الحديث -: «إسناده قوي»^(٢).

وقد تراجع عن تصحيح الخبر في تعليقاته على (مسند الإمام أحمد بن حنبل) فقال: «إسناده ضعيف وقد كُنَّا قوينا إسناده في ابن حبان فليستدرك من هنا.. جعفر بن سليمان فيه كلام»^(٣).

وتضعيف الأرئوط جاء من جهة جعفر بن سليمان؛ وسبب ضعفه جاء من جهة تشييعه.

توضيح ذلك: لقد أسس بعض علماء الجرح والتعديل قاعدة لمعرفة حال الرجال، حاصلها: كل صاحب بدعة - حتى لو كان صدوقاً - إذا نقل شيئاً يؤيد رأيه فكلامه لا يُقبل.

فمثلاً: هم يعتقدون أن كل شيعي هو صاحب بدعة، فلو نقل عن رسول الله صلى الله عليه وآله حديثاً يؤيد رأيه فحديثه باطل حتى لو كان معروفاً بالصدق. وحيث إن التشيع عندهم هو محبة الإمام عليّ وتقديمه على الصحابة^(٤) لذا فإن كل من يحب الإمام علياً عليه السلام ويقدمه على أي أحد من الصحابة

(١) صحيح ابن حبان، مصدر سابق: ج ١٥، ص ٣٧٤.

(٢) سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج ٨، ص ١٩٩.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، مصدر سابق: ج ٣٣، ص ١٥٤.

(٤) انظر: مقدمة فتح الباري، تأليف: ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) الناشر: دار إحياء

التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ: ص ٤٦٠.

فهو صاحب بدعة متّهم بالكذب في كلّ خبر يدلّ على فضيلة للإمام عليّ بن أبي طالب وفي كلّ خبر يؤيّد معتقده بشكل عامّ؛ لأنّ مجرد الاعتقاد بأفضليّة الإمام عليّ أيّ صحابيّ كافٍ في الطعن بعدالته؛ فلا يُقبل منه الحديث حتّى لو كان محدثاً صدوقاً، بخلاف ما لو روى في فضائل معاوية، فإنّه يكون صادقاً حينئذٍ. وفي تحفة الأحوذى: «وقد تقرّر في مقرّه أنّ المبتدع إذا روى شيئاً يقوّي به بدعته فهو مردود»^(١).

وقال ابن حجر في مقدّمة (فتح الباري): «في تمييز أسباب الطعن: الأوّل: من ضعفه بسبب الاعتقاد»^(٢).

فإذا استذكرنا أنّ معنى التشيع عندهم هو محبة الإمام عليّ عليه السلام وتقديمه على الصحابة دون أبي بكر وعمر، علمنا بأنّ حبّ الإمام عليه السلام وتفضيله على معاوية - مثلاً - هو أحد أسباب الطعن في الراوي!! إذا عرفت هذا فاعلم أنّ أحد سببي تضعيف الخبر من قبل الأرئووظ هو تشيع جعفر بن سليمان الضبيعي؛ قال شعيب الأرئووظ: «ضعيف وهو الضبيعي فيه كلام وكان يتشيع».

فهو إنّما يضعّف الحديث لتشييع جعفر مع شهادة كبار العلماء بأنّه ثقة، صدوق، زاهد، من العلماء العبّاد.

قال ابن تيميّة في (اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم): «روى مسلم في صحيحه من حديث جعفر بن سليمان: كان رسول الله يسمع بكاء الصبيّ مع أمّه وهو في الصلاة فيقرأ بالسورة الخفيفة أو السورة القصيرة»^(٣).

(١) تحفة الأحوذى، مصدر سابق: ج ١٠، ص ٢٠٠.

(٢) مقدّمة فتح الباري، مصدر سابق: ص ٤٥٩.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن عبد

حديث: أنت خليفتي من بعدي ١٤٩

وقد علّق (الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل) في الحاشية قائلاً: «هو جعفر بن سليمان الضبعي، البصري، أبو سليمان، من الطبقة الثامنة، ثقة، أخرج له البخاري ومسلم، قال ابن حجر في التقريب: صدوق زاهد لكنّه كان يتشيع، توفي سنة ١٧٨هـ»^(١).

فالقوم يقبلون حديثه في قراءة النبيّ صلّى الله عليه وآله السورة القصيرة عندما يسمع بكاء الطفل؛ لثقتّه وصدقه، ويرفضون حديثه في فضائل الامام عليّ عليه السلام لتشيعه! بمعنى أنّ الراوي الشيعي يتحوّل من ثقة صدوق إلى كاذب إذا روى في فضائل الإمام عليه السلام!!

وقال ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب): «جعفر بن سليمان الضُّبَعِيّ (بضمّ الضاد المعجمة)، وفتح الموحّدة، أبو سليمان البصري، صدوق زاهد لكنّه يتشيع، من الثامنة، مات سنة ثمان وسبعين»^(٢)، والصدوق على وزن فعول؛ أي: إنّ الصدق من ملكاته. فإن كان الصدق من ملكاته فلماذا إذا روى في فضائل الإمام عليه صار كاذباً وصاحب بدعة ويُرَدّ حديثه؟!

وقال الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «جعفر بن سليمان الشيخ العالم الزاهد محدّث الشيعة أبو سليمان الضبعي البصري... وكان من عبّاد الشيعة وعلماهم.. وبه تشييع..»^(٣).

الحليم بن عبد السلام، ابن تيميّة (ت ٧٢٨ هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل، طبعة جديدة مصحّحة ومنقّحة، دار العاصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة السادسة، ١٤١٩هـ: ج ١، ص ٣٠٦.

(١) المصدر نفسه: حاشية (٧).

(٢) تقريب التهذيب، مصدر سابق: ص ١٩٩.

(٣) سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج ٨، ص ١٩.

والسبب الآخر هو أنّ الخبر فيه نكارة. قال الأرنؤوط: «وعَدَّ هذا الحديث ابن عديّ في (الكامل) ممّا استنكر من أحاديثه».

والنكارة هي من جهة أنّ الحديث يثبت فضيلة ووظيفة أعلائيّة خاصّة بالإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وكلّ ما كان كذلك فهو عند بعضهم مستنكر؛ لزعمهم أنّه لا خصوصيّة له تميّزه أو تفضّله على غيره.

قال الذهبي: «وهو وليّ كلّ مؤمن بعدي، رواه قتيبة وبشر بن هلال وطائفة عن جعفر ولم يتابعه عليه أحد، أخرجه النسائي والترمذي وقال: حديث حسن غريب، ورواه الإمام أحمد في مسنده عن عبد الرزاق وعفان عنه، وإسناده على شرط مسلم وإنّما لم يخرج في صحيحه؛ لنكارتته»^(١). أي: إنّ الحديث معتبر ولا مشكلة في سنده وعلّة عدم الإخراج هو النكارة لمضمونه الدالّ على خصوصيّة أعلائيّة للإمام عليّ عليه السلام! ولو كانت هذه الخصوصية لغير الإمام عليّ عليه السلام من الصحابة لما كانت في الحديث نكارة ولأخرجه مسلم في صحيحه.

وهذه من الأصول التي أسّس لها معاوية ونظر لها ابن تيميّة، وسوّقها أتباع محمّد بن عبد الوهّاب المعاصرون؛ سعياً منهم لجعل الإمام عليّ عليه السلام إنساناً عادياً لا يمتلك مقومات الامتياز عن غيره من الصحابة.

فتحصّل ممّا تقدّم:

أولاً: أنّ جعفر بن سليمان ثقة صدوق، من العلماء الزهّاد والعبّاد، ومع ذلك تكون روايته لحديث رسول الله صلّى الله عليه وآله: «عليّ وليّ كلّ مؤمن بعدي»، ضعيفة بسببه!!

ثانياً: أنّ الأرنؤوط ضعّف الحديث لا لشيء إلاّ لتشيع أحد رواته مع علمه بأنّه ثقة صدوق.

(١) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشّار عوّاد معروف: ج ٤، ص ٥٩٥.

حديث: أنت خليفتي من بعدي ١٥١

ثالثاً: أن الأرئووط ردّ الخبر لأنّه يتضمّن فضيلة ومسؤوليّة أعلائيّة خاصّة بالإمام عليّ عليه السلام تميّزه عن غيره من صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله. رابعاً: أن تراجع الأرئووط عن صحّة الخبر لا يعتدّ به؛ مع تصحيح الكثير من المحدثين والمحقّقين له.

خامساً: أن تضعيف الأرئووط للخبر لا يعني أنّه تابع ابن تيميّة؛ لأنّ الثاني قال بوضع الخبر، وهو قال بضعفه، وفرق بين الاثنين. فالضعيف قد يكون صادراً عن النبيّ صلى الله عليه وآله ولكن لا يوجد طريق لتصحيحه، أمّا الموضوع فهو المختلق المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وآله^(١).

سادساً: بتصحيح كبار المحدثين والمحقّقين للحديث يتّضح كذب قول ابن

(١) فرّق سيّدنا الأستاذ دام ظلّه بين الحديث الموضوع والحديث الضعيف في كتابه: (الموروث الروائي بين النشأة والتأثير) فقال: «الحديث الموضوع: هو الحديث المقطوع بعدم وجود أصل له، ولا يمكن الركون له بأيّ حالٍ من الأحوال، بل لا بدّ من التشهير به وإسقاطه، وأمّا الحديث الضعيف السند فإنّه غير مقطوع بانتفاء وجود أصل له، وإنّما اعتراه الضعف بسبب بعض رواته، وهذا لا يعني انتفاء الفائدة منه، فإنّه من الممكن أن يشكّل قرينة ذات قيمة احتماليّة محدودة، بل ويكون شاهداً لإثبات شيء أو نفيه، كما أنّ ضعف الحديث قد يكون ناشئاً من اضطراب المتن، ولهذا الاضطراب خلفيات كثيرة، منها: قصور الراوي نفسه، أو ضعف النسخ للحديث، فالكتب عموماً إنّها وصلنا نسخها عن طريق النسخ، ونادراً ما وصلنا الكتب بخط أصحابها، ولذلك قد نجد في الكتاب الواحد الموجود في أكثر من نسخة لنسخ مختلفين أخطاء لغويّة وإملائيّة كثيرة، وهذا يؤكّده المحقّقون للكتب. إذاً فضعف الحديث أمر عارض عليه، وله علاجات كثيرة، منها العرض على كتاب الله، وله أن يشكّل قرينة إثباتيّة حتى في صورة عدم التصحيح في العرض، وأمّا الحديث الموضوع فضعفه وسقوطه ذاتيّ، وإن نقله كبار الصحابة أو الأصحاب». (الموروث الروائي بين النشأة والتأثير، من أبحاث المرجع الديني السيّد كمال الحيدري، بقلم: الدكتور طلال الحسن: ص ١٢٠ - ١٢١).

تيمية: «هذا موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث»^(١)، فهو يدعي أن لا قائل باعتبار الحديث، وقد ثبت أن الكثير منهم قائلون بالصحة.

الطريق الثالث للحديث

نقل أحمد بن حنبل والهيثمي وغيرهما، عن عبد الله، حدّثني أبي، ثنا ابن نمير، حدّثني أجلاح الكندي، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، قال: «بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثين إلى اليمن، على أحدهما علي بن أبي طالب، وعلى الآخر خالد بن الوليد، فقال: إذا التقيتم فعلي على الناس، وإن افرقتما فكل واحد منكما على جنده، فلقينا بني زيد من أهل اليمن، فاقتلنا، فظهر المسلمون على المشركين، فقتلنا المقاتلة وسبينا الذرية، فاصطفى علي امرأة من السبي لنفسه، قال بريدة: فكتب معي خالد بن الوليد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبره بذلك، فلما أتيت النبي صلى الله عليه وسلم دفعت الكتاب، فقرئ عليه، فرأيت الغضب في وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: يا رسول الله، هذا مكان العائد بعثني مع رجل وأمرتني أن أطيعه، ففعلت ما أرسلت به، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تقع في علي، فإنه مني وأنا منه، وهو وليكم بعدي، وإنه مني وأنا منه، وهو وليكم بعدي»^(٢).

قال حمزة أحمد الزين: «إسناده صحيح»^(٣). ومن ناقش في سند الحديث، ناقش في أجلاح الكندي، وهو ثقة عند الكثير.

قال الهيثمي - بعد نقله للحديث -: «قلت: رواه الترمذي باختصار رواه أحمد والبزار باختصار، وفيه الأجلاح الكندي، وثقه ابن معين وغيره وضعفه

(١) منهاج السنة (الأربعة مجلدات)، تحقيق: محمد رشاد سالم، مصدر سابق: ج ٣، ص ٢٢٤.

(٢) مسند أحمد، دار صادر: ج ٥، ص ٣٥٦؛ مجمع الزوائد، مصدر سابق: ج ٩، ص ١٢٨.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، شرح: حمزة أحمد الزين، مصدر سابق: ج ١٦، ص ٤٩٧.

حديث: أنت خليفتي من بعدي ١٥٣

جماعة، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح^(١).

وقال المناوي بعد نقله للحديث -: قال جدنا للأمام الزين العراقي: «الأجلح الكندي وثقه الجمهور وباقي رجاله رجال الصحيح»^(٢).

أسباب تضعيف أجلح الكندي

إن أسباب تضعيف أجلح الكندي من قبل البعض هو تشييعه؛ قال الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة): «وللحديث شاهد^(٣) يرويه أجلح الكندي عن عبد الله بن بريدة: قال: (بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثين إلى اليمن، على أحدهما علي بن أبي طالب..) فذكر القصة بنحو ما تقدم، وفي آخره: لا تقع في علي، فإنه مني، وأنا منه، وهو وليكم بعدي، وإنه مني وأنا منه، وهو وليكم بعدي»، ثم علق على الحديث بقوله: «قلت: وإسناده حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أجلح، وهو ابن عبد الله الكندي، مختلف فيه، وفي التقريب: صدوق شيعي»^(٤).

وقال ابن حجر العسقلاني: «أجلح بن عبد الله ابن حجة بالمهملة والجيم، مصغر، يُكنى أبا حجة الكندي، يقال: اسمه يحيى، صدوق شيعي من السابعة، مات سنة خمس وأربعين»^(٥).

فإذا أخذنا بنظر الاعتبار قول الألباني: «أن العبرة في رواية الحديث إنما هو

(١) مجمع الزوائد، مصدر سابق: ج ٩، ص ١٢٨.

(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي، تحقيق: أحمد عبد السلام، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: ج ٤، ص ٤٧١.

(٣) أي: حديث: «وهو ولي كل مؤمن بعدي».

(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق: ج ٥، ص ٢٦١ و ٢٦٢.

(٥) تقريب التهذيب، مصدر سابق: ص ١٢٠، رقم الترجمة ٢٨٧.

الصدوق والحفظ، وأمّا المذهب فهو بينه وبين ربّه فهو حسيبه»^(١) كان من المفترض أن لا يسأل عن عقيدة أجلاح الكندي بعد ثبوت أنّه صدوق. وقد ذكره العلامة ابن شاهين في تأريخ أسماء الثقات^(٢)، وذكره مع أسماء الثقات دليل على أنّه من القائلين بوثاقته.

فحصّل: أنّ الطريق الثالث للحديث صحّحه حمزة أحمد الزين، ومن طعن في اعتبار الحديث انطلق من تضعيف الأجلاح، وهو ثقة عند الجمهور، وقد نصّ على كونه صدوق كلّ من ابن حجر والألباني، وعلى ضوء ما ذكره الألباني من قاعدة، فلا يلتفت إلى عقيدته؛ لأنّه صدوق.

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق: ج ٥، ص ٢٦٢.

(٢) تأريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين الواعظ، (ت ٣٨٥هـ) تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ: ص ٣٣٣، رقم الترجمة ١٦٣٨.

الفصل الثاني

كيفية دلالة الحديثين على الإمامة السياسية

- التعابير القرآنية عن الدور التطبيقي.
أولاً: الولي
ثانياً: الأولى
- تحديد خليفة النبي في الدور التطبيقي.
أولاً: إطلاق النبي عنوان (ولي) على الامام علي.
ثانياً: إطلاق النبي عنوان (أولى) على الامام علي.
ثالثاً: إطلاق النبي عنوان (خليفة) على الامام علي.
- أهمية قيد (بعدي) في الحديثين.
صححة النصوص المشتملة على قيد البعديّة.
وقفه عند حديث: (اقتدوا بالأئمة من بعدي).
تحقيق في سند حديث: (اقتدوا بالأئمة من بعدي).

التعابير القرآنية عن الدور التطبيقي

تبيّن ممّا تقدّم أنّ الدور التطبيقي هو دور تنفيذي يرتبط بإقامة الدين في حياة الناس، وهو من مهامّ القائد السياسي في الدولة. والنصوص الدينية وإن لم تُطلق على صاحب هذا الدور بالقائد السياسي، ولكنها أطلقت عليه ألفاظ أخرى تتناسب وعصر النصّ، منها:

أولاً: الولي

أطلق القرآن الكريم - وتابعه على ذلك النبيّ العظيم صلّى الله عليه وآله - على من له حقّ القيام بالتنفيذ وإقامة الدين لفظة (وليّ)، كما في جملة من الموارد؛ منها: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ (المائدة: ٥٥). فإنّ المراد بالوليّ هنا: الأولى بالتصرّف في شؤون الناس والذي له حقّ إقامة الدين وتطبيقه. فإن قلت: إنّ المراد بالوليّ في الآية المحبّة؛ بمعنى أنّ من تحبّونه هو الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راعون. قلت: إنّ ثبوت المحبّة لهم لا يُلغي دلالة الكلمة على إقامة الدين، والتدبير، وإدارة شؤون الدولة^(١).

ويشهد لذلك أمور:

١ - من الثابت أنّه كما يجب على الأمة أن تحبّ رسول الله صلّى الله عليه وآله يجب عليها أن تتولاه وتتخذة إماماً وقائداً سياسياً.

(١) سيأتي تفصيل الكلام في معنى كلمة «الوليّ» في المطارحة الخاصّة ببحث حديث الغدير.

٢ - سياق الآيات التي سبقت آية الولاية، فقوله تعالى: ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَم أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِن كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ * أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (المائدة: ٤٩-٥٠) تتحدث عن بُعد سياسيي عبرت عنه بالحكم.

وهكذا الآية التي بعدها، أعني: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ مِنكُمْ فَإِنَّهُ مِنَّهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (المائدة: ٥١)، فهي لم تنه عن خصوص محبة اليهود والنصارى، لأن ما يشكل خطراً حقيقياً على المجتمع الإسلامي هو كونهم أولى بالمسلمين في إدارة البلاد الإسلامية.

وبعد هذا الطرح للآيات التي تتحدث عن الوليِّ بمعناه السياسي، جاءت آية الولاية لتبين أن الأولى بالتصرف مطلقاً هو الله ورسوله ومن أعطى الزكاة وهو راع.

٣ - بعد أن جعل المولى سبحانه وتعالى الرسول والياً وولياً على الناس، قنن وظيفة الأمة تجاه تلك الولاية، فأوجب طاعته بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ (النساء: ٥٩)، بتقريب: أن الطاعة فرع وجود أمر، والأمريّة مرتبطة بالدور القيادي وإقامة الدين لا بالدور التبليغي.

ثانياً: الأولى

أطلق القرآن الكريم على الدور النبوي المرتبط بإقامة الدين بـ(الأولى)، فقال سبحانه: ﴿التَّيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِن أَنفُسِهِمْ﴾ (الأحزاب: ٦)، فمقام الأولى

لا يرتبط بالتبليغ أو ببيان الدين، بل بإقامته وتطبيقه، والأولوية المطلقة على الناس.

قال ابن جرير الطبري: «يقول - تعالى ذكره -: النبي محمد أولى بالمؤمنين، يقول: أحق بالمؤمنين به من أنفسهم، أن يحكم فيهم بما يشاء من حكم، فيجوز ذلك عليهم»^(١).

وقال الشوكاني: «﴿التَّيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾؛ أي: هو أحق بهم في كل أمور الدين والدنيا وأولى بهم من أنفسهم فضلاً عن أن يكون أولى بهم من غيرهم، فيجب عليهم أن يؤثره بما أراده من أموالهم وإن كانوا محتاجين إليها، ويجب عليهم أن يجوّه زيادة على حبهم أنفسهم، ويجب عليهم أن يقدموا حكمه عليهم على حكمه لأنفسهم، وبالجملة فإذا دعاهم النبي لشيء ودعتهم أنفسهم إلى غيره، وجب عليهم أن يقدموا ما دعاهم إليه ويؤخّروا ما دعتهم أنفسهم إليه، ويجب عليهم أن يطيعوه طاعتهم لأنفسهم، ويقدموا طاعته على ما تميل إليه أنفسهم وتطلبه خواطرهم»^(٢).

فالآية الكريمة تأمر الناس بتقديم الإرادة النبوية على إراداتهم مطلقاً؛ الفردية والاجتماعية والسياسية، وفي كل ما يتعلق بإدارة شؤون الدولة، بل ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ (الأحزاب: ٣٦).

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تأليف: أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، قدّم له: الشيخ خليل الميس، ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ: ج ٢١، ص ١٤٦.

(٢) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، الناشر: عالم الكتب: ج ٤، ص ٢٦١.

تحديد خليفة النبي في الدور التطبيقي

في البدء لابد من استذكار أمرين:

الأول: أنّ النبي صلى الله عليه وآله لم يستعمل الاصطلاحات الحديثة حتى نسقطها على النصّ القرآني أو الروائي، وإنّما استعمل ألفاظ أخرى تتناسب وعصر النصّ من قبيل: (الوليّ)، و(المولى) و(الأولى) و(الخليفة).

الثاني: إنّ لفظ (خليفة) في الاصطلاح الكلامي يعني الخلافة في البعد التطبيقي وفي قيادة الأمة وإدارة شؤونها. نعم، إذا دلّت قرينة خارجية أو داخلية على أنّ المراد منه الخلافة في البعد الدعوي فذاك.

من هنا نسأل: هل أطلق النبي صلى الله عليه وآله على أحد بأنّه (وليّ) أو (أولى) أو (خليفة) من بعده؟ فإذا ثبت أنّه أطلق ذلك على شخص، يكون ذلك الشخص خليفته في إقامة الدين وإدارة شؤون الدولة.

والثابت أنّ النبي صلى الله عليه وآله قد أطلق على الإمام عليّ عليه السلام هذه العناوين الثلاثة ولم يطلقها على غيره، وإليك بيان ذلك^(١):

أولاً: إطلاق النبي عنوان (وليّ) على الامام عليّ

أخرج أحمد بن حنبل في (فضائل الصحابة)، عن عمرو بن ميمون أنّه قال:

(١) يمكن أن يُقال: إنّ قوله تعالى: ﴿وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾ (آل عمران: ٦١) المتفق على نزوله في أمير المؤمنين عليه السلام يدلّ أنّ الإمام عليّاً عليه السلام هو الأولى في تطبيق الدين بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله؛ بتقريب: أنّ الآية دلّت على أنّه عليه السلام نفس رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد فصل الرسول هذا الإجمال في أحاديث كثيرة كما في قوله: «من أحبّ عليّاً فقد أحبّني»، وقوله: «من أبغض عليّاً فقد أبغضني»، وقوله: «من سبّ عليّاً فقد سبّني»، إلى غير ذلك من الأحاديث؛ لذا فإنّ كلّ ما ثبت له صلى الله عليه وآله من الأولوية والولاية فهي ثابتة لأمر المؤمنين عليه السلام. (منه دام ظلّه).

حديث: أنت خليفتي من بعدي ١٦١

«إني لجالس إلى ابن عباس إذ أتاه تسعة رهط، قالوا: يا أبا عباس إما أن تقوم معنا وإما أن تخلو بنا عن هؤلاء. قال: فقال ابن عباس بل أنا أقوم معكم. قال: وهو يومئذ صحيح قبل أن يعمى، قال: فابتدأوا فتحدّثوا، فلا ندري ما قالوا. قال: فجاء ينفض ثوبه ويقول: أفّ وتفّ، وقعوا في رجل له عشر^(١)... وقال له رسول الله: أنت وليّ كلّ مؤمن بعدي»^(٢).

ومن هذا النصّ - وغيره^(٣) - يتّضح أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله عبّر عن الإمام عليّ عليه السلام بـ (أنت وليّ)؛ وقد مرّ بنا أنّ كلمة: (وليّ) تدلّ على الدور التطبيقي، لا مجرد المحبّة والنصرة.

ويشهد لذلك - مضافاً إلى ما مرّ - الاستعمال القرآني، كما في قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ (الحديد: ١٥). أي: أولى بكم.

قال الطبري في تفسيره: «وقوله: ﴿هِيَ مَوْلَاكُمْ﴾، يقول: النار أولى بكم»^(٤).
وقال السمعاني في تفسيره: «وقوله: ﴿هِيَ مَوْلَاكُمْ﴾ أي: النار أولى بكم»^(٥).

(١) أي: عشر خصال.

(٢) فضائل الصحابة، للإمام أحمد بن حنبل، حقّقه وخرّج أحاديثه: وصيّ الله بن محمّد عبّاس، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة سنة ١٤٢٦هـ: ج ٢، ص ٨٥٠.

(٣) سيأتي استعراض النصوص الصحيحة والصريحة والمتفق عليها بين علماء المسلمين التي تنصّ على أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله قال: «من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه» عند البحث في المطارحة الخاصّة بحديث الغدير.

(٤) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مصدر سابق: ج ٢٧، ص ٢٩٧.

(٥) تفسير السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عبّاس بن غنيم، دار الوطن، السعودية - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ: ج ٥، ص ٣٧١.

بل إنَّ هذا الحديث بقريئة البعدية يدلُّ على خلافة الإمام عليه السلام وإمامته السياسية بلا فصل، كما سيأتي.

وقد أنكر ابن تيمية دلالة الحديث على الإمامة السياسية، حيث قال: «فقول القائل: علي وليّ كلِّ مؤمن بعدي، كلام يمتنع نسبته إلى النبيّ، فإنّه إن أراد الموالاتة لم يحتج أن يقول بعدي، وإن أراد الإمارة كان ينبغي أن يقول: عليّ والٍ عليّ كلِّ مؤمن»^(١). فابن تيمية يحصر المعنى في احتمالين:

الأوّل: الموالاتة والمحبة، وليس هو مراد النبيّ، للزومه لغوية قيد (من بعدي)؛ لأنَّ المحبة موجودة له في حياته وبعد مماته.

الثاني: الإمارة، أي: الإمامة السياسية، وليست هو مراد النبيّ، لأنّه لو أرادها كان ينبغي أن يقول: عليّ والٍ عليّ كلِّ مؤمن.

ويرد عليه:

١ - أنّ كلمة (والي) و(وليّ) يستعملان بمعنى واحد، فكما أنّ كلمة (والي) تدلُّ على الإمارة فإنَّ كلمة (وليّ) تدلُّ عليها كذلك، ويشهد لذلك مخاطبة الزعيم السياسي بالوليّ، ووليّ العهد، وما شابه ذلك.

٢ - أنّ ابن تيمية هو نفسه يستعمل لفظ (وليّ) للدلالة على الإمامة السياسية، كما في قوله: «فيجب على وليّ الأمر أن يولي على كلّ عمل من أعمال المسلمين»^(٢).

(١) منهاج السنّة، طبعة الأربع مجلّدات، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢٩٩.

(٢) السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، آثار شيخ الإسلام ابن تيمية وما لحقها من أعمال، يطبع كاملاً لأوّل مرّة، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلّيم بن عبد السلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: عليّ بن محمّد العمران، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ مكّة المكرمة: ص ٧.

حديث: أنت خليفتي من بعدي ١٦٣

٣ - استعمال أبي بكر وعمر لكلمة (وليّ) في الإمامة السياسيّة، فقد جاء في صحيح البخاري: «قال عمر: ثمّ توفّي الله نبيّه فقال أبو بكر: أنا وليّ رسول الله. والله يعلم، فعمل فيها بما عمل رسول الله والله يعلم أنّه فيها لصادق... ثمّ توفّي الله أبا بكر فكنت أنا وليّ أبي بكر»^(١).

فتحصّل: أنّ كلمة (الولي) تدلّ على الإمارة والإمامة السياسيّة في الأمّة، وأنّ ابن تيميّة إنّما أنكر الحديث واعتبره موضوعاً لأنّه أدرك دلالتة الواضحة على الإمامة السياسيّة للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

ثانياً: إطلاق النبيّ عنوان (أولى) على الامام عليّ

إنّ المتدبّر في أصل حديث الغدير والزيادات التي سبقته يعرف أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله بعد أن أعطى الإمام عليّاً عليه السلام مقام الولاية بيّن مراده من كلمة (مولى).

فقد ورد في أحاديث صحيحة أنّه صلّى الله عليه وآله أخذ إقراراً من الجمع الذين كانوا حاضرين في غدير خمّ على أنّه أولى بهم من أنفسهم، ثمّ فرّع عليه قوله: (فمن كنت مولاه فعليّ مولاه)، ومن تلك الموارد:

المورد الأوّل: أخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن البراء بن عازب أنّه قال: «كنا مع رسول الله في سفر، فنزلنا بغدير خمّ، فنودي فينا: الصلاة جامعة، وكُسح لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم تحت شجرتين، فصلّى الظهر، وأخذ بيد عليّ رضي الله عنه، فقال: أستم تعلمون أنّي أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى. قال: أستم تعلمون أنّي أولى بكلّ مؤمن من نفسه؟ قالوا: بلى. قال: فأخذ بيد

(١) صحيح البخاري، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط، مصدر سابق: ج ٢، ص ٦٤٠،

كتاب فرض الخمس، باب ٥٥، رقم الحديث ٣٠٩٣.

علي، فقال: من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللَّهُمَّ وَاَلِ مِنْ وَالِهِ وَعَادَ مِنْ عَادَاهُ..». قال شعيب الأرنؤوط في الحاشية: «صحيح لغيره»^(١).

المورد الثاني: في (المسند) أيضاً: «يا بريده، أَلَسْتُ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟ قلت: بلى يا رسول الله. قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه». وقد علّق العلامة شعيب الأرنؤوط على الحديث بقوله: «إسناده صحيح على شرط الشيخين»^(٢).

المورد الثالث: في (المستدرک) للحاكم: بسنده عن زيد بن أرقم، أنّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ فِي غَدِيرِ خَمٍّ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مِنْ أَوْلَى بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: أَلَسْتُ أَوْلَى بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ؟ قَالُوا: بلى. قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه». ثمّ علّق على الحديث بقوله: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»^(٣).

فالنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بَعْدَ أَنْ أَخَذَ مِنَ النَّاسِ الشَّهَادَةَ عَلَى أَنَّهُ الْأَوْلَى بِهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ أَخَذَ بِيَدِ الْإِمَامِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَالَ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا مَوْلَاهُ. ومعنى ذلك: أنّ الولاية المنصوصة للإمام عليّ عليه السلام في حديث الغدير متفرّعة على ولاية الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الْمُنْصُوصِ عَلَيْهَا وَالْمَبِينِ مَعْنَاهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿التَّيِّبُ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ (الأحزاب: ٦).

المورد الرابع: تهنئة عمر للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام بعد خطبة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي يَوْمِ الْغَدِيرِ بِقَوْلِهِ: «هَنِيئاً لَكَ يَا ابْنَ أَبِي طَالِبٍ أَصْبَحْتَ وَأَمْسَيْتَ مَوْلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ». وقد علّق شعيب الأرنؤوط على

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مصدر سابق: ج ٣٠، ٤٣٠. حاشية: (٢).

(٢) المصدر نفسه: ج ٣٨، ص ٣٢.

(٣) المستدرک على الصحيحين، مصدر سابق: ج ٣، ص ٥٣٣.

حديث: أنت خليفتي من بعدي ١٦٥

الحديث بقوله: «صحيح لغيره»^(١). والحديث الصحيح لغيره هو الحسن لذاته إذا تعددت طرقه، وإثما سمي صحيحاً لغيره لأنه لو نظر إلى كل طريق بانفراد لم يبلغ رتبة الصحة، فلما نظر إلى مجموعهما قوي حتى بلغها.^(٢)

وقول عمر يحصر المسألة في احتمالين:

أحدهما: أن عمر لم يكن يحب الإمام علياً عليه السلام إلى يوم الغدير فيكون قد عصى أمر النبي صلى الله عليه وآله في حب الإمام علي عليه السلام المنصوص عليه في أكثر من خبر، مضافاً إلى لوازم أخرى خطيرة.

ثانيهما: أن النبي صلى الله عليه وآله أعطى للإمام علي عليه السلام وساماً لم يكن قد أعطاه له من قبل يوم الغدير، وهو مقام الإمامة السياسية، وأن عمر فهم أن الإمام علياً عليه السلام أصبح في الغدير مولاه وإمامه وأولى به من نفسه، لذلك هنأه وبارك له.

وبتهنئة عمر يُعلم أن كبار الصحابة كانوا على يقين بأن النبي صلى الله عليه وآله نص على أن الإمام علي عليه السلام هو الزعيم السياسي للدولة الإسلامية بعده.

وبما ذكرنا من روايات صحيحة يثبت أن النبي صلى الله عليه وآله قد أعطى هذا المقام للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام دون غيره من الصحابة، فيكون عليه السلام أولى بالمؤمنين بعد رسول الله صلى الله عليه وآله من أنفسهم؛ وأحق بهم في كل شيء من أمور الدين والدنيا، وحكمه أنفذ عليهم من حكمهم، فإذا دعاهم لشيء ودعتهم أنفسهم إلى غيره وجب عليهم أن يقدموا ما دعاهم إليه ويؤخروا ما دعتهم أنفسهم إليه، ويجب عليهم أن يطيعوه طاعتهم لأنفسهم

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مصدر سابق: ج ٣٠، ص ٤٣٠.

(٢) مصطلح الحديث، مصدر سابق: ص ١٣، ١٤.

ويقدّموا طاعته على ما تميل إليه أنفسهم.

وإذا ثبت أنّ الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام هو الوليّ وهو الأولى بالمؤمنين من أنفسهم بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله، إذن فهو خليفة رسول الله صلّى الله عليه وآله في تطبيق الدين وإقامته، مضافاً إلى أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله أطلق عنوان (خليفة) على الإمام عليه السلام.

ثالثاً: إطلاق النبيّ عنوان (خليفة) على الامام عليّ

ورد في نصوص صحيحة أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله أطلق على الإمام عليّ عليه السلام عنوان «خليفة»، ففي (السنة) لابن أبي عاصم: «عن ابن عباس قال: قال رسول الله لعليّ: أنت ممّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنّك لست نبياً، وأنت خليفتي في كلّ مؤمن من بعدي»^(١).

والخليفة هو من يخلف النبيّ صلّى الله عليه وآله في مقام الولاية، وفي الدور التطبيقي، ويكون هو الأولى في إقامة الدين. وهذا هو المدلول الكلامي لمصطلح (خليفة)، فعندما يُقال في علم الكلام (خليفة رسول الله) فإنّ المراد هو من يخلف النبيّ في إقامة الدين وإدارة شؤون الدولة^(٢)، وهذا لا يعني عدم وجود من يخلف النبيّ صلّى الله عليه وآله في دوره الدعوي، بل هو موجود ولكن لا يسمّى خليفة، ويمكن أن يُطلق عليه مرجعية دينية.

وللنبيّ صلّى الله عليه وآله الحقّ في تعيين غيره لتولّي بعض المهام المرتبطة

(١) السنة، للإمام أبي بكر أحمد بن عمر بن أبي عاصم، حقّقه وخرّج أحاديثه: الأستاذ الدكتور الجوابرة، مصدر سابق: ج ٢، ص ٧٩٩، رقم الحديث ١٢٢٢.

(٢) إنّ لفظ (خليفة) في النصوص القرآنية كقوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، له استعمال يختلف عن المعنى الكلامي الذي أشارت له الروايات المرتبطة ببحث الإمامة السياسيّة. (منه دام ظلّه).

حديث: أنت خليفتي من بعدي ١٦٧

بإقامة الدين، فيوكل لشخص جباية الأموال مثلاً. وهذا نحو من الولاية يمنحها النبي صلى الله عليه وآله لمن يشاء، وهي متفرعة على ولايته المتفرعة على ولاية الله تعالى، ويشهد لذلك قوله سبحانه: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ (النساء: ٨٠)؛ إذ لو لم تكن ولاية الرسول صلى الله عليه وآله متفرعة على الولاية الإلهية لما كانت طاعته طاعة الله^(١).

فتحصّل مما ذكرنا: أنّ النبي صلى الله عليه وآله أطلق العناوين الثلاثة: (أنت وليّ كلّ مؤمن)، و(أنت خليفتي في كلّ مؤمن من بعدي)، و(أنت أولى بالمؤمنين من أنفسهم)، على الإمام عليّ عليه السلام، وهذا نصّ صريح في تقليده مسؤوليّة تطبيق الدين وإدارة شؤون الدولة.

أهمية قيد (بعدي) في الحديثين^(٢)

صرّح جملة من أعلام المتقدّمين والمتأخّرين من أتباع الشيخ محمّد بن عبد الوهّاب أنّ عبارة (من بعدي) إذا جاءت في نصّ نبويّ فإنّها تدلّ على العهد بالخلافة بعده صلى الله عليه وآله وبلا فصل.

قال الشيخ صالح بن عبد العزيز في (اللآلئ البهية في شرح العقيدة الوسطية

(١) إنّ ما ذكر أعلاه يعتبر من أهمّ الأدلّة على العصمة المطلقة لرسول الله صلى الله عليه وآله؛ لأنّ القرآن الكريم لم يقيّد طاعة الرسول في أمور الدين دون أمور الدنيا، ولو كان يجوز عليه صلى الله عليه وآله الخطأ والسهو والنسيان في أمور الدين أو الدنيا، فحينئذٍ من يطيعه لا يكون قد أطاع الله تعالى، وهذا ما يتنافى مع منطوق الآيات القرآنية.

ويتفرّع على هذا أنّه لا يوجد شخص على البسيطة أعرف من النبي صلى الله عليه وآله في مصلحة الأمة، ولا أدقّ منه في تطبيق الأحكام، ولا أكثر منه استشرافاً للمستقبل، وإلّا لكانت طاعة ذلك الشخص طاعة الله بخلاف طاعة الرسول. (منه دام ظلّه).

(٢) أي: في حديث: «أنت خليفتي من بعدي». و حديث: «أنت وليّ كلّ مؤمن بعدي».

لابن تيمية: «وأبو بكر اختلف أهل العلم هل ولي الخلافة بعهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم، أم ولي الخلافة باتفاق الصحابة وإجماعهم عليه أو هي بيعة الصحابة له؟ من أهل العلم من قال: بل هو بعهد ونص؛ لأن النبي قال: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر... فما معنى قوله: من بعدي، إلا مسألة الخلافة»^(١).

وقال ابن حجر الهيتمي في (الصواعق المحرقة): «إذا استدللنا عليهم بالأحاديث الصريحة الدالة صريحاً على خلافة أبي بكر كخبر (اقتدوا باللذين من بعدي)»^(٢).

ولأجل ما ذكرناه أنكر وكذب ابن تيمية - ومن تابعه - كل حديث نبوي ورد فيه قيد (بعدي)، وإليك بعض الموارد:

المورد الأول: قال ابن تيمية في (منهاج السنة): «وكذلك قوله: هو ولي كل مؤمن بعدي، كذب على رسول الله، بل هو في حياته وبعد مماته ولي كل مؤمن وكل مؤمن وليه في المحيا... وأما الولاية التي هي الإمارة، فيقال فيها: والي كل مؤمن، كما يقال في صلاة الجنائز: إذا اجتمع الولي والوالي قدّم الوالي في قول الأكثر، وقيل: يقدم الولي»^(٣).

المورد الثاني: قال الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة): «أما ما يذكره

(١) اللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية، مصدر سابق: ج ٢، ص ٤٤٧.

(٢) الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة، تأليف: المحدث أحمد بن حجر الهيتمي المكّي، خرّج أحاديثه وعلّق حواشيه وقدم له: عبد الوهاب عبد اللطيف الأستاذ المساعد بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر، مكتبة القاهرة، الطبعة الثانية مزودة ومنقحة، الطبعة الثانية ١٣٨٥ هـ: ج ١، ص ١٢٥.

(٣) منهاج السنة، طبعة الأربعة مجلدات، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢٩٩.

حديث: أنت خليفتي من بعدي ١٦٩

الشيعة في هذا الحديث وغيره أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال في عليّ رضي الله عنه: إنّه خليفتي من بعدي، فلا يصحّ بوجه من الوجوه، بل هو من أباطيلهم الكثيرة، التي دلّ الواقع التاريخي على كذبها^(١).

المورد الثالث: قال المباركفوري في (تحفة الأحوذى): «(وهو وليّ كلّ مؤمن من بعدي). كذا في بعض النسخ بزيادة (من) ووقع في بعضها: (بعدي) بحذف (من)، وكذا وقع في رواية أحمد في مسنده، وقد استدللّ به الشيعة على أنّ عليّاً كان خليفة بعد رسول الله من غير فصل، واستدلّاهم به على هذا باطل، فإنّ مداره على صحّة زيادة لفظ (بعدي) وكونها صحيحة محفوظة، قابلة للاحتجاج، والأمر ليس كذلك، فإنّها قد تفرّدت بها جعفر بن سليمان وهو شيعيّ بل هو غالٍ في التشيع^(٢).

وقد اشتمل كلام المباركفوري على أمرين:

الأوّل: أنّه لو كان لفظ (بعدي) موجود في الحديث فإنّ استدلال الشيعة تامّ، وهذا يعني أنّه يعترف بمضمون الحديث.

الثاني: أنّه استشكل على وجود قيد (من بعدي) في الحديث، وهذا يعني أنّه لا يقبل سند الحديث.

فإذا أثبتنا صحّة سند قيد البعديّة، تكون عبارته إقراراً على صحّة نظريّة الشيعة الإماميّة في أحقيّة الإمام عليّ عليه السلام بالخلافة بعد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

فتحصّل: أنّهم أدركوا أنّ المضمون الذي تحمله كلمة: (بعدي) يدلّ على الدور التطبيقي للإمام عليه السلام وخلافته وإمامته السياسيّة بعد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٣٤٤.

(٢) تحفة الأحوذى، مصدر سابق: ج ١٠، ص ١٤٦.

الله عليه وآله بلا فصل؛ لذا كذبوا الحديث؛ ولو كانت البعدية تدلّ على مجرد المحبة لما كان الحديث من الأباطيل؛ لأنّها حينئذٍ تصبح دليلاً يضاف إلى الأدلة الأخرى التي نصّت على وجوب محبته عليه السلام، من قبيل آية المودة^(١)، وقول النبيّ صلّى الله عليه وآله للإمام عليّ عليه السلام: لا يحبّك إلاّ مؤمن ولا يبغضك إلاّ منافق^(٢).

صحة النصوص المشتملة على قيد البعدية^(٣)

ثبت في نصوص صحيحة وصریحة أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله نصّ على أنّ الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام هو وليّ كلّ مؤمن من بعده، قال النسائي: «فأقبل إليه رسول الله والغضب يبصر في وجهه فقال: ما تريدون من عليّ؟ إنّ عليّ منّي وأنا منه، هو وليّ كلّ مؤمن بعدي». وقال محقق الكتاب: «إسناده صحيح. وهذا الحديث أخرجه أحمد في المسند وفي الفضائل والقطيعي في زوائده والترمذي والطيالسي وابن أبي شيبة والطبراني في الكبير والحاكم وابن حبان وابن عديّ في الكامل والخوارزمي في المناقب وابن شاهين في الكتاب اللطيف..»^(٤).

وقد صحّح الألباني حديث: (عليّ وليّ كلّ مؤمن بعدي) بلفظ: (بعدي) في تعليقه على الحديث في كتاب (السنة) لابن أبي عاصم، حيث قال: «إسناده

(١) قال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ (الشورى: ٢٣).

(٢) سنن الترمذي، مصدر سابق: ج ٥، ص ٣٠٦؛ سنن النسائي، مصدر سابق: ج ٨، ص

١١٦؛ مجمع الزوائد، مصدر سابق: ج ٩، ص ١٣٣.

(٣) لقد بحث سيّدنا الأستاذ دام ظلّه سند الحديث بشكل مفصّل في الفصل السابق،

وأضف - هنا - إشارات وإثارات جديدة.

(٤) خصائص أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، مصدر سابق: ص ٨١.

حديث: أنت خليفتي من بعدي ١٧١

صحيح، رجاله ثقات على شرط مسلم^(١).

وكذلك أورد أسانيده مفصلاً في (سلسلة الأحاديث الصحيحة) معترفاً بصحته استناداً لوجود روايات صحيحة كثيرة وردت في سنن الترمذي ومستدرک الحاكم ومسند أحمد ومسند الطيالسي وخصائص النسائي، ثم قال: «فمن العجيب حقاً أن يتجرأ شيخ الإسلام ابن تيمية على إنكار هذا الحديث وتكذيبه في منهاج السنة كما فعل بالحديث المتقدم هناك - أي: حديث الغدير... فلا أدري بعد ذلك وجه تكذيبه للحديث إلا التسرع والمبالغة في الرد على الشيعة»^(٢).

فتحصل من كل ذلك جملة أمور:

الأول: أهمية هذه النصوص باعتبارها نصوصاً صريحة في مضمونها، بخلاف أحاديث أخرى قد يجد المخالف فيها نافذة للقول إنها مختصة في حياة النبي صلى الله عليه وآله فقط.

الثاني: لا يمكن أن يراد بالولاية - في الأحاديث التي قيّدت الولاية بالبعديّة: المحبة؛ لأنّ المحبة ثابتة للإمام عليّ عليه السلام في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله، ولا تحتاج إلى قيد: (من بعدي).

الثالث: مع قيد البعديّة الوارد في قوله صلى الله عليه وآله: (أنت خليفتي في كل مؤمن من بعدي)، لا يصحّ تفسير الخلافة بأتمها للإمام عليّ عليه السلام بعد الخلفاء الثلاثة؛ بل هي له بلا فصل؛ وذلك لما ألزم القوم به أنفسهم فيما تقدّم.

وقفه عند حديث: (اقتدوا بالأئمة من بعدي)

استدلّ بعض العلماء بحديث: (اقتدوا بالأئمة بعدي) على أنّ النبي صلى الله عليه وآله نصّ على خلافة أبي بكر وإمامته السياسيّة بلا فصل.

(١) السنة لابن أبي عاصم، مصدر سابق: ص ٥٥٠.

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق: ج ٥، ص ٢٦٣.

تقريب الاستدلال: روى الإمام أحمد بن حنبل في (المسند): «عن حذيفة أن النبي قال: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر»، وقال شعيب الأرناؤوط: «حديث حسن بطرقه وشواهده وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين»^(١). وهكذا يصحح الأرناؤوط الحديث من دون أيّ تحقيق في السند؛ لأنّه يثبت مهمّة أعلائيّة لأبي بكر. ولكننا نجده مدقّقاً مبالغاً في دقّته في كلّ ما يرتبط بالإمام عليّ عليه السلام، فإن لم يجد ما يقدره في السند قال: فيه نكارة.

تحقيق في سند حديث: (اقتدوا بالأئمّة من بعدي)

من الاصطلاحات التي يستعملها علماء الجرح والتعديل في وصف الأسانيد، هو اصطلاح: (أحاديث معلّة ظاهرها الصّحة)، ويقصدون به الحكم على الحديث بالاعتبار، على الرغم من وجود علة أو أكثر في سنده. إذا عرفت هذا فاعلم: أورد صاحب كتاب (أحاديث معلّة ظاهرها الصّحة) حديث الاقتداء، حيث قال: «حدّثنا الحسن بن الصباح البزار، أخبرنا سفيان بن عيينة، عن زائدة، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي وهو ابن جراش، عن حذيفة قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر». ثمّ عقبه: «بأنه منقطع، وأنّ عبد الملك بن عمير لم يسمعه من ربعي، وإنّما سمعه من مولى ربعي هلال»^(٢).

وقد يقول قائل: ما المحذور من سماعه من هلال؟

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مصدر سابق: ج ٣٨، ص ٢٨٠، ٢٨١، رقم الحديث ٢٣٢٤٥.

(٢) أحاديث معلّة ظاهرها الصّحة، تأليف: أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (ت ١٤٢٢هـ)، طبعة جديدة منقّحة ومفهرسة ومزيدة بأكثر من مائة حديث عن الطبعة السابقة، دار الآثار للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤٢٩هـ: ص ١١٨.

حديث: أنت خليفتي من بعدي ١٧٣

الجواب: «قال أبو عبد الرحمن^(١): وهلال مولى ربي مجهول، لم يرو عنه إلا عبد الملك بن عمير ولم يوثقه معتبر. وزاد المناوي في (فيض القدير) أن ابن حجر يقول: إن أبا حاتم أعلمه، بأن ربي بن حراش لم يسمعه من حذيفة. انتهى وما ذكر أن حديث ابن مسعود وحديث أنس يشهدان له لا يصلح؛ لأنه منقطع وهما شديدا الضعف، والله أعلم»^(٢).

فاتضح أن في سند (حديث الاقتداء) عبد الملك بن عمير، وهو لم يسمع من ربي، وإنما سمع من مولاة هلال. وهلال مجهول لا يوجد له أي توثيق، وربيع هو الآخر لم يسمعه من حذيفة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله، ومع كل هذا فإن سند الحديث عندهم معتبر!

(١) أي: العلامة الوادعي الذي هو من أعلام اليمن ومن أعلام السلفية.

(٢) أحاديث معلة ظاهرها الصحة، مصدر سابق: ص ١١٨.

الفصل الثالث

ابن تيمية والتعاطي مع فضائل الإمام عليّ

- ردّ ابن تيمية للروايات الجياد.
- تعاطي ابن تيمية مع فضائل الإمام.
- شواهد على استراتيجية ابن تيمية.
- ١ . تكذيبه حديث (من كنت مولاه).
- ٢ . تكذيبه حديث ردّ الشمس.
- ٣ . تكذيبه حديث المؤاخاة.
- ٤ . تكذيب حديث أفضاكم عليّ.
- ٥ . تكذيب حديث خيبر.
- ٦ . تكذيبه شأن نزول سورة الدهر.

توطئة

يوجد اتّجاهان بإزاء النصوص التي تناولت فضائل ومناقب ومهامّ الإمام عليّ عليه السلام:

الأوّل: الاتّجاه العامّ عند علماء المسلمين الذي وافق على صحّة هذه النصوص من حيث السند، بغض النظر عن دلالاتها ومضامينها.

الثاني: الاتّجاه الأموي الذي أسقطها سنداً واصفاً إيّاها بالأكاذيب والأباطيل، أو قام بتضعيفها، وهذه هي أحد خطوات ابن تيمية في التعاطي مع روايات فضائل ومهامّ الإمام عليّ عليه السلام، التي يهدف من خلالها إلى إقصاء الإمام عليه السلام عن منزلته العلميّة فضلاً عن دوره السياسي^(١).

ونحن نشعر بالبحث في طريقة تعاطيه مع نصوص فضائل الإمام عليّ عليه السلام بشكل عامّ؛ حتّى يتسنى لنا تصنيفه بأيّ الاتّجاهين هو؛ هل مع اتّجاه علماء المسلمين أم مع الاتّجاه الأموي؟

(١) لم يكتف النهج الأموي بالإقصائين حتّى ثلثهما بالإقصاء الجسدي لسيد الشهداء الإمام

الحسين عليه السلام، حيث قتلوه بأيدي أئمة على أرض الطفوف.

إنّ من يطالع التراث الأموي سيعلم أنّ هذا التراث لم يقف عند إقصاء أئمة أهل البيت عليهم السلام، وإنّما طعن في نساء النبي؛ لينتقص منه بشكل غير مباشر؛ بل تجاوزوا الحدّ بالطعن المباشر في شخص النبي صلّى الله عليه وآله.

ومنه يُعلم أنّ لهذا النهج مخطّطاً متكاملًا متنوّع الأبعاد فكرياً وسياسياً؛ فقد أسسوا نظرية الوراثة في الحكم التي لا زالت هي النظرية الحاكمة في كثير من الأقطار الإسلاميّة. ثمّ أعطوا للحاكم حصانة فلا يجوز الخروج عليه بأيّ حال من الأحوال! إنّ كلّ تلك البنود العقديّة والسياسيّة هي من موضوعات المؤسّسة الأمويّة التي أسسها معاوية ونظر لها ابن تيمية، وسوّقها أتباع الشيخ محمّد بن عبد الوهّاب من المعاصرين. (منه دام ظلّه).

وبعبارة أخرى: إذا وجدنا ابن تيمية يصحح ما صححه علماء المسلمين فهو على خطئهم ومنهجم، وإذا كان يكذب ويضعف ما صححه علماء المسلمين، ويجتهد حتى يفرغ الحديث عن محتواه، أو يتعمد إشراك الغير مع الإمام فهو على المنهج الأموي.

رد ابن تيمية للروايات الجياد

لقد صرح كثير من علماء المسلمين أن ابن تيمية يرد ويضعف كثيراً من الروايات الجياد إذا كانت في فضائل الإمام علي عليه السلام أو أهل بيته، وفي المقابل يقبل الرواية إذا كانت تشير إلى فضيلة لخصوم الإمام عليه السلام حتى لو ضعفها علماء المسلمين^(١).

وقال ابن حجر في ترجمة ابن المطهر الحلي: «كان رأس الشيعة الإمامية في زمانه وله معرفة بالعلوم العقلية وشرح (مختصر ابن الحاجب) الأصلي شرحاً جيداً بالنسبة إلى حل ألفاظه وتوضيحه، وصنف كتابه في فضائل علي فتعقبه الشيخ تقي الدين بن تيمية في كتاب كبير^(٢)، وقد أشار الشيخ تقي الدين السبكي إلى ذلك في أبياته المشهورة.. وقد طالعت الرد المذكور، فوجدته كما قال السبكي في الاستيفاء، لكن وجدته كثير التحامل إلى الغاية في رد الأحاديث التي يوردها ابن المطهر.. لكنه رد في رده كثيراً من الأحاديث الجياد التي لم يستحضر حالة تصنيفه مظاهرها؛ لأنه كان لا تساعه في الحفظ يتكل على ما في صدره، والإنسان قابل للنسيان. ولزم من مبالغته لتوهين كلام الرافضي الإفضاء أحياناً إلى تنقيص

(١) هناك فرق بين الحديث الضعيف والحديث الموضوع، فالثاني مكذوب دون الأول. (منه دام ظلّه).

(٢) المقصود هو كتاب منهاج السنة لابن تيمية الذي رد فيه على كتاب منهاج الكرامة للعلامة الحلي.

حديث: أنت خليفتي من بعدي ١٧٩

عليّ، وهذه الترجمة لا تحتل إيضاح ذلك وإبراز أمثلته»^(١).

ومن خلال استنطاق العبارة أعلاه يتضح ما يلي:

١ - إن عبارة: (وجدته كثير التحامل) فيها إشارة واضحة إلى أنّ ابن تيميّة لم يكن موضوعياً في ردّ ما صنّفه ابن المطهر الحليّ.

٢ - إن ابن تيميّة ردّ كثيراً من الأحاديث الجياد لا لشيء إلا لأنها في فضائل الإمام عليّ عليه السلام^(٢).

٣ - لم يكتف ابن تيميّة بردّ الجياد بل نطق بتنقيص الإمام عليّ عليه السلام، ولم يكن ذلك في مورد نادر بل في موارد كثيرة.

٤ - كيف جاز لابن تيميّة أن ينتقص من الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام وهو أحد الصحابة، بل هو الرجل الذي حظي بمناقب أعلاّية ليست لأحد دونه؟

فإذا جمعنا الشهادات أعلاه يتضح لنا ما يلي:

أولاً: أنّ ابن تيميّة كان مبغضاً للإمام عليّ عليه السلام، ومن كان حاله هذا فهو منافق أو ضح القرآن عاقبته.

ثانياً: أنّ ابن تيميّة ليس مع اتّجاه علماء أهل السنّة في تعاطيه مع روايات فضائل الإمام عليه السلام، وإنّما هو مع الاتّجاه الأموي، بل هو أفضل من نظّر لهذا الاتّجاه.

تعاطي ابن تيميّة مع فضائل الإمام

إنّ ردّ ابن تيميّة للروايات الجياد هي خطوة أولى في الاستراتيجية التي

(١) لسان الميزان، مصدر سابق: ج ٨، ص ٥٥١.

(٢) اصطلاح «الجيدة» يشمل الصحيح لذاته ولغيره، والحسن لذاته ولغيره، وبشكل عام هي روايات معتبرة يمكن الاستناد إليها. (منه دام ظلّه).

اعتمدها في التعاطي مع فضائل الإمام عليّ عليه السلام؛ فتجده يبدأ بالطعن في سند الرواية مدّعياً أنّها موضوعة. وحيث إنّ القارئ يثق بمقولاته ولا يحقّق فيها، تجده - في الأغلب - يدّعي كذباً اتّفاق أهل العلم على وضع الرواية؛ ليوهم القارئ ويدلّس عليه بأن لا يوجد قائل بصحّتها.

فإذا تعذّر عليه ذلك قال إنّها ضعيفة، من دون الإشارة إلى من صحّحها أو قال بحسنها؛ ليوهم القارئ بعدم وجود قائل بالخلاف. فإذا تعذّر عليه ذلك انتقل إلى دلالة الحديث ليفرغه عن محتواه، فيفسّر كلمة (المولى) في حديث الغدير بالمحبّة، ويصف استخلاف النبيّ عليّاً على المدينة - عندما أراد تبوك - بأنّه أضعف استخلاف، وهكذا.

فإذا أعيى عن ذلك عاد ليجعل للإمام علي شريكاً في المنقبة؛ لأنّه إذا ثبت أنّ الإمام عليه السلام اختصّ بفضائل دون غيره من الصحابة - بحيث كان هو الأعلم والأقضى والأحبّ إلى الله ورسوله، وهو وحده من النبيّ بمنزلة هارون من موسى، وأنّ حبّه علامة الإيثار وبغضه علامة الكفر، إلى عشرات الخصائص التي خصّ بها دون غيره - فسوف يكون هو الأشبه برسول الله صلّى الله عليه وآله والأقرب إليه، وهذا دليل مستقلّ على أحقيّته بالخلافة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله، يُضاف إلى نظريّة النصّ الواضح والصريح على خلافته عليه السلام. وهذا ما دفع ابن تيميّة إلى أن يجتهد في إشراك الغير مع الإمام عليه السلام في كلّ فضيلة لم يستطع إسقاط اعتبارها أو تفرّيغها عن محتواها.

وأحياناً يطبّق جميع خطواته على الحديث، وأحياناً أخرى يطبّق بعضها؛ ليقول إذا كانت هذه الفضائل كافية في إثبات الخلافة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله فغيره يملكها، بل هي عند الغير أقوى.

وقد أعانه على إيجاد شواهد لخطوته الأخيرة جهاز الوضع الذي أسّسه معاوية بن أبي سفيان، وما عليه إلّا أن يدّعي كذباً صحّة سندها.

حديث: أنت خليفتي من بعدي ١٨١

وأملى من القارئ - خصوصاً من يثق بابن تيمية - أن يتأمل فيما سأدونه في هذه الصفحات من شواهد استقيتها من مصنّفاتهِ لإثبات كذب ما يدّعيه سواء في نقله أم استنطاقه لدلالة الحديث، ثمّ يعرضه على كتب علماء المسلمين ليرى صدق ما دونه.

شواهد على استراتيجيّة ابن تيمية

نذكر هنا إجمالاً بعض الموارد المستقاة من مصنّفات ابن تيمية كشواهد على استراتيجيته في التعاطي مع أحاديث فضائل الإمام علي عليه السلام، تاركين التفصيل إلى ما سنطرحه في مباحث هذا الكتاب:

١. تكذيبه حديث (من كنت مولاه)

قال في (مجموعة الفتاوى): «وأما قوله: (من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهمّ وال من والاه) فهذا ليس في شيء من الأمّهات إلّا في (الترمذي)، وليس فيه إلّا (من كنت مولاه فعليّ مولاه)، وأما الزيادة وهي: (اللهمّ وال من والاه وعاد من عاداه) فليست في الحديث، وسئل عنها الإمام أحمد فقال: زيادة كوفية. وكذلك قوله: (اللهمّ وال من والاه وعاد من عاداه) مخالف لأصل الإسلام»^(١).

فبعد أن طعن في سند الحديث، ثنّى بتفريغه عن محتواه؛ بل جعله أقرب إلى الذمّ منه إلى المدح.

وقد ردّه الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة) قائلاً: «كان الدافع لتحرير الكلام على الحديث وبيان صحّته أنني رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية قد ضعّف الشطر الأوّل من الحديث، وأما الشطر الثاني والآخر فزعم أنّه كذب. وهذا من مبالغاته الناتجة في تقديري من تسرّعه في تضعيف الأحاديث قبل أن

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، مصدر سابق: ج ٤، ص ٤١٦.

يجمع طرقها ويدقق النظر فيه، والله المستعان»^(١).

والحق أنّ مبالغاته الناتجة من تسرّعه في تضعيف الأحاديث منهج له في الروايات المرتبطة بفضائل الإمام عليّ عليه السلام وأهل بيته، أمّا الروايات المرتبطة بخصوم الإمام عليه السلام فنرى سرعته تكون بالاتجاه المعاكس، أي: في تقوية الضعيف، كما سوف نثبت ذلك في مباحث لاحقة.

٢. تكذيبه حديث ردّ الشمس

نقل ابن تيميّة ما رواه المحدثون من حديث ردّ الشمس للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فقال: «عن أسماء بنت عميس قالت: كان رسول الله يوحى إليه ورأسه في حجر عليّ فلم يصلّ العصر حتّى غربت الشمس فقال النبيّ صلّى الله عليه وآله: صليت يا عليّ؟ قال: لا. فقال رسول الله: اللّهُمَّ إنّه كان في طاعتك وطاعة رسولك فأردد عليه الشمس. فقالت أسماء: فرأيتها غربت ثمّ رأيتها طلعت بعدما غربت».

وبعد أن نقل الحديث بيّن موقفه منه قائلاً: «لكنّ المحقّقين من أهل العلم والمعرفة بالحديث يعلمون أنّ هذا الحديث كذب موضوع»^(٢).
فكذب الحديث ونعته بالوضع ونسب ذلك إلى المحقّقين من أهل العلم والمعرفة بالحديث ليوهم القارئ بالاتّفاق على أنّه من الموضوعات.
ولو أخذنا - كنموذج - محقّقاً من أهل العلم والمعرفة بالحديث وهو الإمام الطحاوي لبان كذب قول ابن تيميّة.

قال شعيب الأرنؤوط: «وذكر شيخ الإسلام في (منهاج السنّة) وهو بصدد الطعن في حديث رجوع الشمس إلى عليّ الذي صحّحه الإمام الطحاوي بأنّه

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٣٤٤.

(٢) منهاج السنّة (طبعة الأربعة مجلّدات)، مصدر سابق: ج ٤، ص ٤٧٥.

حديث: أنت خليفتي من بعدي ١٨٣

[أي: الإمام الطحاوي] لم يكن معرفته بالإسناد كعرفة أهل العلم به^(١). وهذا الحكم من شيخ الإسلام تعوزه الدقة، فإنه ما من حافظ من الحفاظ ينزه عمّا وقع فيه الإمام الطحاوي.. قال صاحب (أماني الأخبار) - وهو ممن يزكي ابن تيمية ويعجب به -: ظاهر كلام العلامة ابن تيمية على أنه حكم هذا الحكم على الإمام أبي جعفر الطحاوي وقد أخرجه من أئمة النقد لأنه صحّ حديث ردّ الشمس، والإمام الطحاوي ليس بمتفرد في تصحيح هذه الرواية، وقد وافقه غير واحد من الأئمة المتقدمين والمتأخرين، ورجّحوا قوله^(٢) على قول ابن تيمية^(٣). فأين الصدق في قول ابن تيمية: (لكنّ المحقّقين من أهل العلم والمعرفة بالحديث يعلمون أنّ هذا الحديث كذب موضوع)؟!.

٣. تكذيبه حديث المؤاخاة

من الحقائق الثابتة تاريخياً وروائياً أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله عندما دخل المدينة آخى بين المهاجرين والأنصار، وبين بعض المهاجرين والمهاجرين، وبين بعض الأنصار والأنصار. وهذا الإجراء النبويّ كان يقوم على أساس أن يضمّ القرين إلى القرين، مراعيّاً المثلية في الأخلاق والصفات والطباع، فأخى بين أبي بكر وعمر، وبينه صلى الله عليه وآله وبين الإمام عليّ عليه السلام. ومؤاخاته صلى الله عليه وآله للإمام عليه السلام تعدّ من فضائل الإمام وخصائصه الأعلى؛ لأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله جعله أخاً له؛ والأخوة - هنا - بمعنى المثلية، فقولك: (إنّ وأخواتها) أي؛ مثيلاتها. وقال تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ

(١) أي: إنه جاهل بعلم الحديث مع أنه من أئمة المحدثين.

(٢) أي: قول الإمام الطحاوي.

(٣) شرح مشكل الآثار، مصدر سابق: ج ١، ص ٦٨.

علي) فهذا الحديث لم يثبت وليس له إسناد تقوم به الحجّة»^(١).
ثمّ يعلّل عدم ثبوت الحديث بأنّ القضاء يستلزم العلم والدين، وعليّ عليه السلام لا علم عنده ولا دين!! وهذا ما يستفاد من قوله: (والقضاء يستلزم العلم والدين فهذا الحديث لم يثبت)؛ فهو يشكّل قياساً من الدرجة الأولى، ولكنّه يطوي إحدى مقدّماته، فينتهي إلى بطلان مضمون الحديث، من خلال الطعن في سنده ومضمونه.

ولمّا وجد ابن تيميّة أنّ البخاري روى عن ابن عبّاس قال عمر: «أقرأنا أبي، وأقضاننا عليّ»^(٢). وهذا مؤيّد لحديث: (أقضاكم علي)، راح يقول: «وقول عمر عليّ أقضاننا إنّما هو في فصل الخصومات في الظاهر، مع جواز أن يكون في الباطن بخلافه»^(٣). ولا ينقضي العجب من تفسيرات هذا الرجل! فإنّ عمر يقول: (أقضاننا علي) بعبارة مطلقة، وهو يقيدّها بفصل الخصومات في الظاهر، مع جواز أن يكون الباطن بخلافه!!

٥. تكذيب حديث خيبر

لقد أنكر ابن تيميّة حديث خيبر وهو من المسلّمات التي نقلها علماء التاريخ وأئمّة الحديث، حيث بدأ بنقل ما ذكره ابن المطهر الحليّ، قائلاً: «قال الرافضي^(٤): ما رواه الجمهور كافة أنّ النبيّ لمّا حاصر خيبر تسعاً وعشرين ليلة وكانت الراية لأمر المؤمنين، فلحقه رمداً أعجزه عن الحرب، وخرج مرحب يتعرّض للحرب، فدعا رسول الله أبا بكر فقال له: خذ الراية. فأخذها في جمع من المهاجرين ولم يغن

(١) منهاج السنّة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٣٧١.

(٢) صحيح البخاري، مصدر سابق: ج ٣، ص ٤٦٠.

(٣) منهاج السنّة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٣٧١.

(٤) يقصد بالرافضي: ابن المطهر الحليّ.

شيئاً ورجع منهزماً، فلما كان من الغد تعرّض لها عمر فسار غير بعيد ثم رجع بخبر أصحابه، فقال النبيّ: جيئوني بعليّ عليه السلام. غداً أعطي الراية لرجل يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله».

ثم شرع ابن تيميّة بالتعليق على النصّ قائلاً: «والجواب من وجوه: المطالبة بتصحيح أنّ عليّاً كان غائباً عن خير لم يكن حاضراً فيها، تخلف عن الغزاة؛ لأنّه كان أرمداً، ثمّ أنّه شقّ عليه التخلف عن النبيّ فلحقه، فقال النبيّ قبل قدومه: لأعطيّن الراية رجلاً يحبّ الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله، يفتح الله على يديه، ولم تكن الراية قبل ذلك لأبي بكر ولا لعمر ولا قاربها واحد منها بل هذا من الأكاذيب»^(١).

فأولاً: شكك في صحّة النصّ، مع أنّه من المسلّمات التاريخية والحديثية. ثانياً: ادّعى أنّ الإمام عليّاً كان غائباً عن خير؛ بل كان متخلفاً عن النبيّ صلّى الله عليه وآله، ولا يخفى ما في كلمة: (متخلف) من النبز في شخص الإمام عليه السلام.

ثالثاً: ادّعى أنّ الراية لم تكن قبل ذلك لأبي بكر ولا لعمر، وهذا مخالف لما دوّنته المصنّفات التاريخية والحديثية.

رابعاً: إنّ خالف المسلّمات التاريخية الناطقة بانزمام أبي بكر وعمر وعدم تمكّنها من فتح الحصون.

وأخيراً: لم يبيّن لنا ابن تيميّة من هو الرجل الذي أعطاه النبيّ صلّى الله عليه وآله الراية بعد قوله: (لأعطيّن الراية رجلاً يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله يفتح الله على يديه)، وإنّما اكتفى بتنزيه ساحة الشيخين والنبز في الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

(١) منهاج السنّة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢٨٣ و ٢٨٤.

وممن صحَّح حديث خبير: الإمام أحمد بن حنبل في مسنده، حيث قال: «حدَّثني عبد الله بن بريدة حدَّثني أبي بريدة، قال: حاصرنا خيبر، فأخذ اللواء أبو بكر، فانصرف ولم يُفتح له، ثمَّ أخذه من الغد فخرج فرجع ولم يُفتح له، وأصاب الناس يومئذ شدَّة وجهد، فقال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إني دافعُ اللواء غدًا إلى رجل يحبُّه اللهُ ورسوله ويحبُّ اللهُ ورسوله، لا يرجع حتى يُفتح له). فبتنا طيبة أنفسنا أنَّ الفتح غدًا، فلما أن أصبح رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلى الغداة، ثمَّ قام قائمًا فدعا باللواء والناس على مصافِّهم، فدعا عليًّا وهو أرمدم، فتغل في عينيه ودفع إليه اللواء وفتح له. قال بريدة: وأنا فيمن تطاول لها». قال شعيب الأرنؤوط: «حديث صحيح»^(١). مضافاً إلى أنَّ ابن تيمية من المعتقدين أنَّ الإمام أحمد لم ينقل في المسند إلا الأخبار الصحيحة والحسنة. ومن خلال نصِّ الإمام أحمد نردَّ على كلِّ الأكاذيب التي جاءت في عبارة ابن تيمية:

- ١ - أمَّا (المطالبة بتصحيح النقل)، فقد أثبت الأرنؤوط صحَّته.
- ٢ - وأمَّا أنَّ الإمام عليًّا عليه السلام تخلَّف عن الغزاة، فالرواية خالية منه.
- ٣ - وأمَّا أنَّ الراية قبل قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: (لأعطين الراية..). لم تكن لأبي بكر ولا لعمر ولا قاربها واحد منهما، فقد اتَّضح من الحديث أنَّ هذا من أكاذيب ابن تيمية.
- ٤ - ثمَّ إنَّ الحديث أجاب عمَّا سكت عنه ابن تيمية وبين أنَّ الراية أُعطيت للإمام عليٍّ عليه السلام وكان الفتح على يديه، فيكون هو الرجل الذي أحبَّ اللهُ ورسوله وأحبَّه اللهُ ورسوله^(٢).

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: الأرنؤوط، مصدر سابق: ج ٣٨، ص ٩٧.
(٢) إنَّ محبةَ اللهُ ورسوله للإمام عليٍّ عليه السلام التي كشف عنها حديث خبير يدلُّ على أنَّ

٦. تكذيبه شأن نزول سورة الدهر

قال ابن تيمية في (مجموع الفتاوى): «وأما سورة (هل أتى) فمن قال أنها نزلت فيه وفي فاطمة وابنيها فهذا كذب، لأنها مكية والحسن والحسين إنما ولدا في المدينة، وبتقدير صحته فليس فيه أنه من أطمع مسكيناً أفضل الصحابة»^(١). ثم ادعى في (المنهاج) أن كون السورة مكية مما اتفق عليه أهل التفسير، حيث قال: «وسورة (هل أتى) مكية باتفاق أهل التفسير والنقل؛ لم يقل أحد منهم أنها مدنية»^(٢).

وقال في مورد آخر: «والدليل الظاهر على أنه كذب، على أن سورة هل أتى مكية باتفاق الناس»^(٣).

فأولاً: كذب من قال أن السورة نزلت في عليّ وفاطمة وابنيها عليهم السلام. ثانياً: ادعى أن السورة مكية باتفاق أهل التفسير والنقل، بل باتفاق الناس. ثالثاً: فرغ السورة عن مضمونها، بقوله: (ليس فيه أنه من أطمع مسكيناً أفضل الصحابة).

ونحن ننقل كلمات علماء المسلمين للتدليل على كذب ابن تيمية أو جهله بآراء المفسرين:

الإمام علياً عليه السلام كان متبعاً لرسول الله في الصغيرة والكبيرة؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ (آل عمران: ٣١). وهذا الاتباع المطلق الذي عاشه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله هو العلة في حب الله ورسوله له. (منه دام ظلّه).

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية، مصدر سابق: ج ٤، ص ٤١٩.

(٢) منهاج السنة، مصدر سابق: ج ٤، ص ١٧١.

(٣) المصدر نفسه: ج ٤، ص ٦٩٢.

حديث: أنت خليفتي من بعدي ١٨٩

١. قال البغوي في (معالم التنزيل): «قال عطاء: هي مكّية، وقال مجاهد وقتادة: مدنيّة، وقال الحسن وعكرمة: هي مدنيّة إلا آية وهي قوله: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ (الإنسان: ٢٤)»^(١).

٢. قال ابن الجوزي في (زاد المسير في علم التفسير): «سورة هل أتى، ويقال لها سورة الإنسان. وفيها ثلاثة أقوال: أحدها: أمّها مدنيّة كلّها، قالها الجمهور، منهم مجاهد وقتادة. والثاني: مكّية، قاله ابن يسار ومقاتل، وحكي عن ابن عبّاس. والثالث: أنّ فيها مكّيّاً ومدنيّاً»^(٢).

٣. قال عزّ الدين الدمشقي في تفسيره: «مدنيّة عند الجمهور»^(٣).

٤. قال القرطبي في (الجامع لأحكام القرآن): «سورة الإنسان مكّية في قول ابن عبّاس ومقاتل والكلبي، وقال الجمهور مدنيّة»^(٤).

٥. قال البيهقي في (دلائل النبوة): «عكرمة والحسن بن الحسن قالوا: يقول: وما نزل بالمدينة: ويل للمطفّفين والبقرة وآل عمران والأنفال... والرعد والرحمن وهل أتى على الإنسان»^(٥).

(١) تفسير البغوي معالم التنزيل، للإمام محيي السنّة ابن مسعود البغوي، المتوفّى ٥١٦هـ، دار طيبة، الإصدار الأول، الطبعة الأولى والطبعة الثالثة، ١٤٣١هـ: ج ٤، ص ٥٢١.

(٢) زاد المسير في علم التفسير، تأليف: الإمام أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن عليّ بن محمّد الجوزي القرشي البغدادي (ت ٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ: ج ٨ ص ٤٢٧.

(٣) تفسير القرآن، للشيخ الإمام سلطان العلماء عزّ الدين السلمي الدمشقي، المتوفّى ٦٦٠هـ: ج ٣، ص ٣٩٨.

(٤) الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٤٠٥هـ: ج ١٩، ص ١١٨.

(٥) دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، للإمام البيهقي المتوفّى ٤٥٨هـ، خرّج

فدعوى ابن تيمية بأن أهل التفسير والنقل متفقون على أن سورة الدهر
مكية، دأثر بين علمه برأي مجاهد وقتادة والحسن وعكرمة والجمهور فيكون قد
كذب في ادعائه ودلس على القارئ، وبين أنه جاهل بآرائهم، فلا يستحق أن
يكون شيخ الإسلام.

الفصل الرابع

انتقاص ابن تيمية من الإمام علي عليه السلام

- الشاهد الأول: دعوى أنّ الإمام كان يعبد الأصنام.
- الشاهد الثاني: دعوى العجز عن إثبات عدالة الإمام.
- الشاهد الثالث: دعوى أنّ الإمام لم تصدر منه إساءة للكفار.
- الشاهد الرابع: دعوى أنّ الإمام كان مبغوضاً عند الصحابة.
- الشاهد الخامس: دعوى عتاب النبي للإمام عليه السلام.
- الشاهد السادس: دعوى أنّه آذى فاطمة لغرض دنيوي.
- خلفيات طعون ابن تيمية للإمام علي.
- خلفيات انكار ابن تيمية للفضائل العلوية.

إنّ الباحث في قراءات ابن تيميّة لسيرة الإمام عليّ عليه السلام ومسيرته والروايات النبويّة الواردة في فضله يجد أنّ للرجل قراءات خاصّة في هذا المجال تختلف عن قراءات علماء المسلمين، تميّزت بالسلبيّة التي تجلّت في ردّ الكثير من روايات الفضائل التي صرّح العلماء بأنّها أخبار جياذ، وبالانتقاص من شخص الإمام عليّ عليه السلام^(١)، وقد حفلت مصنّفاته بشواهد تؤيّد هذه الحقيقة، منها:

الشاهد الأوّل: دعوى أنّ الإمام كان يعبد الأصنام

يقول ابن تيميّة: «الثالث: أن يقال قبل أن يبعث الله محمّداً لم يكن أحد مؤمناً من قريش لا رجل ولا صبي ولا امرأة ولا الثلاثة ولا عليّ، وإذا قيل عن الرجال أنّهم كانوا يعبدون الأصنام فالصبيان كذلك عليّ وغيره»^(٢). وهذا رأي مخالف لما اتّفق عليه علماء المسلمين من أنّ الإمام عليّ عليه السلام ما سجد لصنم قط؛ ولذلك إذا ذكره القوم قالوا في حقّه: (كرّم الله وجهه).

والتأمّل في العبارة لا يشكّ في أنّ الهدف من تدوينها هو الانتقاص من الإمام عليّ عليه السلام خاصّة؛ لذا سطر اسمه المبارك مرّتين؛ والسّر في ذلك هو النزعة الأمويّة التي أبت إلاّ الانتقاص من شخص الإمام عليه السلام ومصادرة

(١) إنّ طبيعة وهويّة القراءات التي قدّمها ابن تيميّة لسيرة الإمام عليّ عليه السلام كشفت عن نزعته الأمويّة، وأنّ هواه مع بني أميّة ولا هوى له مع علماء أهل السنّة. وهذا ما أكّده سيّدنا الأستاذ في أكثر من أطروحة.

(٢) منهاج السنّة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٥٤٥.

فضائله، مضافاً إلى أن القول بعدم سجوده عليه السلام لصنم قط يعني تفضيله على الثلاثة، وهذا فضل من الله لا يطيقه الحاسدون.

وقال ابن تيمية: «وإن قيل كفر الصبي ليس مثل كفر البالغ. قيل: ولا إيمان الصبي مثل إيمان البالغ. فأولئك يثبت لهم الإيمان والكفر وهم بالغون، وعليّ يثبت له حكم الكفر والإيمان وهو دون البلوغ، والصبي المولود بين أبوين كافرين يجري عليه حكم الكفر في الدنيا باتّفاق المسلمين، وإذا أسلم قبل البلوغ فهل يجري عليه حكم الإسلام قبل البلوغ؟ على قولين للعلماء، بخلاف البالغ فإنه يصير مسلماً باتّفاق المسلمين. فكان إسلام الثلاثة مخرجاً لهم من الكفر باتّفاق المسلمين. وأمّا إسلام عليّ فهل يكون مخرجاً له من الكفر؟ على قولين مشهورين، ومذهب الشافعي أن إسلام الصبي غير مخرج له من الكفر»^(١).

وقال أيضاً: «الرابع: قوله وهذه الفضيلة»^(٢) لم تثبت لغيره من الصحابة ممنوع، فإنّ الناس متنازعون في أول من أسلم. فقيل: أبو بكر أول من أسلم.. وقيل: أن علياً أسلم قبله. لكنّ علياً كان صغيراً وإسلام الصبي فيه نزاع بين العلماء، ولا نزاع في أن إسلام أبي بكر أكمل وأنفع فيكون هو أكمل سبقاً بالاتّفاق وأسبق على الإطلاق على القول الآخر»^(٣).

وأنا أتساءل تاركاً الجواب للقارئ الكريم: لماذا من أسلم متأخراً أفضل ممّن أسلم أوّلاً؟!

أليس في أسبقية الصبي إلى اعتناق الحقّ دلالة على أفضليّته على الكبار الذين تأخروا؟!

(١) منهاج السنّة: ج ٤، ص ٥٤٥.

(٢) وهي فضيلة إسلامه قبل غيره من الصحابة.

(٣) منهاج السنّة (طبعة الأربعة مجلّدات)، مصدر سابق: ج ٤، ص ١٥٦.

حديث: أنت خليفتي من بعدي ١٩٥

وإذا كانت قضية أسبقية إسلام الإمام عليه السلام على أبي بكر متنازعاً عليها فلماذا لم يذكر ابن تيمية أسماء من اختار أسبقية إسلام أبي بكر على الإمام علي عليه السلام؟

ولماذا يصرّ الرجل على سلب الإسلام عن ربيب النبي صلى الله عليه وآله حتى بعد البعثة فيجعله بحكم الكافر إلى أن يبلغ؟

الشاهد الثاني: دعوى العجز عن إثبات عدالة الإمام

قال ابن تيمية: «إن الرافضة تعجز عن إثبات إيمانه وعدالته، فإن احتجّوا بما تواتر من إسلامه وهجرته وجهاده، فقد تواتر إسلام معاوية ويزيد وخلفاء بني أمية وبني العباس وصلاتهم وصيامهم وجهادهم الكفار»^(١).

وهل كان إيمان أمير المؤمنين وعدالته عليه السلام بحاجة إلى إثبات؟ وكيف يقاس إيمانه بإيمان غيره مطلقاً، فضلاً عن معاوية وغيره ممن ذكر؟ إن معاوية حارب أمير المؤمنين عليه السلام، وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: «حربك حربي وسلمك سلمي»^(٢).

الشاهد الثالث: دعوى أن الإمام لم تصدر منه إساءة للكفار

يقول ابن تيمية: «لم يكن لعلي إلى أحد منهم إساءة، لا في الجاهلية ولا في الإسلام، ولا قتل أحداً من أفارهم، فإن الذين قتلهم علي لم يكونوا من أكبر القبائل، وما من أحد من الصحابة إلا وقد قتل أيضاً. وكان عمر رضي الله عنه أشد على الكفار وأكثر عداوة لهم من علي، فكلامهم فيه وعداوتهم له معروفة»^(٣).

(١) منهاج السنة ه: ج ٢، ص ٦٢.

(٢) شرح نهج البلاغة، مصدر سابق: ج ٢، ص ٢٩٧.

(٣) منهاج السنة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٣٦١.

فالإمام عليّ عليه السلام بنظر ابن تيميّة لم تصدر منه إساءة إلى أحد من المنافقين أو الكفّار، والذين قتلهم لم يكونوا من أكبر القبائل!! أمّا عمر فكان أشدّ على الكفّار وأكثر عداوة لهم!! لكن ابن تيميّة كعادته يلقي دعواه دونما دليل، ولم يبيّن في أيّ المواقف كان أشدّ وأكثر عداوة للكفّار.

نعم، قال في موضع آخر: «وقوله: إنّ عليّاً قتل بسيفه الكفّار»^(١) فلا ريب أنّه لم يقتل إلاّ بعض الكفّار، وكذلك سائر المشهورين بالقتال من الصحابة، كعمر والزبير وحمزة والمقداد وأبي طلحة والبراء بن مالك وغيرهم رضي الله عنهم، ما منهم من أحد إلاّ قتل بسيفه طائفة من الكفّار»^(٢).

إنّ بغض الرجل لإمام الموحّدين عليه السلام جعله ينكر البديهيّات التاريخيّة ويسطرّ ما تكذّبه كلّ المدوّنات التاريخيّة، فأين قتل عمر طائفة من الكفّار؟! وأنا لا أريد أن أقارن بين الإمام عليّ عليه السلام وبين غيره في ساحات الوغى، ولكنني أدعو القارئ الكريم أن يقرأ المعارك التي اشترك فيها كلاهما؛ ليعرف من قتل طائفة من الكفّار، ومن قتل بعضاً، ومن لم يقتل حتّى رجلاً واحداً طوال مسيرة الكفاح التي قادها النبيّ صلّى الله عليه وآله؛ ليحكم بنفسه على كلّ ما سطره ابن تيميّة في عبارته، وليعرف مدى التدليس الذي يتعمّده هذا الرجل لإيهام القارئ.

الشاهد الرابع: دعوى أنّ الإمام كان مبغوضاً عند الصحابة

يقول ابن تيميّة: «إنّ الله قد أخبر أنّه سيجعل للذين آمنوا وعملوا الصالحات وداً، وهذا وعد منه صادق. ومعلوم أنّ الله قد جعل للصحابة مودّة

(١) أي: قول ابن المطهّر الحليّ.

(٢) منهاج السنّة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٤٨٢.

حديث: أنت خليفتي من بعدي ١٩٧

في قلب كلّ مسلم لاسيّما الخلفاء فإنّ عامّة الصحابة والتابعين كانوا يودّونها وكانوا خير القرون ولم يكن كذلك عليّ فإنّ كثيراً من الصحابة والتابعين كانوا يبغضونه ويسبّونه ويقاتلونه»^(١).

ومن خلال استنطاق هذه العبارة يمكن أن نسجّل ما يلي:

أولاً: لو جمعنا بين الآية الكريمة التي اختارها كمدخل للتنقيص من الإمام عليه السلام وبين القول بأنّ الإمام كان مبغوضاً من قبل كثير من الصحابة والتابعين ننتهي إلى أنّ الرجل لا يعتقد أنّ الإمام عليه السلام من الذين آمنوا وعملوا الصالحات! وفيه من الطعن بالإمام ما يعجز البيان ويكّل اللسان عن وصفه!

ثانياً: إنّ ابن تيميّة يكذب على الصحابة ويدّعي من دون دليل أنّ أكثرهم كانوا يبغضون عليّاً ويسبّونه ويقاتلونه، وكان عليه أن يبرز دليhle التاريخي أو الحديثي لدعواه حتّى نعرف من هم الصحابة الذين كانوا يبغضون عليّاً ويسبّونه ويقاتلونه.

ثالثاً: إنّ ابن تيميّة - في عبارته - يتّهم أكثر الصحابة بالنفاق لما روي عن رسول الله صلّى الله عليه وآله من قوله: «لا يحبّك إلّا مؤمن ولا يبغضك إلّا منافق»^(٢). و بالعصيان؛ لما ثبت في آية المودّة من أنّ محبّة الإمام عليّ عليه السلام واجبة على المسلمين. وهذان اتّهامان خلت منها كتب مدرسة أهل البيت ومدرسة الخلفاء، ولكنّها موجودة في مصنّفات الإسلام الأموي.

وكأنّ الرجل يسعى إلى أن يجعل بغض الإمام عليه السلام وسبّه مسألة عاديّة وليست بدعة، بحجّة أنّ أكثر الصحابة كانوا على ذلك! فمن يؤمن بعدالة

(١) منهاج السنّة، مصدر سابق: ج ٤، ص ١٤٥.

(٢) السنن الكبرى، للنسائي، مصدر سابق: ج ٥، ص ١٣٧.

الصحابة يمكنه أن يسير على نهجهم وستتهم فيبغض الإمام عليه السلام ويسبّه من دون أن يطعن ذلك في عدالته!! وبه يبرّر معاوية وأتباعه سبّ الإمام ولعنه وقتاله؛ ليبقى صحابياً عادلاً وأميراً للمؤمنين مع كل ما قال وفعل.

وهذه دعوى إلى بغض الإمام عليه السلام ونصب العدا له ولكن بطريقة الهمس، خالف فيها عشرات الأحاديث النبوية الداعية إلى وجوب حبّ الامام عليه السلام، وحرمة سبّه ولعنه وقتاله، منها: «فمن سبّ علياً فقد سبني ومن سبني فقد سبّ الله»^(١).

الشاهد الخامس : دعوى عتاب النبي للإمام عليه السلام

قال ابن تيمية: «إنه لا يعرف من النبي أنه عتب على عثمان في شيء وقد عتب على علي في غير موضع. فإنه لما أراد أن يتزوج بنت أبي جهل اشتكته فاطمة لأبيها وقالت: إن الناس يقولون إنك لا تغضب لبناتك. فقام رسول الله خطيباً وقال: إن بني المغيرة استأذوني أن يزوجوا ابنتهم علي بن أبي طالب وإني لا أذن ثم لا أذن ثم لا أذن، إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي ويتزوج ابنتهم، فإنما فاطمة بضعة مني يربيني ما رابها ويؤذي ما آذاها. ثم ذكر صهراً له من بني عبد شمس، حدّثني فصدّقني ووعدني فوفى لي»^(٢).

هذه القصة من مفتعلات النهج الأموي التي نقلها البخاري في صحيحه، فلو أغمضنا النظر عن سندها، فإنّ مضمونها لا يصحّ بحال من الأحوال. توضيح ذلك: أنّ القصة تصوّر أنّ النبي صلى الله عليه وآله ينطلق من منطلقات عاطفية، ففاطمة عليها السلام تدعوه إلى أن يتعصّب لها، ويمنع علياً

(١) الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، مصدر سابق: ج ١١، ص ٥٧٣.

(٢) منهاج السنة (طبعة الأربعة مجلّدات)، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢٤٢.

حديث: أنت خليفتي من بعدي ١٩٩

عليه السلام من حقّ أجازته له الله سبحانه وتعالى، وهو الزواج من امرأة ثانية والنبىّ صلّى الله عليه وآله يستجيب ويتعصّب لها أمام الناس، ويقف أمام حكم شرّعه المولى سبحانه وتعالى على لسانه صلّى الله عليه وآله.

فعتاب النبيّ صلّى الله عليه وآله للإمام عليّ عليه السلام مكذوب، جيء به لإشراك الإمام عليه السلام مع من ثبت تاريخياً أنّهم آذوا فاطمة عليها السلام. والغريب أنّ القصّة المفتعلة تصوّر أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله في آخر الخطبة يمتدح صهره له من بني عبد الشمس كان قد حدّث النبيّ صلّى الله عليه وآله وصدّق في حديثه ووعدته فوفى له، وكأنّه يريد أن ينوّه إلى أنّ صهره من بني هاشم - أعني: الإمام عليّاً عليه السلام - ما صدّق النبيّ صلّى الله عليه وآله في حديثه وما وفى له في ما وعده!!

الشاهد السادس: دعوى أنّه أذى فاطمة لغرض دنيويّ

يذهب ابن تيميّة إلى أنّ أذية فاطمة ليست فعلاً مذموماً مطلقاً بل هو كذلك إن كان لغرض دنيويّ، ثمّ يضيف أنّ كلاً من الإمام عليّ عليه السلام وأبي بكر قد آذيا فاطمة، ولكن أذية الإمام عليه السلام لها فعل مذموم يستحقّ العتاب وربّما العقاب لأنّها أذية لأجل غرض دنيويّ، وأذية أبي بكر لها فعل ممدوح لأنّه لأجل غرض أخرويّ! وهذا ما أفاده بقوله: «فيقال إنّ فاطمة إنّما عظم آذاها لما في ذلك أذى أبيها، فإذا دار الأمر بين أذى أبيها وآذاها كان الاحتراز من أذى أبيها أوجب، لكنّ المقصود أنّه لو قدر أنّ أبا بكر آذاها فلم يؤذها لغرض نفسه بل ليطيع الله ورسوله ويوصل الحقّ إلى مستحقّه، وعليّ كان قصده أن يتزوّج عليها فله في آذاها غرض، بخلاف أبي بكر. فعلم أنّ أبا بكر أبعد أن يذمّ بأذاها من عليّ، وأنّه إنّما قصد طاعة الله ورسوله بما لا حظّ له فيه لأمر دنيويّ وإنّما كان لأمر أخرويّ، بخلاف عليّ فإنّه كان له حظّ في ما رابها به».

ثم يضرب ابن تيمية مثلاً بقوله: «وأبو بكر من جنس من هاجر إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، وهذا لا يشبه من كان مقصوده امرأة يتزوجها. والنبى يؤذيه ما يؤذي فاطمة إذا لم يعارض ذلك أمر الله»^(١). فيجعل أذية أبي بكر لفاطمة كالهجرة إلى الله ورسوله، ورغبة الإمام عليه السلام من الزواج بامرأة أخرى كمن هاجر لأجل شهوة جنسية أو رغبة دنيوية!!

ثم يفسر الهجرة الثانية بأنها من الشرك الخفي؛ فيقول: «إنها الأعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى... وهذا الأصل هو أصل الدين وبحسب تحقيقه يكون تحقيق الدين وبه أرسل الله الرسل وأنزل الكتب وإليه دعا الرسول وعليه جاهد وبه أمر وفيه رغب وهو قطب الدين، والشرك غالب على النفوس، وهو كما جاء في الحديث: وهو في هذه الأمة أخفى من ديب النمل»^(٢).

إذن، من كانت هجرته إلى الله ورسوله فهو موحد، ومن كانت هجرته إلى دنيا أو إلى امرأة يصيبها فهو شرك خفي، وحيث إن زواج الإمام عليه السلام من امرأة ثانية كانت هجرة من النوع الثاني إذاً هو مبتلى بالشرك الخفي! هذا هو رأي ابن تيمية في الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام!

الشاهد السابع: دعوى أن آية ﴿وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ نازلة في علي

قال ابن تيمية: «وقد أنزل الله في علي: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ (النساء: ٤٣) لما صلى [يعني الإمام علياً عليه السلام] فقرأ وخلط»^(٣). فهو يتهم الإمام علياً عليه السلام بشرب الخمر

(١) منهاج السنة، مصدر سابق: ج ٢، ص ٦٧٢.

(٢) مجموع الفتاوى، مصدر سابق: ج ١٠، ص ٢١٤.

(٣) منهاج السنة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢٠٦.

حديث: أنت خليفتي من بعدي ٢٠١

بعد الإسلام، بقرينة قوله: (صلى فقرأ وخلط) أي: خلط من سكره.
وقد تابعه بهذا الاتهام ابن كثير في تفسيره، حيث قال: «عن علي بن أبي طالب قال: صنع لنا عبد الرحمن بن عوف طعاماً فدعانا وسقانا من الخمر فأخذت الخمر منّا وحضرت الصلاة فقدموا فلاناً، قال فقرأ: قل يا أيها الكافرون ما أعبد ما تعبدون ونحن نعبد ما تعبدون. فأنزل الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾»^(١).

وبعد الإيذان بأموية الخبر، أسأل: إذا كان هذا الخبر صحيحاً فهل يرضى من يعتقد بنظرية عدالة الصحابة أنهم بعد الإسلام كانوا يعقدون المجالس لشرب الخمر؟ وإذا كان بعض الصحابة بعد الإسلام يصلون وهم سكارى فلماذا يُلام الشيعة إذا ذكروا معائب أحدهم؟!

ثم إنه لماذا لم يُذكر من اتهم به الصحابة في ذلك المجلس وهو سكران حتى خلط في قراءة الآية الكريمة؟!

لا شك أن إمام الجماعة - على فرض صحة الخبر بطوله - كان من عليّة القوم؛ لأن كبار الصحابة أمثال عبد الرحمن بن عوف اتهموا به. هذه استفهات أثيرها لأحرّك بها دفائن عقول القارئ ليحكم - هو بنفسه - على رواة هذه الأخبار والمروّجين لها في مصنّفاتهم والأهداف التي يصبون إليها من وراء ذلك.

الشاهد الثامن: دعوى أن رسول الله كذب ما أفتى به عليّ

ادّعى ابن تيمية أن الإمام عليّاً عليه السلام كان يُفتي بفتاوى صرح رسول الله صلى الله عليه وآله بكذبها؛ ليوهم القارئ أن الإمام عليه السلام كان يتعمّد

(١) تفسير القرآن العظيم، للإمام ابن كثير، تحقيق: حسبت بن بشير بن ياسين، طبعة دار ابن الجوزي: ج ١، ص ٥١٢.

مخالفة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَأَنَّهُ كغیره في مخالفته إِيَّاه. وهذا ما أفاده بقوله: «رسول الله لم يعتب على عثمان في شيء وقد عتب على عليّ في غير موضع... وأمّا الفتاوى فقد أفتى [أي: الإمام عليّ] بأنّ المتوفّي عنها زوجها وهي حامل تعتدّ أبعد الأجلين، وهذه الفتيا قد أفتى بها أبو السنابل بن بعثك على عهد النبيّ فقال النبيّ: كذب أبو السنابل... وأمثال ذلك كثير... ثمّ بكلّ حال فلا يجوز أن يحكم بشهادته [في قضية فدك] وحده»^(١).

وهذا افتراء ما مثله افتراء على أمير المؤمنين عليه السلام؛ إنّه يريد أن يقول إنّ عليّاً كذابٌ؛ ولكنّه لم يجرؤ على ذلك؛ فقال: إنّه يفتي بما يكذّبه رسول الله!! أعود بك ربّي من كلّ ما يفترون.

الخلاصة

إنّ ابن تيميّة يدّعي أنّ الإمام عليّاً عليه السلام كان يعبد الأصنام قبل الإسلام، وأنّه بحكم الكافر حتّى بعد الإسلام إلى أن بلغ، وأنّه كان يؤذي فاطمة عليها السلام لغرض دنيويّ، وأنّه كان مبغوضاً من قبل الصحابة، وأنّ الغالبية منهم كانوا يبغضونه ويسبّونه ويقاتلونه، وأنّه كان يشرب الخمر بعد الإسلام، وأنّه كان يفتي بفتاوى قال رسول الله أنّها كذب، وغير ذلك الكثير. وفي قبال هذه الرؤية نقرأ في تراث علماء المسلمين أنّ الإمام عليه السلام هو أحد أفراد آية التطهير^(٢)، وآية المودّة^(٣)، وسورة الدهر، وهو المعنيّ بآية ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٢٠٧)، وآية الولاية ﴿إِنَّمَا

(١) منهاج السنّة، مصدر سابق: ج ٢، ص ٦٦٥.

(٢) ﴿إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ (الأحزاب: ٣٣).

(٣) ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ (الشورى: ٢٣)

حديث: أنت خليفتي من بعدي ٢٠٣

وَلِيُّكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴿٥٥﴾ (المائدة: ٥٥)، وهو من الثقلين اللذين أمر النبي صلى الله عليه وآله بالتمسك بهما^(١)، وهو من قال رسول الله بحقه: «لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق»^(٢)، وقال أيضاً: «من أحبك فقد أحبني ومن أبغضك فقد أبغضني، ومن سبك فقد سبني»^(٣). وللقارئ الخيار مع أيّ الحزبين يكون.

خلفيات طعون ابن تيمية للإمام علي

إنّ خلفيات الطعون التي طعن بها ابن تيمية - وأتباعه - الإمام علياً عليه السلام ترجع إلى أنّ كبار الصحابة كانوا قد ابتلوا بها سواء قبل الإسلام أم بعده، فلو تركت سيرة الإمام عليه السلام بيضاء فإنّ هذا يعني أفضليته على غيره؛ وهذا ما لا يرتضيه ابن تيمية وأتباعه.

فمثلاً: من الثابت تاريخياً أنّ معاوية كان يشرب الخمر بعد الإسلام؛ لذا لا بدّ أن يُقال: إنّ الإمام علياً عليه السلام كان يشرب الخمر أيضاً، وأنّ أبا بكر وعمر كانا يعبدان الأصنام قبل الإسلام؛ لذا لا بدّ أن يُقال: إنّ الامام علياً عليه السلام كان كافراً قبل الإسلام.

وأنّ أبا بكر وعمر آذيا رسول الله صلى الله عليه وآله فنزلت فيهما آية، لذا لا بدّ أن يُقال إنّ الامام علياً عليه السلام آذى رسول الله صلى الله عليه وآله ونزلت فيه آية أيضاً.

ولتقريب الفكرة نضرب مثلاً للطعن الأخير، أعني: دعوى أذية الإمام

(١) سنن الترمذي، مصدر سابق: ج ٦، ص ٣٣٧.

(٢) سنن النسائي، مصدر سابق: ج ٨، ص ١١٦.

(٣) ميزان الاعتدال، مصدر سابق: ج ٣، ص ٦١٣.

عليه السلام للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

روى البخاري في صحيحه: «عن نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة قال: كاد الخيران أن يهلكا، (أبو بكر وعمر) لما قدم على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَفَدَّ بَنِي تَمِيمٍ أَشَارَ أَحَدُهُمَا بِالْأَقْرَعِ بْنِ حَابِسِ الْحَنْظَلِيِّ أَخِي بَنِي مَجَاشِعٍ وَأَشَارَ الْآخَرَ بغيره فوقع أبو بكر لعمر إنما أردت خلافي. فقال عمر: ما أردت خلافاً فارتفعت أصواتهما عند النبي^(١) فنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ﴾ (الحجرات: ٢)»^(٢).

وحيث إنهما آذيا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ في هذه الحادثة، انبرى ابن تيمية معذراً لهما، وليته اكتفى بذلك، بل ثنى باتهام الإمام علي عليه السلام بأنه هو الآخر آذى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وكانت أذيته أشد. وهذا ما أفاده بقوله: «فلم يعرف أنه أنكر عليه شيئاً ولا كان أيضاً يتقدم في شيء، اللهم إلا لما تنازع هو وعمر فيما يوئى من بني تميم حتى ارتفعت أصواتهما فأنزل الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ﴾، وليس تأذي النبي في ذلك بأكثر من تأذيه في قصة فاطمة. وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ﴾ (الأحزاب: ٥٣)»^(٣).

وأقول: لما كان الحديث في أبي بكر وعمر وأتت آذيا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حتى نزل فيها آية عتاب، كان على ابن تيمية إما أن يقبل أو يرفض، دون أن يذكر الإمام علياً بخير أو سوء. ولكن الاستراتيجية التي اعتمدها وتعاطى بها

(١) أي: وقع الخلاف بينهما أمام رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وارتفع صوتهما على صوته.

(٢) صحيح البخاري، إشراف: شعيب الأرنؤوط، مصدر سابق: ج ٥، ص ٢٠٦، رقم الحديث ٧٣٠٢، كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بأفعال النبي.

(٣) منهاج السنة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢٠٦.

حديث: أنت خليفتي من بعدي ٢٠٥

مع شخص الإمام عليّ عليه السلام تلزمه بافتعال مثلبة للإمام عليه السلام كلّما وجد مثلبة على صحابي!

ولذا نجد أنّ ابن حجر يطعن في كلّ من يعتقد أنّ الإمام عليّاً عليه السلام واجد لفضائل فاقدتها الغير وفاقد لردائل واجدها الغير. وهذا ما أفاده بقوله: «لأنّ الإيثار عندهم الإقرار والاعتقاد.. والتشيع محبة عليّ وتقديمه على الصحابة، أمّا من قدّمه على أبي بكر وعمر فهو غالٍ في تشيعه ويطلق عليه رافضي»^(١).

فالتشيع عند ابن حجر هو محبة الإمام عليّ عليه السلام وتقديمه على أحد من الصحابة، والغلوّ والرفض هو تقديمه عليه السلام على أبي بكر أو عمر، ومن الواضح أنّ وسم الشخص بالتشيع والغلوّ والرفض - عندهم - طعن فيه^(٢).

فاتّضح أنّ القوم يميزون الطعن في كلّ من قدّم الإمام عليّاً عليه السلام على غيره؛ سواء على مستوى القول بوجودانه لفضائل يفقدها الصحابة أو بفقدانه لرديلة هي عند الصحابة.

يقول ابن تيميّة في (الصارم المسلول): «وأما من سبّهم^(٣) سبّاً لا يقدر في عدالتهم ولا في دينهم مثل وصف بعضهم بالبخل أو الجبن أو قلة العلم أو عدم

(١) مقدمة فتح الباري، مصدر سابق: ج ٢، ص ١٢٣٨.

(٢) إنّ مدرسة أهل البيت عليهم السلام ترفض الغلوّ في الإمام عليّ عليه السلام أو أحداً من أهل البيت عليهم السلام ولا تقول به، وتؤدين كلّ من قال به، ولكن لا بالمعنى الذي يقول به ابن حجر، وقد أوضح سيّدنا الأستاذ دام ظلّه حقيقة الغلوّ وموقف أئمة أهل البيت منه، في عدّة دراسات. فراجع.

(٣) أي: من سبّ الصحابة.

الزهد ونحو ذلك فهذا هو الذي يستحقّ التأديب والتعزير ولا يحكم بكفره بمجرد ذلك»^(١). ولو أردنا أن نحاكم ابن تيمية بعبارة هذه لاستحقّ هو أكثر من التعزيز لشدة انتقاصه من الإمام عليّ عليه السلام الذي هو - على أقلّ تقدير - أحد صحابة رسول الله صلّى الله عليه وآله.

ويقول في موضع آخر: «إنّ من يفضّل عمر على أبي بكر مع أنّ مجرد التفضيل ليس فيه سبّ ولا عيب، علم أنّ عقوبة السبّ عندهما فوق هذا يجلدان حدّ المفترى»^(٢).

تبصرتان

التبصرة الأولى: نحن وإن كنا نرفض نظرية عدالة الصحابة، ونقول بعدالة من ثبتت عدالته منهم، وبفسق من ثبت فسقه، إلّا أنّنا نحاكم القوم بما يعتقدون، قائلين لهم: إنّ الطعون التي وجهها ابن تيمية - ومن تابعه - للإمام عليّ عليه السلام من لوازمها النقض على نظرية عدالة الصحابة؛ لأنّ الإمام عليه السلام باتّفاق المسلمين جميعاً هو أحد الصحابة.

التبصرة الثانية: لو أنّ عالماً اتهم أبا بكر بالكذب، أو ادّعى أنّه يشرب الخمر بعد الإسلام، وكان يأتي الصلاة وهو في حالة السكر، وأنّه كان يتعمّد أذية فاطمة عليها السلام لأغراض دنيوية، وأنّه كان يؤذي رسول الله صلّى الله عليه وآله. فأين ينبغي أن يصنّف؟

لماذا إذا كان الطعن موجّهاً للإمام عليّ عليه السلام يغضّ الطرف عن القائل، ويلتمس له العذر؟! أليس في ذلك دلالة واضحة على النفاق والبغض

(١) الصارم المسلول على شاتم الرسول، تحقيق: الحلواني وغيره، دار المعالي: ج ٣، ص ١١١٠.

(٢) المصدر نفسه: ج ٣، ص ١١٠٧.

حديث: أنت خليفتي من بعدي ٢٠٧

الدين لباب مدينة علم النبي وأخيه وأحب الخلق إلى قلبه؟

خلفيات إنكار ابن تيمية للفضائل العلوية

قد يسأل القارئ عن أسباب وخلفيات تكذيب ابن تيمية لروايات فضائل الإمام عليه السلام مع تصريح كبار علماء المسلمين بصحتها سنداً؟ ولماذا يصرّ على تفرغها من محتواها أو إشراك الغير معه، مع وضوح دلالتها على معنى أعلائي واختصاصها بالإمام عليه السلام؟

وجوابه: أن ابن تيمية أسس أصلاً مهماً في تحديد الخليفة بعد النبي صلى الله عليه وآله، وهو أصل حقاني، حاصله أن الأقرب إلى النبي صلى الله عليه وآله والأشبه به هو الأولى في مقام الخلافة، وهذا ما أفاده بقوله: «فلأن النبي صلى الله عليه وسلم أفضل الخلق وكل من كان به أشبه فهو أفضل ممن لم يكن كذلك، والخلافة كانت خلافة نبوة لم تكن ملكاً، فمن خلف النبي وقام مقامه كان أشبه به، ومن كان أشبه به كان أفضل. فالذي يخلفه^(١) أشبه به من غيره، والأشبه به أفضل»^(٢).

ومع هذا التأصيل لا بد أن تصادر الفضائل والخصائص الأعلائية للإمام علي عليه السلام حتى لا يكون هو الأشبه برسول الله صلى الله عليه وآله والأفضل، فيكون أولى بالخلافة من غيره.

وهذه الأولوية أولوية تعيينية وليست تحييرية، فيكون هو الأولى والأكفأ والأقدر للتصدي لمقام الإمامة والخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله. فمثلاً: طبقاً للأصل الذي أصله ابن تيمية - وهو أصل صحيح - لا بد أن

(١) أي: فالذي ينبغي أن يخلفه.

(٢) منهاج السنة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٥١٣.

يكون الإمام عليّ عليه السلام هو الأفضل والأولى بالخلافة من غيره؛ لأنّه ليس الأشبه به فحسب، بل هو نفسه بنصّ آية المباهلة، وهكذا باقي الفضائل والخصائص الأعلائيّة؛ لذا لا بدّ أن يطعن في سندها أو تفرّغ من محتواها.

فتحصّل: أنّ الاستراتيجية التي سار عليها ابن تيميّة في تعاطيه مع روايات فضائل الإمام عليّ عليه السلام، تكذيباً وتفريراً، وتشريكاً، والاستراتيجية الأخرى التي تعامل فيها مع روايات فضائل أبي بكر وعمر وغيرهما، القائمة على التساهل في السند، والاعتذار لكلّ إساءة بدرت منهما، لم تأت من فراغ، وإنّما جاءت لتقريب البعيد وإبعاد القريب.

ولذا يصرّ أتباع ابن تيميّة قديماً وحديثاً على نفي كلّ ما يميّز الإمام عليّاً عليه السلام ويفضّله عن غيره من الصحابة، نذكر موارد منها:

الأوّل: قال ابن باز: «إطلاق كلمة عليه السلام لغير الرسول أثناء اطلاعي في بعض الروايات أجدها على النحو التالي: (عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: يخرج رجل من أهل بيتي في تسع رايات... ما حكم النطق بهذا اللفظ - أعني: عليه السلام - أو ما يشابهه لغير الرسول؟ جواب: لا ينبغي تخصيص عليّ بهذا اللفظ، بل المشروع أن يقال في حقّه وحقّ غيره من الصحابة: رضي الله عنه، أو رحمهم الله؛ لعدم الدليل على تخصيصه بذلك، وهكذا قول بعضهم: كرم الله وجهه، فإنّ ذلك لا دليل عليه، ولا وجه لتخصيصه بذلك، والأفضل أن يعامل كغيره من الخلفاء»^(١).

فابن باز يجعل السلام على الإمام عليّ عليه السلام ممّا لا ينبغي! لا لشيء إلا لسلب الخصوصية عنه؛ لعلمهم أنّها طريق مستقيم لإثبات أولويّته بالخلافة بعد

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، لابن باز، جمع وترتيب: محمّد بن سعيد الشويعر، دار أصداء المجتمع، دار أصداء: ج٦، ص٥٠١.

حديث: أنت خليفتي من بعدي ٢٠٩

النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

الثاني: جاء في (فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمیة والإفتاء): «لم لقب

عليّ بن أبي طالب بتكريم الوجه؟

الجواب: تلقيب عليّ بن أبي طالب بتكريم الوجه وتخصيصه بذلك من غلوّ الشيعة فيه. ويقال: (إنه من أجل أنه لم يطلع على عورة أحد أصلاً، أو لأنه لم يسجد لصنم قط، وهذا ليس خاصاً به، بل يشاركه غيره فيه من الصحابة الذين وُلدوا في الإسلام»^(١).

ويمكن أن يلاحظ عليه:

١ - ما هو وجه الغلوّ في قول الشيعة: كرم الله وجهه؟!

٢ - إن إطلاق (كرم الله وجهه) على الإمام عليّ عليه السلام ليس هو من مختصات الشيعة، بل عموم المسلمين إذا ذكروه عليه السلام قالوا: كرم الله وجهه.

٤ - يشكك في عدم سجود الإمام عليّ عليه السلام لصنم قبل الإسلام مع أن هذا من الحقائق التاريخية الثابتة.

٥ - إن أغلب الناس لم يطلعوا على عورات الآخرين، فهل يستحقون أن يُقال لهم: كرم الله وجهه؟!

٦ - يُجعل للإمام عليّ عليه السلام شريك في هذه المنقبة بحجة أن من الصحابة من ولد في الإسلام، مع أن البحث في عدم السجود قبل الإسلام!

الثالث: قال ابن كثير: «وقد غلب هذا في عبارة كثير من النسخ للكتب أن ينفرد عليّ بأن يقال من دون سائر الصحابة: كرم الله وجهه، وهذا وإن كان معناه

(١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمیة والإفتاء، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، دار المؤيد، الطبعة الخامسة، ١٤٢٤هـ: ج٣، ص٤٠٢.

صحيحاً لكن ينبغي أن يسوّى بين الصحابة في ذلك، فإن كان هذا من باب التعظيم فالشيخان وأمير المؤمنين عثمان أولى بذلك منه رضي الله عنهم أجمعين^(١).

أقول: كيف صار الشيخان وعثمان أولى بعبارة: (كرم الله وجهه) من الإمام

أمير المؤمنين وهو لم يسجد لصنم قطّ وهم سجدوا له قبل الإسلام؟!!

إن ابن كثير يصرّح بأنّ علّة التشريك هو أنّ عبارة: (كرم الله وجهه) تعظيم،

فإذا ثبتت للإمام عليّ عليه السلام بالدليل لا بدّ أن تثبت للشيخين ولعثمان حتّى

ولو عُدّ الدليل؟! بل لا بدّ أن يكونوا هم أولى منه في كلّ شيء ليبقى في المرتبة

الرابعة؛ لأنّ الأولى تعني الأقربيّة لرسول الله صلّى الله عليه وآله، والأقربيّة تعني

الأوليّة بالخلافة.

فتحصّل: أنّهم علموا أنّ ثبوت الفضائل للإمام عليّ عليه السلام على نحو

الاختصاص يعني أولويّته بالخلافة، لذا صادروا بعضها وأشركوا معه غيره في

البعض الآخر.

(١) تفسير القرآن العظيم، مصدر سابق: ج٦، ص٢٤٤.

المطارحة الثالثة

حديث المنزلة

الفصل الأوّل: سند الحديث.

الفصل الثاني: جهات البحث في الحديث.

الفصل الثالث: مراتبيّة فضائل ومناقب الإمام عليّ عليه السلام.

الفصل الرابع: فقه حديث المنزلة - القسم الأوّل: شراكة الإمام لهارون.

الفصل الخامس: فقه حديث المنزلة - القسم الثاني: شراكة الإمام للرسول

في الوظائف والمسؤوليات.

الفصل السادس: فقه حديث المنزلة - القسم الثالث: شراكة الإمام للرسول

في المنازل والمقامات.

الفصل الأوّل

سند حديث المنزلة ورواته

- توطئة: حديث المنزلة وسنده.
- حديث المنزلة في مصادر أهل السنّة.
 ١. حديث المنزلة في الصحيحين.
 ٢. حديث المنزلة في المصادر الأخرى.
- حديث المنزلة في مصادر مدرسة أهل البيت.

توطئة

من الاستراتيجيات التي اعتمدها ابن تيمية في مصادرة فضائل الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام: ردّ الحديث النبويّ، أو تفرغ النصّ - الذي يحكي الفضيلة - عن محتواه، أو تشريك الغير في فضائل الإمام أمير المؤمنين الخاصّة به، ولذلك أهداف سنأتي على ذكرها في سطور هذه المطارحة.

ويشهد لهذه الدعوى ما سطره في مصنّفاته من مناقشات وملاحظات وإيرادات حول أغلب روايات الفضائل والمناقب، ومن ذلك مناقشاته في فقه حديث المنزلة.

حديث المنزلة^(١)

يُعدّ حديث المنزلة من الأحاديث النبويّة المهمّة والمحوريّة في إثبات فضائل الإمام أمير المؤمنين ومناقبه ومقاماته، مضافاً إلى إثبات وظائفه عند خروج النبيّ صلّى الله عليه وآله عن مركز الخلافة الإسلاميّة، سواء أكان خروجاً مؤقتاً كما هو الحال في سفراته التي خلف فيها الإمام عليّاً في المدينة، أم خروجه الدائم المتمثّل بعروج روحه صلّى الله عليه وآله إلى عالم الملكوت.

فهو من الأحاديث الأساسيّة في الفكر الإسلامي وفي منظومة المعارف الدينيّة المرتبطة بمقام الإمامة، بل هو من الأدلّة القاطعة والبراهين الساطعة على خلافة الإمام عليّ بن أبي طالب وإمامته بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله.

(١) هناك الكثير من الآيات الشريفة والأحاديث المباركة لأهميّتها وخصوصيّتها العقائديّة أخذت اسماً خاصّاً، كما في آية الكرسيّ، وآية الإبلاغ، وآية النجوى، وحديث المنزلة، وحديث الثقلين، وحديث الولاية، وحديث السفينة.

وهذا يعني أنّ قيمته لا تقلّ عن قيمة حديث الثقلين^(١)، وحديث الولاية^(٢)، كما سنبين في صفحات هذه المطارحة.

ولأهميّة هذا الحديث النبويّ الشريف ومعطياته العقائديّة والسياسيّة الكبيرة والكثيرة والغالية والعالية فقد حظي باهتمام الباحثين والمفكرين والمحقّقين من علماء المسلمين.

سند حديث المنزلة

يُعد حديث المنزلة من الأحاديث المقطوعة الصدور عن النبيّ صلّى الله عليه وآله والتي لم يُشكك أحد من أعلام المسلمين في صحّة سنده، فهو حديث في غاية الصحّة والثبوت، مشهور مستفيض، بل متواتر عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم؛ وحتى شيخ المنهج الأموي ابن تيميّة الحرّاني لم يسعه الطعن في سند

(١) عن محمد بن المثنيّ، عن يحيى بن حمّاد، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم، قال: «لما رجع رسول الله من حجّة الوداع ونزل غدیر خمّ أمر بدوحات فقممن، ثم قال: كأني قد دُعيت فأجبت، إنّي قد تركت فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض». (السنن الكبرى، للنسائي، تحقيق: د. عبد الغفّار سليمان البنداري، وسيد خسروي حسن، الطبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت: ج ٧، ص ٣١٠. وقد ورد هذا الحديث بصيغ مختلفة مع التفصيل في سنده ودلالته، في كتاب سيّدنا الأستاذ دام ظلّه: حديث الثقلين سنداً ودلالة، قراءة في أبحاث ساحة المرجع الديني السيّد كمال الحيدري، بقلم: أسعد حسين علي الشمري، مؤسّسة الهدى للطباعة والنشر، ١٤٢٥هـ.

(٢) روى الحاكم في المستدرک على الصحيحين (ج ٣، ص ١٠٩): أنّ رسول الله قال: «إنّ الله عزّ وجلّ مولاي وأنا مولى كلّ مؤمن. ثمّ أخذ بيد عليّ رضي الله عنه، فقال: من كنت مولاه فهذا وليّه، اللهمّ وال من والاه وعاد من عاداه...». ثمّ قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله.

الحديث؛ لذلك حاول أن يُطفئ نور الحديث ودلالته وفقهه، ولكنها محاولة عقيمة وسقيمة، والفشل فيها واضح وبإد^(١).

فقد روى هذا الحديث أكثر من عشرين صحابي، منهم: الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وعقيل بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب، وعبد الله بن العباس، وعبد الله بن مسعود، وجابر بن عبد الله الأنصاري، وسعد بن أبي وقاص، وأبو سعيد الخدري، والبراء بن عازب، وجابر بن سمرة، وأبو هريرة، وأبو رافع، ومالك بن الحويرث، وزيد بن أرقم، وحذيفة بن أسيد، وأنس بن مالك، وعبد الله بن أبي أوفى، وأبو أيوب الأنصاري، وحبشي بن جنادة، ومعاوية بن أبي سفيان، وأم سلمة، وأسما بنت عميس.

قال ابن عبد البرّ - بعد نقله لحديث المنزلة -: «هو من أثبت الآثار وأصحّها، رواه عن النبي صلى الله عليه وسلّم: سعد بن أبي وقاص. وطرق حديث سعد فيه كثيرة جدّا، قد ذكرها ابن أبي خيثمة وغيره، ورواه ابن عباس، وأبو سعيد الخدري، وأمّ سلمة، وأسما بنت عميس، وجابر بن عبد الله، وجماعة يطول ذكرهم»^(٢).

(١) إنّ أيدي التلاعب الأموي طالت حتى عناوين الأحداث الإسلامية ذات البعد العقائدي المرتبط بمقام الإمامة، فعلى سبيل المثال: ما يسمّى اليوم في كتابات المسلمين بـ(حجّة الوداع)، كانت تسمّى في وقتها وفي الكتابات القديمة وقبل التلاعب الأموي بـ(حجّة البلاغ)، ولكن حيث إنّ كلمة (البلاغ) فيها دلالة مباشرة على ما كان يريد رسول الله إبلاغه للأمة سميت بـ(حجّة الوداع).

وكذا الحال في اليوم الذي تسلّم فيه معاوية بن أبي سفيان الخلافة - التي حوّها إلى ملك عضوض - فقد أسموه بـ(عام الجماعة)، ليؤشّروا بذلك إلى أنّ ما قبل هذا العام - أي: فترة خلافة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام - هو عام فرقة وبدعة!! (منه دام ظلّه).

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، مصدر سابق: ج ٣، ص ١٠٩٧.

وقال الحاكم الحسكاني - بعد أن نقل حديث المنزلة -: «وهذا حديث المنزلة الذي كان شيخنا أبو حازم الحافظ يقول: خرّجته بخمسة آلاف إسناد»^(١).
وقال ابن الأثير: «وقد روى هذا الحديث عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جماعة من الصحابة، منهم: عمر، وعليّ، وابن عبّاس، وعبد الله بن جعفر، ومعاذ، ومعاوية، وجابر بن عبد الله، وجابر بن سمرة، وأبو سعيد، وبراء بن عازب، وزيد بن أرقم، وزيد بن أبي أوفى، ونبيط بن شريط، وحبشي بن جنادة، وماهر بن الحويرث، وأنس بن مالك، وأبي الطفيل، وأمّ سلمة، وأسما بنت عميس، وفاطمة بنت حمزة»^(٢).

وقال ابن كثير: «وقد تقصّى الحافظ ابن عساكر هذه الأحاديث في ترجمة عليّ في تاريخه فأجاد وأفاد وبرز على النظراء والأشباه والأنداد»^(٣).

وقال السيّد شرف الدين العاملي: «لم يختلج في صحّة سنده ريب، ولا سنع في خواطر أحد أن يناقش في ثبوته بينت شفة، حتّى أنّ الذهبي - على تعنّته - صرّح في تلخيص المستدرک بصحّته، وابن حجر الهيتمي - على محاربتة بصواعقه - ذكر الحديث في الشبهة (١٢) من الصواعق، فنقل القول بصحّته عن أئمّة الحديث الذين لا معوّل فيه إلّا عليهم.. ولولا أنّ الحديث بمثابة من الثبوت، ما

(١) شواهد التنزيل لقواعد التفضيل في الآيات النازلة في أهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم، تأليف: الحافظ الكبير عبيد الله بن أحمد المعروف بالحاكم الحسكاني الحذاء الحنفي النيسابوري، تحقيق وتعليق: الشيخ محمد باقر المحمودي، مؤسّسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، مجمع إحياء الثقافة الإسلاميّة، طهران - إيران الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ: ج ١، ص ١٩٥.

(٢) البداية والنهاية، مصدر سابق: ج ٧، ص ٣٧٧.

(٣) البداية والنهاية، مصدر سابق: ج ٧، ص ٣٧٧.

أخرجه البخاري في كتابه، فإنَّ الرجل يغتصب نفسه عند خصائص عليّ وفضائل أهل البيت اغتصاباً. ومعاوية كان إمام الفئة الباغية، ناصب أمير المؤمنين وحاربه، ولعنه على منابر المسلمين، وأمرهم بلعنه، لكنّه - بالرغم عن وقاحته في عدوانه - لم يجحد حديث المنزلة»^(١).

١. حديث المنزلة في مصادر أهل السنة

لقد أخرج حديث المنزلة مشاهير أئمة أهل الحديث، منهم: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن إسحاق صاحب السيرة، وابن سعد صاحب الطبقات، وابن أبي شيبة صاحب المصنّف، ومحمد بن جرير الطبري، وأبو نعيم، وابن عبد البرّ، والخطيب البغدادي، والبغوي، وابن عساكر، وابن الأثير، والنووي، ومحبّ الدين الطبري، وابن القيم الجوزيّة، وابن حجر العسقلاني، والسيوطي، وابن حجر المكيّ، وغيرهم من المحدثين والمؤرّخين والمفسّرين من مختلف القرون والطبقات.

أ. حديث المنزلة في الصحيحين

١ - روى البخاري في صحيحه في غزوة تبوك: «حدّثنا مسدّد، حدّثنا يحيى، عن شُعبة، عن الحكم، عن مصعب - مُصعب بن سعد - عن أبيه [أي: عن سعد بن أبي وقاص]: أن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم خرج إلى تبوك واستخلف عليّاً، فقال: أنخلّفني في الصبيان والنساء؟! قال: ألا ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى؟ إلا أنّه ليس نبيّ بعدي»^(٢).

(١) المراجعات، مصدر سابق: ص ١٩٩.

(٢) الجامع الصحيح (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وسننه وأيامه) للإمام الحافظ محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري

٢ - روى مسلم في صحيحه^(١) في باب فضائل الإمام عليّ عليه السلام، بسنده عن سعيد بن المسيّب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه^(٢)، قال: قال رسول الله لعليّ: «أنت مّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبيّ بعدي. قال سعيد: فأحببت أن أشافه بها سعداً، فلقيت سعداً فحدّثته بما حدّثني عامر. فقال: أنا سمعته. فقلت: أنت سمعته؟ فوضع إصبعيه على أذنيه، فقال: نعم، وإلا فاستكّتا - أي صمّتا»^(٣).

وإخراج الشيخين لحديث المنزلة في صحيحيهما دليل على صحّته؛ لأنّ المشهور بين علماء أهل السنّة قطعاً صدور ما أخرجاه، حتّى شاع عندهم أنّ من روى له الشيخان فقد جاز القنطرة.

قال ابن حجر في مقدّمة شرحه على (صحيح البخاري): «إنّ تخرّج صاحب الصحيح لأبيّ راوٍ كان، مقتضٍ لعدالته عنده وصحّة ضبطه وعدم غفلته ولاسيّما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمّة على تسمية الكتّابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة

(٢٥٦ هـ)، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، حقّق هذا الجز وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: محمّد يوسف الجوراني، هادل مرشد، محمّد أشرف الأتاسي، عامر غضبان، الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ: ج ٣، ص ٤٣٣، رقم الحديث: (٤٤١٦)، كتاب المغازي، باب غزوة تبوك.

(١) ينبغي الالتفات إلى أنّ مسلم روى حديث المنزلة في صحيحه بأسانيد عديدة، وقد ذكر سيّدنا الأستاذ منها اثنين.

(٢) إنّ مسلماً ينقل حديث المنزلة عن سعد بن أبي وقاص؛ الصحابي الذي بشّره النبيّ صلّى الله عليه وآله بالجنّة كما تعتقد بذلك مدرسة الصحابة وترويه. (منه دام ظلّه).

(٣) صحيح مسلم، تحقيق: الشيخ مسلم بن محمود عثمان، دار الخير: ج ٤، ص ٢١٢، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عليّ بن أبي طالب.

إطباق الجمهور على تعديل مَنْ ذُكرَ فيها... وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة؛ يعنى بذلك أنه لا يُلتفت إلى ما قيل فيه. قال الشيخ أبو الفتح القشيري في مختصره: وهكذا نعتقد وبه نقول ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيانٍ شافٍ يزيد في غلبة الظنّ على المعنى الذي قدّمناه من اتّفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما^(١).

وقال الذهبي في ترجمة يحيى بن معين: «ويحيى فقد جاز القنطرة - يعنى برواية الشيخين له - بل قفز من الجانب الشرقي إلى الجانب الغربي»^(٢)، يريد بذلك: أنه لا يُلتفت إلى ما قيل فيه، بل إنّه في أعلى مراتب التعديل والتوثيق.

وقال ابن حجر المكي: «روى الشيخان البخاري ومسلم في صحيحيهما اللذين هما أصحّ الكتب بعد القرآن بإجماع من يُعتدّ به»^(٣).

وقال ابن حجر العسقلاني: «أخبرنا أبو الحسن بن أبي المجد، عن محمد بن يوسف: أنّ العلامة تقي الدين بن الصلاح أخبره، قال: أوّل من صنّف في الصحيح أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، وتلاه مسلم بن الحجاج. قال وكتاباهما أصحّ الكتب بعد كتاب الله العزيز.

وأما ما روينا عن الإمام الشافعي أنّه قال: ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك، ومنهم من رواه بغير هذا اللفظ، فإنّما قال ذلك قبل وجود الكتّابين، ثمّ إنّ كتاب البخاري أصحّ الكتّابين صحيحاً

(١) مقدّمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، مصدر سابق: ص ٣٤٥.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان: ج ٤، ص ٤١٠.

(٣) الصواعق المحرقة في الردّ على أهل البدع والزندقة، مصدر سابق: ص ٩.

وأكثرهما فوائد»^(١).

وقال الخطيب البغدادي: «حدّثني أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن عليّ السوذرجاني بأصبهان قال: سمعت محمّد بن إسحاق بن منده يقول: سمعت أبا عليّ الحسين بن عليّ النيسابوري يقول: ما تحت أديم السماء أصحّ من كتاب مسلم بن الحجاج في علم الحديث»^(٢).

وقال النووي: «اتفق العلماء رحمهم الله على أنّ أصحّ الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقّتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحّها وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة»^(٣).

قال إمام الحرمين: «لو حلف إنسان بطلاق امرأته أنّ ما في كتابي البخاري ومسلم ممّا حكما بصحّته من قول النبيّ صلّى الله عليه وسلّم لما ألزّمته الطلاق ولا حنثته؛ لإجماع علماء المسلمين على صحّتها»^(٤).

ب. حديث المنزلة في المصادر الأخرى

لم ينفرد الشيخان؛ البخاري ومسلم برواية حديث المنزلة، بل نقله جلّ علماء الحديث والتفسير والتاريخ، ومنهم:

١ - روى الترمذي في سننه: «حدّثنا قتيبة، أخبرنا حاتم بن إسماعيل، عن بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد بن أبي وقّاص، عن أبيه قال: أمر معاوية بن

(١) تغليق التعليق على صحيح البخاري، تأليف: الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، دراسة وتحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، دار عمّار، عمّان - الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ: ج ٥، ص ٤٢٤.

(٢) تاريخ بغداد أو مدينة السلام، مصدر سابق: ج ١٣، ص ١٠٢.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي، مصدر سابق: ج ١، ص ١٤.

(٤) المصدر نفسه: ج ١، ص ١٩.

أبي سفيان سعداً فقال: ما منعك أن تسبّ أبا تراب؟ قال: أمّا ما ذكرت ثلاثاً قالهنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فلن أسبّه، لأن تكون لي واحدة منهنّ أحبّ إليّ من حمر النعم، سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول لعليّ وخلفه في بعض مغازيه فقال له عليّ: يا رسول الله، تخلفني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: أما ترضى أن تكون متي بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبوة بعدي. وسمعتة يقول يوم خيبر: لأعطين الراية رجلاً يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله. قال: فتناولنا لها. فقال: ادعوا لي عليّاً، قال: فأتاه وبه رمد، فبصق في عينه، فدفع الراية إليه، ففتح الله عليه. وأنزلت هذه الآية: ﴿نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ...﴾ (آل عمران: ٦١) الآية. دعا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم عليّاً وفاطمة وحسناً وحسيناً، فقال: اللهم هؤلاء أهلي^(١).

٢ - روى أحمد في مسنده: «أنّ عليّاً رضي الله عنه خرج مع النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، حتّى جاء ثنية الوداع، وعليّ رضي الله عنه يبكي، يقول: تخلفني مع الخوالم! فقال: أو ما ترضى أن تكون متي بمنزلة هارون من موسى إلا النبوة؟»^(٢).

٣ - روى النسائي بسنده إلى سعيد بن المسيّب عن سعد بن أبي وقاص، قال: «لما غزا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم غزوة تبوك خلف عليّاً بالمدينة، فقالوا فيه: مله وكره صحبته، فتبع عليّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم حتّى لحقه بالطريق، فقال: يا رسول الله، خلفتني بالمدينة مع الذراري والنساء حتّى قالوا مله وكره صحبته! فقال له النبيّ صلّى الله عليه وسلّم: يا علي، إنّما خلفتك على أهلي، أما ترضى أن تكون متي بمنزلة هارون من موسى غير أنّه لا نبيّ بعدي»^(٣).

(١) سنن الترمذي، مصدر سابق: ج ٥، ص ٣٠١، ٣٠٢.

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار صادر: ج ١، ص ١٧٠.

(٣) السنن الكبرى، للنسائي، مصدر سابق: ج ٥، ص ٤٤.

٤ - روى ابن سعد في (الطبقات) هذا الحديث بطرق:

منها: بسنده عن سعيد بن المسيّب، قال: «قلت لسعد بن مالك^(١): إني أريد أن أسألك عن حديث، وأنا أهابك أن أسألك عنه^(٢)! قال: لا تفعل يا ابن أخي، إذا علمت أنّ عندي علماً فاسألني عنه ولا تهمني. فقلت: قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعليّ حين خلفه في المدينة في غزوة تبوك، قال: قال أتخلفني في الخالفة في النساء والصبيان؟ فقال: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟ فأدبر عليّ مسرعاً كأنّي أنظر إلى غبار قدميه يسطع»^(٣).

ومنها: بسنده عن البراء بن عازب وزيد بن أرقم قالوا: «لما كان عند غزوة جيش العسرة وهي تبوك^(٤)، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعليّ بن أبي

(١) سعد بن مالك هو سعد بن أبي وقاص.

(٢) أنا أسأل مستفهماً؛ بل متعجباً: لماذا إذا تعلّق السؤال بفضائل باب مدينة علم النبي يهاب السائل المسؤول؛ بل ربّما طلب منه الأمان؟! هل خوفاً من مواجهة الحقيقة التي صدع بها النبي صلى الله عليه وآله مرّات ومرّات؛ تلك الحقيقة التي تكشف عن طهر خليفة رسول الله (الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام) وأحقّيته وشرعيّته... تلك الحقيقة التي تكشف عن خبث سريرة خصومه وعلانيتهم؟! أم هو حسد الناقص للكامل، وحسد الفاقد للواجد؟! (منه دام ظلّه).

(٣) الطبقات الكبرى، مصدر سابق: ج ٣، ص ٢٤.

(٤) سمّيت غزوة تبوك بغزوة العسرة - بضمّ العين وسكون السين المهملتين - من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ﴾ (التوبة: ١١٧). وروى ابن خزيمة من حديث ابن عباس، قيل لعمر: حدّثنا عن بيان ساعة العسرة. قال: خرجنا إلى تبوك في قيظ شديد فأصابنا عطش... الحديث، وفي تفسير عبد الرزاق عن معمر عن أبي عقيل، قال: خرجوا في قلة من الظهر وفي حرّ شديد حتّى كانوا ينحرون البعير فيشربون ما في كرشه من الماء، فكان ذلك عسرة في الماء وفي الظهر وفي النفقة، فسّميت: غزوة العسرة. (انظر: عمدة القارئ: مصدر سابق: ج ١٨، ص ٤٥).

طالب: إنه لابد من أن أقيم أو تقيم^(١)، فخلّفه. فلمّا فصل رسول الله صلّى الله عليه وسلّم غازياً، قال ناس: ما خلّف عليّاً إلّا لشيء كرهه منه، فبلغ ذلك عليّاً، فأتبع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم حتّى انتهى إليه، فقال له: ما جاء بك يا عليّ؟ قال: لا يا رسول الله إلّا أنّي سمعت ناساً يزعمون أنّك إنّما خلّفتني لشيء كرهته منّي، فتضحك رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وقال: يا عليّ، أما ترضى أن تكون منّي كهارون من موسى غير أنّك لست بنبيّ؟ قال: بلى يا رسول الله. قال: فإنّه كذلك^(٢).

٥ - روى الطبراني عن الإمام عليّ عليه السلام: «أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال: خلّفتك أن تكون خليفتي في أهلي. قال: أتخلّف بعدك يا نبيّ الله! قال: ألا ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي»^(٣).

٦ - روى الهيثمي عن أسماء بنت عميس: «أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال لعليّ: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه ليس بعدي نبيّ»^(٤).

٧ - روى ابن شبيبة: «حدّثنا وكيع عن فضيل بن مرزوق عن زيد بن أرقم: أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال لعليّ: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي»^(٥).

(١) الذي يظهر من بعض النصوص التاريخية أنّ سبب استخلاف النبيّ صلّى الله عليه وآله عليّاً عليه السلام في المدينة عندما قرّر الخروج إلى تبوك هو علمه بأنّ هناك محاولة انقلاب على الحكومة الإسلاميّة من جماعة المنافقين ومن يقف وراءهم من المشركين واليهود، سوف يأتي تفصيلها.

(٢) الطبقات الكبرى، مصدر سابق: ج ٣، ص ٢٤، ٢٥.

(٣) المعجم الأوسط، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢٨٤.

(٤) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، مصدر سابق: ج ٩، ص ١٠٩.

(٥) المصنّف، ابن ابي شبيبة الكوفي، تحقيق وتعليق: سعيد اللّحّام، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ: ج ٧، ص ٤٩٦.

٨ - روى ابن عساكر في ترجمة الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام بأسانيد كثيرة وبألفاظ مختلفة، حتّى ظنّ غير واحد من الأعلام أنّه قد استوعب طرقه:
 منها: بسنده إلى جابر بن عبد الله قال: «جاءنا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ونحن مضطّجين في المسجد وفي يده عسيب^(١) رطب فضربنا، وقال: أترقدون في المسجد! إنّه لا يرقد فيه أحد، فأجفلنا وأجفل معنا عليّ بن أبي طالب. فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: تعال يا عليّ، إنّه يحلّ لك في المسجد ما يحلّ لي، يا عليّ ألا ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ النبوة، والذي نفسي بيده إنك لتزدونّ عن حوزي يوم القيامة رجالاً كما يذاد البعير الضالّ عن الماء بعضاً معك من عوسج كأني أنظر إلى مقامك من حوزي»^(٢).

ومنها: «سأل رجل معاوية عن مسألة، فقال: سل عنها عليّ بن أبي طالب؛ فهو أعلم منّي. قال: قولك يا أمير المؤمنين أحبّ إليّ من قول عليّ. قال: بئس ما قلت ولؤم ما جئت به، لقد كرهت رجلاً كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يغرّه بالعلم غراً، ولقد قال له: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبيّ بعدي»^(٣).

٩ - روى ابن عبد البرّ في (الاستيعاب): «حدّثنا خلف بن قاسم، حدّثنا ابن المفسّر، حدّثنا أحمد بن عليّ، حدّثنا يحيى بن معين، حدّثنا عثمان بن معاوية الفزاري، عن موسى الجهني، عن فاطمة بنت عليّ، قالت: سمعت أسماء بنت عميس تقول: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول لعليّ: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، إلاّ أنّه ليس بعدي نبيّ»^(٤).

(١) العسيب: جريدة من النخل كشط خوصها.

(٢) تاريخ مدينة دمشق، مصدر سابق: ج ٤٢، ص ١٣٩.

(٣) تاريخ مدينة دمشق، مصدر سابق: ج ٤٢، ص ١٧١.

(٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، مصدر سابق: ج ٣، ص ١٠٩٧.

٢. حديث المنزلة في مصادر مدرسة أهل البيت

١. في (غاية المرام) للبحراني: «الباب العشرون في قول النبي لعلّي: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنه...، من طريق العامّة وفيه مئة حديث»^(١).
- وبعد نقله للأحاديث المائة من المصادر المتقدّمة والمتأخّرة لمدرسة الخلفاء، يقول: «وقال ابن أبي الحديد: والذي يدلّ على أنّ عليّاً عليه السلام وزير رسول الله من نصّ الكتاب والسنة قول الله تعالى: ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزيراً مِنْ أَهْلِي﴾ * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾ (طه: ٢٩ - ٣٢). وقال النبيّ في الخبر المجمع على رواياته بين سائر فرق الإسلام: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى»^(٢).
- وفي المصدر نفسه، ينقل الحديث من طريق الخاصّة، فيقول: «الباب الحادي والعشرون، في قول النبيّ لعلّي: (أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبيّ بعدي) من طريق الخاصّة، وفيه سبعون حديثاً»^(٣).
- وبعد أن ينقل الحديث من مصادر العامّة والخاصّة يقول: «والروايات من طرق العامّة والخاصّة بذلك متواترة»^(٤).
٢. في (الشافعي في الإمامة) يقول السيّد الشريف المرتضى: «ولأنّ علماء الأئمة مطبقون على قبوله وإن اختلفوا في تأويله»^(٥)؛ أي: في تفسيره وبيان القراءة التي تدلّ على معنى هذا الحديث.

(١) غاية المرام وحجّة الخصام في تعيين الإمام من طريق الخاصّ والعامّ، تأليف: السيّد هاشم البحراني، تحقيق: العلامة السيّد علي عاشور، مؤسّسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ: ج ١، ص ٢٠.

(٢) المصدر نفسه: ج ١، ص ٢٤١.

(٣) المصدر نفسه: ج ١، ص ٢٠.

(٤) المصدر نفسه: ج ٢، ص ١٤٣.

(٥) الشافعي في الإمامة، الشريف المرتضى، مؤسّسة الصادق للطباعة والنشر: ج ٣، ص ٨.

نتيجة الفصل

بما سطره الأعلام من علماء المسلمين يظهر أنّ حديث المنزلة حديث مشهور تناقلته الكثير من كتب التفسير والحديث والتاريخ، وقد نصّوا على تواتره وصحة سنده، وأنّ من يناقش في سنده مبتدع متّبِع غير سبيل المؤمنين كما عبّر عن ذلك الدهلوي.

إنّ صحّة حديث المنزلة بمكان من الوضوح والتسالم بين أهل الصناعة إلى الدرجة التي جعلت ابن تيميّة يقرّ ويعترف بصحة إسناده؛ وهو الذي ضعّف الكثير من الروايات التي تتحدّث عن فضائل ومناقب العترة الطاهرة صلوات الله عليهم؛ محتجّاً بعدم ذكرها في المصادر الحديثيّة الأساسيّة أو بالمعارضة مع أحاديث أخرى أو بضعف السند.

وعدم طعنه بسند الحديث - وهو من عرفت - يكشف ضمناً عن صحّة الحديث وقطيعة صدوره عن النبيّ محمّد صلّى الله عليه وآله.

نعم، لما أعجزته صحّة الحديث سنداً، عاد ليناقد في فقه الحديث ودلالاته العقائديّة الكبيرة والكثيرة، ليفرغه عن محتواه؛ كما هي طريقته ومنهجه في النصوص التي وردت لبيان مناقب وفضائل إمام المتّقين ومولى الموحّدين علي أمير المؤمنين عليه السلام.

الفصل الثاني

جهات البحث في حديث المنزلة

- الجهة الأولى: دلالة الحديث على المنقبة الخاصة
منهج ابن تيمية في التعاطي مع مناقب العترة
استراتيجية ابن تيمية في التعاطي مع حديث المنزلة
زيادة وتفصيل في أسباب استخلاف النبي الإمام علياً
- الجهة الثانية: القراءة الحقة لاستخلاف الإمام عليّ

إنّ البحث في حديث المنزلة - المتفق على صحّة سنده بين أعلام المسلمين والمتواتر تواتراً لفظياً - يقع في جهتين:

الجهة الأولى: هل يُثبت هذا الحديث الشريف منقبة للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام يمتاز بها عن غيره من الصحابة؟

الجهة الثانية: هل في هذا الحديث الشريف دلالة على خلافة الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام لرسول الله صلّى الله عليه وآله؟

من الواضح أنّ البحث في الجهة الأولى يختلف عن البحث في الجهة الثانية، بمعنى: أنّ إنكار دلالة الحديث على خلافة الإمام عليه السلام لرسول الله لا يُلغي البحث في الجهة الأولى.

ومنه يُفهم: أنّ محلّ النزاع بين المدرستين هو في الجهة الثانية، حيث ذهب مدرسة أهل البيت إلى دلالة الحديث على الخلافة العلوية بينما اختارت مدرسة أهل السنة عدم الدلالة.

أمّا الجهة الأولى فقد وقع فيها النزاع بين أعلام مدرسة الخلفاء أنفسهم، حيث ذهب بعضهم إلى أنّ هذا الحديث يدلّ على منقبة عالية وغالية يمتاز بها عليّ عليه السلام عن غيره من الصحابة والتابعين؛ فهم ينفون دلالة على الخلافة ويثبتون دلالة على فضيلة ما مُنحت لإله عليه السلام.

أمّا البعض الآخر منهم - المتمثّل بالاتجاه الأموي - فهو ينفي الأمرين؛ ويتبنّى عدم دلالة الحديث على الخلافة وعدم دلالة على الفضيلة الخاصّة، بل لا يرى فيه فضيلة. ولأهميّة كلتا الجهتين سوف نفرّد لكلّ منهما بحثاً مستقلاً.

الجهة الأولى: دلالة الحديث على المنقبة الخاصّة

إنّ أهميّة البحث في هذه الجهة تكمن في نقطتين:

الأولى: أنّ هذه الجهة هي محلّ اتّفاق بين مدرسة أهل البيت ومدرسة الخلفاء؛ إذ سيّضح أنّ الأعمّ الأغلب من علماء المسلمين متّفقون على أنّ حديث المنزلة يُعطي للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام الكثير من الخصائص الأعلائيّة؛ سواء أكانت على مستوى الوظائف والمسؤوليّات أم على مستوى المنازل والمقامات.

الثانية: أنّ كلّ فضيلة ومنقبة خُصّ بها أمير المؤمنين عليه السلام تشكّل قرينة على أنّه الأفضل والأقرب إلى رسول الله والأشبه به. وانضمام فضيلة إلى أخرى يعني انضمام قرينة إلى قرينة، الأمر الذي يزيد من قوّة احتمال النتيجة المطلوبة، حتّى نصل إلى درجة لا يعتدّ معها باحتمال الخلاف^(١).

وإذا ثبت أنّه الأفضل والأقرب والأشبه بالنبيّ صلّى الله عليه وآله، كان هو الأحقّ والأولى - أولويّة تعينيّة - بمقام الخلافة بعده. وهذا ضابطٌ ذكره علماء المسلمين سنأتي على تفصيل الكلام فيه في المباحث القادمة.

فهل لحديث المنزلة دلالة على المنقبة الخاصّة؟ في المقام اتّجاهان:

الاتّجاه الأوّل: إثبات منقبة عالية وخاصّة للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام لم يُشاركه فيها أحد من الصحابة والتابعين. وهذا الرأي هو المشهور عند أعلام مدرسة أهل السنّة من غير أتباع ابن تيمية.

فالاتّجاه العامّ لجمهور المسلمين يرى أنّ حديث المنزلة وإن خلا ممّا يدلّ على خلافة الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام^(٢)، لكنّه تضمّن منقبة عالية ثمينة

(١) بحثنا - في الجهة الأولى - ليس في دلالة حديث المنزلة على خلافة الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله، وإنّما في إثبات منقبة أعلائيّة خاصّة له عليه السلام، وإلّا فإنّ المنقبة العامّة ليس لها قيمة فيما نصبوا إليه. (منه دام ظلّه).

(٢) يرى سيّدنا الأستاذ دام ظلّه أنّ حديث المنزلة حتّى لو خلا ممّا يدلّ على إمامة وخلافة

ونفيسة، هي لأمر المؤمنين عليه السلام دون غيره.

قال الألويسي - بعد أن ذكر حديث المنزلة -: «في ذلك من الدلالة على مزيد فضل عليّ كرم الله تعالى وجهه ما لا يخفى»^(١). فقوله: (مزيد فضل) تصريح بأنّ الحديث يُثبت فضيلة أعلائيّة خاصّة بأمر المؤمنين عليه السلام.

الاتّجاه الثاني: مصادرة المنقبة وتفريغها من محتواها وهذا ما اختاره ابن تيميّة الحرّاني، وتابعه على ذلك أتباع النهج الأموي.

منهج ابن تيميّة في التعاطي مع مناقب العترة

قبل الشروع في بيان رأي ابن تيميّة في تعاطيه مع حديث المنزلة، لابدّ من الإشارة إلى منهجه في التعاطي مع أخبار فضائل العترة الطاهرة عليهم السلام بشكل عامّ.

ويمكن إجمال خطوات منهج ابن تيميّة في التعاطي مع الأخبار التي تناولت فضائل العترة الطاهرة بالخطوات التالية:

الخطوة الأولى: نقد الحديث سنداً من خلال تكذيبه، أو اعتباره موضوعاً أو حتى مجرد التشكيك فيه.

فإن لم تتمّ هذه الخطوة وكان الحديث متواتراً أو مشهوراً أو متفقاً عليه بين علماء المسلمين، انتقل إلى الخطوة التالية.

الخطوة الثانية: نقد الحديث متناً ومضموناً، وذلك من خلال التلاعب في

الإمام علي عليه السلام بالمباشرة - كما يذهب إلى ذلك علماء مدرسة الخلفاء، إلا أنّه اشتمل على فضائل ومناقب أعلائيّة خاصّة تدلّ تلك الفضائل على أحقيّته بهذا المقام بعد الرسول صلّى الله عليه وآله.

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألويسي، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ: ج ١٦، ص ١٨٦.

دلالاته الواضحة البيّنة وصرّفها عن معناها الحقيقي، فإن لم تتمّ له هذه الخطوة أيضاً وكان الحديث واضح المعنى جليّ المضمون، انتقل إلى الخطوة الأخيرة.

الخطوة الثالثة: نقد الحديث من خلال التقليل من أهمّية دلالاته الظاهرة للعيان، وذلك بإلغاء خصوصيّته بالإمام واعتبار مضمونه عامّاً يشترك في فضيلته معه غيره من الصحابة أو عموم صالحى المسلمين. وهو يفعل جميع ذلك إمّا من خلال تليسه على القارئ بنصّ قرآنيّ أو روائيّ يفرغ الحديث عن دلالاته الجدّية، وإمّا من خلال معارضته للحديث بإيراد نصّ قرآنيّ أو روائيّ يحمل نفس المضمون أو مضموناً مشابهاً جاء في حقّ أشخاص آخرين^(١).

إذا عرفت ذلك، نشرّع في بيان استراتيجيّة ابن تيميّة في التعاطي مع حديث المنزلة الصحيح والصريح والمتفق عليه بين علماء المسلمين.

استراتيجية ابن تيميّة في التعاطي مع حديث المنزلة

لما عرف ابن تيميّة القيمة العقديّة - المرتبطة بمقام الإمامة والخلافة - التي يمثّلها حديث المنزلة، راح يُطبّق استراتيجيّة المعهودة بكامل خطواتها عليه؛ سعياً منه لتضعيف الحديث، أو إفراغه من محتواه، وإسقاطاً لمضمونه. ولما أدرك أنّ صحّة سند الحديث بمكان من الوضوح والتسالم عند علماء المسلمين، وأنّه عاجز عن القدح فيه من هذه الجهة، كرّس كلّ جهده ليفرغه عن دلالاته الكثيرة والكبيرة، فسلك خطوات ثلاثاً:

الخطوة الأولى: تفسيره الحديث بما يجعله أقرب إلى الذمّ

إنّ ابن تيميّة فرّغ الحديث عن مضمونه الواقعي، وشكّك في دلالاته على

(١) انظر: معالم الإسلام الأموي من القدح في العترة النبويّة الطاهرة إلى استباحتها، مصدر

منقبة، وفسره تفسيراً صار الحديث به أقرب إلى الذمّ والمثلبه منه إلى المدح والمنقبة.

وقد استشهد لذلك بعدة شواهد، منها:

١ - بكاء الإمام عليّ عليه السلام حينما خلفه الرسول صلّى الله عليه وآله علي المدينة، فإنّ بكاءه يكشف عن علمه ودرأيته بأنّ هذا الاستخلاف خالٍ عن كلّ مزيّة توجب البهجة والسرور، بل يدلّ على استشعاره بالنقص والتوهين عندما يُترك في المدينة مع النساء والصبيان!

وهذا ما أفاده في مواطن، منها ما في (منهاج السنّة)، حيث قال: «فلهذا خرج إليه عليّ يبكي، وقال أتخلفني مع النساء والصبيان»^(١).

وقال في (مجموع الفتاوى): «ولو كان هذا الاستخلاف أفضل من غيره لم يخفَ عليّ عليّ، ولحقه يبكي»^(٢)، أي: لو كان في هذا الاستخلاف منقبة للمستخلف، لفرح بها الإمام عليّ عليه السلام، ولما سار إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله وهو يبكي مستفهماً عن سرّ الاستخلاف، فبكاؤه كاشف عن شعوره بأنّ هذا الاستخلاف قاذح له.

٢ - بما أنّ الباقيين في المدينة هم من العجزة والأطفال والصبيان والنساء، لذا لم يكونوا بحاجة إلى أن يستخلف عليهم النبيّ الكريم صلّى الله عليه وآله رجلاً مهماً. وهذا ما أفاده بقوله: «فلما كان في غزوة تبوك، لم يأذن في التخلف عنها وهي آخر مغازيه، ولم يجتمع معه الناس كما اجتمعوا معه فيها، فلم يتخلف عنه إلا النساء والصبيان أو من هو معذورٌ لعجزه عن الخروج أو من هو منافق، ولم يكن في المدينة رجال من المؤمنين أقوياء يستخلف عليهم، كما كان يستخلف

(١) منهاج السنّة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢٦١.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيميّة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٤١٧.

عليهم في كل مرة»^(١)، وهذا صرف واضح للحديث عن المدح والمنقبة وتوجيهه نحو الذم والمثلية.

٣ - يرى ابن تيمية أن السر في استخلاف الإمام علي عليه السلام في المدينة يوم أراد السفر إلى تبوك هو عدم احتياج النبي صلى الله عليه وآله له في هذه الغزوة، وهذا ما أفاده بقوله: «الملوك وغيرهم إذا خرجوا في مغازيهم أخذوا معهم من يعظم انتفاعه به ومعاونته له، ويحتاجون إلى مشاورته والانتفاع برأيه ولسانه ويده وسيفه، فلم يكن رسول الله محتاجاً إلى علي في هذه الغزوة، حتى يشاوره أو أن يستفيد من يده ولسانه وسيفه، فأخذ معه غيره؛ لأنهم كانوا ينفعون في هذه القضايا»^(٢).

وقال أيضاً: «فكان قول النبي بل تركه في المواضع التي لا تحتاج إلى كثير سعي واجتهاد»^(٣).

وهذا يعني أن خروج الإمام عليه السلام إلى غزوة تبوك مع النبي الأكرم صلى الله عليه وآله عديم الفائدة! وهل هذا إلا القدر الصريح لبطل الإسلام؛ علي بن أبي طالب، صاحب الانتصارات البدرية والخيرية، والثبات في أحد وحين؟! أيقاس الكرار قالع الأبواب وهازم الأحزاب بغيره ثم يقال إن الغير أنفع منه في غزوة تبوك؟! ما لكم كيف تحكمون؟

٤ - إن النبي صلى الله عليه وآله لم يكن بصدد إثبات منقبة بل هو بصدد دفع مثلبة ومنقصة، لأن حديثه جاء جواباً على من قال إنه إنما استخلفه لبغضه إياه، وهذا ما أفاده بقوله: «فكان قول النبي مبيناً أن هذا الاستخلاف ليس نقصاً ولا

(١) منهاج السنة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢٦١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

غَضًّا^(١). وقال أيضاً: (وأما قوله أما ترضى أن تكون متي بمنزلة هارون من موسى)، قاله في غزوة تبوك لما استخلفه على المدينة، فقيل^(٢): استخلفه لبغضه إيَّاه^(٣).

فلما أشاع المنافقون أن رسول الله صلى الله عليه وآله إنما ترك علياً في المدينة لأنه يبغضه^(٤)، ويستثقل صحبته! جاء حديث المنزلة ليدفع هذه الشائعة، فالرسول صلى الله عليه وآله إنما كان في مقام دفع نقص ومثلبة لا في مقام إثبات كمال ومنقبة. وهذا البيان أقرب إلى الذم منه إلى المدح.

مناقشة الخطوة الأولى: الحق أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يبك لأنه استشعر النقص؛ بل لأنه كان في كل المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله، فلما تركه في المدينة وذهب إلى معركة مصيرية كان من الطبيعي أن يحزن ويتألم. والأهم من ذلك هو أن ترك النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام واستخلافه على المدينة أزعج المنافقين؛ لعلمهم أن وجوده عليه السلام يعني إحباط جميع حيلهم ومخططاتهم، ولهذا أرجفوا به وبثوا شائعات كان الهدف منها إخراج أمير المؤمنين وإجباره - معنوياً - على مغادرة المدينة. فقالوا: ما خلف

(١) المصدر نفسه.

(٢) في مواضع أخرى بيّن شيخ المنهج الأموي أن القائل هم المنافقون.

(٣) منهاج السنة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢٦١.

(٤) إن قول المنافقين من أعجب الأقوال وأجرئها على سيرة أخي النبي ووصيه وفاديه وباب مدينة علمه ومن قال الرسول بحقه: «يا علي من أبغضك فقد أبغضني». وروى الطبراني: عن ابن عباس، قال: «نظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى علي، فقال: لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق. من أحبك فقد أحبني، ومن أبغضك فقد أبغضني، وحببي حبيب الله وبغضني بغض الله. ويل لمن أبغضك بعدي» (المعجم الأوسط، مصدر سابق: ج ٥، ص ٨٧).

رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلِيًّا إِلَّا اسْتِقْلَالَ لَهُ، وَتَخَفَّفًا مِنْهُ^(١)! قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «وَقِيلَ إِنَّ بَعْضَ الْمُنَافِقِينَ طَعَنَ فِيهِ وَقَالَ إِنَّهَا خَلْفَةٌ لِأَنَّهُ يَبْغِضُهُ»^(٢).

ولإبطال هذه الشائعة وتكذيبها أسرع الإمام عليّ عليه السلام إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فالتقاه في موضع على ثلاثة أميال من المدينة، فقال: «يا رسول الله، زعمت قريش أنك إنما خلفتني أنك استثقلتني وكرهت صحبتي. وبكى عليّ رضي الله عنه، فنادى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الناس: ما منكم أحد وله حاجة بآبني طالب، أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي؟ قال عليّ رضي الله عنه: رضيت عن الله عز وجل وعن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»^(٣).

وفي لفظ ابن هشام في (السيرة): «يا نبي الله، زعم المنافقون أنك إنما خلفتني أنك استثقلتني وتخففت مني، فقال: كذبوا، ولكنني خلفتك لما تركت ورائي، فارجع فاخلفني في أهلي وأهلك، أفلا ترضى يا عليّ أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي؟ فرجع عليّ إلى المدينة، ومضى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على سفره»^(٤).

فجاء ردّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ رافعاً ودافعاً لكلّ تلك الاتهامات معطياً إياه مقاماً لم يعطه أحداً من الصحابة.

(١) سيرة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ألفها: أبو عبد الله بن إسحاق بن يسار المطلبلي، وهدّبا: أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري، ضبط غرائبها وعلّق عليها: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، ١٣٨٣ هـ: ج ٤، ص ٩٤٦.

(٢) منهاج السنّة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢٦١.

(٣) خصائص النسائي، مصدر سابق: ص ٨٤؛ السنن الكبرى، مصدر سابق: ج ٥، ص ١٢٤.

(٤) سيرة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، مصدر سابق: ج ٤، ص ٩٤٧.

وأما قول ابن تيمية بأن النبي صلى الله عليه وآله ترك الإمام علياً عليه السلام في المواضع التي لا تحتاج إلى اجتهاد، فسيأتي إثبات أن الاستخلاف في المدينة كان له الأهمية القصوى لأن مصير الإسلام كان يتوقف عليه. وقوله: (إن من تخلف لم يكن إلا المنافق أو العاصي أو المعذور من النساء والصبيان) عليه وليس له؛ إذ لو كان كبار الصحابة الموثوقون موجودين لقاموا بدورهم، ولكن عندما خليت المدينة إلا من المنافقين كانت المهمة أصعب، وبحاجة إلى رجلٍ حاسمٍ وحازم، كرار غير فرار.

الخطوة الثانية: عدم دلالة المنقبة على أفضليته عليه السلام

يرى ابن تيمية أنه بعد التسليم بأن حديث المنزلة يدل على منقبة للإمام أمير المؤمنين عليه السلام، فهي منقبة عادية، لا تدل على أفضليته؛ ولا على مساواته في الفضل لمن استخلف قبله! وهذا ما أفاده بقوله: «كان هذا الاستخلاف أضعف من الاستخلافات المعتادة منه صلى الله عليه وسلم»، فكلمة (أضعف) لا دلالة فيها على أفضليته على من استخلف قبله.

مناقشة الخطوة الثانية: إن النبي صلى الله عليه وآله كان يُريد السفر بعيداً ليخوض معركة شديدة، ولم يُبق من الجماعة الصالحة أحداً؛ لأن المعركة كانت مصيريةً وشديدة، وقد تخلف العصاة والمنافقون الذين يتربصون بالنبي صلى الله عليه وآله الدوائر ويتمنون أن تخلو العاصمة الإسلامية من قائدها ورجالها حتى يضربوا ضربتهم، وينقلبوا عسكرياً، ويقضوا على الدعوة والدولة. ووجود المنافقين في الدولة الإسلامية من الحقائق القرآنية والروائية والتاريخية الواضحة، وتربصهم بالنبي صلى الله عليه وآله والتناجي فيما بينهم بالإثم والعدوان ومعصية الرسول أوضح^(١).

(١) لقد ذكر المولى سبحانه وتعالى النجوى في كتابه فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلَا

أما تخلفهم في المدينة يوم خرج النبي صلى الله عليه وآله إلى تبوك فيعلم من تصريح علماء السيرة والتاريخ وغيرهم من أعلام المسلمين، ولم يستطع حتى ابن تيمية إنكاره، حيث قال: «فلم يتخلف عنه إلا النساء والصبيان أو من هو معذور أو هو منافق»^(١). وفي (عمدة القارئ): «وقال ابن سعد: فلما سار تخلف ابن أبي ومن كان معه»^(٢).

لذا كان على النبي القائد صلى الله عليه وآله أن يترك في المدينة خليفة قوياً بساعده، عالماً بحيل الأعداء ومخططاتهم، خبيراً بفنون المواجهة، هو أقرب الناس إلى نفسه، وأشبههم بسيرته ومسيرته؛ فخلف الإمام علياً عليه السلام؛ لعلمه بأنه الأقوى، والأثبت، والأعلم، والأخبر. فشان صدور الحديث يدل على أن هذا الاستخلاف هو الأقوى، وأنه بنفسه دال على عظمة المستخلف وقوته وفضيلته وعلو مقامه، وأنه ليس مثله أحد إلا من استخلفه^(٣).

الخطوة الثالثة: للغير فضيلة أشرف من فضيلة حديث المنزلة

بعد التسليم بدلالة حديث المنزلة على فضيلة للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، يرى ابن تيمية عدم اختصاصها به، حيث قال: «ومعلوم أنه استخلف غيره قبله وكانوا منه بهذه المنزلة، فلم يكن هذا من خصائصه»^(٤)؛ بل لأبي بكر

تَتَنَاجَوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ وَتَنَاجَوْا بِالْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٩﴾
(المجادلة: ٩).

(١) منهاج السنة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢٦١.

(٢) عمدة القارئ، مصدر سابق: ج ١٨، ص ٤٥.

(٣) سيأتي مزيد كلام حول أهمية هذا الاستخلاف من قبل سيدنا الأستاذ دام ظلّه عند تقديمه القراءة الحقة لأسباب استخلاف النبي صلى الله عليه وآله الإمام أمير المؤمنين عليه السلام على المدينة.

(٤) مجموع الفتاوى، مصدر سابق: ج ٤، ص ٤١٦.

وعمر بن الخطاب أفضل منها^(١)؛ «ألا ترى إلى ما ثبت بالصحیحين من قول النبي في حديث الأسارى لما استشار أبا بكر فأشار بالفداء، واستشار عمر فأشار بالقتل، قال: سأخبركم عن صاحبكم، مثلك يا أبا بكر مثل إبراهيم، ومثلك يا عمر مثل نوح. فقوله صلى الله عليه وسلم لهذا: مثلك مثل إبراهيم وعيسى، وقوله لهذا: مثلك مثل نوح وموسى أعظم من قوله: أنت مني بمنزلة هارون من موسى»^(٢).

وقال في (مجموعة الفتاوى): «وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وآله لما استشار أصحابه في أسارى بدر وأشار عليه أبو بكر أن يأخذ الفدية منهم وإطلاقهم، وأشار عليهم عمر بضرب أعناقهم، قال النبي صلى الله عليه وآله: إن الله يلين قلوب رجال فيه حتى تكون ألين من البر، ويشدد قلوب رجال فيه حتى تكون أشد من الصخر، وأن مثلك يا أبا بكر مثل إبراهيم الخليل ومثل عيسى بن مريم، ومثلك يا عمر مثل نوح عليهم السلام إذ قال: رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً، ومثل موسى بن عمران...»^(٣). وهذا يعني أن فضيلة حديث المنزلة لا تشكل امتيازاً لصاحبها عليه السلام، لأنهما دون فضيلة الأول والثاني^(٤).

(١) فإن قلت: لماذا يضع ابن تيمية أبا بكر وعمر بن الخطاب في قبال الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام؟ قلت: حتى يثبت مناط تقدمهما بالخلافة عليه، فهما إنما تقدمتا عليه بالخلافة لأنهما كانا أفضل وأشجع وأكفأ منه! بل وأقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله منه!! فبالتالي هما أحق بها منه!!!

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية، مصدر سابق: ج ٤، ص ٤١٧.

(٣) المصدر نفسه: ج ٤، ص ٤٥٥.

(٤) هذه هي الخطوات الثلاث التي سار عليها شيخ المنهج الأموي ابن تيمية لإفراغ الحديث عن محتواه ومضمونه. ومن يتابع القنوات الفضائية التابعة للمنهج الوهابي الأموي يدرك بوضوح أن أعلام هذا المنهج الجدد لا شيء عندهم سوى أنهم يرددون ما قاله شيخهم

مناقشة الخطوة الثالثة: لما كان حديث المنزلة صريحاً في أنّ منزلة أمير المؤمنين عليه السلام من النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كمنزلة هارون من موسى، علم ابن تيمية أنّ الحديث يشتمل على فضائل كبيرة وكثيرة للإمام عليّ عليه السلام؛ فهارون كان أقرب الناس إلى موسى وأشبههم به وأفضلهم عنده، وهذا يعني أنّ الإمام عليّاً عليه السلام هو أقرب الناس إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وأشبههم به وأفضلهم عنده. وهذه مناقب عالية وخاصة ذات معطيات عقائدية جمة، يدعن لها كلّ من ألقى السمع وهو شهيد. وهذا ما لا يرتضيه ابن تيمية لذا فكّر وقدر، ونظم معاني وأوصافاً في ذهنه بالتقديم والتأخير والوضع والرفع؛ فأعرض عن الحقّ، وامتنع عنه كبراً وعتوّاً، فادّعى ورود رواية في الصحيحين لإثبات حيازة أبي بكر بن أبي قحافة وعمر بن الخطّاب على فضيلة هي من سنخ فضيلة حديث المنزلة، ولكنّها أعلى منها بمراتب، وبه يكون لهما ما هو أعلى وأعلى ممّا هو للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

ودعواه بأنّ الحديث ورد في الصحيحين مردود؛ بخلوّهما منه، ويشهد لذلك ما ذكره الدكتور محمّد رشاد سالم بقوله: «الحديث مع اختلاف في الألفاظ عن عبد الله بن مسعود في المستدرک للحاكم، والحديث في المسند والحديث أورده الترمذي وأورده...»^(١). فهو لم يُشر إلى وجود الحديث في صحيح البخاري أو صحيح مسلم.

والقول بأنّ ابن تيمية - في مجموعة الفتاوى - قال: «ثبت في الصحيح»، والصحيح وصف للحديث، وليس تحديداً لمكان تدوينه، مردود بضعف سنده،

الحرّاني، خصوصاً فيما يرتبط بروايات فضائل ومناقب العترة الطاهرة عليهم السلام. (منه دام ظلّه).

(١) منهاج السنّة، مصدر سابق: ج ٣، ص ٥٩٧.

حديث المنزلة..... ٢٤٣

ويشهد لذلك ما ذكره (وصي الله بن محمد عباس) في تحقيقه لكتاب (فضائل الصحابة)، حيث قال: «ما تقول في هؤلاء الأسارى... إسناده ضعيف»^(١).

وقال إسلام منصور عبد الحميد في تحقيق كتاب (السنن الكبرى) - بعد نقله الحديث -: «ضعيف»^(٢).

وقال شعيب الأرنؤوط في تحقيق كتاب (مسند الإمام أحمد): «إسناده ضعيف؛ لانقطاعه»^(٣).

وقال عبد الله بن عبد المحسن التركي في تحقيق كتاب (البداية والنهاية): «إسناده ضعيف»^(٤).

فإن قلت: إن الحديث نقله الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين وقال: (هذا حديث صحيح ولم يخرجاه). وقول ابن تيمية (صحيح) مستند إلى تصحيح الحاكم له.

قلت: إن ابن تيمية لا يثق بتصحيحات الحاكم، ويشهد لذلك قوله في (مجموع الفتاوى): «وأما حديث المعتمر بن سليمان عن أبيه فيعلم أولاً أن تصحيح الحاكم وحده وتوثيقه وحده لا يوثق به»^(٥).

فتحصّل: أن الحديث الذي نقله ابن تيمية غير موجود في الصحيحين، وأنه ضعيف من حيث الإسناد^(٦).

(١) فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار ابن الجوزي: ج ١، ص ٢٢١، الحديث ١٨٦.

(٢) السنن الكبرى، للبيهقي، مصدر سابق: ج ٦، ص ٦١٠، الحديث رقم ١٢٨٤٤.

(٣) مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط: ج ٦، ص ١٤٠، رقم ٣٦٣٢.

(٤) البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مصدر سابق: ج ٥، ص ١٦٣.

(٥) مجموع فتاوى ابن تيمية، مصدر سابق: ج ٢٢، ص ٤٢٦.

(٦) إن وجود الباطل في كلمات ابن تيمية ليس شيئاً غريباً على من قرأ مصنفاته وحقق في

ومع بطلان دعوى الرجل يثبت أنّ ما في حديث المنزلة من فضيلة للإمام عليّ عليه السلام هي فضيلة أعلاّية وليس لغيره مثلها، فضلاً عن أعظم منها.

زيادة وتفصيل في أسباب استخلاف النبيّ الإمام عليّاً

لمعرفة أسباب وخلفيات استخلاف النبيّ صلّى الله عليه وآله للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام على المدينة لا بدّ من الوقوف على جملة من الحقائق:

الحقيقة الأولى: حضور الإمام عليّ عليه السلام في المشاهد كلّها

من الحقائق الثابتة تاريخياً أنّ الإمام عليّاً عليه السلام كان حاضراً في جميع مشاهد النبيّ صلّى الله عليه وآله، فلم يتخلّف عن أيّ مشهد. يقول ابن حجر العسقلاني: «عليّ بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي أبو الحسن، أوّل الناس إسلاماً في قول الكثير من أهل العلم، ولد قبل البعثة بعشر سنين على الصحيح، فُرّب في حجر النبيّ صلّى الله عليه وسلّم ولم يفارقه، وشهد معه المشاهد إلاّ غزوة تبوك، فقال له بسبب تأخيره له بالمدينة: (ألا ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى) وزوّجه بنته فاطمة، وكان اللواء بيده في أكثر المشاهد، ولما آخى النبيّ صلّى الله عليه وسلّم بين أصحابه قال له: أنت أخي»^(١).

منقولاته وتأمل في تحليلاته؛ فهو يهدف - دائماً - إلى تضعيف القويّ واسقاطه إذا كان مرتبطاً بالإمام عليّ بن أبي طالب، وتقوية الضعيف وتصحيحه إذا كان مرتبطاً بخصومه.

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ أبي الفضل أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، بدار هجر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ: ج ٧، ص ٢٧٥، رقم الترجمة (٥٧١٤).

فالإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام كان حاضراً في المشاهد كلّها ولم يكن حضوره حضوراً عادياً بل كان اللواء بيده في أغلب المعارك.

الحقيقة الثانية: أهمية غزاة تبوك

تبوك - بفتح التاء المثناة من فوق وضمّ الباء الموحّدة وسكون الواو وفي آخره كاف^(١) - كانت القلعة القويّة الرفيعة الجدران المقامة عند عين ماء من الشريط الحدودي السوري في طريق حجر والشام^(٢).

وكانت سوريا آنذاك مستعمرة من قبل الإمبراطوريّة الرومانيّة التي كانت عاصمتها القسطنطينيّة. «وكان جميع سكّان المناطق الحدوديّة للشام نصارى على دين المسيح عيسى بن مريم عليه السلام، وكان أكثر زعمائها ولاية منصوبين من قبّل حاكم الشام الذي كان يُمثّل هو بدوره إمبراطور الروم ويمثّل أوامره.

ولقد كان لانتشار الإسلام السريع في شبه الجزيرة العربيّة وفتوحات المسلمين المشرّفة في الحجاز صداه في خارج الحجاز ينعكس بالوسائل الموجودة في ذلك اليوم، وكان ذلك يُرعب الأعداء ويدفعهم للتفكير في حيلة.

ولقد دفع سقوط حكومة مكّة الوثنيّة واعتناق زعماء الحجاز الكبار الدين الإسلامي، وبطولات الإسلام الباهرة وبسالتهم وتفانيهم الفريد في طريق عقيدتهم، بإمبراطور الروم إلى أن يحشّد جمعاً كبيراً ويتهيأ لمهاجمة المسلمين وغزوهم بغتة^(٣).

فجمّعوا جمعاً كثيرة بالشام، وبلغ رسول الله صلّى الله عليه وآله «أنّ هرقل

(١) عمدة القارئ، مصدر سابق: ج ١٨، ص ٤٤.

(٢) انظر: سيّد المرسلين، تأليف: المحقّق الشيخ جعفر السبحاني، تعريب: الشيخ جعفر الهادي، مؤسّسة النشر التابعة لجامعة المدرّسين في قم، الطبعة الثانية: ج ٢، ص ٥٥٢.

(٣) المصدر نفسه: ج ٢، ص ٥٥٢.

قد رزق أصحابه لسنة وأجلبت معه لحم وجذام وعاملة وغسان وقدموا مقدّماتهم إلى اللقاء، فندب رسول الله صلى الله عليه - وآله - وسلم الناس إلى الخروج، وأعلمهم بالمكان الذي يريد ليتأهبوا لذلك»^(١).

قال ابن تيميّة: «وعام تبوك خرج النبيّ صلى الله عليه - وآله - بجميع المسلمين ولم يأذن لأحد في التخلف عن الغزاة لأنّ العدو كان شديداً»^(٢).

فلما كان العدو شديداً والمعركة مصيريّة، كان الجيش الإسلامي بحاجة إلى حضور من هو مثل عليّ بن أبي طالب عليه السلام في جسمه وعلمه بفنون القتال، وكان على النبيّ القائد صلّى الله عليه وآله أن يخرج معه إلى غزوة تبوك. فلماذا أبقاه في المدينة؟

ظاهرة النفاق في العصر المدني

قبل الإجابة على السؤال أعلاه وتقديم القراءة الحقّة لترك النبيّ صلّى الله عليه وآله الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام حين أراد الخروج بجيش العسرة واستخلافه له على المدينة، نقف عند ظاهرة النفاق في العصر المدني؛ لأنّ فهم هذه الظاهرة ومعرفة مدى انتشارها في ذلك العصر يشكّل مقدّمة مهمّة للوقوف على خلفيّات استخلاف الإمام أمير المؤمنين في تلك الفترة العصيبة^(٣).

(١) عمدة القارئ، مصدر سابق: ج ١٨، ص ٤٥.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيميّة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٤٠٤.

(٣) إنّ فهم ظاهرة النفاق ومعرفة مدى انتشارها في العصر المدني يشكّل - كذلك - مقدّمة مهمّة للوقوف على خلفيّات الأحداث التي عصفت بالمجتمع الإسلامي بشكل عام؛ سواء أحداث عصر النبوة أم الأحداث التي تلت رحلة النبيّ صلّى الله عليه وآله إلى الرفيق الأعلى، وانعكاسات تلك الأحداث على الواقع الإسلامي بمختلف أبعاده؛ الفكرية والعقدية والفقهية والسلوكية والاجتماعية والسياسية. (منه دام ظلّه).

إن انتشار ظاهرة النفاق في المجتمع الإسلامي في العصر المدني يعود إلى عاملين:

الأول: انتصار الدعوة الإسلامية وسيطرة الرساليين.

الثاني: انهزام المعارضين نفسياً، وفقدانهم الشجاعة الكافية لمواجهة المدّ الجديد، واضطرارهم إلى الاستسلام الظاهري أمام الدعوة.

فالمنافقون هم فئة أسلمت ظاهراً، وتشهدوا الشهادتين، ولكن سرّهم ما زالت على الكفر؛ لذا كانوا يترّبصون بالدعوة الإسلامية الدوائر، ويتآمرون مع أعداء الدعوة عليها، ويشيرون الفتن، ويسعون للقضاء على الإسلام.

والنبيّ صلى الله عليه وآله كان عالماً بهم، ولكنه لم يدخل معهم في صراع مسلّح، كما فعل مع القوى الوثنيّة واليهوديّة والنصرانيّة، بالرغم من كلّ ممارساتهم التخريبيّة، بل لم يعزلهم عن المجتمع الإسلامي باستثناء ما حدث في أعقاب غزوة تبوك، وسمح لهم بالعمل الجهادي ولم يتخذ تدبيراً يمنعهم به من الحضور في ساحة الجهاد في الوقت الذي كان يعلم أنّهم إنّما كانوا يفعلون ذلك إمّا تمهيداً لخيانة المسلمين أو طمعاً بالغنائم.

والسرّ في عدم دخول النبيّ صلى الله عليه وآله معهم في صراع مسلّح كما فعل مع غيرهم من أعداء الإسلام يكمن في أنّ هذه القوّة المعادية كانت تتظاهر بالإسلام، وتشهد عشر مرّات في اليوم بشهادة الإسلام؛ فهي غير واضحة للجميع ومندسّة في صفوف المسلمين، قديرة على التخفيّ في أعقاب أيّ تخريب تمارسه، ممّا جعل نسبة أيّ عمل تخريبيّ إليها لا يعدو في الظاهر وأمام الرأي العامّ سوى مجرد اتّهام مشكوك فيه.

فلم يكن بإمكان الرسول - والحال هذا - أن يعاقبهم أو حتّى يعزلهم؛ لأنّه سيفسّر ذلك بأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله يُعاقب على التّهمة ويأخذ بالظنّة ويحصّد الرؤوس لمجرّد الشكّ في أنّها تتآمر على سلامة الدولة؛ لذا نجده صلى

الله عليه وآله يرفض مراراً رأي بعض الصحابة واقترحهم عليه بقتل رؤوس المنافقين.

إن ممارسة القتل الجماعي أو الفردي تجاه أشخاص هم في الظاهر من أتباع الدعوة الإسلامية، سوف يُعطي لأعداء الإسلام في الخارج سلاحاً دعائياً لمهاجمة الرسول صلى الله عليه وآله، وتخويف الناس من الدخول في الإسلام بحجة أنهم لن يجدوا فيه الضمانات الكافية على حياتهم.

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعمر معترضاً على اقتراحه بقتل المنافقين، وذلك في غزوة بني المصطلق عندما حاولوا إثارة الفتنة بين المسلمين وفي غيرها من المناسبات: «دعه لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه»^(١).

نعم، في أثناء التجهز إلى غزوة تبوك وبعدها، اتخذ النبي صلى الله عليه وآله إجراءات صارمة بحق المنافقين، فقد أمر بإحراق الدار على المتأمرين فيه عليه، وهدم مسجد ضرار، وأمر بعزل المتخلفين منهم عن غزوة تبوك اجتماعياً وعدم الصلاة عليهم، وعدم اشتراكهم في الجهاد بعدما نزل القرآن بذلك.

إن هذا الإجراءات غير المسبوقه من النبي القائد صلى الله عليه وآله في حق المنافقين يكشف عن خطورة المخطط الانقلابي الذي كانوا يهيئون له.

المنافقون يخططون لاغتيال النبي

بعد أن شاع نبأ سفر النبي صلى الله عليه وآله إلى تبوك، وهي المنطقة البعيدة جداً عن المدينة المنورة، الأمر الذي يجعل رجوعه إليها يستغرق وقتاً طويلاً، فكّر المنافقون باغتنام هذه الفرصة خصوصاً مع علمهم بأن المدينة سوف تخلو من رجالها؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله أعلن النفير العام.

(١) سنن الترمذي، مصدر سابق: ج ٥، ص ٩٠.

فذهب جماعة منهم مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِاغْتِيَالِهِ فِي الطَّرِيقِ، بَيْنَمَا بَقِيَ الْآخَرُونَ فِي الْمَدِينَةِ لِيَنْقَلِبُوا عَلَى نِظَامِ الْحُكْمِ فِيهَا.

وَيَشْهَدُ لِسُوءِ نَوَايَا مِنْ اسْتِجَابِ مِنْهُمْ مَا أَفَادَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ بِقَوْلِهِ: «وَفِي غَزْوَةِ تَبُوكَ اسْتَنْفَرَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا اسْتَنْفَرَ غَيْرَهُمْ^(١)، فَخَرَجَ بَعْضُهُمْ مَعَهُ وَبَعْضُهُمْ تَخَلَّفُوا، وَكَانَ فِي الَّذِينَ خَرَجُوا مَعَهُ مِنْ هَمَّ بِقَتْلِهِ فِي الطَّرِيقِ^(٢)؛ هَمُّوا بِحَلِّ حِزَامِ نَاقَتِهِ لِيَقَعَ فِي وَادٍ هُنَاكَ، فَجَاءَهُ الْوَحْيُ فَأَسْرَّ إِلَى حَذِيفَةَ أَسْمَاءَهُمْ^(٣) وَلِذَلِكَ يُقَالُ: هُوَ صَاحِبُ السَّرِّ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الصَّحِيحِ، وَمَعَ هَذَا فَفِي الظَّاهِرِ تَجْرِي عَلَيْهِمْ أَحْكَامُ أَهْلِ الْإِيمَانِ»^(٤).

الجهة الثانية : القراءة الحقة لاستخلاف الإمام علي

لو أراد رئيس دولة فتية السفر إلى منطقة بعيدة لأجل خوض معركة شديدة

- (١) أي: استنفر الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الْمُنَافِقِينَ كَمَا اسْتَنْفَرَ غَيْرَ الْمُنَافِقِينَ. (منه دام ظلّه).
- (٢) من المنافقين الذين همّوا بقتل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الطَّرِيقِ مِنْ تَوَلَّى الْأَمْرَ بَعْدَ رَحِيلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى الرَّفِيقِ الْأَعْلَى. وَهَذِهِ حَقِيقَةُ أَشَارِهَا لِإِمَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ. (منه دام ظلّه).
- (٣) لَقَدْ اسْتَوْدَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ أَسْمَاءَ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ هَمُّوا بِقَتْلِهِ فِي الْعُقْبَةِ إِلَى حَذِيفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، وَكَانَ فِيهِمْ مَنْ يُعَدُّ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ، حَتَّى رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ أَنَّ كِبَارَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ وَمِنْهُمْ الْمَسْمُونُ بِ(الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرَةِ) كَانُوا يَأْتُونَ إِلَى حَذِيفَةَ وَيَسْأَلُونَهُ: هَلْ أَسَاءُوا مِنْهُمْ؟ وَنَحْنُ نَسْأَلُ: إِذَا كَانُوا - حَقًّا - مِنَ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ فَلِمَ إِذَا يَخَافُونَ أَنَّ أَسْمَاءَهُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ؟! إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ تَكْشِفُ عَنْ بَطْلَانِ الْحَدِيثِ الْقَائِلِ أَنَّ هَؤُلَاءِ كَانُوا مُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ. وَنَحْنُ لَا نَرِيدُ أَنْ نَنْفِي الْبَشَارَةَ عَنِ الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ مَنْ ثَبَتَ حَقًّا أَنَّهُ مُبَشِّرٌ بِالْجَنَّةِ؛ كَالْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ. (منه دام ظلّه).

(٤) الْإِيمَانِ، تَأَلِيفُ: شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ (ت ٧٢٨ هـ)، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي

وهو يعلم أنّ في دولته عصاة و منافقين، ومن يُخاف منهم عليها، فهل يستخلف عليها الضعيف أم يستخلف القويّ الأمين؟

لا شكّ أنّه سوف يستخلف القويّ الأمين؛ بل الأقوى والأوثق، والأكثر عزماً وحزماً، والأقرب إلى نفسه، والأشبه به سيرة ومسيرة.

وهكذا فعل النبيّ صلّى الله عليه وآله فهو يُريد أن يسافر سفيراً بعيداً ليخوض معركة شديدة، ولم يُبق من الجماعة الصالحة أحداً؛ لأنّ المعركة كانت مصيريّة وشديدة، وقد تخلف العصاة والمنافقون الذين يتربّصون بالنبيّ الدوائر ويتمنّون أن تخلو العاصمة الإسلاميّة من قائدها ورجالها حتّى يضربوا ضربتهم، ويكشروا عن أنيابهم، وينقلبوا عسكرياً، ويقضوا على الدعوة والدولة.

إنّ استخلافه عليه السلام على من في المدينة ولم يكن فيها من المسلمين إلّا العجزة والنساء والصبيان، مع تخلف أكثر العصاة والمنافقين يزيد الأمر خطورة والمهمّة صعوبة؛ إذ بمن يستعين هذا الخليفة لمواجهة المنافقين المتربّصين؟! ووجود المنافقين في الدولة الإسلاميّة من الحقائق القرآنيّة والروائيّة والتاريخيّة الواضحة، وتربّصهم بالنبيّ صلّى الله عليه وآله والتناجي فيما بينهم بالإثم والعدوان ومعصية الرسول أوضح.

أمّا تخلفهم في المدينة يوم خرج النبيّ صلّى الله عليه وآله إلى تبوك فيعلم من تصريح علماء السيرة والتاريخ وغيرهم من أعلام المسلمين، ولم يستطع حتّى ابن تيميّة إنكاره، حيث قال: «فلم يتخلف عنه إلّا النساء والصبيان أو هو معذور أو هو منافق»^(١).

«وقال ابن سعد: فلمّا سار تخلف ابن أبيّ ومن كان معه»^(٢).

(١) منهاج السنّة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢٦١.

(٢) عمدة القارئ، مصدر سابق: ج ١٨، ص ٤٥.

لذا كان على النبيّ القائد أن يترك في المدينة خليفة قوياً بساعده، عالماً بحيل الأعداء ومخطّطاتهم، خبيراً بفنون المواجهة، هو أقرب الناس إلى نفسه، وأشبههم بسيرته ومسيرته؛ فخلف عليّاً؛ لعلمه بأنّه الأقوى، والأعلم، والأخبر. فشان صدور الحديث يدلّ على أنّ هذا الاستخلاف هو الأقوى^(١)، وأنّه بنفسه دالة على عظمة المستخلف وقوّته وفضيلته وعلوّ مقامه، وأنّه ليس مثله أحد إلاّ من استخلفه. ثمّ جاء التأكيد والتأييد لتلك الفضائل بقوله صلّى الله عليه وآله: (أنت مّيّ بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبيّ بعدي).

والذي يدلّ على خطورة الأمر وصعوبة المهّمة قول الرسول صلّى الله عليه وآله - حين أراد أن يغزو جيش العسرة - للإمام عليّ عليه السلام: (وأنت لا بدّ أن أقيم أو تقيم...)^(٢).

وفي رواية الطبراني: «أنّه لا بدّ من أن تقيم أو أقيم»^(٣). بمعنى: أنّ سلامة المدينة وأمنها واستقرارها في تلك الظروف كان منوطاً بوجود رسول الله صلّى الله عليه وآله أو وجود الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام^(٤).

(١) لقد سلك السيّد الأستاذ دام ظلّه نفس المنهج الذي سلكه ابن تيميّة الحرّاني، ولكنّه حفظه الله استنار بزيادة العلم، ونور العقل، مع قلب سليم، فاستفاد من شأن صدور الحديث ليثبت الفضائل الأعلائيّة الخاصّة التي اشتمل عليها حديث المنزلة؛ ففي الوقت الذي نرى ابن تيميّة يستفيد من شأن الصدور للتقليل من قيمة فضيلة حديث المنزلة وتضعيفها، نجد السيّد الأستاذ دام ظلّه يستفيد من شأن صدور الحديث في إثبات أعلائيّة فضيلة حديث المنزلة وأتمّها من مختصّات مولى الموحّدين عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

(٢) الطبقات الكبرى، مصدر سابق: ج ٣، ص ٢٤.

(٣) المعجم الكبير، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار إحياء التراث: ج ٥، ص ٢٠٣، رقم الحديث ٥٠٩٤.

(٤) هناك الكثير من المهّمات الصعبة والأساسيّة لا يוכלها النبيّ صلّى الله عليه وآله إلاّ للإمام

وقد صحّح سند هذه الرواية الهيثمي في (مجمع الزوائد) حيث قال: «رواه الطبراني بإسنادين في أحدهما ميمون أبو عبد الله البصري، وثقه ابن حبان وضعّفه جماعة، وبقية رجاله رجال الصحيح»^(١).

بمعنى: أنّ أحد السندين صحيح، والآخر مختلف فيه. فمن وثق ميمون كانت الرواية عنده صحيحة بسندين، ومن ضعّفه كانت الرواية عنده صحيحة بسند واحد^(٢).

علي عليه السلام، منها: استخلافه على المدينة حين أراد السفر إلى تبوك، حيث قال: «أنّه لا بدّ من أن تقيم أو أقيم»، وإبلاغ سورة براءة، حيث قال: «لا يبلغ إلّا رجل هو منّي وأنا منه»، ويوم المباهلة حيث أخرجه معه وعبر عنه القرآن: ﴿أَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾ (آل عمران: ٦١)؛ لأنّه في المواقف الحرجة والمصيريّة إمّا أن يوجد النبيّ القائد صلّى الله عليه وآله أو من هو أشبه به من غيره، وليس هو إلّا الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

(١) مجمع الزوائد، مصدر سابق: ج ٩، ١١١.

(٢) إذا كان الرسول صلّى الله عليه وآله في المواقف الحرجة والمهمّات الصعبة إمّا أن يقيم هو أو يقيم الإمام عليّ بن أبي طالب، فهل هناك أخطر من رحيله صلّى الله عليه وآله عن الحياة الدنيا؟!!

إذا كانت خطورة المرحلة في غزوة تبوك تستدعي من النبيّ صلّى الله عليه وآله أن لا يخلف مكانه إلّا الإمام عليّاً عليه السلام، فإنّ مرحلة ما بعد رحيله عن هذه الحياة أشدّ خطورة، فالأولى أن لا يترك الدولة بدون خليفة بل يخلف مكانه الإمام عليّاً عليه السلام. (منه دام ظلّه).

الفصل الثالث

مراتب فضائل ومناقب الإمام عليّ عليه السلام

- فضائل الإمام عليّ عند علماء المسلمين
- أسباب انتشار فضائل الإمام عليه السلام
- الشواهد النقلية على مراتب فضائل
 - ١. رواية أحمد بن حنبل
 - ٢. آية المباهلة
 - ٣. حديث المنزلة
- من معالم العهد الأموي وضع الحديث
- أمثلة على وقوع الوضع

من الأصول المتفق عليها بين علماء المسلمين؛ بما فيهم ابن تيمية الحراني: أن الأئمة برسول الله صلى الله عليه وآله من كل الجهات والأقرب إليه في أخلاقه وسلوكياته وسيرته ومسيرته وعلمه، هو الأحق بالخلافة من غيره، لأنه حينئذ الأقدر في إدارة الدولة، والأعدل مع الرعية.

قال ابن تيمية: «فلأن النبي أفضل الخلق وكل من كان به أشبه فهو أفضل ممن لم يكن كذلك، والخلافة كانت خلافة نبوة لم تكن ملكاً، فمن خلف النبي وقام مقامه كان أشبه به، ومن كان أشبه به كان أفضل»^(١).

وقال أبو الحسن الأشعري: «وإذا وجبت إمامة أبي بكر بعد رسول الله وجب أنه أفضل المسلمين»^(٢).

وهذا الضابطة شكّلت دافعاً عند البعض لرفع نصوص فضائل الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام أو تفرغها عن محتواها؛ حتى لا يكون أشبه الصحابة برسول الله صلى الله عليه وآله وأفضلهم عنده، ووضع أحاديث في فضائل الغير؛

(١) منهاج السنة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٥١٣.

إن الضابطة التي ذكرها سيّدنا الأستاذ دام ظلّه هي الحقّ، وليس ما ذكرها ابن تيمية، فسيّدنا الأستاذ دام ظلّه أفاد: بأنّ من كان أشبه بالرسول سيرةً ومسيرةً وسلوكاً هو أحقّ بالخلافة، فجعل من الشبه علامة على الكفاءة والنزاهة اللذين يشكّلان أهمّ صفات خليفة الرسول. أمّا ابن تيمية فأفاد: بأنّ من صار خليفة هو الأشبه برسول الله. فهو جعل تقلد الخلافة علامة ودليل على شبه الخليفة برسول الله، وهذا مناط تبطله سيرة الكثير ممن يسمّون: خلفاء رسول الله.

(٢) الإبانة عن أصول الديانة، سلسلة الرسائل الجامعية، رقم ٦٨، دار الفضيلة، السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ: ص ٦١٦.

تحقيقاً للشبه برسول الله صلى الله عليه وآله والقرب منه، وبالتالي أحقيته بمقام الخلافة.

• فضائل الإمام عليّ عند علماء المسلمين

لقد صرح كثير من علماء المسلمين باختصاص أمير المؤمنين عليه السلام بمجموعة من الفضائل الأعلائية التي تدلّ على شبهه برسول الله صلى الله عليه وآله؛ وبالتالي أحقيته بمقام الخلافة:

المورد الأول: ما ذكره النسائي. لقد تتبّع الحافظ عبد الرحمن النسائي في كتابه (خصائص عليّ بن أبي طالب)^(١) ما خصّ به الإمام عليه السلام من الفضائل والمناقب، فوجدها كثيرة وأسانيداً جياداً. قال ابن حجر العسقلاني: «وتتبّع النسائي ما خصّ به من دون الصحابة فجمع من ذلك شيئاً كثيراً بأسانيد أكثرها جياداً»^(٢).

وعنونة النسائي كتابه بخصائص أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، يدلّ على أنّ هذا الحافظ إنّما جمع فيه ما خصّ به أمير المؤمنين عليه السلام دون غيره. وتدوينه حديث المنزلة في هذا الكتاب يكشف عن إيمانه بأنّ الحديث من خصائص أمير المؤمنين عليه السلام.

المورد الثاني: ما ذكره ابن عبد البر؛ قال في (الاستيعاب): «وفضائله لا يحيط بها كتاب»^(٣)، وقد أكثر الناس من جمعها، فرأيت الاختصار منها على النكت التي

(١) من الكتب التي أنصح القارئ بمطالعتها للوقوف على الفضائل والمناقب التي اختصّ بها الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام: (خصائص أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب) للإمام الحافظ عبد الرحمن النسائي، تحقيق: الداني بن منير آل زهوي. (منه دام ظلّه).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٤٦٥.

(٣) بحثنا في الفضائل المتفق عليها بين جميع المدارس الإسلامية، أمّا الفضائل الثابتة في

تحسن المذاكرة بها، وتدلل على ما سواها من أخلاقه وأحواله وسيرته رضي الله عنه».

وقال أيضاً: «وقال أحمد بن حنبل وإسماعيل بن إسحاق القاضي: لم يُروَ في فضائل أحد من الصحابة بالأسانيد الحسان ما رُوي في فضائل عليّ بن أبي طالب»^(١).

المورد الثالث: ما ذكره القندوزي الحنفي. قال أبو عثمان الجاحظ: «فأمّا عليّ بن أبي طالب فلو أفردنا لفضائله الشريفة ومقاماته الكريمة ودرجاته الرفيعة ومناقبه السنيّة لأفينا في ذلك الطوامير الطوال والدفاتر العراض»^(٢).

المورد الرابع: ما ذكره الخطيب البغدادي؛ قال: «وعليّ أوّل من صدّق رسول الله صلّى الله عليه وسلّم من بني هاشم، وشهد المشاهد وجاهد بين يديه، ومناقبه أشهر من أن تُذكر، وفضائله أكثر من أن تُحصّر»^(٣).

المورد الخامس: ما ذكره المسعودي؛ قال: «وفضائل عليّ ومقاماته ومناقبه ووصف زهده ونسكه أكثر من أن يأتي عليه كتابنا هذا، أو غيره من الكتب، أو يبلغه إسهاب مسهب، أو إطناب مطنب».

وقال أيضاً: «الأشياء التي استحقّ بها أصحاب رسول الله صلّى الله عليه

مدرسة أهل البيت وغير ثابتة عند بعض المدارس الأخرى فهي كثيرة جداً أعرضنا عنها تماشياً مع المنهج الذي ذكرناه، والذي يؤسّس إلى أنّ الرواية التي توضع على طاولة النقاش لا بدّ أن تكون رواية صحيحة وصریحة ومتفق عليها. (منه دام ظلّه).

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، مصدر سابق: ج ٣، ص ١١١٥.

(٢) ينابيع المودة لذوي القربى، للشيخ سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي، تحقيق: سيّد علي جمال أشرف الحسيني، دار الأسوة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ: ج ١، ص ٤٦١.

(٣) تاريخ بغداد، مصدر سابق: ج ١، ص ١٤٣.

وسلمّ الفضل هي: السبق إلى الإيمان، والهجرة والنصرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، والقربى منه، والقناعة، وبذل النفس له، والعلم بالكتاب والتنزيل، والجهاد في سبيل الله، والورع، والزهد، والقضاء، والحكم، والفقه، والعلم؛ وكلّ ذلك لعليّ عليه السلام منه النصيب الأوفر والحظّ الأكبر، إلى ما ينفرد به من قول رسول الله - حين آخى بين أصحابه -: (أنت أخي)، وهو صلى الله عليه وسلم لا ضدّ له ولا ندّ؛ وقوله - صلوات الله عليه -: أنت متّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبيّ بعدي»^(١).

المورد السادس: ما ذكره ابن أبي الحديد؛ قال: «واعلم أنّ أمير المؤمنين عليه السلام لو فخر بنفسه، وبالغ في تعديد مناقبه وفضائله بفصاحته التي آتاه الله تعالى إيّاه واختصّه بها، وساعده على ذلك فصحاء العرب كافة، لم يبلغوا إلى معشار ما نطق به الرسول الصادق صلوات الله عليه في أمره»^(٢).

المورد السابع: ما ذكره الشنقيطي؛ قال: «إنّ مناقب عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه وكرّم وجهه كثيرة جدّاً.. وإذا كانت فضائله ومناقبه لا حصر لها ولا يحيط بها كتاب فلنقتصر على ما لا بدّ من ذكره منها».

وقال أيضاً: «الأحاديث الواردة في فضل أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه وخصائصه وعلمه وفضائله وشدة ذوقه ومعرفته دقائق الحساب وشجاعته وأفضليّته وتزويجه بفاطمة الزهراء وحال الناس في محبّته وزهده

(١) مروج الذهب ومعادن الجوهر، تصنيف: الرخالة الكبير والمؤرّخ الجليل أبي الحسن عليّ بن الحسين بن عليّ المسعودي، تمتاز هذه الطبعة بدقّة فهارسها التي وضعها: العلامة الأستاذ يوسف أسعد داغر، من منشورات: دار الهجرة، إيران - قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ: ج ٢، ص ٤٢٥.

(٢) شرح نهج البلاغة، مصدر سابق: ج ٩، ص ١٦٦.

وتقشّفه ووصاياه واختصاصه بكون ذريّة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم الباقية بعده من عقبه وشقاوة قاتله أكثر من أن تحصى»^(١).

المورد الثامن: ما ذكره ابن حجر العسقلاني؛ قال: «ومناقبه كثيرة، حتّى قال الإمام أحمد: لم يُنقل لأحد من الصحابة ما نُقل لعلي»^(٢).

تبصرتان

التبصرة الأولى: ممّا تقدّم من شهادات وكلمات يمكن أن نسجّل لفضائل الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام امتيازات ثلاثة:

- ١ - أنّها تشير إلى مقامات عالية وغالية.
- ٢ - أنّها من خصائصه التي لا يشاركه فيها أحد.
- ٣ - أنّها كثيرة وليس من السهل عدّها وحصرها.

التبصرة الثانية: لقد خالف ابن تيمية طريقة علماء المسلمين في التعاطي مع فضائل الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام فراح يكذب الكثير منها، وما اعترف بصحّته - وهو قليل - فقد قلل من قيمته، وأنكر كونه من خصائصه عليه السلام. وهذا ما رأيناه واضحاً في تعاطيه مع حديث المنزلة.

أسباب انتشار فضائل الإمام عليه السلام

الذي ساعد على انتشار مناقب الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام - كما يرى ابن حجر - هو تأكيد الكثير من الصحابة والتابعين وأهل العلم والتحقيق عليها في قبال النهج الأموي الذي سعى لإخفائها وإطفاء نورها. وبعد قرون من عصر النصّ جاء شيخ المنهج الأموي بمنهاجٍ أسماه منهاج

(١) كفاية الطالب لمعرفة مناقب عليّ بن أبي طالب للشنقيطي: ص ٦٠ - ٦١.

(٢) الإصابة في معرفة الصحابة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٤٦٥.

السنة، وأسس فيه أصولاً الهدف منها مصادرة السنة التي نطقت بفضل من باع نفسه لله ليشتري بها مرضاته سبحانه وتعالى، فصوّب سهمه نحو آيات الفضائل وروايات المناقب، وكاد كيده وسعى سعيه ولكنه أخطأ الهدف ولم يمخ ذكر علي؛ لأنّ عليّاً مع الله، ومَن كان مع الله كان الله معه^(١).

فبعد أن أدرك المحبّون لأمير المؤمنين عليه السلام مساعي النهج الأموي في القضاء على مناقبه وجعلها في الظلّ، عمدوا إلى نشرها^(٢).

قال ابن حجر: «وكان سبب ذلك تنقص بني أمية له، فكان كلّ من كان عنده علم من شيء من مناقبه من الصحابة بيّته، وكلّموا أرادوا إخماده^(٣) وهدّدوا مَن حدّث بمناقبه لا يزداد إلا انتشاراً»^(٤).

• الشواهد النقلية على مراتبية الفضائل

من خلال ما تقدّم من انطباعات وشهادات من قبل كبار العلماء حول فضائل الإمام عليّ عليه السلام، ومن خلال رؤيتنا لهذه الفضائل نرى من المناسب تصنيفها إلى درجات، فهناك فضائل من الدرجة الأولى، وأخرى من الدرجة الثانية، وهكذا.

(١) لقد صرح ابن حجر وآخرون بأنّ ابن تيمية الحرّاني كان يتنقص من الإمام عليّ عليه السلام، وهذا يعني أنّ نهجه هو نهج أمويّ، لذا عندما ننسبه إلى بني أمية، ونقول: (إنّه منظر المنهج الأموي) لا نقصد بذلك اتّهامه، وإنّما نريد وصفه، ولعلّ أتباعه يفتخرون بهذا الوصف. (منه دام ظلّه).

(٢) وهذا يدلّ على أنّ كثيراً من الصحابة والتابعين كانوا يعارضون بني أمية ويدافعون عن الآل. نعم، مَن كان منهم أمويّ الهوى كان معهم. (منه دام ظلّه).

(٣) أي: إخماد فضل الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام ونوره.

(٤) الإصابة في معرفة الصحابة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٤٦٥.

والمناطق في كون الفضيلة من الدرجة الأولى هو اشتغالها على أمرين:
 الأول: أعلانيّتها ودالاتها على مقامات مهمّة وعالية.
 الثاني: اختصاصها به عليه السلام دون غيره.
 ولتقريب فكرة مراتبيّة الفضائل نذكر لها بعض الشواهد:

الشاهد الأوّل: رواية أحمد بن حنبل

أشار النبيّ صلّى الله عليه وآله في أحاديث كثيرة إلى الحقيقة التي سطرها
 الأعلام من المسلمين في كلماتهم، والتي تنصّ على أنّ لأمر المؤمنين عليه السلام
 فضائل خاصّة لم يشاركه فيها أحد.

ومن تلك الأحاديث ما روى أحمد بن حنبل بإسناده^(١)، «عن عليّ رضي الله
 عنه قال: قيل يا رسول الله من يؤمّر بعدك؟ قال: إن تؤمّروا أبا بكر تجدوه أميناً
 زاهداً في الدنيا راغباً في الآخرة، وإن تؤمّروا عمر تجدوه قوياً أميناً لا يخاف في الله
 لومة لائم. وإن تؤمّروا عليّاً - ولا أراكم فاعلين - تجدوه هادياً مهديّاً، يأخذ بكم
 الطريق المستقيم». قال أحمد محمّد شاكر: «هذا حديث صحيح»^(٢).

والحديث بكلّه حجّة على مدرسة الخلفاء؛ لأنّه محلّ اتّفاق عندهم، وبعضه
 - وهو الجزء المرتبط بذكر فضائل الإمام عليّ عليه السلام - حجّة على مدرسة
 أهل البيت لأنّه محلّ اتّفاق عندنا. ثمّ إنّ هذا البعض هو حجّة على المسلمين كافّة

(١) وكذلك روى هذا الحديث الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين وقال: «هذا
 حديث صحيح ولم يخرجاه» (المستدرک على الصحيحين، مصدر سابق: ج ٣، ص ٧٠).
 ورواه ابن أبي الحديد مع زيادة في وصف الإمام عليّ عليه السلام: (وإن تولّوها عليّاً وما
 أراكم فاعلين، تجدوه هادياً مهديّاً، يملككم على المحجّة البيضاء، والصرط المستقيم) شرح
 نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، مصدر سابق: ج ٦، ص ٥٢.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، مصدر سابق: ج ١، ص ١٠٩.

باعتباره محلّ قبول الجميع.

وهذا التبويض في الحجية مرجعه إلى المنهج الذي أسسنا له في هذه الأطروحة من أنّ الحديث لا يكون حجّة على الجميع إلّا إذا كان محلّ اتفاق الجميع.

ويمكن تلخيص معطيات هذا الحديث في النقاط التالية:

١ - إنّ قول النبيّ الأكرم صلّى الله عليه وآله: (ولا أراكم فاعلين) هو إخبارٌ غيبيّ عن قضية مستقبلية، وحيث إنّها وقعت، لذا يمكن أن نعدّه من أعلام نبوّته صلّى الله عليه وآله.

٢ - إنّّه يدلّ على علم النبيّ صلّى الله عليه وآله بالمؤامرات التي كانت تحاك في الغرف المظلمة للانقلاب - بعد موته - على النظام الدستوري الذي نصّ عليه في مناسبات عديدة^(١).

٣ - إنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله - في هذا الحديث - وصف أبا بكر بأنّه أمين زاهد، ووصف عمر بأنّه قويّ أمين، ولكنّه عندما وصف الإمام عليّاً عليه السلام قال: (تجدوه هادياً مهديّاً يأخذ بكم الطريق المستقيم).

ومن الواضح أنّ الأمانة والزهد والقوّة أوصاف يشترك فيها الثلاثة، أمّا (تجدوه هادياً مهديّاً يأخذ بكم الطريق المستقيم)، فهي:

أولاً: من خصائص الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

ثانياً: إنّها فضيلة أعلائيّة؛ ويشهد لأعلائيّتها أنّنا إذا جمعناها مع آية سورة

(١) ومنه يُفهم أنّ الشواهد على وقوع الانقلاب بعد وفاة النبيّ الأعظم صلّى الله عليه وآله موجودة في مصادر المسلمين، وليس خاصّاً بمصنّفات مدرسة أهل البيت عليهم السلام. فيها هو أحمد بن حنبل في مسنده ينقل أن النبيّ يدعو إلى تأمير الإمام عليّ عليه السلام، ثمّ يقول: «ولا أراكم فاعلين»، وفي هذه العبارة من الدلالة على الانقلاب ما لا يخفى.

الفاطحة: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (الفاطحة: ٦)، نستنتج أنّ طريق تحقيق طلب المصلّي يمرّ من خلال الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، فهو الهادي المهديّ الذي يأخذ بنا إلى الصراط المستقيم.

وهذه حاجة لا تنحصر في تولّيه عليه السلام الخلافة حتّى يُقال بانتفائها في زماننا؛ لأنّ الفوز بالهداية والنجاة من الضلالة حاجة مستمرة، والإنسان محتاج دائماً إلى مرجعية أمير المؤمنين عليه السلام الدينيّة؛ باعتباره النمرقة الوسطى، والحامل على المحجّة البيضاء الذي من سار عليها نجا من الضلالات وهُدي إلى الصراط المستقيم.

الشاهد الثاني: آية المباهلة

في القرآن الكريم الكثير من الآيات التي تدلّ على أنّ لأمر المؤمنين عليه السلام فضائل من الدرجة الأولى اختصّ بها دون غيره، ومنها آية المباهلة^(١). قال

(١) المباهلة من البهل، والبهل: تخلية الشيء وتركه غير مراعى. قال الراغب: (أصل البهل كون الشيء غير مراعى) (المفردات في غريب القرآن، تأليف: أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، دار نشر الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ: ص ٦٢). وقال الفيروزآبادي: البهل هو اللعن. (القاموس المحيط: ج ٣، ص ٣٣٩). ولعلّ ما ذكره الراغب أدقّ، فالبهل هو ترك الشيء غير مراعى، كما لو تركت الحيوان مرسلًا من غير شدّ، أي: تخلّيه وحاله وطبعه، كما لو أوكل الله سبحانه الشخص إلى نفسه فانقطع ارتباطه بالله سبحانه وتعالى «فهو جائر عن قصد السبيل، مشغوف بكلام بدعة ودعاء ضلالة، فهو فتنة لمن افتتن به، ضالّ عن هدي من كان قبله، مضلّ لمن اقتدى به في حياته وبعد وفاته، حمّال لخطايا غيره، رهن بخطيئته». (نهج البلاغة، شرح الشيخ محمد عبده، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ: ج ١، ص ٥١). إذن، المباهلة: والبهل أن يطلب الإنسان من الله سبحانه وتعالى أن يترك شخصاً بحاله، وأن يوكله إلى نفسه، وفي ضوء كلام أمير المؤمنين أن يطلب من الله سبحانه وتعالى أن

تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ (آل عمران: ٦١).

جاء في سبب نزول آية المباهلة: «إِنَّ وفد نجران أتوا النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، ثُمَّ تَقَدَّمَ الْأَسْقَفُ فَقَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ مُوسَى مَنْ أَبُوه؟ قَالَ: عِمْرَانُ. قَالَ: فَيُوسُفُ مِنْ أَبُوه؟ قَالَ: يَعْقُوبُ. قَالَ: فَأَنْتَ مِنْ أَبُوكَ؟ قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ. قَالَ: فَعِيسَى مِنْ أَبُوه؟ قَالَ: فَسَكَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَنْتَظِرُ الْوَحْيَ، فَهَبَطَ جِبْرَائِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهَذِهِ الْآيَةِ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ * الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ (آل عمران: ٥٩ - ٦٠). فقال الأسقف: لا نجد هذا فيما أوحى إلينا. قال فهبط جبرئيل عليه السلام بهذه: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ (آل عمران: ٦١). قال: أنصفت، فمتى نباهلك؟ قال: غداً إن شاء الله. فانصرفوا وقالوا: انظروا إن خرج في عدة من أصحابه فباهلوه فإنه كذاب، وإن خرج في خاصة من أهله فلا تباهلوه فإنه نبي، ولئن باهلنا لنهلكن.

وقالت النصارى: والله إننا لنعلم إنه النبي الذي كنا ننتظره، ولئن باهلناه لنهلكن ولا نرجع إلى أهل ولا مال. قالت النصارى: فكيف نعمل؟ قال أبو الحرث الأسقف: رأينا رجلاً (كريباً) نغدو عليه فنسأله أن يقبلنا، فلما أصبحوا بعث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إلى أهل المدينة ومن حولها، فلم تبق بكر لم تر الشمس إلا خرجت وخرج رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وعلي بين يديه

والحسن عن يمينه قابضاً بيده، والحسين عن شماله وفاطمة خلفه، ثم قال: هلموا فهؤلاء أبناؤنا الحسن والحسين، وهؤلاء أنفسنا (لعليّ ونفسه) وهذه نساؤنا (لفاطمة) قال: فجعلوا يستترون بالأساطين ويستتر بعضهم ببعض، تخوّفاً أن يبدأهم بالملاعنة، ثم أقبلوا حتّى بركوا بين يديه، وقالوا: أقلنا أقالك الله يا أبا القاسم، قال: أقلتكم، وصالحوه على ألفي حلّة^(١).

وقد اتّفقت كتب الحديث والتفسير والتاريخ على رواية حديث المباحلة، إمّا بالأسانيد، وإمّا بإرساله إرسال المسلّمات، من أشهرهم: أحمد بن حنبل، مسلم بن الحجاج، محمّد بن عيسى الترمذي، أحمد بن شعيب النسائي، محمّد بن جرير الطبري، أبو بكر بن المنذر النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، أبو نعيم الأصفهاني، أبو بكر البيهقي، جار الله الزمخشري، ابن كثير الدمشقي، ابن حجر العسقلاني، جلال الدين السيوطي، ابن حجر الهيتمي، قاضي القضاة الشوكاني، شهاب الدين الألوسي. وغيرهم من أعلام الحديث والتفسير والكلام والتاريخ. ويمكن تلخيص معطيات هذا الآية - بمعنيّة شأن نزولها - في النقاط التالية:

١ - إنّ تعيين شخصيّات المباحلة ليس حالة عفويّة مرتجلة، وإنّما هو اختيار إلهيّ هادف، وقد أجاب الرسول صلّى الله عليه وآله حينما سئل عن هذا الاختيار بقوله: «لو علم الله تعالى أنّ في الأرض عبداً أكرم من عليّ وفاطمة والحسن والحسين، لأمرني أن أباهل بهم، ولكن أمرني بالمباحلة مع هؤلاء، فغلبت بهم النصارى»^(٢).

(١) المناقب، تأليف: الموقّق بن أحمد بن محمّد المكيّ الخوارزمي، تحقيق: فضيلة الشيخ مالك المحمودي، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقمّ المشرفّة، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ: ص ١٥٩، ١٦٠.

(٢) ينابيع المودّة لذوي القربى، مصدر سابق: ج ٢، ص ٢٦٦.

٢ - إن مفردة: (أنفسنا) التي جاءت في نص آية المباهلة تعتبر الإمام علياً عليه السلام الحالة التجسيدية الكاملة لشخصية الرسول صلى الله عليه وآله، وأنه أشبه الناس به وأقربهم منه.

وهذا يعني أنها تؤشر إلى فضيلة تملك الوصفين: الاختصاص - وهو واضح - والأعلائية؛ لوضوح أعلائية التشبيه بالنفس على التشبيه بغيرها.

بعبارة أخرى: إن جميع علماء مدرسة الخلفاء يعتبرون وصف أبي بكر بالصاحب في آية الغار دليلاً على فضيلته، فإذا كان وصف «الصحبة» لرسول الله فضيلة، فإن الوصف بـ: «نفس» رسول الله صلى الله عليه وآله أعلى وأشرف؛ لوضوح أعلائية النفس على الصحبة، بل أعلائيتها على كل وصف.

٣ - لو كان في المسلمين من هو أفضل من الإمام علي - وابنيه وزوجته - أو مساوٍ له في استجابة الدعاء، لأمر الله سبحانه وتعالى نبيه بأخذه معه؛ لأنه في موضع الحاجة والتحدّي، وهذا يعني أنه الأفضل.

أما ابن تيمية فبعد أن رأى نفسه مرغماً على الاعتراف بأن النبي صلى الله عليه وآله ما أخرج معه إلا علياً وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام عاد ليطبّق منهجه في التعاطي مع الآية وشأن نزولها، قائلاً: إن عادة العرب في المباهلة أنهم يُخرجون أقرب الناس إليهم نسباً وإن لم يكن ذا فضيلة!!

ثم ينقض على ما أفاده بعدم إخراج النبي صلى الله عليه وآله لعمة العباس وهو الأقرب إليه نسباً من الإمام علي عليه السلام، ويدفعه بعدم لياقة وقابلية العباس على حضور مشهد المباهلة مع نصارى نجران.

وحتى لا يُنقض عليه بأن حضور الإمام علي عليه السلام يكشف عن امتلاكه لتلك اللياقة، اعترف بأن حضوره المشهد يسجل له نوع فضيلة!

نوع فضيلة! فقط!! إن في نفس الرجل من علي شيئاً يمنعه من قبول الحق وقوله، ولو كان أوضح من الشمس وأبين من الأمس.

الشاهد الثالث: حديث المنزلة

يُعدّ حديث المنزلة من أوضح فضائل الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وأصرحها وأعلاها والتي لم يشاركه فيها أحد من العالمين؛ لذا فهي فضيلة من الدرجة الأولى، وهذه حقيقة اتفق عليها أكثر علماء المسلمين، سواء من مدرسة أهل البيت أم من مدرسة الخلفاء.

ويشهد لأعلائية ما في حديث المنزلة من فضائل واختصاصها بأمر المؤمنين عليه السلام ما يلي:

١ - روى مسلم في صحيحه: «أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً^(١)، فقال: ما منعك أن تسبّ أبا التراب؟ فقال: أمّا ما ذكرت ثلاثاً قالهنّ له رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فلن أسبّه، لأن تكون لي واحدةً منهن أحبّ إليّ من حمر النعم، سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول له وقد خلفه في بعض مغازيه: فقال له عليّ: يا رسول الله، خلقتني مع النساء والصبيان، فقال له رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى؟ إلا أنّه لا نبوة بعدي»^(٢).

وعبارة سعد بن أبي وقاص (لأن تكون لي واحدةً منهن أحبّ إليّ من حمر النعم) ظاهرة في أمرين:

الأول: إنّ في الحديث مدحاً للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وهذا هو الذي فهمه سعد بن أبي وقاص، وفهم المبتسر بالجنة - كما يعتقد أهل السنة في سعد بن أبي وقاص - السامع للحديث مباشرة عن الرسول الكريم أحقّ بالاتباع

(١) يعدّ سعد بن أبي وقاص من أكابر الصحابة والأجلاء في مدرسة الخلفاء، ومن العشرة المبشرين بالجنة. (منه دام ظلّه).

(٢) صحيح مسلم، تحقيق: الشيخ مسلم بن محمود عثمان السلفي الأثري، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢١٣، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عليّ بن أبي طالب.

من فهم ابن تيميّة.

الثاني: إنّ الحديث يدلّ على فضيلة عالية وخاصّة للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام؛ لأنّها كانت أحبّ إلى سعد - وهو المبشّر بالجنّة - من حمر النعم.

٢ - روى مسلم في صحيحه عن محمّد بن المنكدر عن سعيد بن المسيّب^(١) عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: «قال رسول الله لعليّ: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبيّ بعدي. قال سعيد: فأحببت أن أشافه بها سعداً، فلقيت سعداً فحدّثته بما حدّثني عامر، فقال: أنا سمعته. فقلت: أنت سمعته؟ فوضع إصبعه على أذنيه فقال: نعم، وإلا فاستكّنا»^(٢).

فلو لم يكن في الحديث مدحٌ لأمر المؤمنين عليه السلام، بل فضيلة أعلائيّة خاصّة به، لما استحققت من عامر بن سعد المتابعة والتحقيق، والإصرار على سماعها من سعد مباشرة، ليتأكّد من صدورها عن النبيّ صلّى الله عليه وآله. وبتعبير آخر: إنّ بحث عامر بن سعد عن صحّة سند الحديث لا يُعقل أن يكون لأجل فضيلة لا قيمة لها، بل يدلّ على أنّه فهم أنّ في الحديث مقاماً كبيراً وفضيلة عالية للإمام عليّ بن أبي طالب، لذلك أراد أن يتأكّد من صحّة صدوره عن النبيّ صلّى الله عليه وآله.

٣ - إنّ تدوين النسائي حديث المنزلة في كتاب الخصائص يدلّ على أنّه من مختصّات الإمام عليّ عليه السلام؛ لأنّه تتبّع ما خُصّ به عليه السلام دون الصحابة، فجمع من ذلك شيئاً كثيراً، كان منها حديث المنزلة.

(١) يُعدّ سعيد بن المسيّب من أئمة التابعين، يقول عنه الذهبي: «سعيد بن المسيّب الإمام العلم أبو محمّد القرشي المخزومي، عالم أهل المدينة وسيّد التابعين في زمانه» (سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢١٧).

(٢) صحيح مسلم، تحقيق: الشيخ مسلم بن محمود عثمان السلفي الأثري، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢١٢، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عليّ بن أبي طالب.

أمّا ابن تيمية فقد حاول كعادته أن يستفيد من شأن الصدور في تفسير الحديث وتفريغها عن محتواها، والتشكيك في دلالتها على فضيلة للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام أو التشكيك في أعلايتها وأنها من خصائصه عليه السلام. فمن خلال شأن الصدور نعلم أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله أخذ معه الجميع إلّا العجزة والنساء والصبيان، ولم يتخلّف عنه إلّا معذور وعاصٍ، وهذا ما أفاده بقوله: «فلم يتخلّف عنه إلّا النساء والصبيان أو من هو معذور لعجزه عن الخروج أو من هو منافق»^(١).

ومن خلوّ المدينة ممّن له شأن يستنتج ابن تيمية عدم أهميّة هذا الاستخلاف، بل كان هذا الاستخلاف أضعف من الاستخلافات المعتادة من الرسول صلّى الله عليه وآله.

ثمّ أيد استنتاجه بخروج الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام باكباً قائلاً: أتخلّفني مع النساء والصبيان.

ولم يقف شيخ المنهج الأموي عند شأن صدور الحديث لمصادرة ما فيه من فضائل، بل راح يستعين ببعض الأمثلة التي هي حقّ - في الجملة - على أنّ الإمام عليّاً عليه السلام لا يعظم الانتفاع به، بل هو عديم المنفعة؛ لساناً وساعداً وسيفاً! حيث قال: «الملوك وغيرهم إذا خرجوا في مغازيهم أخذوا معهم من يعظم انتفاعهم به ومعاونته لهم ويحتاجون إلى مشاورته والانتفاع برأيه ولسانه ويده وسيفه». إنّها كلمة حقّ أراد بها باطل.

ومنه يفهم أنّ ابن تيمية يرى أنّ حديث المنزلة لا يدلّ على فضيلة للإمام عليّ بن أبي طالب، وإنّ دلّ عليها فهي فضيلة ضعيفة لا قيمة مهمّة لها، وهذه الرؤية تتنافى وتعاطي علماء المسلمين مع حديث المنزلة.

(١) منهاج السنّة (طبعة الأربعة مجلّدات)، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢٦١.

• من معالم العهد الأموي: وضع الحديث

من معالم العهد الأموي الأساسية: انتشار البدع، وإدخال ما ليس من الدين فيه وإخراج ما هو من الدين عنه. وهذه حقيقة يشهد لها تاريخ بني أمية، وصرح بها كثير من العلماء والمفكرين والمحققين؛ قال عبد القادر الأرئوط وهو يتحدث عن محاسن عمر بن عبد العزيز ومكارمه: «ومن أهم تلك المكارم أنه منع الكثير من البدع التي كانت سائدة في عصور من سبقه من خلفاء بني أمية في الشام». ومن أخطر تلك البدع: وضع الحديث في فضائل الصحابة وفي ذم العترة الطاهرة عليهم السلام؛ لأن بني أمية منعوا تدوين الحديث؛ قال الأرئوط: «ولو لم يكن له - أي: لعمر بن عبد العزيز - من المكارم سوى الأمر بتدوين الحديث النبوي الشريف لكفاه فخراً»^(١).

ومنع التدوين هو فتح لباب وضع الحديث؛ إذ كلُّ يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله، ولا من مُصنّف يُرجع إليه في تمييز الحق من الباطل والصدق من الكذب؛ قال ابن أبي الحديد: «ومن كلامه عليه السلام وقد سأله سائل عن أحاديث البدع وعمّا في أيدي الناس من اختلاف الخبر، فقال عليه السلام: إن في أيدي الناس حقاً وباطلاً، وصدقاً وكذباً، وناسخاً ومنسوخاً وعمماً وخاصاً ومحكماً ومتشابهاً، وحفظاً ووهماً. ولقد كُذِبَ على رسول الله صلى الله عليه وآله على عهده حتى قام خطيباً فقال: مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٢).

(١) انظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الإمام شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحّي بن أحمد بن محمّد العكري الحنبلي الدمشقي، أشرف على تحقيقه وخرّج أحاديثه: عبد القادر الأرئوط، حقّقه وعلّق عليه: محمود الأرئوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ٢٧٠. الحاشية رقم: (٢).

(٢) شرح نهج البلاغة، مصدر سابق: ج ١١، ص ١٣٨.

وقال أيضاً: «كتب معاوية نسخة واحدة إلى عمّاله بعد عام الجماعة أن برئت الذمّة ممّن روى شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته، فقامت الخطباء في كلّ كورة وعلى كلّ منبر يلعنون عليّاً ويبرأون منه ويقعون فيه وفي أهل بيته... وكتب إليهم أن انظروا من قبلكم من شيعة عثمان ومحبيّه وأهل ولايته والذين يروون فضائله ومناقبه فأدنوا مجالسهم وقربوهم وأكرمواهم واكتبوا لي بكلّ ما يروي كلّ رجل منهم واسمه واسم أبيه وعشيرته. ففعلوا ذلك حتّى أكثروا في فضائل عثمان ومناقبه لما كان يبعثه إليهم معاوية من الصلوات والكساء والحباء والقطائع ويفيضة في العرب منهم والموالي، فكثرت ذلك في كلّ مصر وتنافسوا في المنازل والدنيا فليس يجيء أحد مردود من الناس عاملاً من عمّال معاوية فيروي في عثمان فضيلة أو منقبة إلّا كتب اسمه وقربه وشقّعه. فلبثوا بذلك حيناً.

ثمّ كتب إلى عمّاله: أنّ الحديث في عثمان قد كثر وفشا في كلّ مصر وفي كلّ وجه وناحية، فإذا جاءكم كتابي هذا فادعوا الناس إلى الرواية في فضائل الصحابة والخلفاء الأوّلين ولا تتركوا خبراً يرويه أحد من المسلمين في أبي تراب إلّا وتأتوني بمناقض له في الصحابة؛ فإنّ هذا أحبّ إليّ وأقرّ لعيني وأدحض لحجّة أبي تراب وشيعته وأشدّ عليهم من مناقب عثمان وفضله.

فقرئت كتبه على الناس فرُويت أخبار كثيرة في مناقب الصحابة مفتعلة لا حقيقة لها، وجدّ الناس في رواية ما يجري هذا المجرى حتّى أشادوا بذكر ذلك على المنابر وألّقي إلى معلّمي الكتاتيب فعلموا صبيانهم وغلماهم من ذلك الكثير الواسع حتّى روه وتعلّموه كما يتعلّمون القرآن وحتّى علّموه بناتهم ونساءهم وخدمهم وحشمهم فلبثوا بذلك ما شاء الله^(١).

(١) المصدر نفسه: ج ١١، ص ٤٤.

أمثلة على وقوع الوضع

من خلال ما تقدّم يظهر أنّ التلاعب في الأخبار كان على مستويات: أولها: افتعال فضائل لبعض الصحابة، فكّلما وجدوا فضيلة لأمير المؤمنين وضعوا مثلها لغيره؛ حتى يصادروا اختصاصها به عليه السلام. وثانيها: حذف الكثير من فضائل أمير المؤمنين عليه السلام ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. والشواهد على ذلك كثيرة نذكر بعض مواردها:

١. شأن نزول آية الإنذار

قال الطبري في تاريخه: «حدّثنا ابن حميد، قال: حدّثنا سلمة قال: حدّثني محمّد بن إسحاق عن عبد الغفار بن القاسم عن المنهال بن عمرو عن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب عن عبد الله بن عباس عن عليّ بن أبي طالب، قال: لما نزلت هذه الآية على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ (الشعراء: ٢١٤) دعاني رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فقال لي: يا عليّ، إنّ الله أمرني أن أنذر عشيرتي الأقربين.. يا بني عبد المطلب إنّني والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل ممّا قد جئتكم به؛ إنّني قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله تعالى أن أدعوكم إليه، فأيّكم يوازرنى على هذا الأمر، على أن يكون أخي ووصيّى وخليفتي فيكم؟ قال: فأحجم القوم عنها جميعاً، وقلت و إنّني لأحدثهم سنّاً وأرمصهم عيناً وأعظمهم بطناً وأحمشهم ساقاً: أنا يا نبيّ الله أكون وزيرك عليه، فأخذ برقبتي، ثمّ قال: إنّ هذا أخي ووصيّى وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا. قال: فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع»^(١).

(١) تاريخ الأمم والملوك، مصدر سابق: ج ٢، ص ٦٢، ٦٣.

ثم إن الطبري نقلها في تفسيره بنفس أسناد التاريخ ولكن بعد رفع ألفاظ لها دلالات عقائدية مهمة مرتبطة بمقام الخلافة، حيث روى: «.. ثم تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يا بني عبد المطلب، إني والله ما أعلم شأباً في العرب جاء قومه بأفضل مما جئتمكم به، إني قد جئتمكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله أن أدعوكم إليه، فأيتكم يؤازرنى على هذا الأمر، على أن يكون أخي وكذا وكذا؟ قال: فأحجم القوم عنها جميعاً... وقلت.. أنا يا نبي الله أكون وزيرك، فأخذ برقبتي، ثم قال: إن هذا أخي وكذا وكذا»^(١).

وكذلك فعل ابن كثير، حيث ذكر الرواية كاملة في تاريخه وحذف منها لفظي: (وصي وخليفتي) في تفسيره.

وإذا غضضنا النظر عن صحة الرواية أو ضعفها^(٢)، فإن مقتضى الأمانة أن ينقلها في تفسيرها كاملة^(٣) كما نقلها في تاريخها؛ ولكنهما رفعاً لفظي: (وصي وخليفتي) من تفسيرها.

وأمام هذا الرفع لا يسع العقل إلا أن يقف متسائلاً: إذا كانت الرواية ضعيفة - كما يدعي البعض - فلماذا هذه الخشية من فضائل الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام حتى في الخبر الضعيف؟! وإذا كان لفظي: (وصي وخليفتي) لا دلالة فيهما على الإمارة والخلافة فلم الحذف؟! أليس من حق العقل الحر أن

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مصدر سابق: ج ١٠، ص ١٤٠.

(٢) هذه الرواية وردت في تاريخ الطبري، وكما هو معلوم فإن البرزنجي كتب (صحيح تاريخ الطبري) و(ضعيف تاريخ الطبري)؛ ولما كان هذا الرجل يحاول أن ينهج منهج ابن تيمية في التحقيق فقد ضعفها (منه دام ظلّه).

(٣) لم يكن سيدنا الأستاذ دام ظلّه في مقام اتهام الطبري حصراً، بل في مقام بيان التلاعب في الأخبار حذفاً وإضافة، الذي قد يكون من الطبري - وهذا ما يستبعده سيدنا الأستاذ - أو ممن جاء بعده.

يستنتج - من هذا الرفع - القيمة العقائدية المهمة لألفاظ هذا الخبر؟! والقول بأنهما لم يحذفا شيئاً، وأن النبي صلى الله عليه وآله قال: (على أن يكون أخي وكذا وكذا) مدفوع بما نقلناه في تاريخيهما بنفس الإسناد، واستلزامه القدح برسول الله صلى الله عليه وآله؛ لأن القائد الحكيم الذي يُريد أن يمنح منصباً - مهما كان هذا المنصب - لا يتكلم بلغة: (كذا وكذا)، وإنما يسمي الوظائف والمناصب بمسمياتها.

٢. حديث (لئن أطاعوا علياً ليدخلن الجنة)

قال أحمد في مسنده: «حدّثنا عبد الرزاق^(١)، أخبرني أبي عن ميناء عن عبد الله بن مسعود قال: كنت مع النبي صلى الله عليه وآله ليلة وفد الجنّ، فلما انصرف تنفّس رسول الله، فقلت: ما شأنك؟ قال: نُعيت إليّ نفسي يا ابن مسعود^(٢). ولم يزد على نعي النبي صلى الله عليه وآله نفسه شيئاً، مع أنّ عبد الرزاق الصنعاني رواها في المصنّف وبنفس الإسناد بزيادة ألفاظ كثيرة تدلّ على فضائل عالية وغالية للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام؛ حيث نقلها عن أبيه عن ميناء عن عبد الله بن مسعود، قال: «كنت مع النبي ليلة وفد الجنّ، قال: فتنفّس. قلت: ما شأنك يا رسول الله؟ قال: نُعيت إليّ نفسي يا ابن مسعود. قلت: فاستخلف، قال: من؟ قلت: أبو بكر. قال: فسكت. ثمّ مضى ساعة ثمّ تنفّس قال: فقلت: ما شأنك؟ قال: نُعيت إليّ نفسي يا ابن مسعود، قال: قلت: فاستخلف. قال: من؟ قلت: عمر. قال: فسكت. ثمّ مضى ساعة ثمّ تنفّس. قال: فقلت: ما شأنك؟ قال: نُعيت إليّ نفسي يا ابن مسعود. قال: قلت فاستخلف،

(١) المقصود: عبد الرزاق الصنعاني.

(٢) مسند أحمد، مصدر سابق: ج ١، ص ٤٤٩.

قال: مَنْ؟ قال: قلت عليّ بن أبي طالب. قال: أما والذي نفسي بيده لئن أطاعوه ليدخلنّ الجنة أجمعين»^(١).

ومقتضى الأمانة أنّ ينقل أحمد بن حنبل الرواية - سواء أكانت ضعيفة أم صحيحة - كاملة كما حدّث بها عبد الرزّاق الصنعاني، لا أن يرفع منها ألفاظاً تثبت فضيلة أعلائيّة خاصّة بالإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، كما تثبت نصّ النبيّ صلّى الله عليه وآله على استخلافه بعده وضرورة إطاعته.

٣. حديث (لا يحبّك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق)

لقد صحّ عن رسول الله صلّى الله عليه وآله أنّه قال في حقّ الإمام عليّ عليه السلام: «لا يحبّك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق»^(٢)، وحيث إنّ هذا الحديث يؤثّر إلى فضيلة أعلائيّة خاصّة بالإمام عليه السلام، لذا عمد الاتجاه الأموي إلى وضع ما يناظره لأبي بكر وعمر؛ فقد روى الذهبي بسنده إلى معلى بن هلال، عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: «قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم: لا يبغض أبا بكر وعمر مؤمن، ولا يحبّهما منافق. ثمّ قال: «هذا حديث غير صحيح، ومعلى متّهم بالكذب، وباغض الشيخين معثر لا خير فيه»^(٣). وقال الذهبي: «ومعلّى ترك»^(٤).

وفي (تقريب التهذيب) لابن حجر العسقلاني: «معلى بن هلال بن سويد أبو

(١) المصنّف، للحافظ الكبير عبد الرزاق بن همام الصنعاني، مصدر سابق: ج ١١، ص ٣١٧.

(٢) انظر: سنن الترمذي، مصدر سابق، ج ٥، ص ٣٠٦؛ سنن النسائي، مصدر سابق: ج ٨،

ص ١١٦؛ مجمع الزوائد، مصدر سابق: ج ٩، ص ١٣٣؛ خصائص أمير المؤمنين، مصدر

سابق: ص ١٠٥؛ المعجم الوسيط، مصدر سابق: ج ٢، ص ٣٣٧.

(٣) تذكرة الحفاظ، مصدر سابق: ج ٣، ص ٩٦٢.

(٤) سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج ١٦، ص ٢١٦.

عبد الله الطحان الكوفي، اتفق النقاد على تكذيبه»^(١).

٤ . حديث المنزلة

روى الذهبي في (ميزان الاعتدال): «عن محمد علي بن الحسن بن علي الشاعر عن محمد بن جرير الطبري بخبر كذب^(٢) هو المتهم به. متنه: أبو بكر مني بمنزلة هارون من موسى»^(٣).

وفي مورد آخر قال: «زاد فيه: وأبو بكر وعمر مني بمنزلة هارون من موسى. قلت^(٤): هذا كذب»^(٥).

وفي ترجمة (قزعة بن سويد بن حجير الباهلي البصري) قال: «وله حديث منكر عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس مرفوعاً: لو كنت متخذاً خليلاً لا اتخذت أبا بكر خليلاً ولكن الله اتخذ صاحبكم خليلاً. أبو بكر وعمر مني بمنزلة هارون من موسى، رواه غير واحد عن ابن قزعة»^(٦).

ولنا أن نسأل: إذا كان حديث المنزلة خالياً من المناقب، فلماذا يوضع مثله لأبي بكر وعمر؟! إن في حديث المنزلة من الفضائل الأعلائية لأمير المؤمنين عليه السلام ما يجعل الأعناق تشرئب إليه.

(١) تقريب التهذيب، مصدر سابق: ص ٩٦١.

(٢) أي: بخبر موضوع.

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق: ج ٣، ص ٦٢٧.

(٤) القائل هو الذهبي.

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق: ج ٣، ص ١٧٢.

(٦) المصدر نفسه.

الفصل الرابع

فقه حديث المنزلة - القسم الأول

(شراكة الإمام علي لهارون في خصائصه)

- مقدمات تمهيدية.
 - المقدمة الأولى: أهمية السنة ودورها.
 - المقدمة الثانية: خلو القرآن من مسألة ليس قرينة على عدم أهميتها.
 - المقدمة الثالثة: فهم دلالة الحديث من خلال العرض على القرآن.
 - المقدمة الرابعة: خصائص الإمام علي عليه السلام.
- منازل هارون في القرآن الكريم.
 - المنزلة الأولى: الوزارة.
 - المنزلة الثانية: الأخوة.
 - المنزلة الثالثة: شد الأزر.
 - المنزلة الرابعة: الإصلاح.
 - المنزلة الخامسة: الشراكة في أمره.

مقدمات تمهيدية

اشتمل حديث المنزلة على دلالات عقدية كثيرة وكبيرة، تكفي كل واحدة منها في إثبات فضيلة أعلائية خاصة بالإمام علي بن أبي طالب؛ بل في إثبات قربه من رسول الله صلى الله عليه وآله وشبهه به. وقبل بيان تلك الدلالات ينبغي الإشارة إلى جملة من المقدمات:

المقدمة الأولى: أهمية السنة ودورها

من الأصول المهمة والمحورية في إثبات المعارف الدينية: أن يُعطى للسنة النبوية - بشرطها الثلاثة - من القيمة الإثباتية ما يعطى لآيات القرآن الكريم^(١). ودعوى ترك السنة مطلقاً والرجوع إلى القرآن تبطلها آياته؛ قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (النساء: ٥٩)، فهذه الآية - ونحوها - تدلّ أبلغ دلالة وتفيد أعظم فائدة على أنّ المرجع مع الاختلاف والتنازع هو حكم الله ورسوله؛ وحكم الله هو كتابه، وحكم رسوله أن يؤخذ بسنته.

ومن دعا إلى ترك السنة وعدم الردّ إليها عند التنازع في شيءٍ وادّعى كفاية الكتاب، يكون قد خالف القرآن الكريم وجعله عَضِين^(٢).

(١) لقد ذكر السيد الأستاذ دام ظلّه شروط مقبولية الحديث وصحة الاحتجاج به في مباحث سابقة، وحصرها في ثلاثة: الصحة، والصراحة، والاتفاق عليه.

(٢) قال تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ (الحجر: ٩١)، أي: فرقوه وجعلوه أعضاء كأعضاء الجزور، فأمنوا ببعضه، وكفروا ببعضه. مجمع البيان في تفسير القرآن، تأليف: أمين الاسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، حققه وعلّق عليه لجنة من العلماء

والآية الكريمة جعلت الردّ إلى رسول الله على حدّ الردّ إلى الله، وأنّ الردّ إليهما هو من علامات الإيثار بالله واليوم الآخر، وعدم الردّ إليهما أو إلى أحدهما هو من مضعفات الإيثار. وهو أصل متفق عليه بين علماء المسلمين.

قال ابن قيم: «وأما المسألة الثامنة وهي قول السائل: ما الحكمة في كون عذاب القبر لم يُذكر في القرآن، مع شدّة الحاجة إلى معرفته والإيثار به ليُحذَر ويُتَّقَى؟ فالجواب من وجهين: مجمل ومفصّل. فأما المجمل فهو أنّ الله سبحانه أنزل على رسوله وحيين، وأوجب على عباده الإيثار بهما، والعلم بما فيها، وهما الكتاب والحكمة؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ (النساء: ١١٣)، وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ (الجمعة: ٢)، وقال تعالى: ﴿وَأذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ (الأحزاب: ٣٤).

والكتاب هو القرآن، والحكمة هي السنّة باتّفاق السلف^(١)، وما أخبر به الرسول عن الله فهو في وجوب تصديقه والإيثار به كما أخبر به الربّ تعالى على لسان رسوله. هذا أصل متفق عليه بين أهل الإسلام، لا ينكره إلا من ليس منهم. وقد قال النبيّ صلّى الله عليه وسلّم: إني أوتيت الكتاب ومثله معه^(٢).

والمحقّقين الأخصائيين، قدّم له: الإمام السيّد محسن الأمين العاملي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ج ٦، ص ١٣١.

(١) المراد من السلف في عبارة ابن قيم (الصحابة والتابعين). بمعنى: أنّ كلّهم قاتلون بأنّ المراد من الحكمة: «السنّة». (منه دام ظلّه).

(٢) كتاب الروح، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزيّة (ت ٧٥١هـ)، آثار الإمام ابن قيم، رقم ٢٦، حقّقه: محمد أجمل أيوب الإصلاحي، خرّج أحاديثه: كمال بن محمد قالمي، وفق المنهج المعتمد من الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو

وابن قيم في تفسيره للحكمة بالسنة انطلق من قاعدة ذكرها علماء التفسير، حاصلها: أن الواو في الأصل تفيد المغايرة، أما إفادتها للتفسير فهو على خلاف الأصل، وهذا يعني أن الحكمة في الآيات أعلاه ليست تفسيراً للكتاب بل هي شيء وراء الكتاب.

ثم إن ابن قيم قسم الوحي إلى وحين؛ كتابي: أنزله الله تعالى على قلب الرسول الكريم صلى الله عليه وآله لفظاً ومعنى. وستي: أنزله الله تعالى عليه معنى، أما الصياغة فكانت منه صلى الله عليه وآله. لهذا بعد أن صرح بأن القيمة المعرفية للسنة هي على حد القيمة المعرفية للكتاب العزيز أخرج المنكر لهذا الأصل عن أهل الإسلام.

وقال العلامة الشنقيطي: «ويُفهم من هذه الآية المباركة بأن كل شيء تنازع فيه الناس من أصول الدين وفروعه، لا بد أن يُرجع فيها إلى الكتاب وإلى السنة»^(١).

وقال العلامة العثيمين: «الرد على من كفر بالسنة: لا نقبل إلا ما جاء من القرآن؛ لأن الله جعل طاعة الرسول مستقلة. والحقيقة أن الذي يقول هذا القول لم يتبع ما جاء به القرآن؛ لأن القرآن أمر بأن يتبع الرسول... ولم يقل أتبعوه إن وجدتم لذلك أصلاً في القرآن»^(٢).

وقال الإمام البرهاري في (شرح السنة): «وإذا سمعت الرجل تأتيه بالأثر فلا يُريده ويريد القرآن، فلا تشك أنه رجل قد احتوى على الزندقة فقم من عنده

زيد، دار عالم الفوائد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ: ج ١، ص ٢١٨.
(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للعلامة الشنقيطي، دار عالم الفوائد: ج ١، ص ٣٩٢.

(٢) تفسير القرآن الكريم، للعلامة العثيمين: ج ١، ص ٤٥٠.

ودَعَهُ»^(١).

وتعليقاً على عبارة البرهاري نقل محقق (شرح السنّة) عبد الرحمن بن أحمد الجميزي حديثاً عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ فِيهِ: «يُوشِكُ الرَّجُلُ مَتَكْتَأً عَلَى أُرَيْكْتِهِ يُحَدِّثُ بِحَدِيثِي، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، ما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرّمناه، ألا وإنّ ما حرّم رسول الله فهو مثل ما حرّم الله»، ثمّ علّق عليه بقوله: «أخرجه الدارمي، والترمذي، وغيرهما، وصحّحه الألباني في صحيح الجامع، والمشكاة»^(٢).

وقال الشيخ الدكتور صالح بن فوزان بن عبد الله: «هناك جماعة يسمّون بالقرآنيّة، لا يحتجّون إلّا بالقرآن بزعمهم، ويرفضون السنّة، وهؤلاء زنادقة؛ لأنّ العمل بالسنّة عملٌ بالقرآن؛ ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (النساء: ٥٩)، ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (الحشر: ٧)، ولأنّ السنّة مفسّرة للقرآن ومبيّنة له؛ قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: ٤٤) وهؤلاء القرآنيّة قد أخبر عنهم النبيّ بقوله: رَبِّ رَجُلٍ شَبَعَانٍ عَلَى أُرَيْكْتِهِ يَقُولُ بَيْنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ فَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ أَحَلَّلْنَاهُ وَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ حَرَّمْنَاهُ، قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَلَا وَإِنِّي أَوْتَيْتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ. وَاللَّهُ جَلٌّ وَعَلَا يَقُولُ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (النجم: ٣ - ٤)، فالأحاديث وحي من الله جلّ وعلا وإن كانت ألفاظها من الرسول لكنّ معانيها من الله جلّ وعلا، فهذا الذي يحتجّ بالقرآن بزعمه ولا يحتجّ بالسنّة

(١) شرح السنّة، للإمام أبي محمّد الحسن بن عليّ بن خلف البرهاري (ت ٣٢٩هـ)، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن بن أحمد الجميزي، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ: ص ١١٩، ١٢٠.

(٢) المصدر نفسه.

زنديق، والزنديق يراد به المنافق. هذا معنى قوله^(١) (قد احتوى على الزندقة)، وقوله: (فقم من عنده ودعه لا تجلس معه)؛ لأنّ بعض الناس يقول هذا يحتجّ بالقرآن، فيغترّ به وهو لم يحتجّ بالقرآن لأنّ القرآن أمر بالأخذ بالسنة، ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (النساء: ٥٩)^(٢).

ومّا تقدّم يظهر: أنّه لا مجال لإنكار دور السنة في فهم المعارف الدينيّة وخصوصاً عند التنازع، كما أشارت الآية إليه.

ولمّا كان النزاع في الإمامة واقعاً بالفعل من صدر الاسلام إلى يوم الناس؛ بل هي محلّ النزاع الأكبر في هذه الأمة، حيث كثر حولها الكلام وتداولت فيها الأقلام، حتّى قيل: إنّ ما سئل سيف في الاسلام على قاعدة دينيّة كما سئل على الإمامة في كلّ زمان، كان من اللازم الرجوع إلى الكتاب وإلى السنة لرفع هذا التنازع؛ ومن السنة حديث المنزلة الصحيح والصريح والمتفق عليه بين علماء المسلمين.

المقدّمة الثانية: خلوّ القرآن من مسألة ليس قرينةً على عدم أهمّيّتها

مّمّا تقدّم يظهر بطلان استدلال البعض على عدم أهمّيّة مسألة ما وأنها ليست من المسائل الأساسيّة في الدين بخلوّ القرآن منها وإن وردت في السنة النبويّة؛ وذلك لأمرين:

الأوّل: إنّ ورود المسألة في السنة النبويّة كافٍ في بيان أهمّيّتها.

الثاني: إنّ القول بعدم أساسيّة المسائل التي جاءت بها السنة يستبطن التقليل

(١) أي: قول الإمام البرهاري.

(٢) إتحاف القاري بالتعليقات على شرح السنة للإمام محمّد بن حسن البرهاري، معالي الشيخ الدكتور صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، أشرف على إخراجها: محمّد بن فهد الحصين: ج ٢، ص ١٧٥.

من أهميّة السنّة، والطعن بها، بل الطعن في القرآن والنبوّة. وبتعبير آخر: قد تكون هناك مسائل مهمّة ولكنّها لم ترد في القرآن الكريم ووردت في السنّة النبويّة، وقد تكون هناك مسائل أقلّ أهميّة ولكنّها وردت في القرآن ولم ترد في السنّة، فليس كلّ ما كان مهمّاً لا بدّ أن يشتمل عليه القرآن الكريم وكلّ ما كان أقلّ أهميّة لا بدّ أن يرد في السنّة.

ويشهد لذلك اشتغال الكتاب العزيز على بعض الأحكام الفرعيّة كالوضوء وخلوّه من الأصول العقديّة المهمّة كالأطروحة المهدويّة^(١).

قال ابن قيم الجوزيّة، في ذيل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ﴾ (النساء: ٥٩): «وهذا يعمّ دقيق ما تنازع فيه المسلمون وجليله، لا يخصّ شيئاً دون شيء، فمن ظنّ أنّ هذا في شرائع الإسلام دون حقائق الإيمان، وفي أعمال الجوارح دون أعمال القلوب وأذواقها ومواجيدها، أو في فروع الدين دون أصوله.. فقد خرج عن موجب الآية علماً وعملاً وإيماناً»^(٢).

وبهذا الأصل يظهر بطلان القول بعدم أهميّة مسألة أفضليّة الإمام عليّ بن أبي طالب وخلافته بحجّة خلوّ القرآن الكريم منها بعد أن وردت في السنّة النبويّة، ومنها حديث المنزلة الصحيح والصريح والمتفق عليه بين علماء المسلمين.

(١) ليس المقصود اسم الإمام المهديّ عليه السلام عند مدرسة أهل البيت عليهم السلام، بل أصل الأطروحة المهدويّة التي هي من الأصول الاعتقاديّة المتفق عليها بين علماء المسلمين. (منه دام ظلّه).

(٢) الكلام على مسألة السماع، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن القيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عزيز شمس، مؤسّسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ: ص ١١.

المقدمة الثالثة: فهم دلالة الحديث من خلال العرض على القرآن

من الأصول المهمة في فهم أحاديث النبي صلى الله عليه وآله واستنطاقها والوقوف على معطياتها الكبيرة والكثيرة: عرضها على ما يناسبها من القرآن الكريم.

وطبقاً لهذا الأصل فإن فهم حديث المنزلة ومعرفة ماهية وحقيقة الفضيلة الأعلائية الخاصة بالإمام علي بن أبي طالب عليه السلام التي نطق بها هذا الحديث الشريف مبني على عرض هذا الحديث على ما يناسبه من الآيات القرآنية.

وبتعبير آخر: إن النبي صلى الله عليه وآله خاطب الإمام علياً عليه السلام قائلاً: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»^(١)، وما لم يقف الإنسان على منزلة هارون من موسى وخصائصه التي طرحها القرآن الكريم، مضافاً إلى خصائص النبي الأكرم صلى الله عليه وآله القرآنية، لا يمكنه معرفة منزلة الإمام علي عليه السلام من الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله^(٢).

المقدمة الرابعة: خصائص الإمام علي عليه السلام

يمكن تقسيم خصائص الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام إلى صنفين:
الأول: الخصائص التي لم يرد ذكرها أو ذكر مصداقها في القرآن الكريم، من قبيل ردّ الشمس لأمر المؤمنين عليه السلام، فأصل هذه الفضيلة وكونها من الخصائص الثابتة له عليه السلام هما من بيانات السنة الشريفة دون الكتاب.

(١) مرّ ذكر مصادر حديث المنزلة في المباحث السابقة.

(٢) لمعرفة منزلة الإمام علي عليه السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله يوجد طريقتان؛ الأولى: الرجوع إلى القرآن الكريم. الثاني: الرجوع إلى الأخبار الصحيحة. (منه دام ظلّه).

الثاني: الخصائص التي بين أصلها الكتاب العزيز، ونطقت بمصداقها السنة الشريفة؛ من قبيل إذهاب الرجس عن أهل البيت وتطهيرهم، فهذه فضيلة أعلائية خاصة بأهل البيت أساسها القرآن الكريم؛ قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ (الأحزاب: ٣٣). نعم، تحديد مصداق أهل البيت نطقت به السنة الشريفة.

إذا عرفت هذا نقول: إن الفضيلة الأعلائية التي اشتمل عليها حديث المنزلة، هي من الصنف الثاني، أي: من الخصائص التي تكفل القرآن الكريم في بيان أصلها^(١). وتكفلت السنة الشريفة الكشف عن مصداقها.

وهذا يظهر القيمة الأعلائية لحديث المنزلة؛ حتى عند أصحاب النظرة القرآنية الذين يفرقون بين ما في القرآن الكريم من معارف وفضائل ومقامات وبين ما في السنة، ويجعلون ما في الكتاب العزيز معارف أعلائية من الدرجة الأولى وما في السنة دونها في الأهمية، إذ عليهم الاعتراف بأعلائية ما في حديث المنزلة لأن أصلها قرآني، وإن كان بيان مصداقها من السنة النبوية.

زيادة إيضاح

لقد صرح القرآن الكريم في سورة طه بمنزلة هارون من موسى، قائلاً: ﴿اذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ * قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّنْ لِّسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي * وَاجْعَلْ لِي وَزِيْرًا مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي * كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيْرًا * وَنَذْكُرَكَ كَثِيْرًا * إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيْرًا * قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَىٰ﴾ (طه: ٢٤-٣٦).

فالآيات اشتملت على بيان وافٍ إلى منزلة هارون من موسى والتي أهمها

(١) سيأتي الكشف عن هذه الحقيقة والحديث عنها عند استعراض آيات سورة طه.

إشراكه في أمره. وهذا يعني: أن أصل بيان المنزلة هو أصل قرآني. أما مصداق المنزلة - الثابتة قرآنيًا - فقد بيّنه الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِقَوْلِهِ: «أَنْتَ مَعِيَ بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى»، وحيث إنَّ الحديث بإطلاقه شاملٌ لكلِّ المراتب؛ لذا استثنى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ النَّبُوَّةَ بِقَوْلِهِ: «إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ أَوْ لَا نَبُوَّةَ بَعْدِي». والذي يؤيد هذه الحقيقة هو أنَّ قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «اللَّهُمَّ أَقُولُ كَمَا قَالَ أَخِي مُوسَى: اللَّهُمَّ اجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِ عَلِيِّ أَخِي، اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي كِي نَسْبَحَكَ كَثِيرًا وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا، إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا»^(١).

فتحصّل: أنَّ فهم منزلة الإمام عليّ عليه السلام من رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وما تحويه هذه المنزلة من فضائل أعلائيّة مبنيّة على الرجوع إلى القرآن الكريم لا إلى حديث المنزلة؛ لأنَّ مقتضى القاعدة هو الرجوع إلى النصّ القرآني لفهم ماهيّة ودائرة منزلة هارون من موسى، ثمّ الانتقال إلى حديث المنزلة لمعرفة المصداق الذي سيمنح كلّ ما كان عند هارون.

وبتعبير آخر: إنَّ مصداق المنزلة الذي بيّنته السنّة الشريفة له كلّ ما كان لهارون، وكلّ ما كان لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنَ الْخِصَائِصِ إِلَّا مَا أَخْرَجَهُ الدليل. وهذا يستدعي عقد الكلام في مبحثين:

الأول: خصائص هارون في القرآن الكريم.

الثاني: خصائص النبيّ محمد في القرآن الكريم.

ولأهميّة كلا المبحثين سوف نتابع الحديث عن البحث الأوّل في هذا الفصل ونفرد للثاني فصلاً مستقلاً.

(١) فضائل الصحابة، مصدر سابق: ج ٢، ص ٨٤٣، رقم الرواية (١١٥٨). وهذه الرواية غير معتبرة سنداً؛ لذا لم يستدلّ بها سباحة السيّد الأستاذ دام ظلّه، وإنّما جعلها من المؤيّدات لما فهمه من آيات سورة طه وحديث المنزلة المتواتر.

منازل هارون في القرآن الكريم

يمكن للمتدبر في الآيات القرآنية التي تحدت عن هارون أن يسجل جملة من الخصائص والمقامات له عليه السلام، ومن تلك الآيات قوله تعالى: ﴿أَذْهَبَ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى * قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * واحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي * واجْعَلْ لِي وَزِيْرًا مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي * كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيْرًا * وَنَذْكُرَكَ كَثِيْرًا * إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيْرًا * قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى﴾ (طه: ٢٤-٣٦).

إن هذا المقطع القرآني - وغيره - سجل جملة من الخصائص والمنازل لهارون عليه السلام، منها: الوزارة، والأخوة، وشدة الأزر، والإشراك في أمر موسى عليه السلام، والتسبيح والذكر الكثيرين لله تعالى.

المنزلة الأولى: الوزارة

قال تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿واجْعَلْ لِي وَزِيْرًا مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي﴾ (طه: ٢٩-٣٠)، وفي سورة الفرقان قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيْرًا﴾ (الفرقان: ٣٥)، والوزير فعيل من الوزر بالكسر فالسكون؛ بمعنى الحمل الثقيل، سمي الوزير وزيراً لأنه يحمل ثقل حمل الملك، وقيل: من الوزر - بفتحين - بمعنى: الجبل الذي يلتجأ إليه، سمي به لأن الملك يلتجئ إليه في آرائه وأحكامه^(١).

وبالجملة: فهو عليه السلام يسأل ربه أن يجعل له وزيراً من أهله، وإنما يسأل ذلك لأن الأمر كثير الجوانب، متباعد الأطراف، لا يسع موسى عليه السلام أن

(١) انظر: الميزان في تفسير القرآن، العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة: ج ١٤، ص ١٤٧.

يقوم به وحده، بل يحتاج إلى وزير يشاركه في ذلك.
ومنزلة الوزارة الثابتة لهارون عليه السلام قرآنيّاً هي للإمام عليّ عليه السلام، فهو وزير للنبيّ محمد صلّى الله عليه وآله بنصّ حديث المنزلة.
قال ابن أبي الحديد: «ويدلّ على أنّه وزير رسول الله صلّى الله عليه وآله من نصّ الكتاب والسنة قول الله تعالى: ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزيراً مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾ (طه: ٢٩ - ٣٢). وقال النبيّ صلّى الله عليه وآله، في الخبر المجمع على روايته بين سائر فرق الاسلام: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبيّ بعدي)، فأثبت له جميع مراتب هارون عن موسى، فإذا هو وزير رسول الله صلّى الله عليه وآله..»^(١).

المنزلة الثانية: الأخوة

لقد صرح القرآن الكريم بأخوة هارون لموسى عليه السلام في قوله تعالى:
﴿وَاجْعَلْ لِي وَزيراً مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي﴾ (طه: ٢٩-٣٠)، وقد كان هارون أخاً نسيّاً لموسى.

وقد جعل النبيّ صلّى الله عليه وآله هذه المنزلة للإمام عليّ عليه السلام في قوله: (أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبيّ بعدي)، وهذا يدلّ على أنّ المشاكلة الروحية والمماثلة العلمية والخلقية والعملية بين الإمام عليّ عليه السلام وبين أفضل البرية قد بلغت إلى أعلى مستوياتها، فهو أقرب الناس إليه وأشبههم به سيرةً ومسيرةً.

ولم يقتصر إثبات أخوته عليه السلام للرسول الكريم على حديث المنزلة بل هناك مواطن كثيرة نصّ فيها النبيّ صلّى الله عليه وآله عليها، منها:

(١) شرح نهج البلاغة، مصدر سابق: ج ١٣، ص ٢١١.

١ - في يوم الدار؛ فعن أمير المؤمنين عليه السلام أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله قال مخاطباً لعشيرته: **فأيّكم يؤازرنى على هذا الأمر على أن يكون أخى ووصيى وخليفتي فيكم؟** فقال أمير المؤمنين عليه السلام: قلت: أنا يا نبيّ الله أكون وزيرك عليه. قال: فأخذ برقبتي ثمّ قال: **إنّ هذا أخى ووصيى وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا^(١).**

٢ - يوم عقد الأخوة بين المسلمين؛ فعن عبد الله بن عمر قال: «لما ورد رسول الله صلّى الله عليه وآله المدينة آخى بين أصحابه، فجاء علي رضي الله عنه تدمع عيناه، فقال: يا رسول الله آخيت بين أصحابك ولم تواخ بيني وبين أحد؟ فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: **يا عليّ أنت أخى في الدنيا والآخرة^(٢).** فهذه الأخوة تدلّ على أنّه ارتفع عن كلّ مؤمن عندما نزلت: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات: ١٠)؛ لأنّه صلّى الله عليه وآله آخى بينهم على قدر منازلهم، فاختره صلّى الله عليه وآله لنفسه.

ولقد كان عليه السلام مفتخراً بعد العبوديّة بهذه الأخوة، فكان يقول: «إني عبد الله وأخو رسوله^(٣)».

المنزلة الثالثة: شدّ الأزر

قال تعالى حكاية عن طلب موسى عليه السلام: ﴿أَشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾ (طه: ٣١)، فمن منازل هارون أنّه يشدّ أزر موسى عليه السلام.

(١) انظر: تاريخ الأمم والملوك، مصدر سابق: ج ٢، ص ٦٢، ٦٣.

(٢) الخصال، للشيخ الصدوق، صحّحه وعلّق عليه: علي أكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلمية بقم المقدّسة، ١٤٠٣هـ: ص ٤٢٩.

(٣) المستدرک على الصحيحين، مصدر سابق: ج ٣، ص ١١٢؛ المصنّف لابن أبي شيبة، مصدر سابق: ج ٧، ص ٤٩٧.

ولما كان الإمام عليّ عليه السلام من رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، فَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَشُدُّ أَرْزَ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. وَقَدْ دَلَّتْ أَحَادِيثُ أُخْرَى عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ طَلَبَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَشُدَّ بِهِ أَرْزَهُ فَاسْتَجَابَ اللَّهُ لَهُ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ أَعْبَاءَ الرِّسَالَةِ الْخَاتِمَةِ الَّتِي هِيَ أَعْظَمُ الْمَسْئُولِيَّاتِ الَّتِي كَلَّفَهُ بِهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَتَحَمَّلُهَا إِلَّا ظَهَرَ الرَّسُولَ الَّذِي هُوَ ظَهِيرُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ. وَبَعْدَ أَنْ تَحَمَّلَ مَا حَمَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى، دَعَا رَبَّهُ أَنْ يَشُدَّ ظَهْرَهُ وَعَضُدَهُ بِالْإِمَامِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامِ، وَقَدْ اسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ، كَمَا اسْتَجَابَ لِمُوسَى حَيْثُ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ (القصص: ٣٥).

المنزلة الرابعة: الإصلاح

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ﴾ (الأعراف: ١٤٢)، فَكَمَا أَنَّ هَارُونَ كَانَ مُصْلِحًا لِقَوْمِ مُوسَى وَنَائِبًا مَنَابَهُ فِي إِصْلَاحِ أُمَّتِهِ، كَذَلِكَ هَذِهِ الْمَنْزِلَةُ فِي أُمَّةِ الرَّسُولِ لِلْإِمَامِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامِ.

المنزلة الخامسة: الشراكة في أمره

مِنْ مَنَازِلِ هَارُونَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ أَنَّهُ شَرِيكَ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَمْرِهِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ (طه: ٢٩)، وَالْيَاءُ فِي: (أَمْرِي) لِلْإِخْتِصَاصِ، كَمَا تَقُولُ: (كِتَابِي)، فَسُؤَالُ الْإِشْرَاقِ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ فِي أَمْرٍ يُخَصِّصُهُ وَلَا يَشَارِكُهُ فِيهِ أَحَدٌ سِوَاهُ.

وَبِتَعْبِيرٍ آخَرَ: لَمَّا كَانَتْ (الْيَاءُ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ (طه: ٢٩) تَفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ، فَلَا يَصْدُقُ الْأَمْرُ عَلَى مَا هُوَ مَشْتَرِكٌ بَيْنَ الْجَمِيعِ وَإِنَّمَا يَصْدُقُ عَلَى خِصَائِصِ كَانَتْ لِمُوسَى الْكَلِيمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَأَلَ مِنْ رَبِّهِ أَنْ يَشَارِكُهُ فِيهَا هَارُونَ.

وإن شئت قلت: إن موسى عليه السلام لم يسأل من الله سبحانه وتعالى إشراك هارون في أمره الذي كان يشاركه فيه غيره؛ لأنه إذا كان كذلك لما احتاج إلى سؤال؛ بل إن مقتضى سؤال موسى عليه السلام ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ (طه: ٣٢) أن هارون لم يكن يمتلك ذلك الأمر، وإلا لزم تحصيل الحاصل وهو لغو يجلب عنه النبي موسى عليه السلام.

ومنه نفهم أن (أمري) هو شيء غير النبوة، وإنما «هو تبليغ ما بلغه من ربه بادي مرّة، فهو الذي يخصّه ولا يشاركه فيه أحد سواه، ولا له أن يستنيب فيه غيره. وأمّا تبليغ الدين أو شيء من أجزائه بعد بلوغه بتوسط النبي فليس ممّا يختصّ بالنبي بل هو وظيفة كلّ من آمن به ممّن يعلم شيئاً من الدين، وعلى العالم أن يبلغ الجاهل، وعلى الشاهد أن يبلغ الغائب، ولا معنى لسؤال إشراك أخيه معه في أمر لا يخصّه بل يعمّه وأخاه وكلّ من آمن به من الإرشاد والتعليم والبيان والتبليغ. فتبين أن معنى إشراكه في أمره أن يقوم بتبليغ بعض ما يوحى إليه من ربه عنه وسائر ما يختصّ به من عند الله كافتراض الطاعة وحجية الكلمة.

وأما الإشراك في النبوة خاصّة - بمعنى تلقي الوحي من الله سبحانه - فلم يكن موسى يخاف على نفسه التفرد في ذلك حتّى يسأل الشريك، وإنما كان يخاف التفرد في التبليغ وإدارة الأمور في إنجاء بني إسرائيل وما يلحق بذلك، وقد نقل ذلك عن موسى نفسه في قوله: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْتُهُ مَعِيَ رِذَاءً يُصَدِّقُنِي﴾ (القصص: ٣٤)^(١).

وبنصّ حديث المنزلة يكون الإمام عليّ عليه السلام شريكاً لرسول الله صلّى الله عليه وآله في أمره الذي هو غير النبوة قطعاً، وذلك لأمر، منها:
الأول: أن موسى عليه السلام لم يطلبها لهارون.

(١) الميزان في تفسير القرآن، مصدر سابق: ج ١٤، ص ١٤٧.

الثاني: نصّ حديث المنزلة على استثنائها.

الثالث: قول رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «عَلِيٌّ، مَتَّى وَأَنَا مِنْ عَلِيٍّ، وَلَا يُؤَدِّي عَنِّي إِلَّا أَنَا أَوْ عَلِيٌّ». قال الألباني (محقق الكتاب): «حسن»، وقال أبو عيسى الترمذي (ناقل الحديث): «هذا حديث حسن صحيح»^(١).

وذلك بتقريب: أن الشطر الثاني من الحديث اشتمل على دقيقة لغويّة نافعة في المقام.

فكلمة: (عَنِّي) تدلّ على أنّ المتلقّي لرسالة السماء واحد، وعبارة: (لا يُؤَدِّي إِلَّا أَنَا أَوْ عَلِيٌّ) يُفهم منها أنّ المؤدّي للوحي اثنان. وهذا بخلاف ما لو قال: (ولا يُؤَدِّي إِلَّا أَنَا أَوْ عَلِيٌّ)، التي تحتّمل شراكته له في النبوة.

وكذلك الأمر هو غير مطلق الإرشاد والدعوة إلى الحقّ قطعاً؛ لأنّه تكليف يقوم به جميع الأمة ويشاركه فيه غيره، وحجّة الكتاب والسنة قائمة فيه كأمثال قوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ (يوسف: ١٠٨)، وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: (فليبلغ الشاهد الغائب)^(٢). وإذا كان أمراً مشتركاً بين الجميع فلا معنى لسؤال إشرارك الإمام عليّ عليه السلام فيه.

نعم، التبليغ الابتدائي - وهو تبليغ الوحي لأول مرّة - أمرٌ يختصّ بالنبويّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فليس له أن يستنيب لتبليغ أصل الوحي رجلاً آخر إلا إذا كان ذلك الآخر نفسه؛ فالإشرارك فيه إشرارك في أمره. ويشهد لذلك:

أولاً: قوله تعالى على لسان موسى الكليم عليه السلام: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ (القصص: ٣٤)، إذ ليس المراد بتصديقه إياه أن يقول: صدّق أخِي، بل أن يوضّح ما أبهم من كلامه ويفصّل ما

(١) صحيح سنن الترمذي، مصدر سابق: ج ٣، ص ٥٢٢.

(٢) صحيح البخاري، مصدر سابق: ج ٢، ص ١٩١.

أجمل ويبلغ عنه بعض الوحي الذي كان عليه أن يبلغه.
 ثانياً: قول رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: (عَلِيٌّ مِنِّي وَأَنَا مِنْ عَلِيٍّ وَلَا يُؤَدِّي عَنِّي إِلَّا أَنَا أَوْ عَلِيٌّ)^(١) الذي يدلُّ على أَنَّ المؤدِّي للرسالة التي تصل إلى قلب الخاتم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^(٢) يمكن أن يتعدَّد ليشمله ويشمل شريكه في الأمر؛ أعني: أمير المؤمنين عليه السلام؛ ولا ثالث؛ للحصر.
 فهذا النوع من التبليغ وما معه من آثار النبوة كافتراض الطاعة مما يختص بالنبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، والإشراك فيها إشراك في أمره.

لفت نظر

إنَّ التبليغ الابتدائي هو من الأمور التي اختصَّ بها رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وشاركه فيها الإمام عليٌّ عليه السلام وليس كلُّ الأمور؛ لأنَّ منزلة الإمام عليٍّ عليه السلام من رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ هي منزلة هارون من موسى، وحيث إنَّ هارون شريك لموسى في كلِّ أموره وخصائصه، فكذلك الإمام عليٌّ عليه السلام هو شريك لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بكلِّ أموره وخصائصه باستثناء النبوة المستثناة؛ لذا لا بدَّ من التدبُّر في الآيات البيِّنات لمعرفة ما اختصَّ به النبيِّ الكريم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فيكون الإمام عليٌّ عليه السلام شريكاً له فيها، وهذا ما سنبحثه بشكل مفصَّل في الفصل التالي.

(١) صحيح سنن الترمذي، مصدر سابق: ج ٣، ص ٥٢٢.

(٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ﴾. (الشعراء: ١٩٣-١٩٤).

الفصل الخامس

فقه حديث المنزلة - القسم الثاني

(شراكة الإمام علي للرسول صلى الله عليه وآله

في الوظائف والمسؤوليات)

(١) الوظائف الخاصّة.

- تبليغ الآيات العشر من سورة براءة.
- تعاظمي ابن تيميّة وأتباعه مع حادثة براءة.
- معطيات إشراك الإمام علي في الإبلاغ الإبتدائي.

(٢) الوظائف المشتركة.

- الوظيفة الأولى: المرجعيّة السياسيّة.
- الوظيفة الثانية: المرجعيّة الدينيّة.

يمكن تقسم خصائص النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ إِلَى نوعين: وظائف، ومقامات؛ وسنبحث النوع الأول (وظائف النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) فِي هَذَا الْفَصْلِ ثُمَّ نَنْتَبِهُ فِي الْفَصْلِ الْلاحقِ الْبَحْثَ فِي النُّوعِ الثَّانِي. لقد توفّر القرآن الكريم على العديد من المهام والمسؤوليات لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، بعضها من مختصّاته وبعضها الآخر من المشتركات.

(١) الوظائف الخاصّة

أمّا الوظائف والمسؤوليات الخاصّة بالنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِيمَكُن حصرها فِي: تلقّي الوحي، وإبلاغه ابتداءً. فالأولى من مختصّاته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ التي لا يشاركه فيها أحد، والثانية إلاّ بدليل.

لقد جاء تقرير الوظيفة الأولى (تلقّي الوحي) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (النجم: ٣-٤)، وكونها من مختصّاته التي ليست لأحد غيره سواء فِي أثناء حياته أم بعد وفاته فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّنْ رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ (الأحزاب: ٤٠).

وهذا الوظيفة ليست للإمام عليّ عليه السلام ولا لغيره؛ للآيات والأخبار، ومنها حديث المنزلة.

أمّا الوظيفة الثانية (إبلاغ الوحي) فهو من مختصّات النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فإذا نزل الوحي عليه حاملاً مفردة من مفردات الشريعة كان عليه أن يتصدّى بنفسه لإبلاغها إلى الأمة، وليس له أن يوكل أمر إبلاغها لأحد سواه. نعم، إذا وصل البلاغ إلى الأمة، كان للشاهد أن يبلغ الغائب.

ولمّا كان للإمام عليّ عليه السلام - بنصّ حديث المنزلة - جميع المنازل التي

كانت لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَّا مَا خَرَجَ بِالْدَلِيلِ، كَانَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
البلاغ الابتدائي.

تبليغ الآيات العشر من سورة براءة

لَمَّا كَانَتْ وَظِيفَةُ الْإِبْلَاحِ الْإِبْتِدَائِيِّ لِلْوَحْيِ مِنْ مَخْتَصَّاتِ مَقَامِ النَّبُوَّةِ
وَالرِّسَالَةِ، اقْتَضَى ذَلِكَ عَدَمَ إِنْطَاطِهَا بِغَيْرِ صَاحِبِ الْمَقَامِ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ.
وَقَدْ ثَبِتَ بِالْخَبَرِ الصَّحِيحِ سِنْدًا، الصَّرِيحِ دَلَالَةً، الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ بَيْنَ عُلَمَاءِ
الْمُسْلِمِينَ: قِيَامِ الْإِمَامِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِأَمْرِ مِنَ النَّبِيِّ - بِتَبْلِيغِ الْآيَاتِ الْعَشْرِ
الْأَوَّلِ مِنْ سُورَةِ بَرَاءَةِ^(١).

رَوَى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مَسْنَدِهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.. «ثُمَّ بَعَثَ فَلَانًا^(٢) بِسُورَةِ
التَّوْبَةِ، فَبَعَثَ عَلِيًّا خَلْفَهُ فَأَخَذَهَا مِنْهُ، قَالَ: لَا يَذْهَبُ بِهَا إِلَّا رَجُلٌ مَنِّي وَأَنَا مِنْهُ».
قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ شَاكِرٌ^(٣): «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ»^(٤).

وَرَوَى أَحْمَدُ - أَيْضًا - فِي مَسْنَدِهِ: «عَنْ عَلِيِّ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ بَرَاءَةِ
عَلِيِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبَا بَكْرٍ، فَبَعَثَهُ بِهَا
لِيَقْرَأَهَا عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ، ثُمَّ دَعَانِي النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٥)، فَقَالَ لِي: (أَدْرِكُ أَبَا

(١) تبليغ الإمام علي عليه السلام الآيات العشر الأولى من سورة براءة متفق عليه بين علماء
المسلمين ولم يشدّ عنه إلا ناصبيّ عدوّ لأهل البيت عليهم السلام.

(٢) قال أحمد محمد شاكر في الحاشية: «ثم بعث فلاناً بسورة التوبة، يريد أبا بكر». (مسند
أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مصدر سابق: ج ٣، ص ٣٣١).

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل، شرحه وصنعه فهارسه: أحمد محمد شاكر، مصدر سابق:
ج ٣، ص ٣٣١، رقم الحديث ٣٦٠٢.

(٤) المصدر نفسه: ص ٣٣٣.

(٥) هذه قرينة على أنّ الإبلاغ كان إبلاغاً ابتدائياً؛ لأنّها فور نزولها دعا النبيّ الكريم صَلَّى اللهُ

بكر)، فحيث ما لحقته فخذ الكتاب منه، فاذهب به إلى أهل مكة، فاقرأه عليهم، فلحقته بالجحفة فأخذت الكتاب منه، ورجع أبو بكر إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله، نزل في شيء؟، قال: لا، ولكن جبريل جاءني، فقال: لن يؤدي عنك إلا أنت أو رجلاً منك»^(١).

وقد ضعف شعيب الأرئوط هذه الرواية وقال: «إسناده ضعيف»، والحق أن إسنادهما صحيح كما سيأتي.

وقال في (فضائل الصحابة)، عن أنس بن مالك: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله بعث ببراءة مع أبي بكر إلى أهل مكة، فلما بلغ ذا الحليفة بعث إليه فردّه وقال: لا يذهب بها إلا رجل من أهل بيتي، فبعث علياً»^(٢).

وفي (مسند أبي يعلى الموصلي): «أن رسول الله بعث ببراءة مع أبي بكر إلى أهل مكة ثم بعث علياً فقال: لا يبلغها إلا رجل من أهل بيتي»^(٣).

تبصرات

التبصرة الأولى: إن إبلاغ الآيات العشر الأوائل من سورة براءة كان إبلاغاً ابتدائياً وليس إبلاغاً عاماً؛ لأن الرسول صلى الله عليه وآله لم يكن قد بلغ بها أحداً بعد، فنزل الوحي ليأمر النبي صلى الله عليه وآله وبرّد أبي بكر عن القيام بهذه المهمة وينيطها بالإمام علي عليه السلام.

التبصرة الثانية: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يهدف من بعثه أبا بكر بالآيات ثم أمره علياً عليه السلام باللحاق به وأخذ الكتاب منه والذهاب به

عليه وآله أبا بكر حتى يبلغها قبل أن يبلغها الناس.

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرئوط، مصدر سابق: ج ٢، ص ٤٢٧.

(٢) فضائل الصحابة، مصدر سابق: ج ٢، ص ٦٩٤، رقم الحديث (٩٤٦).

(٣) مسند أبي يعلى الموصلي، مصدر سابق: ج ٥، ص ٤١٢، رقم الحديث: (٣٩٠٥)

إلى أهل مكة وقراءته عليهم بنفسه بيان أن مهمة الإبلاغ الابتدائي هي من المهام الخاصة به والإمام عليّ عليه السلام شريك له في هذه المهمة.

التبصرة الثالثة: لو كان النبيّ صلّى الله عليه وآله قد بعث الإمام عليّاً ابتداءً لأمكن للآخر القول بأن الإمام عليّاً كان أمامه فبعثه، فلا دلالة في البعث على الاختصاص؛ لذا أودع النبيّ صلّى الله عليه وآله الكتاب إلى أبي بكر ليسحبه منه بأمر من الوحي الإلهي ويدفعه إلى من هو منه.

إشكال وجواب

ادّعى رشيد رضا أن حادثة براءة قضية في واقعة لا يجوز تعميمها والاستدلال بها على أن الإمام عليّاً عليه السلام شريك للنبيّ في إبلاغ الوحي الابتدائي، وهذا ما أفاده بقوله: «إن بعض الشيعة يكبرون هذه المزية لعليّ عليه السلام كعادتهم، ويضيفون إليها ما لا تصحّ به رواية ولا تؤيّد دراية، فيستدلّون بها على تفضيله على أبي بكر وكونه أحقّ بالخلافة منه، ويزعمون أن النبيّ عزل أبا بكر عن تبليغ سورة براءة؛ لأنّ جبريل أمره بذلك، وأنّه لا يبلغ عنه إلا هو أو رجل منه، ولا يخضعون هذا النفي بتبليغ نبذ العهود وما يتعلّق به، بل يجعلونه عامّاً لأمر الدين كلّ مع استفاضة الأخبار الصحيحة بوجوب تبليغ الدين على المسلمين كافة كالجهد في حمايته والدفاع عنه وكونه فريضة لا فضيلة»^(١).

ويرد عليه:

أولاً: الخلط الواضح بين الإبلاغ الابتدائي للوحي والإبلاغ الثانوي له،

(١) تفسير القرآن العظيم، المعروف بتفسير المنار، تأليف: الشيخ محمّد رشيد رضا، وهي مجموعة الدروس التي أخذها عن أستاذه الشيخ محمّد عبدة، تعليق وتصحيح: سمير مصطفى رباب، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ: ج ١٠، ص ١٤٩، سورة التوبة، الآية ٤.

فالأول من مختصاته صلى الله عليه وآله والثاني من المشتركات بينه وبين المسلمين جميعاً.

ثانياً: تكرار القول النبوي في مناسبات عامّة، منها:

١. في كتاب (السنة) للإمام ابن أبي عاصم: «حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا شريك، عن أبي إسحاق، عن حبشي بن جنادة قال: فقلت: يا أبا إسحاق أين رأيته؟ قال: وقف علينا في مجلسنا، فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: عليّ منّي وأنا منه، ولا يؤدّي عنيّ إلاّ عليّ». قال المحقّق الدكتور الجوابرة: «إسناده حسن»^(١)، فالخبر معتبر سنداً.

وليس في هذا الخبر ما يدلّ على أنّه قيل في واقعة خاصّة، بل إنّ جوّ الحديث يوحي أنّه قيل في مناسبة عامّة.

٢. في (صحيح سنن ابن ماجه)، للعلامة الألباني: «سمعت رسول الله يقول: عليّ منّي وأنا منه، ولا يؤدّي عنيّ إلاّ عليّ»^(٢).

٣. في (صحيح سنن الترمذي) للألباني: «قال رسول الله: عليّ منّي وأنا من عليّ، ولا يؤدّي عنيّ إلاّ أنا أو عليّ»^(٣).

٤. في (الجامع الصحيح ممّا ليس في الصحيحين) للوادعي: «قال يحيى بن آدم السلولي وكان قد شهد يوم حجّة الوداع: قال رسول الله: عليّ منّي وأنا منه، ولا يؤدّي عنيّ إلاّ أنا أو عليّ»^(٤).

(١) السنة، للإمام ابن أبي عاصم، مصدر سابق: ج ٢، ص ٨٨٦-رقم الحديث ١٣٥٥.
(٢) صحيح سنن ابن ماجه، الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ: ج ١، ص ٥٨، رقم الرواية: (٩٧).
(٣) صحيح سنن الترمذي، الألباني، مصدر سابق: ج ٣، ص ٥٢٢، رقم الحديث: (٣٧١٩).
(٤) الجامع الصحيح ممّا ليس في الصحيحين، تأليف: الوادعي المتوفّي ١٤٢٢هـ، دار الإيثارة:

٥. في (الصحيح المسند من فضائل الصحابة)، لمصطفى بن العدوي، عن حبشي بن جنادة السلوي - وكان قد شهد حجة الوداع - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «عليّ منّي وأنا منه ولا يؤدّي عنيّ إلا أنا أو عليّ»^(١)، ثم قال: «صحيح لغيره».

فتحصّل:

١ - أنّ حديث: (لا يؤدّي عنيّ إلا أنا أو عليّ)، لم يكن مجرد خبر قاله النبيّ صلى الله عليه وآله في واقعة ولا يجوز تعميمه والاستدلال به على شراكة الإمام عليّ عليه السلام للنبيّ في إبلاغ الوحي الابتدائي، بل هو حديث قاله النبيّ صلى الله عليه وآله في مناسبات عامّة يهدف من ورائه إلى إثبات فضيلة أعلائيّة للإمام عليّ عليه السلام.

٢ - يفهم من أدوات الحصر (لا)، و (إلا) أنّ الإمام عليّاً عليه السلام هو الشخص الوحيد الذي يشارك الرسول الكريم في مهمّة الإبلاغ الابتدائي.

٣ - ظهر من تحقيقات الألباني والوادعي والعدوي أنّ رواية: (ولا يؤدّي عنيّ إلا أنا أو عليّ) رواية معتبرة.

تعاطي ابن تيميّة وأتباعه مع حادثة براءة

بعد أن علم ابن تيميّة بأنّ حديث براءة صريح في إثبات فضيلة أعلائيّة خاصّة بالإمام عليّ عليه السلام راح - كعادته - يناقش في سنده تارة وفي متنه أخرى، متناسياً قوله: «وغالب أهل البدع إنّما يدفعون عن نفوسهم الحجّة إمّا

ج ١، ص ١٦٨، رقم الحديث: (١٧٧).

(١) الصحيح المسند من فضائل الصحابة، تأليف: أبي عبد الله مصطفى بن العدوي، دار بن

عفان، الطبعة الثانية، ١٤١٩: ص ١٢٠.

برّد النقل وإمّا بتأويل المنقول فيطعنون تارة في الإسناد وتارة في المتن»^(١). فالرجل ينسب منهج الطعن في إسناد السنّة الصحيحة وإسقاط متنها عن الاعتبار إلى أهل البدع، مع أنّه ساقط فيه! فكم هي الروايات التي صحّحها علماء المسلمين وطعن هو في أسنادها؟! وكم هي الأخبار الواضحة والصرّيحة في مضامينها فسعى جاهداً لإفراغها عن محتواها والطعن في متنها وإنكاره؟! لا لشيء إلاّ لأتّهم روايات تشير إلى قرب الإمام علي من رسول الله وشدة شبهه به! ومن ذلك تعاطيه مع حديث: (لا يؤدّي عتيّ إلاّ عليّ أو رجل منّي)، فبعد أن صحّحه الأعلام من المسلمين وآمنوا بمتنّه ودلالته الواضحة والصرّيحة، جاء هو ليطعن في إسناده وينكر متنه.

مناقشة ابن تيميّة وأتباعه لسند الحديث

لقد طعن ابن تيميّة في سند حديث براءة حيث قال: «وفيه^(٢) أكاذيب متعدّدة، مثل قوله: (ما سألت الله شيئاً إلاّ وسألت لك^(٣) مثله)، وكذلك قوله: (لا يؤدّي عتيّ إلاّ عليّ) من الكذب. وقال الخطابي في كتاب (شعار الدين): وقوله: (لا يؤدّي عتيّ إلاّ رجل من أهل بيتي)، هو شيء جاء به أهل الكوفة عن زيد بن يثيع وهو متّهم في الرواية منسوب إلى الرّفص»^(٤). وكذلك ضعّفه شعيب الأرنبوط، حيث قال: «إسناده ضعيف، ومنتنه منكر»^(٥).

-
- (١) مجموع فتاوى ابن تيميّة، مصدر سابق: ج ١٩، ص ٧٣.
 (٢) أي: في ما يقول العلامة الحلّي رحمه الله من كلام.
 (٣) أي: للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام.
 (٤) منهاج السنّة، مصدر سابق: ج ٥، ص ٦٣.
 (٥) مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق: ج ٢٩، ص ٤٩.

ولو سلّمنا أنّ الصناعة تضعّفه، فلماذا كان متنه منكرًا؟! إنّها الشنشنة الأمويّة في التعاطي مع روايات فضائل أمير المؤمنين عليه السلام! إنّ الرجل أنكر متن الحديث لدلالته الواضحة على إشراك الإمام عليّ عليه السلام - حصراً - مع رسول الله صلّى الله عليه وآله في مهمّة الإبلاغ الابتدائي. هذه الشراكة التي تجعل من الإمام عليّ الأقرب إلى رسول الله والأشبه به، فلا بدّ أن يكون - وفقاً لما ذكروه من ميزان - الأحقّ بمقام الخلافة بعد الرسول صلّى الله عليه وآله. ثمّ إنّ تضعيفهم للرواية مردود بتصحيح الألباني والوادعي والعدوي لها، كما مرّ سابقاً. وقد رواه ابن أبي شيبة في المصنّف وابن ماجه والطبراني في الكبير والترمذي وأحمد في الفضائل والنسائي في خصائص أمير المؤمنين.

مناقشة ابن تيميّة وأتباعه لمتن حديث براءة

وأما في مناقشتهم لمتن الحديث فقد فسّروا فعل النبيّ صلّى الله عليه وآله في حادثة براءة بأنّه كان مجازاة للعادة الجاهليّة التي كانت تفرض على النبيّ صلّى الله عليه وآله أن يبعث رجلاً من أهل بيته خاصّة لعقد العقود أو حلّها، وأنكر دور الوحي الإلهي في هذه الحادثة.

وهذا ما أفاده بقوله: «ولكن أردفه بعليّ لينبذ إلى المشركين عهدهم لأنّ عادتهم كانت جارية أن لا يعقد العقود ولا يحلّها إلّا المطاع أو رجل من أهل بيته فلم يكونوا يقبلون ذلك من كلّ أحد»^(١).

ويلاحظ عليه:

١ - إذا كان الرجل يعترف بدخالة الوحي الإلهي في حادثة براءة وأنّه هو الذي أمر النبيّ صلّى الله عليه وآله أن يرجع أبا بكر ويبعث الإمام عليّاً، فمعنى

(١) منهاج السنّة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٥٥١.

ذلك جهالة فتى مكة بالسنن الجاهليّة! وأنّ الوحي نزل ليعلمه تلك السنن! ويأمره أن يأخذ بها! وهو كما ترى.

وإن كان ينكر دخالة الوحي في الحادثة فيبقى نسبة الجهل للنبيّ صلّى الله عليه وآله بعادات أهل زمانه! وهل ذلك إلا طعن صريح به ومصادرة لمقاماته^(١)!

قال الطباطبائي: «ثم لو كانت سنّة عربيّة جاهليّة على هذا النعت فما وزنها في الاسلام وما هي قيمتها عند النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وقد كان ينسخ كلّ يوم سنّة جاهليّة وينقض كلّ حين عادة قوميّة، ولم تكن من جملة الأخلاق الكريمة أو السنن والعادات النافعة بل سليقة قبائليّة تشبه سلائق الأشراف وقد قال صلّى الله عليه وآله وسلّم يوم فتح مكة عند الكعبة على ما رواه أصحاب السير: ألا كلّ مآثرة أو دم أو مال يدعى فهو تحت قدمي هاتين إلا سدانة البيت وسقاية الحاجّ.

ثم لو كانت سنّة عربيّة غير مذمومة فهل كان رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ذهل عنها ونسيها حين أسلم الآيات إلى أبي بكر وأرسله، وخرج هو إلى مكة حتّى إذا كان في بعض الطريق ذكر صلّى الله عليه وآله وسلّم ما نسيه أو ذكره بعض من عنده بما أهمله وذهل عنه من أمر كان من الواجب مراعاته؟ وهو صلّى الله عليه وآله وسلّم المثل الأعلى في مكارم الأخلاق واعتبار ما يجب أن يعتبر من الحزم وحسن التدبير، وكيف جاز لهؤلاء المذكّرين أن يغفلوا عن ذلك وليس من الأمور التي يغفل عنها وتخفى عادةً فإنّها الدهول عنه كغفلة المقاتل عن سلاحه؟»^(٢).

(١) إنّ ابن تيميّة لا يتردّد حتّى في الطعن برسول الله صلّى الله عليه وآله إذا كان الطعن طريقاً لمصادرة فضائل الإمام علي عليه السلام. (منه دام ظلّه).

(٢) الميزان في تفسير القرآن، مصدر سابق: ج ٩، ص ١٧١.

٢ - إن قوله صلى الله عليه وآله: (لا يؤدّي عني إلا أنا أو علي)، وحي إلهي؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (النجم: ٣-٤).
فإن قلت: ليس كل ما يقوله الرسول هو وحي. قلت: لما كان الحديث بصدد تشريك الإمام علي عليه السلام في أمر خاص بمقام النبي صلى الله عليه وآله كان بيانه وحيًا إلهيًا.

٣ - ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده، عن الإمام علي عليه السلام، قال: «لما نزلت عشر آيات من براءة علي النبي دعا النبي صلى الله عليه وآله أبا بكر فبعثه بها ليقراه على أهل مكة ثم دعاني النبي فقال لي: أدرك أبا بكر فحيث ما لحقته فخذ الكتاب منه فاذهب به إلى أهل مكة فاقرأه عليهم. فلحقته بالجحفة فأخذت الكتاب منه، ورجع أبو بكر إلى النبي صلى الله عليه وآله، فقال: يا رسول الله نزل في شيء؟ قال: لا، ولكن جبرائيل جاءني، فقال لن يؤدّي عنك إلا أنت أو رجل منك. (إسناده حسن)»^(١).

فإن قلت: إن هذه الرواية ضعفتها ابن كثير في (البداية والنهاية)، حيث قال: «وهذا ضعيف الإسناد، ومنتنه فيه نكارة، والله أعلم»^(٢).

قلت: إن تضعيفه مردود برّد علته التي هي النكارة، فهو إنما أنكر الحديث وضعفه لإنكاره ردّ النبي صلى الله عليه وآله أبي بكر! وهذا ما أفصح عنه بقوله: «وفيه نكارة من جهة أمره برّد الصديق، فإنّ الصديق لم يرجع بل كان هو أمير الحجّ في سنة تسعة..»^(٣). فالرجل يضعف الحديث وينكر الواقعة لا لشيء إلا لإنكاره ردّ النبي صلى الله عليه وآله لأبي بكر! وهو كما ترى.

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل، شرح: أحمد محمد شاكر: ج ٢، ص ١٣٥. الحديث (١٢٩٦).

(٢) البداية والنهاية، مصدر سابق: ج ٧، ص ٢٢٧.

(٣) المصدر نفسه: ج ١١، ص ٩٢.

وقد تابع ابن تيمية بعض تلامذته ومن هم على منهجه، منهم:

١ - ابن كثير، حيث قال: «فكره مخالطتهم وبعث أبا بكر الصديق رضي الله عنه أميراً على الحج تلك السنة ليقوم للناس مناسكهم ويعلم المشركين أن لا يحجوا بعد عامهم هذا وأن ينادي في الناس ﴿بِرَاءةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (التوبة: ١) فلما قفل أتبعه بعلي بن أبي طالب ليكون مبلغاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكونه عصبه له»^(١).

٢ - الشيخ محمد رشيد رضا، حيث قال: «ولهذا قال العلماء إن الحكمة في إرسال علي بعد أبي بكر أن عادة العرب جرت بأن لا ينقض العهد إلا من عقده أو من هو منه بسبيل من أهل بيتهم، فأجراهم في ذلك على عادتهم. ولهذا قال: لا يبلغ عني إلا أنا أو رجل من أهل بيتي»^(٢). فرشيد رضا يرى أن فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وقوله كان مجارة للعادات الجاهلية.

لفت نظر: إن نسبة إرسال الإمام علي عليه السلام بعد أبي بكر بسبب عادة العرب الجارية بأن لا ينقض العهد إلا من عقده أو من هو من أهل بيته إلى العلماء تدليس واضح؛ لأنّ تعليل الإرسال بهذا الوجه جاء من ابن تيمية وارتضاه أتباعه، وقد أنكره جلّ علماء المسلمين.

معطيات إشراف الإمام علي في الإبلاغ الابتدائي

يمكن أن نسجل جملة من المعطيات العقدية المهمة لإرجاع النبي صلى الله عليه وآله بأمر من الله سبحانه وتعالى أبي بكر، وإرساله الإمام علي لتبليغ آيات سورة براءة:

(١) تفسير القرآن العظيم المعروف بتفسير المنار، مصدر سابق: ج ٢، ص ٣٤٤.

(٢) المصدر نفسه: ج ١٠، ص ١٤٧.

١ - إنَّ مهمّة الإبلاغ الابتدائي هي من خصائص الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ التي أشرك فيها الإمام عليّاً عليه السلام دون غيره، فمهما بلغ الغير من مقام إلاّ أنّه يبقى دون الإمام في الفضل.

٢ - إنَّ قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: (لا يُؤدّي عنيّ إلاّ أنا أو عليّ)، يدلّ على أنّ هناك مصداقين لتبليغ الوحي الابتدائي؛ رسول الله والإمام عليّ، ومن الواضح أنّ رسول الله عندما يؤدّي وحي السماء لا يحتمل فيه السهو أو الخطأ، فضلاً عن العمد في الاشتباه، وإلاّ يسقط إبلاغه عن الاعتبار.

ولمّا كان الإمام عليّ عليه السلام شريكاً له في الإبلاغ الابتدائي، فلا بدّ أن يكون هو كذلك معصوماً عن السهو والخطأ؛ فما قاله هو الصحيح العاري عن كلّ ريب وشائبة، وهو الحقّ، وعين الحقّ، وليس في خلافه حقّ.

توضيح ذلك: إنّ معنى الإبلاغ الابتدائي أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يجعل من الإمام عليّ عليه السلام الواسطة الأولى لتبليغ وحي السماء، ولو كان يحتمل فيه الخطأ أو السهو في الإبلاغ لما جعله كذلك؛ إذ لا مصحّح لخطئه. وهذا بخلاف ما لو كان الإبلاغ منه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ للجماعة، فلو أخطأ أحدهم في التبليغ الثانوي لوجد المصحّح له.

ومنه يُعرف أنّ إبلاغ الآيات العشر الأوائل من سورة براءة من قبل الإمام عليّ عليه السلام إبلاغ لا يحتمل الخطأ مطلقاً؛ إذ مع احتمال ارتفع اطمئنان المخاطب بهذا الإبلاغ.

زيادة وتفصيل في مهمّة الإبلاغ الابتدائي

ظهر بما تقدّم: أنّ على الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أن يبلّغ ما أنزل إليه من ربّه إلى الأمّة، وقد أشرك صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ في هذه المهمّة الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

ومهمّة التبليغ الابتدائي^(١) هذه تُخصّص بها أمير المؤمنين عليه السلام من بين كلّ الصحابة والتابعين وشاركه فيها الأئمّة الأطهار عليهم السلام^(٢).
توضيح ذلك: إنّ النظر في الاستراتيجية التي سار عليها رسول الله صلّى الله عليه وآله في تبليغ الدين يدلّنا على أنّ المعارف الدينيّة لم تبيّن دفعة واحدة، وإنّما وزّعت بحسب الظروف الزمانيّة والمكانيّة وحاجة الإنسان إليها، فإذا توفّرت تلك الظروف وتحقّق الاستعداد والوعي البشري لمفردة دينيّة ما فإنّ الرسول لا يتوانى عن تبليغها.

وحيث إنّ الشريعة الإسلاميّة التي نزلت على قلب النبيّ صلّى الله عليه وآله هي شريعة خاتمة جاءت لتلبي حاجة كلّ العصور، وأنّ الظروف الزمانيّة والمكانيّة في عصر النزول لم تكن مهيةً لبيانها بكاملها، لذا بقي الكثير من مفرداتها محجوباً عن أهل زمان نزولها.

ولمّا كان النبيّ صلّى الله عليه وآله بشراً تحكمه سنّة الموت؛ قال تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ (الزمر: ٣٠)، كان عليه أن يُطلع من هو شريك له في أمره على كلّ المفردات والمعارف الدينيّة التي تحتاجها الأئمّة في لاحق الأزمان، فأودعها الإمام عليّاً، فكان عليه السلام يبلّغ ما أخذه عن رسول الله صلّى الله عليه وآله إلى الأئمّة مراعيّاً الظروف الزمانيّة والمكانيّة والاستعداد البشري في تبليغ المعارف الدينيّة.

(١) المراد بالتبليغ الابتدائي: مطلق خبر السواء والمعارف الدينيّة سواء أكان مرتبطاً بالأصول أم الفروع؛ عقديّة إيمانيّة أم عمليّة فقهية. (منه دام ظلّه).
(٢) جواب هذه المسألة يشكّل حقيقة تعتقد بها مدرسة أهل البيت فقط، ولا نلزم الطرف الآخر بالإيمان بها، حاصلها أنّ للأئمّة الأطهار مقام التبليغ الابتدائي، وهي مهمّة تختلف كلياً عن مهمّة تلقّي الوحي. (منه دام ظلّه).

وحيث إنّه عليه السلام هو الآخر تحكمه سنّة الموت، كان عليه أن يُطلع شخصاً آخر ويُشركه في هذا النوع من التبليغ، وهكذا.
واعتقادنا أنّ هنالك معارف في المنظومة الدينيّة الإسلاميّة نزل بها الروح الأمين على قلب الخاتم صلّى الله عليه وآله لم تبيّن بعد، وسوف يبيّنها الإمام الثاني عشر من أئمّة أهل البيت عند ظهوره.

وبهذا ظهر أنّ حديث الإمام عليّ عليه السلام وحديث الأئمّة من أهل البيت عليهم السلام هو حديث رسول الله صلّى الله عليه وآله، الذي هو في حقيقته وحي نزل على قلب النبيّ صلّى الله عليه وآله، ولكنّه لم يكن وحيّاً قرآنيّاً وإنّما هو وحي سنّي؛ قال سيّدنا الأستاذ الخوئي: «بناء على ما سلكناه من تدريجيّة الأحكام وجواز تأخير التبليغ عن عصر التشريع بإيداع بيانه من النبيّ إلى الإمام ليظهره في ظرفه المناسب له حسب المصالح الوقتيّة الباعثة على ذلك، بل قد يظهر من بعض النصوص أنّ جملة من الأحكام لم تنشر لحدّ الآن وأنّها مودعة عند وليّ العصر عجّل الله تعالى فرجه وهو المأمور بتبليغها متى ما ظهر وملاً الأرض قسطاً وعدلاً»^(١).

وهذه الحقيقة نطقت بها الكثير من الأخبار، ففي الكافي: «سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام عن مسألة، فأجابه فيها. فقال الرجل: رأيت إن كان كذا وكذا ما يكون القول فيها؟ فقال له: مه! ما أجبتك فيه من شيء فهو عن رسول الله صلّى الله عليه وآله لسنا من: (أرأيت) في شيء»^(٢).

(١) مستند العروة الوثقى، كتاب الخمس، محاضرات زعيم الحوزة العلميّة آية الله العظمى السيّد أبو القاسم الموسوي الخوئي، تأليف: الشيخ مرتضى البروجردي، المطبعة العلميّة، قم، ١٣٦٤هـ: ص ١٩٣.

(٢) أصول الكافي، مصدر سابق: ج ١، ص ٥٨، باب: الرأي والبدع، ح ٢١.

وقال الشيخ المجلسي في (مرآة العقول): لما كان مراده - أي السائل - أخبرني عن رأيك الذي تختاره بالظن والاجتهاد، نهاء عليه السلام عن هذا الظن، وبين له أنهم لا يقولون شيئاً إلاّ بالجزم واليقين، وبما وصل إليهم من رسول الله صلوات الله عليه وعليهم أجمعين^(١).

وفي (بصائر الدرجات): «عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: لو أنّا حدّثنا برأينا ضللنا كما ضلّ من كان قبلنا، ولكنّا حدّثنا ببينة من ربّنا بيننا لنبيّه فبينها لنا). وعن أبي عبد الله الصادق، قال...: إنّنا لو كتّنا نفّتي الناس برأينا وهوانا لكنا من الهالكين، ولكنّها آثار من رسول الله وأصل علمٍ نتوارثه كابر عن كابر»^(٢).

فتحصّل من ذلك أمران:

الأمر الأوّل: أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وحده الذي تلقّى كلّ المعارف وحيّاً عن الله عزّ وجلّ، ولكنّه بلّغ بعضها بنفسه للأمة، وأودع بعضها الآخر عند الإمام عليه السلام ليظهره في ظرفه المناسب له حسب المصالح الوقتية الباعثة على ذلك، والإمام أودعه عند الإمام الذي يأتي بعده، وهكذا.

الأمر الثاني: أنّ الدين كمل بتلقّي النبيّ له وحيّاً وإيداعه عند الإمام عليّ عليه السلام.

وبعبارة أخرى: إنّ إكمال الدين بجميع معارفه إنّما تحقّق بنزوله على قلب

(١) مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، تأليف: العلامة شيخ الاسلام المولى محمّد باقر المجلسي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ: ج ١، ص ٢٠١.

(٢) بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمّد عليهم السلام، للثقة الجليل والمحدّث النبيل شيخ القميين أبي جعفر محمّد بن الحسن بن فروخ الصفّار، المتوفّى سنة ٢٩٠، تقديم وتعليق وتصحيح: العلامة الحجّة الحاج ميرزا محسن كوچه باغي، منشورات الأعلمي، طهران، ١٤٠٤ هـ: ص ٣١٩.

الخاتم صلى الله عليه وآله، ولا يوجد شيء لم ينزل على قلبه ونزل بعد ذلك على قلب الإمام عليّ أو على أحد الأئمة الأطهار من بعده.

المناطق في تحقّق الجماعة

ظهر ممّا تقدّم: أنّ قول الإمام عليّ عليه السلام مقدّم على قول الصحابة جميعاً، فلو وُضع قول الصحابة في كفة ووُضع قول الإمام عليّ عليه السلام في كفة أخرى لرجح قوله على قولهم؛ لأنّه يؤدّي عن رسول الله مباشرة. فإن قلت: إنّ الحقّ مع الجماعة؛ لقوله صلى الله عليه وآله: (لا تجتمع أمّتي على ضلالة)^(١).

قلت: إذا كان الإمام عليّ موافقاً لهم فلا شكّ في حقانيّة ما اجتمعوا عليه، وإن كان مخالفاً لهم فالحقّ معه؛ إذ لا دليل على حقانيّة الأكثرية مطلقاً؛ قال الألباني: «يقول السائل: ما معنى قوله: (لا تجتمع أمّتي على ضلالة)؟ قوله (لا تجتمع أمّتي على ضلالة) لا يعني الإجماع المذكور في السؤال السابق، أي: إجماع الأمة أو إجماع علماء الأمة أو إجماع الصحابة.. لو فرضنا أنّ عدد الصحابة في زمان ما وهم مجتمعون في مكان ما مئة صحابي مثلاً وطرحت مسألة بين أيديهم فاختلّفوا على قولين نفترض أنّ ٩٩ صحابياً كانوا على رأي وصحابياً واحداً كان على رأي آخر فهنا يمكن أن نتصوّر أنّ هذا الصحابي الحقّ معه والصحابة الآخرون الخطأ معهم، هنا يصدق قوله لا تجتمع أمّتي على ضلالة، فلمّا كان من الثابت عندنا أنّ الترجيح بالأكثرية ليس مرجحاً، فإذن يمكن أن يكون الحقّ مع

(١) شرح نهج البلاغة، مصدر سابق: ج ٨، ص ١٢٣. وفي لفظ الاحتجاج: إن الله لا يجمع أمّتي على ضلال. (الاحتجاج، تأليف: أبي منصور أحمد بن عليّ بن أبي طالب الطبرسي، تعليقات وملاحظات: السيّد محمّد باقر الخرسان، منشورات مطابع النعمان، النجف الأشرف: ج ١، ص ١٥٨).

الأقلية والخطأ مع الأكثرية، فلو كان الحق مع الأكثرية ما اجتمعت الأمة على ضلال، ولو كان الحق مع الفرد فكما يقول ابن مسعود: الجماعة من كان معه الحق ولو كان واحداً^(١). وفي هذه الصورة يصدق قوله: (لا تجتمع أممي على خطأ)؛ لأنه فيها من خالف الخطأ.

إذاً تفسير الجماعة بالكثرة تفسير خاطئ، والصحيح هو تفسيرها بمن كان الحق معه ولو كان واحداً، ويد الله مع الجماعة لا تعني أممها مع الكثرة بل تعني أممها مع الحق.

ولهذا المبنى تطبيقات منها:

الأول: ما ذكر العلامة الألباني من أن البعض استدلل على أفضلية حجّ الأفراد على حجّ التمتع؛ بفعل أبي بكر وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعدد كثير من المسلمين؛ إذ إنهم حجّوا طوال أربع وعشرين سنة حجّ الأفراد. ثم أورد على ذلك بأن ممارسة الكثرة - وإن كانوا من الطبقة الأولى من صحابة الرسول - ليس دليلاً على أن تلك الممارسة حق. وهذا ما أفاده بقوله:

«كيف نردّ على من قال بأفضلية الأفراد^(٢) في الحجّ مستدلاً بحجّة أبي بكر وعمر وعثمان لمدة أربع وعشرين سنة؟

في هذا السؤال شيء غير مطابق للواقع.. أمّا بالنسبة لعمر بن الخطاب، فالقضية ليست مجرد أنه أفرد^(٣)، وإنما القضية الأهم من تلك أنه نهى عن التمتع

(١) فتاوى الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني في المدينة والإمارات، جمعها ورتبها وشرحها: عمر عبد المنعم سليم، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ، جمهورية مصر العربية، دار الضياء للنشر والتوزيع: ص ٤٧.

(٢) المقصود هو حجّ الأفراد في قبال حجّ التمتع وحجّ القران.

(٣) أي: أفرد الحجّ.

بالعمرة إلى الحجّ!! فنحن الآن نسأل هذا السائل ومن يدعي الغيرة على الصحابة: هل هو يوافق عمر بن الخطّاب على نهيه عن التمتع بالعمرة إلى الحجّ؟! لا أعتقد ذلك. إذاً ما الفرق بيننا وبينكم؟ فما أنتم أشركتم معنا في مخالفة عمر بن الخطّاب. فعمر ينهى عن التمتع وأنتم تميزون التمتع، وقد يكون فيكم من يقول: إنّ التمتع أفضل.

جاء في (صحيح مسلم) من حديث عمران بن حصين، قال: «تمتعنا مع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم متعة الحجّ، ثمّ لم ينزل القرآن بنسخه، ثمّ قال رجل برأيه ما شاء»^(١). هذا رد ناعم ولطيف فهو بقوله: (ثمّ قال رجل..)، يشير إلى عمر أنّه اجتهد فنهى الناس عن التمتع..»^(٢).

ثمّ يعلّق الألباني قائلاً: «إذا كان عمر عالماً فهو ليس بالجاهل»^(٣)، ولكن بدا له شيء جعله يأمر المسلمين بالإنفراد وينهاهم عن التمتع وعثمان بن عفّان جرى على سنن عمر بن الخطّاب في النهي عن التمتع بالعمرة إلى الحجّ، ذلك أنّه في خلافته خرج حاجّاً وأعلن ذلك^(٤)، فوقف في وجهه عليّ بن أبي طالب^(٥) وقال: ما لك تنهى عن شيء فعلناه مع رسول الله صلّى الله عليه وآله، ثمّ وقف أمام المسلمين قال: لبيك اللهمّ بحجّة وعمرة. فعليّ فهم وعلم شيئاً لم يفهمه عثمان^(٦)،

(١) أي: نهى الرجل عن متعة الحجّ. والعبارة خطيرة جداً: (رجل قال برأيه)، في قبال رسول الله. (منه دام ظلّه).

(٢) فتاوى الشيخ الألباني في المدينة والإمارات، مصدر سابق: ص ١٢٥-١٢٦.

(٣) لم يشتهبه الأمر على عمر بن الخطّاب بل كان قاصداً أن يخالف رسول الله صلّى الله عليه وآله. (منه دام ظلّه).

(٤) أي: المنع عن عمرة التمتع.

(٥) أي: وقف الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام في وجه عثمان بن عفّان. (منه دام ظلّه).

(٦) لا فقط عثمان بل كلّ الصحابة الذين مع عثمان وكلّ الذين سبقوه. (منه دام ظلّه).

فلا ينبغي أن يقول القائل أليسوا أعلم منا أو أفهم منا فهذا نحن نقوله دائماً، ولكن عندما تكون المسألة مختلفاً فيها بين الصحابة فلا ينبغي لأحد أن يتعصب لأحدهم^(١)، ينبغي أن نبحث الموضوع بحثاً علمياً فعمر بن الخطاب نهى عن التمتع ولكن الرسول أمر به. فهل هناك مسلم مهما كان محباً لعمر بن الخطاب يمكن أن يجعل نفسه عمرياً في كل مسألة؟ هذا يستحيل، لأنه سيجد عمر يقول قولاً والصواب بخلافه^(٢)»^(٣).

نعم، يستطيع أن يحسب نفسه علوياً في كل ما ثبت عن الإمام علي عليه السلام، لأن ما ثبت عنه كأنه ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ فهو شريكه في أمره؛ بنص آية سورة طه وحديث المنزلة. وحينئذ إذا ثبت عن الإمام علي عليه السلام أمر فلا يحق لأحد أن يجتهد في قتاله؛ لأنه يؤدي عن رسول الله صلى الله عليه وآله.

الثاني: ما ذكره الفخر الرازي في مسألة الجهر بالبسملة في الصلاة، حيث قال: «ولهذا السبب نُقل أن علياً كان مذهبه الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم في جميع الصلوات^(٤)».

وأقول: إن هذه الحجّة قويّة في نفسي، راسخة في عقلي، لا تزول البتّة بسبب

(١) يعني: أن يتعصب بلا دليل، أما إذا كان مع الدليل فينبغي أن يتعصب. (منه دام ظلّه).
 (٢) هذه هي نظريّة مدرسة أهل البيت عليهم السلام القائمة على عرض الصحابة وأقوالهم على الموازين العلميّة، فما وافق منها كتاب الله سبحانه وتعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وآله قبلناه، وما خالف ضربنا به عرض الجدار، ويستحيل أن يحسب الإنسان نفسه صحابياً في كل شيء. (منه دام ظلّه).

(٣) فتاوى ناصر الدين الألباني في المدينة والأمارات، مصدر سابق: ص ١٢٥-١٢٦.

(٤) الإخفائيّة والجهرية.

كلمات المخالفين»^(١).

وقال أيضاً: «إنّ الدلائل العقلية موافقة لنا»^(٢)، وعمل عليّ بن أبي طالب عليه السلام معنا، ومن اتّخذ عليّاً إماماً لدينه فقد استمسك بالعروة الوثقى في دينه وفي نفسه»^(٣).

(٢) الوظائف المشتركة

أمّا الوظائف والمسؤوليات المشتركة فيمكن حصرها في المرجعية الدينية والسياسية، فهما ليستا من مختصّاته، بل يوجد من يشاركه صلّى الله عليه وآله فيهما.

الوظيفة الأولى: المرجعية السياسية

من الوظائف المشتركة بين النبيّ صلّى الله عليه وآله وبين غيره من المسلمين المرجعية السياسية، بمعنى أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله بعد أن يبلغ الدين لابدّ أن يباشر إقامته بنفسه، لذا عندما دخل المدينة بدأ بإقامة الدولة الإسلامية. ثم إنّ المرجعية السياسية هي من متمّات الدين وليست مجرد شأن سياسيّ بالاتّفاق، قال ابن تيميّة: «ولاية أمر الناس»^(٤) من أعظم واجبات الدين، بل لا تمام للدين والدنيا إلاّ بها»^(٥).

وإذا كانت ولاية أمر الناس المعبر عنها بالإمامة السياسية من متمّات الدين

(١) التفسير الكبير، الفخر الرازي: ج ١، ص ٢٠٤.

(٢) يعني في الجهر بالبسملة في كلّ الصلوات.

(٣) التفسير الكبير، الفخر الرازي: ج ١، ص ٢٠٧.

(٤) مراده من ولاية أمر الناس: الإمامة والمرجعية السياسية والخلافة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله. (منه دام ظلّه).

(٥) السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، مصدر سابق: ص ٢٣٢.

وأنّ فقداها يعني نقصان الدين والدنيا، فحيثُ لا يجوز للنبيّ الأمين صلّى الله عليه وآله أن يترك الأُمَّة بلا مرجعيّة سياسيّة ويرحل إلى عالم الآخرة.

الوظيفة الثانية: المرجعيّة الدينيّة

إنّ المرجعيّة الدينيّة هي الرفع والدافع لأيّ اختلاف أو نزاع يقع بين الأُمَّة؛ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (النساء: ٥٩).

وهاتان الوظيفتان وإن كانتا من الوظائف المشتركة إلّا أنّ أولى الناس بهما هو الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام؛ لأنّه أقرب الناس إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وأشبههم به. قال الأمدى: «لا يخفى أنّ عليّاً رضي الله عنه كان مستجعماً لخلال شريفة ومناقب منيفة بعضها كافٍ في استحقاق الإمامة وقد اجتمع فيه من حميد الصفات وأنواع الكمالات ما تفرّق في غيره من الصحابة حتّى قيل: إنّ من أشجع الصحابة وأعلمهم وأزهدهم وأنصحهم وأسبقهم إيماناً وأكثرهم جهاداً بين يدي رسول الله صلّى الله عليه وآله، وأقربهم نسباً وصهرأً منه. كان معدوداً في أوّل الجريدة، وسابقاً إلى كلّ فضيلة. وقد قال فيه ربّانيّ هذه الأُمَّة ابن عبّاس رضي الله عنه وسأله معاوية عنه قال: كان وكان، فلم يُبق محمّدة من محامد الدين والدنيا إلّا وصفه بها، مع ما ورد فيه من الآثار المنهيّة على مناقبه»^(١).

(١) نقلاً عن مرآة العقول في شرح أخبار الرسول، مصدر سابق: ج ٥، ص ٢٩٤.

الفصل السادس

فقه حديث المنزلة - القسم الثالث

(شراكة الإمام عليّ للرسول في المنازل والمقامات)

- المقامات والمنازل الخاصّة بالنبيّ .
المنزل الأوّل: الخاتميّة.
- المنزل الثاني: الشهادة على الشهود.
- المنزل الثالث: أنّه الأوّل بالمؤمنين من أنفسهم.
- المنزل الرابع: أنّه أوّل المسلمين.
- المنزل الخامس: الخلافة الأسمائيّة.
- المنزل السادس: أنّه الواسطة في وصول المخلوقات إلى كمالها.
- المنزل السابع: أنّه جمع علم الظاهر والباطن.
- المنزل الثامن: أنّ كلّ ما يصدر عنه فهو حقّ.
- دلالة الحديث على ثبوت كلّ المنازل للإمام عليّ
- تطابق الروايات مع الآيات.
- الأشبه بالنبيّ هو الأحقّ بالخلافة.
- الدلالة المباشرة للحديث على خلافة الإمام عليّ عليه السلام.
- الردّ على مصادرة ابن تيميّة لدلالة الحديث على الخلافة.
- تعاطي ابن حنبل مع حديث المنزلة.

المقامات والمنازل الخاصة بالنبي

لقد بين القرآن الكريم العديد من المقامات والمنازل الخاصة برسول الله صلى الله عليه وآله، ومقتضى الجمع بين قوله تعالى: ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ (طه: ٢٩) وحديث المنزلة، يدلنا على أنّ الإمام عليّاً عليه السلام شريك له في تلك المقامات والمنازل إلا ما خرج بالدليل:

المنزل الأوّل: الخاتميّة

للخاتميّة معنيان:

الأوّل: الختم الزماني، وهو المشار إليه في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ (الأحزاب: ٤٠). بمعنى أنّ النبوة اختتمت به صلى الله عليه وآله فلا نبي بعده. ولما كان الرسول صلى الله عليه وآله هو الذي يحمل رسالة من الله سبحانه وتعالى إلى الناس، والنبي صلى الله عليه وآله هو الذي يحمل نبأ الغيب الذي هو الدين وحقائقه، اقتضى ذلك أن ترتفع الرسالة بارتفاع النبوة، فإنّ الرسالة من أنباء الغيب، فإذا انقطعت هذه الانباء انقطعت الرسالة. ومن هنا يظهر أنّ كونه صلى الله عليه وآله وسلم خاتم النبيين يستلزم كونه خاتماً للرسول. وليس للخاتميّة بهذا المعنى أيّ امتياز؛ لأنّ تقدّم الرسول على غيره زماناً أو تأخّره لا يدلّ على أفضليّته على غيره، أو أفضليّة غيره عليه.

الثاني: الختم لمراتب السير السلوك في قوس الصعود المعبر عنه بلسان أهل المعرفة: بـ(مقام أحديّة الجمع)^(١) والمشار إليه بقوله تعالى: ﴿أَوْ أَدْنَى﴾ (النجم: ٩).

(١) هنالك مقامات تقع في مراحل ومراتب السير والسلوك (العرفان العملي) يصل إليها

الإنسان السالك، منها: مقام قرب النوافل، ومقام قرب الفرائض، ومقام الجمع بينهما دون القدرة على التحكّم فيهما، ومقام الجمع بينهما مع القدرة على التحكّم فيهما كيف ومتى شاء الواصل إلى ذلك المقام.

توضيح ذلك: أنّ الإنسان قد يدعي - سواء أكان صادقاً أم كاذباً - أنّه محبّ لله تعالى، وهذه دعوى تجري على ألسنة الكثيرين، وهي دعوى لا تهمّنا بشيء، وإنّما المهمّ هو أن يكون العبد محبوباً لله تعالى ومقرّباً إليه، وهو مقام المحبوبيّة، حيث لا يكون العبد محبباً لله فقط وإنّما هو محبوب من قبل محبوبه، وما دام العبد محبوباً لله تعالى فهو في حصن حصين آمن من الخوف والحزن والفرع، وفي الحديث القدسي: «لا إله إلا الله حصني فمن دخل حصني آمن من عذابي» (توحيد الصدوق، مصدر سابق: ص ٢٥، باب ثواب الموحّدين، ح ٢٣). ومقام المحبوبيّة هذا إنّما يصل إليه المحبوب من خلال قرب النوافل أو قرب الفرائض، بحسب ما عليه من حال ومستوى سلوكي.

وقرب النوافل فيه يكون الله تعالى عين العبد وسمعه ولسانه، وهو الوارد في روايات وأحاديث قدسيّة، أشهرها الحديث القدسي المرويّ عن الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله، ومن طرق المدرستين: «وإنّه - أي العبد - ليتقرّب إليّ بالنافلة حتّى أحبّه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ولسانه الذي ينطق به، ويده التي يبسط بها، إن دعاني أجبتّه، وإن سألتني أعطيتّه». (أصول الكافي، مصدر سابق: ج ١، ص ٣٢٥، ح ٧ وكذلك ورد في البخاري مصدر سابق: ج ٧، ص ١٩٠). وعندئذٍ سوف تكون أعضاء وجوارح هذا المتنفّل إلهيّة، وفي هذا المقام يكون العبد المتنفّل قد أوجب النوافل على نفسه، وهو مقام سام، إلا أنّ العبد يبقى على إنيّته - مأخوذة من (أنا) - فلا يبلغ مرتبة الفناء التام في الله تعالى. وأمّا مقام قرب الفرائض - وهو أرفع من السابق - فإنّ العبد نفسه سوف يكون عين الله تعالى وسمعه ولسانه ويده، وهو الوارد في الحديث القدسيّ المرويّ عن الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله: «ما يزال عبدي يتقرّب إليّ بالفرائض حتّى أحبّه، فإذا أحببته صار سمعي و...» (رياض الصالحين، للنووي: ص ٦٣).

وعظمة المقام الثاني تكمن في أنّ الله تعالى يُبصر ويسمع وينطق ويبطش من خلال هذا العبد الفاني فيه، فيرضى الله لرضاه ويسخط لسخطه ويغضب لغضبه، وهذا هو خلاصة

توضيح ذلك: هنالك علاقة وثيقة وأصيلة بين أعلى مراتب العالم العلوي

مرتبة الفناء الأسمى في الله تعالى، ومن هنا يمكنك أن تفهم بوضوح قول الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله في حق الصديقة الكبرى، ومن دارت على معرفتها القرون الأولى - الحديث - وهو: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لِيغْضِبَ لِعُضْبِ فَاطِمَةَ وَيَرْضَى لِرِضَاهَا» (فرائد السمطين، لأبي عبد الله الحموي الجويني، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي: مؤسسه المحمودي، الطبعة الأولى، ١٣٩٨ هـ، بيروت: ج ٢، ص ٤٦).

وأروع من سجل لنا هذا المقام الأرفع هو أمير المؤمنين عليه السلام حيث قال: «أنا علم الله، وأنا قلب الله، ولسانه الناطق، وعين الله، وجنب الله» (توحيد الصدوق، مصدر سابق: ص ١٦٤). ومن هنا لك أن تفهم بوضوح قوله تعالى: ﴿...أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾ (الزمر: ٥٦).

واعلم أن العبد على رُقيته في مقام قرب النوافل إلا أنه سوف يبقى على محدوديته، لأن الله تعالى هو عين العبد، وعين العبد محدودة متناهية، بخلاف ما هو عليه في قرب الفرائض، فإن العبد يصير عين الله تعالى، وعين الله غير متناهية، فتدبر في ذلك وافهم.

فإذا عرفت كل ذلك فاعلم: أن هنالك مقاماً آخر يصل إليه العبد وهو الجمع بين مقام النوافل ومقام الفرائض، فإن جمع بينهما دون أن يكون قادراً على التحكم فيهما كيفما يشاء فهذا هو المقام الثالث والمسمى بجمع الجمع، فهو مقام الجمع بين المقام الأول والثاني، ولكن دون أن تكون له القدرة على التحكم فيهما وإن أمكنه التحكم فيهما كيفما شاء ومتى شاء ذلك، فهذا هو المقام الرابع والأخير، وهو المسمى بأحدية الجمع، والمسمى أيضاً بمقام (أو أدنى).

واعلم أن المقام الرابع - أحدية الجمع - هو خاصية الرسول صلى الله عليه وآله بالأصالة، ومقام أهل البيت عليهم السلام بالوراثة، فليس لأحد دونهم الوصول إلى ذلك دون المقامات الثلاثة الأولى، فمن الممكن الوصول إليها وهي مفتوحة لكل إنسان وإلى يوم القيامة. (مراتب السير والسلوك إلى الله، ساحة المرجع الديني السيد كمال الحيدري، بقلم الدكتور طلال الحسن، مؤسسه الهدى للطباعة والنشر، لبنان - بيروت، الطبعة الجديدة: ص ٥٣، ٥٥، حاشية - ٢).

والمتمثلة بالصادر الأوّل والمظهر الأتمّ للاسم الأعظم وبين ما دونه من عوالم ومراتب أخرى مما تحيّر في رقعة الوجود والإمكان، فكان هو العلة الفاعلية في إيجاد وصدور ما دونه من عوالم شتى، ولكن لا على نحو الاستقلال وإنما هي إرادة تتبع إرادة الله سبحانه وتعالى، فلا تعصف بك التوهّمات.

وحيث إنّ كلّ ما دونه هو في أصله نازل أو متنزّل منه فقد عنونت تلك العلاقة العلية الأولى أو رسمت على مستوى نصف دائرة بقوس النزول، فإذا ما أطلق هذا العنوان فإنّه يراد به عملية الصدور والنزول لموجودات عالم الإمكان بأسره من الصادر الأوّل مروراً بمراحل ونشآت حتّى الوصول إلى عالم المادة والطبيعة.

ومن الثابت في أبحاث علم الكلام أنّ الإنسان - وهو الأهمّ - في جميع المراتب الطولية لهذا السّلم أو القوس النزولي، لم يكن يتمتع بأيّ تكليف في هذا السّلم أو القوس النزولي، ابتداءً من صدوره الأوّل في نشأته الأولى ونزولاً إلى عالمه ونشأته الأخيرة، وإنما اقترن التكليف - الاصطلاحي - في نشأته الأخيرة هذه، أعني: عالم الملك والشهادة.

فتحصّل: أنّه يوجد في العالم العلوي والعالم السفلي قوس نزوليّ، وأنّ الإنسان في جميع مراتب هذا القوس لم يكن مكلفاً شرعاً.

هذا على مستوى قوس النزول والذي تكون جميع العلل فيه - ابتداءً من العلة الفاعلية للصادر الأوّل حتّى الظهور في نشأة عالم المادة - عللاً إعدادية غير مستقلة بالذات. فالصادر الأوّل هو المبدأ لعالم الإمكان والعلة الفاعلية فيه، ولكن لا على نحو الاستقلال.

أمّا على مستوى القوس الصعودي وهو السّلم الارتقائي والتكاملي الذي يُتمّم لنا رسم العلاقة الوطيدة والأصلية ولكن بنحو آخر^(١)، فإنّ العلاقة - في

(١) القوس النزولي يرسم لنا العلاقة بين العالم العلوي - أي: الصادر الأوّل وما دونه - وبين

نصف دائرة القوس الصعودي - تبدأ وتنطلق من العالم السفلي باتجاه العالم العلوي وانتهاءً إلى الصادر الأوّل، وهذا معنى العود. فكما بدأنا وانطلقنا من الصادر الأوّل فإنه يتحتّم علينا الرجوع والعود إليه، ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ (الأعراف: ٢٩)؛ و﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ (السجدة: ٥).

فالصادر الأوّل والمظهر الأتمّ للاسم الأعظم هو مبدأ الوجود لهذا العالم وهو غايته أيضاً، فهو واقع في أوّل العلل الفاعليّة على مستوى قوس النزول، وفي آخر العلل الغائيّة على مستوى قوس الصعود.

بعبارة أخرى: هو الواسطة في الفيض نزولاً وصعوداً، فكما هو الواسطة في الإيجاد نزولاً فهو أيضاً الواسطة الأتمّ لوصول كلّ ذي كمال إلى كماله المرتقب والأتمّ؛ لأنّه صلّى الله عليه وآله بلغ أعلى مراتب التكامل والكمال في القوس الصعودي، إذ توجّج بمقام عليائيّ لم يبلغه أحد من قبل ولا يبلغه أحد من بعد، حيث ارتقى من مقام جمع الجمع وهو المشار إليه بقوله تعالى: ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ (النجم: ٩)، إلى مقام أحديّة الجمع، وهو المشار إليه بقوله تعالى: ﴿أَوْ أَدْنَى﴾، فاختص به صلّى الله عليه وآله على نحو الأصالة^(١).

قال ملا هادي السبزواري: «قد أخبر الحقّ تعالى عن مقام صاحب شريعتنا بقوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ (النجم: ٨ - ٩).. بل الثابت بالبرهان العقلي والدليل النقلي: أنّ مقامه أعلى المقامات، ومرتبته بعد الحقّ في أقصى النهايات.. بل هو المعطي لكلّ ذي مقام مقامه بأمر الله، والموصل إلى كلّ ذي حقّ حقّه بإذن الحقّ المطلق»^(٢).

العالم السفلي المادّي.

(١) انظر: مراتب السير والسلوك، مصدر سابق: ص ٥٠ - ٥٥. (بتصرّف قليل).

(٢) شرح الأسماء الحسنی، منشورات بصيرتي، قم - إيران: ص ١، ص ٦٠.

وهذا منزل أعلائي ومقام شامخ وأمر عظيم حُصَّ به رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وبمقتضى الجمع بين آية: ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ (طه: ٣٢)، وحديث المنزلة، يكون الإمام عليّ عليه السلام شريكه في هذا المنزل لأنّه نفسه ومنه. وهذا ما أكّده جملة من أعلام مدرسة أهل السنّة. قال العلامة الآلوسي: «وكلام كثير من الصوفية قدّس الله أسرارهم، يشير إلى القول بخلافته - كرم الله وجهه - بعد الرسول عليه الصلاة والسلام بلا فصل أيضاً، إلا أنّ تلك الخلافة عندهم هي الخلافة الباطنة التي هي خلافة الإرشاد والتربية والإمداد والتصرّف الروحاني، لا الخلافة الصوريّة التي هي عبارة عن إقامة الحدود الظاهرة وتجهيز الجيوش والذّب عن بيضة الإسلام ومحاربة أعدائه بالسيف والسنان، فإنّ تلك عندهم على الترتيب الذي وقع - كما هو مذهب أهل السنّة -.

والفرق عندهم بين الخلافتين كالفرق بين القشر واللبّ، فالخلافة الباطنة لبّ الخلافة الظاهرة، وبها يُذب عن حقيقة الإسلام، وبالظاهرة يُذب عن صورته، وهي مرتبة القطب في كلّ عصر، وقد تجتمع مع الخلافة الظاهرة كما اجتمعت في عليّ - كرم الله وجهه - أيام إمارته، وكما تجتمع في المهديّ أيام ظهوره. وهي والنبوة رضيعا ثدي، وإلى ذلك الإشارة بما يروونه عنه عليه الصلاة والسلام من قوله: «خُلِقْتُ أنا وعليّ من نور واحد» وكانت هذه الخلافة فيه - كرم الله تعالى وجهه - على الوجه الأتم»^(١).

المنزل الثاني: الشهادة على الشهود

إنّ الشهادة وسائر الأمور التي تصنفها الآيات القرآنيّة ليوم القيامة كالجمع والوقوف والسؤال والميزان والحساب إنّما يُقيمها الله سبحانه وتعالى على الإنسان

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. تأليف: شهاب الدين أبي الثناء محمّد بن عبد الله الآلوسي البغدادي (١٢١٧-١٢٧٠) مؤسّسة الرسالة: ج ٧ ص ٣٠٥.

لتثبيت ما عمله من خير أو شر، والقضاء عليه بما ثبت بالحجة القاطعة للعدر والمنيرة للحق، ثم المجازاة بما يستوجبه القضاء من سعادة أو شقاء.

وهذا أصل مقتضاه أن يكون بين هذه الحجج وأجزائها ونتائجها روابط حقيقية بينة يضطرّ العقل إلى الإذعان بها، ولا يسع الإنسان بما عنده من الشعور الفطري ردّها ولا الشكّ والارتباب فيها.

والشهادة في يوم القيامة، تارة تكون من قبل شهود مصطفين من قبل الله على أعمال أممهم، وأخرى تكون من قبل النبيّ صلّى الله عليه وآله على الشهود المصطفين؛ قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (البقرة: ١٤٣)، وقال أيضاً: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَؤُلَاءِ﴾ (النحل: ٨٤).

قال الطباطبائي: «وعلى هذا فمن الواجب أن تكون الشهادة القائمة هناك بإقامة منه تعالى مشتملة من الحقيقة على ما لا سبيل للمناقشة فيها، والله سبحانه لو أمر أشقى الناس على أن يشهد على الأولين والآخرين بما عملوه باختيار من الشاهد أو يخلق الشهادة في لسانه بلا إرادة منه أو أن يشهد بما عملوه من غير أن يكون قد تحمّلها في الدنيا وشهدها شهود عيان بل معتمداً على إعلام من الله أو ملائكته أو على حجة ثم أمضى تعالى ذلك وأنفذه وجازى به محتجاً في جميع ذلك بشهادته ثانياً عليها، لم يكن ذلك ممّا لا تطيقه سعة قدرته ولا يسعه نفوذ إرادته ولا استطاع أحد أن ينازعه في ملكه أو يعقب حكمه أو يغلبه على أمره. لكنّها حجة تحكّمية غير تامّة لا تقطع بالحقيقة عذراً ولا تدفع ريباً، نظير التحكّمات التي نجدّها من جباورة الإنسان والطواغيت العابثين بالحقّ والحقيقة. وكيف يتصوّر لمثل هذه الحجج المختلفة عينٌ أو أثرٌ يوم لا عين فيه إلّا للحقّ ولا أثر فيه إلّا للحقيقة؟ وعلى هذا فمن الواجب أن يكون هذا الشهيد ذا عصمة إلهية يمنع

عليه الكذب والجزاف، وأن يكون عالماً بحقائق الأعمال التي يشهد عليها لا بظاهر صورها وهيئاتها المحسوسة بل بحقيقة ما انعقدت عليه في القلوب وأن يستوى عنده الحاضر والغائب من الناس»^(١).

فتحصّل: أنّ بين النبيّ صلّى الله عليه وآله وبين الناس الذين هم عامّة من بُعث إليهم من زمانه إلى يوم القيامة، شهداء يشهدون على أعمالهم، وأنّ الرسول صلّى الله عليه وآله إنّما هو شهيدٌ على هؤلاء الشهداء.

فالشهداء شهداءٌ على الناس، والنبيّ صلّى الله عليه وآله شهيدٌ على الشهداء «وظاهر الشهادة على الشاهد تعديله دون الشهادة على عمله، فهو صلّى الله عليه وآله وسلم شهيدٌ على مقامهم لا على أعمالهم، ولذلك لم يكن من الواجب أن يعاصرهم ويتحد بهم زماناً»^(٢).

وهذا منزلٌ أعلائيّ اختصّ به النبيّ صلّى الله عليه وآله، وبمقتضى الجمع بين آية: ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ (طه: ٣٢) وحديث المنزلة، يكون الإمام عليّ عليه السلام شريكه في هذا المنزل.

المنزل الثالث: أنّه الأولى بالمؤمنين من أنفسهم

من خصائص النبيّ صلّى الله عليه وآله في القرآن الكريم أنّه الأولى بالمؤمنين من أنفسهم^(٣)؛ قال تعالى: ﴿التَّيِّبُ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ (الأحزاب: ٦)، وبمقتضى الجمع بين الآية والحديث يكون الإمام عليّ عليه السلام شريكاً له في هذه الأولوية. وقد صرح النبيّ بهذه الشراكة في أحاديث كثيرة، منها:

(١) الميزان في تفسير القرآن، مصدر سابق: ج ١٢، ص ٣٢٣.

(٢) الميزان في تفسير القرآن، مصدر سابق: ج ١٢، ص ٣٢٤.

(٣) وأولويّته صلّى الله عليه وآله بالتصرّف كما تدلّ على امتياز له، تدلّ على أنها مسؤوليّة عليه. (منه دام ظلّه).

١ - قال ابن أبي عاصم: «ثنا عباس بن الوليد النرسي وأبو كامل، قالوا: ثنا جعفر بن سليمان، عن يزيد الرشك، عن مطرف، عن عمران بن حصين، قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: عَلِيٌّ مَتَّى وَأَنَا مِنْهُ، وَهُوَ وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي»^(١).

٢ - قال الحافظ النسائي: «ثنا واصل بن عبد الأعلى، عن ابن فضيل، عن الأجلح، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، قال: بعثنا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَمَنِ مَعَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، وَبَعَثَ عَلِيًّا عَلَى آخِرِ وَقَالَ: إِنَّ التَّقِيْتِمَا فَعَلِيٌّ عَلَى النَّاسِ، وَإِنْ تَفَرَّقْتُمَا فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا عَلَى جَنْدِهِ. فَلَقِينَا بَنِي زَيْدٍ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، وَظَفَرَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، فَقَاتَلْنَا الْمُقَاتِلَةَ وَسَبِينَا الذَّرِيَّةَ، فَاصْطَفَى عَلِيٌّ جَارِيَةً لِنَفْسِهِ مِنَ السَّبْيِ، فَكَتَبَ بِذَلِكَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَنْالَ مِنْهُ. قَالَ: فَدَفَعْتَ الْكِتَابَ إِلَيْهِ، وَنَلْتُ مِنْ عَلِيٍّ. فَتَغَيَّرَ وَجْهُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَقُلْتُ: هَذَا مَكَانُ الْعَائِذِ. بَعَثَنِي مَعَ رَجُلٍ، وَأَلْزَمْتَنِي بِطَاعَتِهِ، فَلَبَّغْتُ مَا أُرْسَلْتُ بِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِي: لَا تَقَعَنَّ - يَا بَرِيدَةَ - فِي عَلِيٍّ، فَإِنَّ عَلِيًّا مَتَّى وَأَنَا مِنْهُ، وَهُوَ وَلِيُّكُمْ بَعْدِي»^(٢).

وفي (مسند أحمد) عن عمرو بن ميمون، قال: «إني لجالس إلى ابن عباس، إذ أتاه تسعة رهط، فقالوا: يا ابن عباس، إنا أن تقوم معنا، وإنا أن نخلونا هؤلاء. فقال ابن عباس: بل أقوم معكم. قال - وهو يومئذ صحيح، قبل أن يعمى - قال: فابتدؤوا فتحدّثوا، فلا ندري ما قالوا. قال: فجاء ينفض ثوبه ويقول: أفّ وتفّ! وقعوا في رجلٍ قال له رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لأبعثن رجلاً لا يخزيه الله

(١) السنّة لابن أبي عاصم، مصدر سابق: ص ٥٥١.

(٢) خصائص أمير المؤمنين، مصدر سابق: ص ٩٩.

أبداءً يحبّ الله ورسوله. قال: فاستشرف لها من استشرف. قال: أين علي؟ قالوا: هو في الرحل يطحن. قال: وما كان أحدكم ليطحن! قال: فجاء وهو أرمد لا يكاد يبصر. قال: فنفت في عينيه، ثم هزّ الراية ثلاثاً، فأعطاه إياها، فجاء بصفية بنت حبيبي... قال: وقال: مَنْ كنت مولاه فإنّ مولاه عليّ»^(١).

وقد روى هذا الحديث - بكامله أو ببعضه - مشاهير الأئمة والعلماء من مدرسة الخلفاء، بأسانيدهم المنتهية إلى عمرو بن ميمون، عن ابن عباس، عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، منهم: شعبة بن الحجاج، والواقدي، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن عيسى الترمذي، وأبو بكر بن أبي عاصم، والنسائي، وأبو يعلى الموصلي، والطبراني، والحاكم النيسابوري، وابن عبد البر القرطبي، والحاكم الحسكاني، وابن عساكر الدمشقي، وابن الأثير الجزري، والكنجي، ومحبّ الدين الطبري، وجمال الدين المزي، وأبو عبد الله شمس الدين الذهبي، وابن كثير الدمشقي، والهيثمي، وابن حجر العسقلاني.

تطبيقات حديث: أنت وليّ كلّ مؤمن ومؤمنة

من تطبيقات هذه الشراكة ما روي عن رسول الله صلّى الله عليه وآله أنّه قال: (أنا أولى بكلّ مؤمنٍ من نفسه، فأَيُّما رجل مات وترك ديناً فإليّ)^(٢). وفي الجامع الصحيح للبخاري، «عن النبيّ قال: أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فَمَنْ مات وعليه دينٌ ولم يترك وفاءً فعلينا قضاؤه، ومَنْ ترك مالاً فلورثته»^(٣).

(١) مسند أحمد بن حنبل، مصدر سابق: ج ١، ص ٣٣١.

(٢) تفسير ابن كثير، مصدر سابق: ج ٣، ص ٤٧٦. الدرّ المنثور: ج ٥، ص ١٨٢.

(٣) صحيح البخاري، مصدر سابق: ج ٤، ص ٦١٦، كتاب الفرائض، باب قول النبيّ (من ترك مالاً فلاهله)، رقم: (٨٢).

فلو توفّي رسول الله صلّى الله عليه وآله وكان عليه دينٌ، فالذي يقضي دينه عنه لا بدّ أن يكون شريكاً له في مقام: أولى بالمؤمنين من أنفسهم.

وقد أوكل صلّى الله عليه وآله قضاء دينه بعد وفاته للإمام عليّ عليه السلام، قال العلامة الألباني: «من خصائص عليّ: علي يقضي ديني»^(١). ثمّ قال: «فإذا ضمّ هذا إلى الذي قبله ارتقى الحديث بمجموعهما إلى درجة الحسن إن شاء الله تعالى»^(٢).

فتحصّل: أنّ من تطبيقات ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ أنّ الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام هو (أولى بالمؤمنين من أنفسهم). وبهذا يثبت له مقام لم يشاركه فيه أحد من الصحابة، لذلك عبّر عنه العلامة الألباني والنسائي بأنّه من خصائص عليّ عليه السلام.

المنزل الرابع: أنّه أوّل المسلمين

لقد سجل القرآن الكريم في مواضع متعدّدة أنّ الدين عند الله مطلقاً هو الإسلام، وما من نبيّ إلّا وكان مسلماً، يقول سبحانه: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ (آل عمران: ١٩).

انطلاقاً من هذه الحقيقة حكى القرآن الكريم على لسان أو حال عدد كبير ممّن ذكر من المرسلين أنّهم من المسلمين أو أمروا أن يكونوا من المسلمين. فمثلاً جاء على لسان نوح عليه السلام: ﴿وَأْمُرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (يونس: ٧٢)، وعلى لسان إبراهيم عليه السلام: ﴿أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (البقرة: ١٣١)، وعلى لسان ابنه إسماعيل عليهما السلام: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٦٣١.

(٢) المصدر نفسه: ص ٦٣٣.

لَكَ﴾، وفي حق لوط عليه السلام: ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الذاريات: ٣٦)، وعلى لسان سليمان عليه السلام: ﴿وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ﴾ (النحل: ٤٢).

ثم تأتي الأولوية الحقة والخصوصية الخاصة بالنبي الأكرم صلى الله عليه وآله فيقول القرآن في نعتة بالإسلام: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الأنعام: ١٦١-١٦٣)، ويقول: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الزمر: ١٢).

وعندما نُمعن في هذه الصيغة نجدتها تختلف عن الصيغة الأولى التي استعملها القرآن الكريم في وصف بقية النبيين بالإسلام، إذ جاءت تلك الصيغة خالية من لفظ: (أول)، حتى بالنسبة إلى أولي العزم من الرسل، ليكون مختصاً بنبينا محمد صلى الله عليه وآله وحده. السؤال الذي يطرح على هذا الصعيد يرتبط بطبيعة هذه الأولوية، وفيما إذا كانت أولوية زمانية أم أنها أولوية رتيبة؟ فإذا أجاب بعض أنها أولوية زمانية، فسيكون المقصود منها حينئذ أن نبينا صلى الله عليه وآله أول المسلمين في عصره وبالنسبة إلى أمته. فإذا ما قيس النبي الذي جاء في المرسلين آخرهم بعثاً إلى أمته فهو أول المسلمين. وهذا هو معنى الأولوية الزمنية.

ولكن ما يلحظ على هذا الجواب أن بقية النبيين خاصة أولي العزم من الرسل سبقوا نبينا صلى الله عليه وآله وهم أولى بهذه التسمية؛ لأن كل واحد منهم كان سابقاً من يليه إلى الإسلام، مضافاً إلى أنه أول المسلمين في أمته وعصره وزمانه، ومع ذلك لم يستخدم القرآن هذه الصيغة في وصف إسلام نوح وإبراهيم وسليمان وموسى عليهم السلام وبقية من أشار إليهم بهذا النعت، بل اختص بها رسول الله صلى الله عليه وآله دون من سواه، الأمر الذي يدل على أن

هذه الأوليّة هي مزيّة خاصّة ترتبط بالرتبة لا بالزمان^(١).

وبتعبير آخر: إنّ الأوليّة الزمانيّة لا تضيف للمنعوت بها أيّ امتياز، فهو أول المسلمين في أمته ونوح أول المسلمين في أمته، وهكذا بقيّة الأنبياء والمرسلين ينعنون بـ (أول المسلمين) بالقياس إلى أفراد أمهم.

مع أنّ الحصر القرآني لنعته بالأوليّة دون غيره يدلّ على مزيد فضل له أريد لهذا النعت الكشف عن ذلك الفضل والدلالة عليه.

ويؤيّد تقدّم مقامه على بقيّة أولي العزم من الرسل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ (الأحزاب: ٧). فمع أنّ نبينا صلّى الله عليه وآله آخر النبيين مبعثاً إلا أنّ القرآن الكريم يقدّمه في أخذ الميثاق على نوح عليه السلام الذي هو أول أولي العزم.

وبتعبير آخر: إنّ الجهة الزمانيّة تقتضي أنّ يؤخّر ذكر نبينا صلّى الله عليه وآله إلى ما بعد عيسى عليه السلام، وهذا هو مقتضى سياق الآية الكريمة حيث راعت في ذكر أسماء الأنبياء السياق التاريخي، فبدأت بنوح ثم إبراهيم ثم موسى وختمت بعيسى عليهم جميعاً سلام الله. فبقريّة حفظ السياق التاريخي في نوح وإبراهيم وموسى وعيسى، كان من المفترض أن يُذكر اسم نبينا في آخر القائمة. فلمّا قدّم علمنا أنّ القرآن الكريم يُريد أن يعطي لمقام الخاتميّة فضلاً وعظمة بحيث لا يقدّم عليه أحد حتّى على مستوى اللفظ.

يقول الألوسي: «تخصيصهم بالذكر مع اندراجهم في النبيين اندراجاً بيناً، للإيدان بمزيد مزيّتهم وفضلهم وكونهم من مشاهير أرباب الشرائع. واشتهر أنّهم هم أولو العزم من الرسل صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين.

(١) انظر: التوحيد بحوث تحليليّة في مراتبه ومعطياته، تقريراً لدروس المرجع الديني سماحة السيّد كمال الحيدري، بقلم جواد علي كسّار، دار فراق، ١٤٢٨هـ: ج ٢، ص ٤٤٠.

وأخرج البزار عن أبي هريرة: أنهم خيار ولد آدم عليهم الصلاة والسلام، وتقديم نبينا صلى الله عليه وسلم مع أنه آخرهم بعثة للإيدان بمزيد خطره الجليل أو لتقدمه في الخلق^(١).

فالأولى هي نعتٌ خاصٌّ بالرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، وهي تتعدى المفهوم الزماني لتعني أنه هو الأوّل من حيث الانقياد والطاعة والعبودية لله سبحانه وتعالى، فهو صلى الله عليه وآله أوّل وأعظم منقاد إلى ربه. ومثل هذه الأوّلية تكشف عن أفضليته المطلقة على باقي الأنبياء والمرسلين.

وعند العودة إلى الأصل القرآني الروائي القائل بأنّ الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام هو شريك لرسول الله صلى الله عليه وآله في كلّ خصائصه ما خلا النبوة، يظهر لنا أنّ المعنى المتقدّم الذي ثبت لرسول الله يسجّل فضيلة أعلائيّة خاصّة للإمام عليه السلام.

المنزل الخامس: الخلافة الأسمائية

من الحقائق الثابتة قرآنيّاً: أنّ الله سبحانه وتعالى أسماء حسنى، ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (الأعراف: ١٧٩)، وقد نصّ أرباب المعرفة على أنّ هذه الأسماء تجسّدت في موجودٍ أرضيٍّ، هو الخاتم صلى الله عليه وآله.

ومعنى ذلك: أنّ ما من اسم للحقّ سبحانه وتعالى إلّا وكان الخاتم مظهره الأتمّ. فالعالم والمدبّر والرحيم والبصير والحكيم والقدير.. من أسمائه تعالى، وهذه الأسماء تجسّدت بأكمل صورها وأتمّ مظاهرها في حقيقة الخاتم صلى الله عليه وآله، فكان أعلم الخلق وأبصرهم وأرحمهم.. وهكذا بالنسبة إلى بقيّة الأسماء والصفات، فهو المظهر الأتمّ للأسماء والصفات الإلهية.

(١) تفسير روح المعاني، مصدر سابق: ج ٢١، ص ١٥٤.

توضيح ذلك: لقد خلق الله سبحانه العالم على مرتبتين من الوجود؛ مرتبة عالم الغيب، التي لا يمكن نيله بالحواس الظاهرة ولا يمكن الوقوف عليه عبر الأدوات الموجودة في نطاق عالم الحس والشهادة، كما أنه لا يخضع للقوانين التي تحكم عالمنا المادّي من الزمان والمكان والحركة وما إلى ذلك. وقد أطلق القرآن الكريم على ذلك العالم أسماء عديدة منها عالم الملكوت وعالم الأمر.

وفي مقابل عالم الغيب يأتي عالم الشهادة الذي يمثل نشأتنا الأرضية. ولهذا العالم مجموعة من الحقائق مثل الحركة والزمان والمكان والتكليف والخروج من القوّة إلى الفعل، وبعث الأنبياء والرسول والتكامل وما إلى ذلك. وقد أطلق القرآن الكريم على هذا العالم اسم عالم الملك.

وفي ضوء وجود عالمين أو نطاقين وجوديين لكلّ منهما خصائصه التي تميّزه، سيكون من الطبيعي أن يكون ثمّ مظهر للاسم الأعظم على صعيد كلّ درجة من هاتين الدرجتين الوجوديتين.

إذا عرفت هذا نقول: إنّ الصادر الأوّل المعبر عنه في لسان الروايات بالنور المحمّدي - الذي هو أوّل مخلوق خلقه الله سبحانه - هو مظهر الاسم الأعظم في عالم الغيب. وفي الامتداد ذاته في عالمنا مظاهر وآيات وتجليات لذلك المظهر الملكوتي المتمثّل بنور النبيّ صلّى الله عليه وآله. فعندما نجيء إلى عالمنا الأرضي المسمّى بعالم الشهادة فإنّ المظهر الأتمّ والآية الأعظم لذلك الصادر الأوّل في هذه النشأة هو الوجود الإنساني البشري لخاتم النبيّين محمّد بن عبد الله صلّى الله عليه وآله. فمظهر الاسم الأعظم في تلك النشأة هو نور النبيّ الذي خلق الله بواسطته كلّ خير خلقه بعد ذلك، في حين إنّ مظهر ذلك الاسم في النشأة المادّية والعالم الأرضي هو الوجود الإنساني البشري لشخص النبيّ^(١).

(١) انظر: التوحيد بحوث تحليلية في مراتبه ومعانيه، مصدر سابق: ج ٢، ص ٣٩٠،

قال الألوسي: « ويفهم من كلام القوم قدّس الله تعالى أسرارهم: أنّ المراد من الآية بيان الحكمة في الخلافة على أدقّ وجهٍ وأكملها، فكأنه قال جلّ شأنه: أريد الظهور بأسمائي وصفاتي ولم يكمل ذلك بخلقكم^(١)، فإنّي أعلم ما لا تعلمونه؛ لقصور استعدادكم ونقصان قابليّتكم، فلا تصلحون لظهور جميع الأسماء والصفات فيكم، فلا تتمّ بكم معرفتي^(٢) ولا يظهر عليكم كنزي، فلا بدّ من إظهار من تمّ استعداده، وكملت قابليّته ليكون مجلّي لي ومرآةً لأسمائي وصفاتي ومظهراً للمتقابلات فيّ، ومظهراً لما خفي عندي، وبني يسمع وبني يبصر وبني^(٣) .»

وهذا المنزل الأعلائي هو للخاتم صلّى الله عليه وآله بإذن الله سبحانه وتعالى، «ولم تزل تلك الخلافة في الإنسان الكامل إلى قيام الساعة وساعة القيام، بل متى فارق هذا الإنسان العالم مات العالم لأنّه الروح الذي به قوامه، فهو العباد المعنوي للسماء، والدار الدنيا جارحة من جوارح جسد العالم الذي الإنسان روحه. ولما كان هذا الاسم الجامع قابل الحضرتين بذاته صحّت له الخلافة وتدير العالم، والله سبحانه الفعّال لما يريد، ولا فاعل على الحقيقة سواه^(٤) .»

وقال أستاذنا الشيخ حسن زادة: «في هذه الآية الكريمة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة: ٣٠)، وبلحاظ تعدّد الأسماء الإلهية واتّصاف الخليفة

٣٩١. وللمزيد راجع المصدر نفسه: ص ٣٨٨ - ٤٣٧.

(١) أي: يخلق الملائكة.

(٢) بمعنى: أنّ من عرف الملائكة لا يعرف الله سبحانه وتعالى معرفة تامّة، أمّا من عرف النبيّ الخاتم صلّى الله عليه وآله فقد عرف الله سبحانه وتعالى؛ لأنّه مظهر أسمائه وصفاته سبحانه. (منه دام ظلّه).

(٣) تفسير روح المعاني، مصدر سابق: ج ١، ص ٢٢٣.

(٤) المصدر نفسه: ج ١، ص ٢٢١.

بصفات المستخلف عنه، يتمّ وجوب استمرار وجود الإنسان الكامل على الأرض، الموجود دائماً في أفراد نوع الإنسان، وهو الفرد الأكمل من جميع أفراد الكائنات في جميع الاسماء والصفات الجماليّة والجلاليّة حتى يكون ممثلاً لحضرة الإله تعالى.

فمثلاً: أنّ الحقّ واحدٌ أحدٌ ممّا يدلّ على كمال وحدانيّة ذاته، وبناء على ذلك فإنّه يجب أن يكون في أفراد النوع الإنساني؛ الذي هو أكمل وأتمّ وأشرف الأنواع، من هو متميّز عنهم ومنفرد في إتمام الكمال. والحقّ جلّ وعلا عالم وعليم وأنّ ذلك يدلّ على إحاطته بجميع ما سواه، إذن يجب أن نجعل الله تعالى مظهراً وعلامة في أفراد النوع الإنساني يكون علمه أتمّ من علم ما سواه، وهكذا في صفات القادر القدير السامع السميع البصير الخبير وبقية اسمائه اللامتناهية ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة: ٣١)، وحتى في الاسماء الإلهيّة المستأثرة بمعنى^(١).

فتحصّل: أنّ الغاية من جعله سبحانه وتعالى الخليفة في الأرض هو تحقيق الخلافة الأساميّة؛ وهو منزلٌ خصّ به الخاتم صلّى الله عليه وآله. وبمقتضى قوله تعالى: ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ وحديث المنزلة، يكون الإمام عليّ عليه السلام شريكاً للخاتم في هذا المنزل.

المنزل السادس: أنّه الواسطة في وصول المخلوقات إلى كمالها

إنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله هو المظهر الأتمّ للكمال المطلق ومنه يرث ما دونه كما لا تتم، فما من كمال وصل إليها نبيّ من الأنبياء أو وصيّ من الأوصياء أو وليّ من الأولياء إلّا وكان الواسطة في وصوله هو الخاتم صلّى الله عليه وآله.

(١) الإنسان الكامل في نهج البلاغة، العلامة حسن حسن زادة الآملي، مؤسّسة المعارف الإسلاميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ: ص ١١٠.

وإني وإن كنت الأخير زمانه لآتٍ بما لم تستطعه الأوائل
 وقد آمن بهذه الحقيقة بعض علماء مدرسة الخلفاء، منهم العلامة الآلوسي
 في تفسيره، حيث قال: «فهو عليه الصلاة والسلام الكامل المكمل للخليقة
 والواسطة في الإفاضة عليهم على الحقيقة، وكل من تقدّمه عصرًا من الأنبياء
 وتأخّر عنه من الأقطاب والأولياء نواب عنه، ومستمدون منه»^(١). فهو الواسطة
 في الفيض والطريق إلى كل خير وكمال، الذي يمدّ الطالبين بإذن ربّ العالمين.
 فلا يسع أيّ موجود في نطاق عالم الإمكان أن يأخذ الفيض من الله سبحانه
 مباشرة، لا لعجز في فاعليّة الفاعل بل لقصور في قابليّة القابل؛ لذا لا بدّ من
 وجودٍ يكون واسطة بينها وبين المبدأ الأعلى في أخذ الفيض لعجزها عن أخذه
 مباشرة، بحكم عدم المساخنة فيما بينها وبين المبدأ الأعلى.

وهذه الواسطة هو موجود ذو بعدين؛ تجرّديّ قدسيّ أشير إليه بقوله تعالى:
 ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ (النجم: ٨-٩)، وتعلّقني بشريّ أشير
 إليه بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ (الكهف: ١١٠). وبالأول يسانخ المبدأ
 الأعلى، فيأخذ منه. وبالتالي يُعطي للآخرين ويفيض عليهم.

وممّن تبنى هذه الأطروحة الآلوسي في (روح المعاني)، حيث قال: «ومعنى
 كونه خليفة أنّه خليفة الله تعالى في أرضه، وكذا كلّ نبيّ استخلفهم في عمارة
 الأرض وسياسة الناس وتكميل نفوسهم وتنفيذ أمره فيهم لا حاجة به تعالى،
 ولكن لقصور المستخلف عليه لما أنّه في غاية الكدورة والظلمة الجسمانيّة، وذاته
 تعالى في غاية التقدّس، والمناسبة^(٢) شرط في قبول الفيض على ما جرت به العادة

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، مصدر سابق: ج ٢٢، ص ٢٠.

(٢) مقصوده من المناسبة: السنجيّة في تعبير الحكماء، والشاكلة في التعبير القرآني؛ قال تعالى:

﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكَلَتِهِ﴾، (الإسراء: ٨٤).

الإلهية، فلا بدّ من متوسّط ذي جهتي تجرّد وتعلّق ليستفيض من جهة ويفيض بأخرى»^(١).

وقال الميرزا مهدي مدرّس الأشتياني: «لما ثبت في العلوم الحقيقيّة من لزوم المناسبة والسنخيّة بين الفاعل والقابل في الإفادة والاستفادة، وأخذ الفضائل والفواضل، وفي إفاضة الوجود وكمالاته الأوّليّة والثانويّة، وعدم تحقّق المناسبة والسنخيّة بين المبدأ الأعلى الذي هو فوق ما لا يتناهى بما لا يتناهى في تقدّس والتجرّد والتنزّه والمجد والبهاء، وبين المنغمسين في ظلمات الهوى والمنغمسين في غسق المادّة ووسخ الهيولى، وأنّه لا بدّ في الاستفادة منه تعالى من واسطة تكون برزخاً بين الحضرتين وفائزاً بالحستين، ومجلى المشرقين، وبالغاً إلى كمال المجد والشرف والعلى، حتّى يستفيد من جهة جمعه وتجرّده وأمريّته من المبدأ الأعلى، ويفيض من جهة خلقه وفرقه على من هو دونه من موجودات النشأة السفلى»^(٢). وهذه منزلة أعلائيّة خصّ بها النبيّ صلّى الله عليه وآله دون سائر الأنبياء والمرسلين^(٣).

وعوداً على بدء نقول: بمقتضى قوله تعالى: ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ وحديث المنزلة، يكون الإمام عليّ عليه السلام شريكاً للخاتم في هذا المنزل، فهو خليفة الله في أرضه، وواسطة فيضه إلى موجودات عالم الإمكان.

(١) تفسير روح المعاني، مصدر سابق: ج ١، ص ٢٢٠.

(٢) تعليقة رشيقة على شرح منظومة السبزواري، من مصنّفات الشيخ مهدي الأشتياني، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ: ج ١، ص ٤٩.

(٣) لك عزيزي القارئ أن تعرف مدى الفارق بين قول القائل أنّه واسطة في الفيض الإلهي، وأنّه المظهر الأتمّ للأسماء الإلهية وأنّه مصدر كمال كلّ كامل، وبين قول القائل: أنّه يهجر، وغلبه الوجد، وأنّ الكثير من الناس أعرف منه بأمور الدنيا! (منه دام ظلّه).

المنزل السابع: أنه جمع علم الظاهر والباطن

من المسائل العقديّة القرآنيّة التي تشكّل إشكاليّة معقّدة في الفكر الكلامي والقرآني: مسألة طلب موسى الكليم عليه السلام التعلّم من العبد الصالح. قال تعالى: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا * قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَني مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا * قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا * وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا﴾ (الكهف: ٦٥-٦٨).

فكيف يمكن أن نفهم سؤال موسى التعلّم من غيره، وهو نبيّ ذلك الزمان؛ بل من الرسل وأولي العزم، والرسول لا بدّ أن يكون أعلم أهل زمانه؟ وقد أجيّب عن ذلك بأجوبة متعدّدة، منها: أنّه لم يثبت أن نبيّ كلّ زمان ينبغي أن يكون هو الأعلّم مطلقاً في زمانه. واستشهدوا لذلك بما أخرجه البخاري عن ابن عبّاس مرفوعاً أنّ الخضر عليه السلام قال: (يا موسى إنّي على علم من علم الله علّمنيه لا تعلمه أنت، وأنت على علم من علم الله علّمك الله لا أعلمه)^(١).

وفي (تفسير القمّي): «عن محمّد بن عليّ بن بلال عن يونس في كتاب كتبه إلى الرضا عليه السلام يسألونه عن العالم الذي أتاه موسى، أيّها كان أعلم؟ وهل يجوز أن يكون على موسى حجّة في وقته؟ فكتب في الجواب: أتى موسى العالم فأصابه في جزيرة من جزائر البحر... فسلمّ عليه موسى، قال: من أنت؟ قال: أنا موسى بن عمران. قال: أنت موسى بن عمران الذي كلمه الله تكليماً؟ قال: نعم. قال: فما حاجتك؟ قال: جئت لتعلّمني ممّا علّمت رشداً. قال: إنّي وكتّ بأمر لا تطيقه، ووكّت بأمر لا أطيقه»^(٢).

(١) صحيح البخاري، مصدر سابق: ج ٥، ص ٢٣١.

(٢) تفسير القمّي؛ لأبي الحسن عليّ بن إبراهيم القمّي رحمه الله، صحّحه وعلّق عليه وقدم له: حجة الإسلام العلامة السيّد طيب الموسوي الجزائري، مطبعة النجف، منشورات

ثم إنّ المراد من العلم الذي ذكر الخضر أنّه يعلمه هو ولا يعلمه موسى بعض علم الحقيقة، ومن العلم الذي ذكر أنّه يعلمه موسى ولا يعلمه هو بعض علم الشريعة؛ فكلٌّ من موسى والخضر عليهما السلام علم بالشريعة والحقيقة إلا أنّ موسى عليه السلام أزيد بعلم الشريعة والخضر عليه السلام أزيد بعلم الحقيقة. قال الألوسي: «إنّ الذي أميل إليه أنّ لموسى عليه السلام علماً بعلم الحقيقة المسمّى بالعلم الباطن والعلم اللدني إلا أنّ الخضر أعلم به منه، وللخضر عليه السلام سواءً كان نبياً أو رسولاً علماً بعلم الشريعة المسمّى بالعلم الظاهر إلا أنّ موسى عليه السلام أعلم به منه؛ فكلٌّ منهما أعلم من صاحبه من وجه»^(١). وهذا جارٍ في جميع الأنبياء والمرسلين إلا خاتمهم محمد صلى الله عليه وآله، فقد جُمع له علم الحقيقة والشريعة على أكمل وجه، فهو الأعلّم من كلّ أحد بعلم الباطن والحقيقة، كما أنّه الأعلّم من كلّ أحد في علم الظاهر والشريعة. قال الألوسي: «وينبغي أن يحمل قول من قال كالجلال السيوطي: ما جمعت الحقيقة والشريعة إلاّ لتبينا صلى الله عليه وسلّم ولم يكن للأنبياء إلاّ أحدهما على معنى أنّها ما جمعت على الوجه الأكمل إلاّ له صلى الله عليه وسلّم ولم يكن للأنبياء عليهم السلام على ذلك الوجه إلاّ أحدهما»^(٢).

وهذه المنزلة الأعلائيّة التي ثبتت لخاتم الأنبياء والمرسلين هي لأمر المؤمنين عليه السلام بمقتضى قوله تعالى: ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ وحديث المنزلة.

المنزل الثامن: أنّ كلّ ما يصدر عنه فهو حقّ

لقد نطق القرآن الكريم بأنّ كلّ ما يصدر عن رسول الله صلى الله عليه وآله

مكتبة الهدى، ١٣٨٧: ج ٢، ص ٣٨.

(١) تفسير روح المعاني، مصدر سابق: ج ١٥، ص ٣٣١، ٣٣٢.

(٢) المصدر نفسه.

فهو الحقّ الذي لا يعتريه الباطل بأيّ وجه من الوجوه؛ لأنّه ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (النجم: ٣-٤). ونفس هذه المنزلة الأعلائيّة الثابتة لرسول الله صلّى الله عليه وآله هي للإمام عليّ عليه السلام، ولكن لا لأنّ ما يصدر عنه هو وحْيٌ يوحى، بل لأنّه شريكه في أمره.

وبتعبير آخر: مقتضى الشطر الثاني من حديث المنزلة: (إلا أنّه لا نبيّ بعدي) ينفي كون قول الإمام عليّ عليه السلام وما يصدر عنه هو وحْيٌ يوحى، ومقتضى: ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ والشطر الأوّل من حديث المنزلة: (أنت منّي بمنزلة هارون من موسى)، يثبت أنّه عليه السلام: لا ينطق عن الهوى. وهذه الفضيلة الأعلائيّة التي خصّ بها أمير المؤمنين عليه السلام تنتهي بنا إلى القول بعصمته كما هو واضح.

دلالة الحديث على ثبوت كلّ المنازل للإمام عليّ

صرّح كثير من علماء المسلمين بأنّ حديث المنزلة عامّ وشامل لكلّ المنازل التي اختصّ بها رسول الله صلّى الله عليه وآله إلا ما خرج بالدليل؛ ومنها: المورد الأوّل: قال ابن الجوزي: «خلف رسول الله عليّ بن أبي طالب في غزوة تبوك، فقال: يا رسول الله أتخلفني في النساء والصبيان؟! فقال: أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى غير أنّه لا نبيّ بعدي؟ لما شبّهه في تخليفه إياه بهارون حين خلفه موسى، خاف أن يتأوّل متأوّل فيدعي النبوة لعليّ عليه السلام، فقال: غير أنّه لا نبيّ بعدي»^(١).

توضيح: إنّ الحديث يدلّ على عموم المنزلة؛ فكّل ما ثبت لهارون بالنسبة إلى موسى لا بدّ أن يثبت للإمام عليّ عليه السلام بالنسبة إلى رسول الله صلّى الله عليه

(١) المشكل من حديث الصحيحين، مصدر سابق: ج ١، ص ٣٢٦.

وآله، ولما كانت النبوة ثابتة لرسول الله وهي ليست لاحدٍ من بعده لذا استثناها.
 بعبارة أخرى: إنّ المنزلة مطلقة، ولو كانت خاصّة ببعض الوظائف
 والمقامات لما اضطرّ البيان الصادر من رسول الله صلّى الله عليه وآله إلى التقييد
 واستثناء النبوة، وكان قوله صلّى الله عليه وآله: (إلا أنّه لا نبيّ بعدي) لغواً.
 المورد الثاني: قال العلامة الزرقاني: «قال الطيّب: (أنت منّي): منّي خبر
 المبتدأ... قال: (أنت متّصل ونازل منّي منزلة هارون من موسى). وفيه تشبيه،
 ووجه الشبه مبهم بيّنه^(١) بقوله: إلا أنّه لا نبيّ بعدي. فعُرف أنّ الاتّصال المذكور
 بينهما ليس من جهة النبوة بل من جهة ما دونها وهي الخلافة. ولما كان المشبّه به
 إنّما كان خليفة في حياة موسى، ومرّ في أحد قولي البيضاوي: الأكثر أنّ موسى
 مات قبل هارون...»^(٢).

توضيح: يرى العلامة الزرقاني أنّ في حديث المنزلة تشبيهاً لمقام الإمام عليّ
 عليه السلام بمقام هارون، ولكنّ هذا التشبيه مبهم على حدّ تعبيره^(٣)، بيّنه النبيّ
 صلّى الله عليه وآله في حديث المنزلة باستثناء النبوة فقط، وهذا يعني أنّ ما
 خلاها داخل في التشبيه، فكُلّ ما كان لهارون من منازل ومقامات - ما خلا النبوة
 - فهي ثابتة للإمام عليّ عليه السلام، ومنها الخلافة، سواء قلنا بأنّه مات قبل
 موسى عليه السلام؛ لما ذكرناه سابقاً، أم مات بعد موسى عليه السلام وهو أحد
 قولي البيضاوي.

(١) أي: رسول الله صلّى الله عليه وآله بيّن ذلك الإبهام.

(٢) شرح العلامة الزرقاني (المتوفّى ١١٢٢ هـ) على المواهب اللدنيّة بالمنح المحمّدية للعلامة
 القسطلاني، مصدر سابق: ج ٤، ص ٨٠.

(٣) نحن نقول: إنّ التشبيه غير مبهم؛ بل هو تشبيهٌ وضحّه القرآن الكريم في العديد من
 آياته، ومنها آيات سورة طه. (منه دام ظلّه).

تبصرة

إنّ (من) في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: (أنت مَنِّي بمنزلة هارون من موسى) تفيد الاتصال وعدم الانفكاك؛ قال الألويسي: «﴿فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ (إبراهيم: ٣٦)، يحتمل أن تكون (من) تبعيضية، فإنه مَنِّي يعني جزءاً مِنِّي، أي: فإنه كبعضي. ويحتمل أن تكون اتصالية كما في قوله لعليّ كرم الله وجهه: أنت مَنِّي بمنزلة هارون من موسى. أي: فإنه متّصل بي لا ينفك عني في أمر الدين...»^(١).

ف (من)، في الحديث قرينة على أنّ الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام متّصل برسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لا ينفك عنه في شأن من شؤون الدين.

تطابق الروايات مع الآيات

ومن الشواهد التي تؤيد^(٢) أنّ ما استفدناه من حديث المنزلة هو حق لا ريب فيه، ما رواه أحمد بن حنبل في فضائل الصحابة عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، حيث بيّنت الرواية أنّ الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ طلب نفس المنازل التي كانت لهارون - والتي أشارت لها آيات سورة طه - للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وقد استجاب الله دعوته كما استجاب دعوة موسى عليه السلام.

ذكر أحمد بإسناده إلى رجل من خثعم أنّه سمع أسماء بنت عميس تقول: «سمعت رسول الله يقول: اللَّهُمَّ إِنِّي أَقُولُ كَمَا قَالَ أَخِي مُوسَى: اللَّهُمَّ اجْعَلْ لِي وَزيراً مِنْ أَهْلِ عَلِيٍّ^(٣) أَخِي أَشَدَّ بِهِ أَزْرِي وَأَشْرَكَهُ فِي أَمْرِي كِي نَسْبَحَكَ كَثِيراً وَنَذْكُرَكَ

(١) تفسير روح المعاني، مصدر سابق: ج ١٣، ص ٣١٨.

(٢) إنّ نصّ بعض العلماء على عدم اعتبار هذه الرواية لا يضرّ بأصل النتائج التي وصلنا إليها، لأننا استفدنا تلك النتائج من القرآن الكريم بضميمة حديث المنزلة، وذكرنا لهذه الرواية هو من باب الشاهد والمؤيد ليس أكثر. (منه دام ظلّه).

(٣) إنّ إدخال اسم الإمام علي عليه السلام في الآيات الكريّيات ليس تحريفاً للقرآن الكريم؛

كثيراً إنك كنت بنا بصيراً^(١) .

وقال الألوسي: «إن النبي دعا بمثل هذا الدعاء^(٢) إلا أنه أقام علياً كرم الله وجهه مقام هارون عليه السلام»^(٣) .

الأشبه بالنبي هو الأحق بالخلافة

ظهر بما تقدّم: أنّ حديث المنزلة يسجّل جملة من الوظائف والمنازل الأعلائية الخاصة بالإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، الأمر الذي يجعله أفضل الصحابة في كلّ شيء ومن جميع الوجوه، بل الأفضل من كلّ أحدٍ ما خلا معلّمه الرسول الكريم صلّى الله عليه وآله.

وعلى مبنى عدم جواز تقديم المفضول على الفاضل، يكون الإمام علي السلام الأولى بمقام الخلافة من غيره.

ثم إنّ هذه الخصائص الأعلائية التي اختصّ بها أمير المؤمنين عليه السلام لاسيّما تلك التي شارك فيها النبي الخاتم صلّى الله عليه وآله تجعل منه أقرب الناس إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله، وأشبههم به. وطبقاً لما ذكره من ميزان، لا بدّ أن يكون هو الأولى بمقام الخلافة.

وبعبارة أخرى: وفقاً لمنطق مدرسة أهل السنّة لا بدّ أن يكون الأفضل هو الأحقّ بمقام الخلافة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله، وبهذا المنطق صرح ابن تيميّة بقوله: «لأنّ الأفضل عندهم [أي: عند الإماميّة] أحقّ بالإمامة^(٤)؛ وهذا

لأنّه من باب التطبيق وذكر المصداق. (منه دام ظلّه).

(١) فضائل الصحابة، مصدر سابق: ج ٢، ص ٨٤٤، رقم الحديث: (١١٥٨).

(٢) أي: بالدعاء الذي دعا به موسى عليه السلام، وقد استجاب الله دعوته بقوله: ﴿...قَدْ أُوتِيْتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى﴾ (طه: ٣٦). (منه دام ظلّه).

(٣) تفسير روح المعاني، مصدر سابق: ج ١٣، ص ٢٩٣.

(٤) إذا صار أحد الصحابة أفضل من الآخرين فهو أحقّ بالإمامة. وهذه الأحقية هي أحقية

قول الجمهور من أهل السنّة. إلى أن يقول: «فلأنّ النبيّ أفضل الخلق وكلّ من كان به أشبه فهو أفضل ممّن لم يكن كذلك، والخلافة كانت خلافة نبوة لم تكن ملكاً، فمن خلف النبيّ وقام مقامه كان أشبه به، ومن كان أشبه به كان أفضل»^(١). وإذا كان المناط في التفاضل واستحقاق الخلافة بعد رسول الله هو الشبه بالنبيّ الكريم فإنّ الإمام عليّاً عليه السلام كان الأشبه به سيرةً ومسيرةً وقولاً وفعلاً، بل كان شريكه في أمره، وهذه هي الحقيقة التي مال الدليل - الصحيح والصريح والمتفق عليه بين علماء المسلمين - معها فملنا معه. ومن قال بخلافها، وقال بأفضليّة الأوّل، وجعل الخلافة حقّه بعد الرسول بلا فصل، فليأت برهانه - الصحيح والصريح والمتفق عليه بين علماء المسلمين - إن كان من الصادقين.

تبصرة

هذه النتيجة التي انتهينا إليها بهذه الطريقة المنطقيّة تفرض على الآخر قبولها، لأنّها نبعت من نقاط حقّة يشترك فيها علماء الإسلام؛ إذ ليس هنالك من ينكر دلالة حديث المنزلة على إثبات منازل ومقامات أعلائيّة للإمام عليّ عليه السلام دون غيره تجعله الأفضل من بين كلّ الصحابة؛ والكلّ متفق على أنّ الأفضل هو الأحقّ بمقام الخلافة بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله.

ونفس هذه المنازل والمقامات الأعلائيّة تجعل من الإمام عليّ عليه السلام الأقرب إلى رسول الله والأشبه به، والكلّ متفق على أنّ الأشبه به هو الأحقّ بمقام الخلافة بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله.

تعيينيّة، من قبيل قوله تعالى: ﴿أَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمْ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ (يوسف: ٣٩)، فليس مع ذلك أنّ التوحيد فيه فضل والشرك فيه فضل ولكنّ التوحيد أفضل من الشرك، بل بمعنى أنّ التوحيد حقّ، والشرك باطل. (منه دام ظلّه).

(١) منهاج السنّة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٥١٣.

الدلالة المباشرة للحديث على خلافة الإمام عليّ

لو عدنا إلى ما ذكره القرآن الكريم من منازل هارون ثم عرضناها على حديث المنزلة لانتهى بنا مطاف البحث إلى الإذعان بخلافته عليه السلام. قال تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ (الأعراف: ١٤٢). فالآية واضحة وصریحة في أنّ هارون كان خليفة لموسى عليه السلام على أمته، فكذلك الإمام عليّ عليه السلام هو الأحقّ بخلافة النبيّ صلّى الله عليه وآله على أمته بعده بلا فصل.

إنّ الخليفة هو الوجود التنزيلي للمستخلف عنه الذي يسدّ خلاً وجوده عند فقده وغيبته، ولا يقاس الوجود التنزيلي للخاتم صلّى الله عليه وآله وسلّم مع الوجود التنزيلي لأحد من الأنبياء، بل لا يقاس خليفة الخاتم مع خليفة جميع الأنبياء؛ لأنّ خليفة الخاتم قائم مقام من يكون آدم ومن دونه تحت لوائه، فيكون هارون خليفة لموسى ووجوداً تنزلياً لمن قال الله سبحانه في شأنه: ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾ (مريم: ٥٢)، ويكون الإمام عليّ عليه السلام خليفة لخاتم النبيين صلّى الله عليه وآله ووجوداً تنزلياً لمن قال سبحانه في شأنه: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ (النجم: ٨-٩).

الردّ على مصادرة ابن تيميّة لدلالة الحديث على الخلافة

قال ابن تيميّة: «وكذلك هنا [أي: في حديث المنزلة] إنّما هو بمنزلة هارون فيما دلّ عليه السياق وهو استخلافه في مغيبه كما استخلف موسى هارون، وهذا الاستخلاف ليس من خصائص عليّ»^(١).

(١) منهاج السنّة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٣١٢٦.

وهذا خلاف ظاهر الآيات القرآنيّة؛ لأنّ منزلة هارون من موسى لم تكن في الاستخلاف حصراً، وإنّما كانت في الوزارة وشدّ الأزر وإشراكه في أمره. ثم إنّ عدم كون الاستخلاف في تبوك من خصائص الإمام عليّ عليه السلام، لا ينفي عنه اختصاصه بخلافة الرسول بعد وفاته، لأنّ الإشارك في الأمر كان من خصائص هارون، والإمام عليّ عليه السلام من رسول الله صلّى الله عليه وآله بمنزلة هارون من موسى عليهم السلام، فلا بدّ أن يكون شريكاً له في أمره، ومنه الخلافة.

وتوهم أنّ هارون لم يكن خليفة موسى إلّا في حياته لا بعد موته؛ لأنّه مات قبل موسى باطل، لأنّ موسى عليه السلام نصب أخاه هارون خليفةً ووصياً ووزيراً في حياته وبعد مماته لو عاش، وهذا الإطلاق هو المستفاد من آيات سورة طه. ولو كان هارون حياً بعده لكان هو خليفته ووصيه. فمن ثبتت واستمرت خلافته في حياة موسى بنصّه ونصبه فهو أولى الناس بها بعد مماته.

وليس في لفظ الحديث ما يشعر باختصاص استخلافه عليه السلام على أهل المدينة فقط ولا في حال حياته فقط ولا على عزله بعد الاستخلاف، بل هو نصّ على عموم الاستخلاف وعدم العزل، وكونه عليه السلام خليفة له صلّى الله عليه وآله في سفر تبوك لا يقتضي تخصيص الخلافة العامّة المستفاد من الحديث بذلك الوقت بوجه من الوجوه، إذ لا منافاة بينهما.

وبالجمله خلافته عليه السلام مثل خلافة هارون عليه السلام ولا تفاوت بينهما إلّا في النبوة وكما كانت خلافة هارون ثابتة له ما دام حياته من غير توسط عزل من موسى عليه السلام، كذلك خلافة الإمام عليّ عليه السلام ثابتة له ما دام حياته من غير توسط عزل من النبيّ صلّى الله عليه وآله. وعدم بقاء خلافة هارون بعد موسى عليه السلام لموت هارون قبله لا يقتضي عدم بقاء خلافة

الإمام عليّ عليه السلام بعد نبينا؛ لما عرفت من أنّ كلّ واحد منهما كان خليفة في عمره، وما ذكره (من أنّ هارون كان خليفة لموسى في حال سفره فقط ولما رجع عزله ورجع هارون إلى حالته الأولى، يعني عدم الخلافة) كلمة هو قائلها؛ لأنّ دعوى اختصاص خلافة هارون بحال السفر وعزله بعد الرجوع من الدعاوى الباطلة التي لا مستند لها بل خلافته كانت ثابتة له ما دام حياته كيف وقد سأل موسى عليه السلام ربّه طلب خلافته ووزارته في بدء الرسالة؛ لقوله: ﴿وَأَجْعَلْ لِي وَزِيْرًا مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي﴾ (طه: ٢٦-٢٧)، وقال سبحانه: ﴿قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى﴾ (طه: ٣٦).

هذا مضافاً إلى أنّ موت هارون قبل موسى عليه السلام مختلف فيه، فهناك من ذهب إلى أنّه مات بعد موسى عليه السلام.

تعاطي ابن حنبل مع حديث المنزلة

ظهر بما تقدّم: أنّ حديث المنزلة صحيح وصريح، متفق عليه بين علماء الإسلام، ودلالاته كبيرة وكثيرة، عالية وغالية، ليس لغيره من الأحاديث ما له من رموز وكنوز؛ لذا كان محطّ أنظار العلماء، سطرّوا حروفه في مصنّفاتهم، وتأملوا فيه، ففاضوا بمعطياته، وحفظوا له إثارته وإشارات، وهذه هي الأمانة العلميّة، وهذا هو الإنصاف. وليس منهما في شيء من حاول تفرّيع الحديث عن محتواه، أو أحجم عن الجواب.

ومثال الأوّل من عرفت، ومثال الثاني الإمام أحمد بن حنبل، فقد نقل أبو بكر أحمد بن محمّد بن هارون بن يزيد الخلال، أخبرنا أبو بكر المروزي، قال: «سألت أبا عبد الله^(١) عن قول النبيّ لعليّ: أنت مّيّ بمنزلة هارون من موسى. أيش

(١) المقصود هو: أحمد بن حنبل، فإنّ ابنه اسمه عبد الله.

تفسيره؟ قال: أسكت عن هذا، لا تسأل عن ذا الخبر كما جاء^(١).
إنّ أحمد بن حنبل عالم بما اشتمل عليه حديث المنزلة من وظائف ومقامات
أعلائية للإمام عليّ عليه السلام، وأنّ تفسيره بغير ما دلّ عليه تفسير الجاهل بفقهِه
الحديث، فكان بين مفرق طريقين؛ أحدهما إجابة السائل بما هو حقّ، وفي النفس
من هذا شيء! وثانيهما أن يسكت، فرأى أن السكوت على هذا أسلم.
إنّ الرجل أدرك أنّ فتح الباب لتفسير حديث المنزلة سينتهي في آخر المطاف
إلى إثبات الخلافة للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وانهيار كلّ النظريّات
الأخرى القائمة على أنّ الرسول الكريم صلّى الله عليه وآله لم يعين أحداً لتسّم
الخلافة من بعده.

(١) السنّة، لأبي بكر أحمد بن محمّد بن هارون بن يزيد الخلال (ت ٣١١هـ)، دراسة وتحقيق:
الدكتور عطية بن عتيق الزهراني، دار الراية للنشر والتوزيع: ج ٢، رقم الحديث: (٤٦٠).

المطارحة الرابعة

حادثة الغدير وحديثها

- الفصل الأوّل: تصورات أوّلية عن حادثة الغدير وحديثها.
- الفصل الثاني: موقف ابن تيميّة من حديث الغدير.
- الفصل الثالث: نصّ العلماء على تواتر حديث الغدير وتصحيحه.
- الفصل الرابع: دلالة حديث الغدير على الإمامة السياسيّة.
- الفصل الخامس: القرائن على دلالة الحديث على الإمامة السياسيّة.
- الفصل السادس: دفع الشبهات عن حديث الغدير.

الفصل الأول

تصورات أولية عن حادثة الغدير وحديثها

- اسم الموضع الذي وقعت فيه حادثة الغدير.
- وصف الموضع تاريخياً.
- وصف مشهد حادثة الغدير.
- عدد من حضر واقعة الغدير.
- أهمية البحث في واقعة الغدير.

ذكر كثير من المؤرّخين والمحدّثين والمفسّرين حادثة الغدير وخطبة النبيّ صلّى الله عليه وآله فيها، وقد صرّح بصحّتها وتواتر ألفاظها الكثير منهم، كما سيأتي في أبحاث هذه المطارحة.
وقبل الدخول في المباحث الأساسية المرتبطة بسند الحادثة ودلالة حديثها، نمّر على بعض المفردات المتعلقة بها.

(١) اسم الموضع الذي وقعت فيه حادثة الغدير

ذُكر للمحلّ الذي خطب فيه رسول الله صلّى الله عليه وآله يوم الثامن عشر من ذي الحجّة من العام العاشر للهجرة أسامي متعدّدة، منها:

١. غدير خمّ

اشتهر الموضع باسم «غدير خمّ»، كما في رواية ابن شيبّة، عن جابر بن عبد الله، قال: «كنّا بالجحفة بغدير خمّ إذ خرج علينا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فأخذ بيد عليّ فقال: من كنت مولاه فعليّ مولاه»^(١).

وفي رواية أحمد بن حنبل عن البراء بن عازب قال: «كنّا مع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في سفر فنزلنا بغدير خمّ فنودي فينا الصلاة جامعة...»^(٢).

وفي رواية البلاذري، عن زيد بن أرقم قال: «كنّا مع النبيّ صلّى الله عليه وسلّم في حجّة الوداع فلمّا كنّا بغدير خمّ أمر بدوحات فقممن...»^(٣).

(١) مصنّف ابن أبي شيبّة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار النشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ: ج ٦ ص ٣٦٦.

(٢) فضائل الصحابة، مصدر سابق: ج ٢ ص ٥٩٦.

(٣) أنساب الأشراف، تأليف: النسابة المؤرّخ الشهرير أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، حقّقه

وخم: غديرٌ معروف بين مكة و المدينة بالجحفة، قال ابن دُرَيْدٍ: إِنَّهَا هُوَ خُمٌّ، بضمّ الخاء^(١)، وقال ابن الأثير: خُمُّ العَيْنِ؛ أَي كُنْسَهَا وَتَنْظِيفَهَا.. وفيه ذكر (غدير خُم) موضع بين مكة و المدينة تصبّ فيه عين هناك، و بينهما مسجد للنبيّ صلى الله عليه و سلّم^(٢).

٢. وادي خمّ

قال الحموي: «وقال الحازمي: خمّ وادٍ بين مكة و المدينة عند الجحفة به غدير، عنده خطب رسول الله صلى الله عليه و سلّم، وهذا الوادي موصوف بكثرة الوخامة»^(٣).

وروى أحمد بن حنبل، عن ميمون أبي عبد الله قال: «قال زيد بن أرقم وأنا أسمع: نزلنا مع رسول الله صلى الله عليه و سلّم بوادٍ يقال له وادي خمّ، فأمر الصلاة فصلاها بهجير، قال فخطبنا وظلّل لرسول الله صلى الله عليه و سلّم بثوب على شجرة سمرة من الشمس»^(٤).

٣. غدير الجحفة

روي ابن البطريق عن زيد بن أرقم قال: «أقبل نبيّ الله صلى الله عليه وآله

وعلق عليه: الشيخ محمّد باقر المحمودي، منشورات مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٩٤ هـ: ج ١ ص ١١٠.

(١) لسان العرب، للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، نشر: أدب الحوزة، قم- إيران، ١٤٠٥ هـ: ج ١٢، ص: ١٩١، مادة «خم».

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، مصدر سابق: ج ٢ ص ١٨، مادة «خم».

(٣) معجم البلدان، للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ١٣٩٩ هـ: ج ٢ ص ٣٨٩.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، مصدر سابق: ج ٤، ص ٣٧٢.

من مكة في حجة الوداع، حتى نزل بغدير الجحفة، بين مكة والمدينة»^(١). ومثله في (كشف الغمّة) للأربلي^(٢).

وفي سبب تسميته بـ (الغدير) قال الراغب: والغدير: الماء الذي يُغادره السيل في مستنقع ينتهي إليه، وجمعه: غُدْرٌ و غُدْرَانٌ. وقال الفيومي: الغدير: النَّهْرُ، والجُمُعُ: (غُدْرَانٌ)^(٣). وقال ابن منظور: «الغدير: القطعة من الماء يُغادرها السيل أي يتركها.. وقد قيل: إنه من الغدر لأنه يُحُونُ وِرَادَهَ فَيَنْضُبُ عنهم وَيَغْدِرُ بأهله فينقطع عند شدة الحاجة إليه»^(٤).

وغدير خمّ، على ثلاثة أميال بالجحفة بين الحرمين. نقل الحموي عن الزمخشري قوله: «خمّ اسم رجل صباغ أضيف إليه الغدير الذي هو بين مكة والمدينة بالجحفة، وقيل: هو على ثلاثة أميال من الجحفة، وذكر صاحب المشارق أن خمّا اسم غيضة هناك وبها غدير نُسب إليها، قال: وخمّ موضع تصبّ فيه عين بين الغدير والعين، وبينهما مسجد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.. وغدير خمّ هذا من نحو مطلع الشمس لا يفارقه ماء المطر أبداً، وبه أناس من خزاعة وكنانة غير كثير»^(٥).

وقال البكري الأندلسي عن أبي عبيدة: «خم: بئر احتفرها عبد شمس

(١) عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار، تأليف: الحافظ يحيى بن الحسن الأسدي الحلبي المعروف بابن البطريق، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، بقم المشرّفة، ١٤٠٧ هـ: ص ١٠٤.

(٢) كشف الغمّة، ابن أبي الفتح الإربلي، نشر: دار الأضواء، بيروت - لبنان، ١٤٠٥ هـ: ج ١ ص ٤٩.

(٣) المصباح المنير، للفيومي: ج ٢، ص ٤٤٣.

(٤) لسان العرب، مصدر سابق: ج ٥ ص ٩.

(٥) معجم البلدان، مصدر سابق: ج ٢، ص ٣٨٩.

بالبطحاء بعد بئر العجول»^(١).

وقال أيضاً: «وغدير خمّ على ثلاثة أميال من الجحفة، يسرة عن الطريق. وهذا الغدير تصبّ فيه عين، وحوله شجر كثير ملتفّ، وهي الغيضة التي تسمّى خمّ. وبين الغدير والعين مسجد النبيّ صلّى الله عليه وسلّم»^(٢).

(٢) وصف الموضع تاريخياً

احتفظ التاريخ بصورة تكاد تكون كاملة المعالم، متكاملة الأبعاد، لموضع غدير خمّ، فذكر أنّه موضع بين مكّة والمدينة تصبّ فيه عين هناك، وتقع هذه العين في الشمال الغربي للموقع. فيه بعض الأشجار العظيمة المتفرّقة في الوادي هنا وهناك. وهو المستفاد من حديث الطبراني: أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم خطب بغدير خمّ تحت شجرات^(٣).

وفي حديث الحاكم: لما رجع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم من حجّة الوداع ونزل غدير خمّ، أمر بدوحات فقممن^(٤).
وفي حديث أحمد بن حنبل: وظلّل لرسول الله صلّى الله عليه وآله بثوب على شجرة سمرة من الشمس^(٥).

(١) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تأليف: الوزير الفقيه: أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، عارضه بمخطوطات القاهرة وحقّقه وضبطه وشرحه: مصطفى السقا الأستاذ المساعد بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ: ج ٢، ص ٣٥٢.

(٢) معجم ما استعجم، مصدر سابق: ج ٢، ص ٣٦٨.

(٣) الصواعق المحرقة، مصدر سابق: ص ٤٣.

(٤) المستدرک على الصحيحين، مصدر سابق: ج ٣، ص ١٠٩.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، مصدر سابق: ج ٤، ص ٣٧٣.

وفي حديثه الآخر: وكسح لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ تَحْتَ شَجْرَتَيْنِ فَصَلَّى الظَّهْرَ^(١).

والشجر المشار إليه هنا، من نوع: (السمر)، واحده: (سمرة) بفتح السين المهملة وضم الميم وفتح الراء المهملة، وهو من شجر الطلح، وهو شجر عظيم^(٢)، ولذا عبّر عنه بالدوح، كما في الأحاديث والأشعار التي أرّخت لحادثة الغدير^(٣)؛ قال عبد المنعم الحميري: وهذا الغدير تصبّ فيه عين، وحوله شجر كثير ملتفّ، وهي الغيضة^(٤).

وقد نقل ياقوت عن عرام أنّه قال: «لا نبت فيه غير المرخ والثام والأراك والعشر»^(٥). كما ذكروا أنّ فيه مسجداً شيداً على المكان الذي وقف فيه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَصَلَّى وَخَطَبَ، ونصب الإمام عليّاً للمسلمين خليفة وولياً. وعيّنوا موقعه بين الغدير والعين؛ قال البكري في معجمه: «وبين الغدير والعين مسجد النبي»^(٦).

ويبدو أنّ هذا المسجد قد تداعى، ولم يبق منه في زمن الشهيد الأوّل إلاّ

(١) المصدر نفسه: ج ٤، ص ٢٨١.

(٢) انظر: تفسير غريب القرآن الكريم، تأليف: الفقيه المحدث المفسّر اللغوي الشيخ فخر الدين الطريحي، عني بتحقيقه والتعليق عليه ونشره: محمّد كاظم الطريحي، انتشارات زاهدي، قم: ص ٤٧٠.

(٣) الدوح: هو الشجر العظيم، وواحد دوحه.

(٤) الروض المعطار في خبر الأقطار، معجم جغرافيّ مع فهارس شاملة، تأليف: محمّد بن عبد المنعم الحميري، حقّقه: الدكتور إحسان عبّاس، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤: ص ١٥٦.

(٥) انظر: معجم البلدان، مصدر سابق: ج ٢، ص ٣٨٩.

(٦) معجم ما استعجم، مصدر سابق: ج ٢، ص ٣٦٨.

جدرانه، وأما ما صرّح به رحمه الله في (الدروس)، حيث قال: «مسجد غدِير خمّ.. وهو موضع النصّ من رسول الله صلّى الله عليه وآله على أمير المؤمنين عليه السلام، والمسجد باقٍ إلى الآن جدرانه»^(١). فلم نجد له أثراً. ونقل ياقوت عن الحازمي أنّ هذا الوادي موصوف بكثرة الوحامة وشدة الحرّ^(٢). يقال: وخم المكان وخامةً، إذا كان غير ملائمٍ للسكنى فيه.

(٣) وصف مشهد حادثة الغدير

يترتّب على وصف الموضع تاريخياً، وصف حادثة الولاية بخطواتها المتسلسلة والمترتّب بعضها على بعض، لتكتمل أمام القارئ صورة الحادثة التي أعطت هذا الموضع الشريف أهميته، بوصفه معلماً مهماً من معالم السيرة النبوية، وتتلخّص بما يأتي:

١ - في السنة العاشرة من الهجرة صدر الإعلام العامّ من النبيّ صلّى الله عليه وآله بأداء فريضة الحجّ، ومن المعلوم اشتياق كلّ من وصل إليه ذلك الإعلام بالحضور مع قائده الأعظم صلّى الله عليه وآله في تلك الفريضة، ولذلك قد ثارت حركة عظيمة للحضور في ذلك المؤتمر الإسلامي.

قال الذهبي: «قال جعفر بن محمّد الصادق، عن أبيه، عن جابر قال: أذن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في الناس بالحجّ فاجتمع في المدينة بشرٌ كثير»^(٣).

(١) الدروس الشرعية في فقه الإمامية، تأليف: الشيخ شمس الدين محمّد بن مكّي العاملي، تحقيق: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المقدّسة، الطبعة الأولى: ج ٢، ص ٢١٩.

(٢) انظر: معجم البلدان، مصدر سابق: ج ٢، ص ٣٨٩. الكنى والألقاب، تأليف: المحقّق الشهير والمؤرّخ الكبير الشيخ عبّاس القميّ، مكتبة الصدر، طهران: ج ١، ص ٢٧٨.

(٣) تاريخ الإسلام، مصدر سابق: ج ٢، ص ٧٠١.

وقال ابن حبان في ثقاته: «ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يحج حجة الوداع فأذن في الناس أنه خارج، فقدم المدينة بشر كثير كلهم يلتمس أن يأتهم برسول الله صلى الله عليه وسلم»^(١).

٢ - وصول الراكب النبوي بعد منصرفه من حجة البلاغ إلى موضع غدير خم، ضحى نهار الثامن عشر من شهر ذي الحجة الحرام من السنة العاشرة للهجرة^(٢).

٣ - ولأن هذا الموضع كان مفترق الطرق المؤدية إلى المدينة المنورة والعراق والشام ومصر، تفرق الناس عن رسول الله صلى الله عليه وآله متجهين وجهة أوطانهم، فأمر صلى الله عليه وآله برد المتقدم وانتظار المتأخر. ففي حديث النسائي عن سعد: «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق مكة وهو موجه إليها، فلما بلغ غدير خم وقف الناس ثم رد من مضى ولحقه من تخلف»^(٣).

٤ - ونزل الرسول قريباً من خمس سمرة دوحات متقاربات، ونهى أن يجلس تحتهن. يقول زيد بن أرقم: «نزل رسول الله بين مكة والمدينة عند سمرة خمس دوحات عظام»^(٤). وفي حديث حذيفة بن أسيد الغفاري: «لما صدر رسول الله صلى الله عليه وسلم من حجة الوداع نهى أصحابه عن سمرة^(٥) متفرقات

(١) الثقافات، مصدر سابق: ج ٢، ص ١٢٤.

(٢) انظر: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للإمام جلال الدين السيوطي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان: ج ٢، ص ٢٥٩.

(٣) السنن الكبرى، مصدر سابق: ج ٥، ص ١٣٥؛ خصائص أمير المؤمنين، مصدر سابق: ص ١٠١؛ تاريخ مدينة دمشق، مصدر سابق: ج ٤٣، ص ٢٢٣.

(٤) تاريخ مدينة دمشق، مصدر سابق: ج ٤٢ - ص ٢١٦؛ ينابيع المودة لذوي القربى، مصدر سابق: ج ١، ص ١١٥.

(٥) السمر: نوع من الشجر.

بالبطحاء أن ينزلوا تحتهم»^(١).

٥ - ثم أمر صلى الله عليه وآله أن يقيم ما تحت تلكم السممرات من شوك، وأن تشذب فروعهن المتدلّية، وأن ترش الأرض تحتهم. ففي حديث زيد بن أرقم: فأمر بالدوحات فقم ما تحتهم من شوك^(٢). وفي حديثه الآخر: «أمر رسول الله بالشجرات فقم ما تحتها ورش»^(٣). وفي حديث حذيفة بن أسيد الغفاري: «قم ما تحتهم من الشوك وشذب عن رؤوس القوم»^(٤).

٦ - وبعد أن نزلت الجموع منازلها، وأخذت أماكنها، أمر صلى الله عليه وآله مناديه أن ينادي: (الصلاة جامعة). يقول حبة العرني البجلي: «لما كان يوم غدیر خم، دعا النبي الصلاة جامعة نصف النهار..»^(٥).

٧ - وبعد أن تكاملت الصفوف للصلاة جماعة، قام صلى الله عليه وآله إماماً بين شجرتين من تلكم السممرات الخمس. يقول حذيفة في حديثه المتقدّم: «حتى

(١) مجمع الزوائد، مصدر سابق: ج ٩، ص ١٦٤.

(٢) انظر: خصائص أمير المؤمنين، مصدر سابق: ص ٩٣؛ المستدرک علی الصحیحین، مصدر سابق: ج ٣، ص ١٠٩؛ مجمع الزوائد، مصدر سابق: ج ٩، ص ١٦٤؛ السيرة النبوية للإمام أبي الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٣٨٥: ج ٤، ص ٤١٦.

(٣) مجمع الزوائد، مصدر سابق: ج ٩، ص ١٠٥؛ المعجم الكبير، مصدر سابق: ج ٥، ص ٢١٢.

(٤) كنز العمال: مصدر سابق ج ٥، ص ٢٨٩.

(٥) أسد الغابة في معرفة الصحابة، تأليف: الشيخ العلامة عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير، انتشارات إسماعيليان، طهران: ج ١، ص ٣٦٧؛ الإصابة في تمييز الصحابة، مصدر سابق: ج ٢، ص ١٤٠.

إذا نودي للصلاة غدا إلهنّ فصلّى تحتهنّ»^(١). وفي رواية أحمد بن حنبل عن البراء بن عازب، قال: «كنا مع رسول الله فنزلنا بغدير خمّ، فنودي فينا الصلاة جامعة، وكُسح لرسول الله تحت شجرتين فصلّى الظهر»^(٢).

٨ - وظلّل لرسول الله صلّى الله عليه وآله عن الشمس أثناء صلاته بثوب علّق على إحدى الشجرتين؛ ففي رواية أحمد من حديث زيد بن أرقم: «وظلّل لرسول الله بثوب على شجرة سمرة من الشمس»^(٣).

٩ - وكان ذلك اليوم هاجراً شديداً الحرّ، يقول زيد بن أرقم: «فخرجنا إلى رسول الله في يوم شديد الحرّ، وإنّ منّا من يضع بعض رداءه على رأسه، وبعضه على قدمه من شدة الرمضاء»^(٤).

١٠ - وبعد أن انصرف صلّى الله عليه وآله من صلاته، أمر أن يصنع له منبر من أقتاب الإبل، ثمّ صعد المنبر متوسّداً يد الإمام عليّ عليه السلام. يقول جابر في حديثه المتقدّم: «فأمر عليّاً فجمعهم، فلمّا اجتمعوا قام فيهم، وهو متوسّد على عليّ بن أبي طالب»^(٥).

١١ - وخطب صلّى الله عليه وآله خطبته قال فيها: «أيّها الناس قد نبأني اللطيف الخبير أنّه لم يعمر نبيّ إلاّ مثل نصف عمر الذي قبله، وإني لأظنّ أن يوشك أن أدعى فأجيب، وإني مسؤول وأنتم مسؤولون، فماذا أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد

(١) المعجم الكبير، مصدر سابق: ج ٣، ص ١٨٠؛ كنز العمال، مصدر سابق: ج ٥، ص ٢٨٩.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢٨١.

(٣) المصدر نفسه: ج ٤، ص ٣٧٢.

(٤) كشف الغمّة في معرفة الأئمّة، مصدر سابق: ج ١، ص ٤٩.

(٥) تاريخ مدينة دمشق، مصدر سابق: ج ٤٢، ٢٢٦.

أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ وَنَصَحْتَ وَجَهَدْتَ، فَجَزَاكَ اللهُ خَيْرًا. قَالَ: أَلَسْتُمْ تَشْهَدُونَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ جَنَّتَهُ حَقٌّ وَأَنَّ نَارَهُ حَقٌّ وَأَنَّ الْمَوْتَ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ؟ قَالُوا: بَلَى نَشْهَدُ بِذَلِكَ. قَالَ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ. ثُمَّ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللهَ مَوْلَايَ وَأَنَا مَوْلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنَا أَوْلَى بِهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ. مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادَ مِنْ عَادَاهُ. ثُمَّ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي فَرَطُكُمْ وَإِنَّكُمْ وَارِدُونَ عَلَيَّ الْحَوْضَ، حَوْضَ أَعْرَضَ مِمَّا بَيْنَ بَصْرَى وَصَنْعَاءَ، فِيهِ آنِيَةٌ عَدَدُ النُّجُومِ قَدْ حَانَ مِنْ فَضَّةٍ، وَإِنِّي سَائِلُكُمْ حِينَ تَرُدُونَ عَلَيَّ عَنِ الثَّقَلَيْنِ، فَانظُرُوا كَيْفَ تَخْلَفُونِي فِيهِمَا؟ الثَّقَلُ الْأَكْبَرُ: كِتَابُ اللهِ سَبَبُ طَرَفِهِ بِيَدِ اللهِ وَطَرَفُ بَأْيَدِيكُمْ فَاسْتَمْسِكُوا بِهِ لَا تَضَلُّوا وَلَا تَبَدَّلُوا، وَعِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي؛ فَإِنَّهُ قَدْ نَبَأَنِي اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ أَنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ»^(١).

١٢ - ثُمَّ طَفِقَ الْقَوْمُ يَهْتَفُونَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمَنْ هُنَا الشَّيْخَانُ؛ أَبُو بَكْرٍ وَعَمْرٌ، كُلُّهُمَا يَقُولُ: «بِحِّ بَخِّ لَكَ يَا بْنَ أَبِي طَالِبٍ، أَصْبَحْتَ مَوْلَايَ وَمَوْلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»^(٢).

١٣ - ثُمَّ اسْتَأْذَنَ الرَّسُولَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ شَاعِرُهُ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ فِي أَنْ يَقُولَ شِعْرًا فِي الْمُنَاسَبَةِ، فَأْذَنَ لَهُ النَّبِيُّ، فَقَامَ حَسَّانُ مَنشُدًا:

يناديهم يوم الغدير نبيهم	بخم، فاسمع بالنبي مناديا
يقول: فمن مولاكم ووليكم؟	فقالوا، ولم يبدوا هناك التعاميا:
إلهك مولانا، وأنت ولينا	ولم تر منا في الولاية عاصيا

(١) تاريخ مدينة دمشق، مصدر سابق: ج ٤٢، ص ٢١٩؛ البداية والنهاية، مصدر سابق: ج

٧، ص ٣٨٥؛ مجمع الزوائد، مصدر سابق: ج ٩، ص ١٦٤؛ المعجم الكبير، مصدر

سابق: ج ٣، ص ١٨٠؛ كنز العمال، مصدر سابق: ج ١، ص ١٨٩.

(٢) تاريخ مدينة دمشق، مصدر سابق: ج ٤٢، ص ٢٣٣.

فقال له: قم يا عليّ، فإنني رضيتك من بعدي إماماً وهادياً^(١)

(٤) عدد من حضر واقعة الغدير

اختلف في عدد من كان مع النبيّ صلّى الله عليه وآله في غدير خمّ، على أقوال، ف قيل: تسعون ألفاً. وقيل: مائة ألف وأربعة عشر ألفاً. وقيل: مائة ألف وعشرون ألفاً. وقيل: مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً. ويُقال أكثر من ذلك. وهذه عدّة من خرج معه، وأمّا الذين حجّوا معه فأكثر من ذلك، كالمقيمين في مكّة. وقال أبو المظفر سبط ابن الجوزي الحنفي: اتفق علماء السير أنّ قصّة الغدير كانت بعد رجوع رسول الله صلّى الله عليه وآله من حجّة الوداع في الثامن عشر من ذي الحجّة، وكان معه من الصحابة والأعراب وممن يسكن حول مكّة والمدينة مائة وعشرون ألفاً، وهم الذين شهدوا معه حجّة الوداع، وسمعوا منه: (من كنت مولاه فعليّ مولاه). وأخرجه أحمد بن حنبل في المسند والفضائل، وأخرجه الترمذي أيضاً^(٢).

(٥) أهميّة البحث في واقعة الغدير

لقد أوضح النبيّ صلّى الله عليه وآله في بعض فقرات خطبة الغدير بأنّه على علم بأنّ حجّ السنة العاشرة للهجرة هو آخر اجتماع عامّ له بالأمة وأنّه عن قريب ملاق ربّه وراحلٌ إلى جواره. وهذه الحقيقة دفعته صلّى الله عليه وآله إلى عقد لقاء عامّ بمعظم حجيج

(١) الأمايلي، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القميّ، تحقيق: قسم الدراسات الإسلاميّة، مركز الطباعة والنشر في مؤسّسة البعثة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ: ص ٦٧٠.

(٢) تذكرة الخواصّ، مصدر سابق: ص ١٨.

ذلك العام، ليلبّغهم ما أنزل إليه من ربّه، ويؤكّد أهمّ البنود الدستوريّة ويدعوهم إلى تطبيقها والتمسك بها.

وهناك أكثر من عامل يُعطي لهذه الواقعة أهمّيّتها ويجعلها أهمّ مادة يمكن أن تقلّبها العقول وتسطرّها الأفلام للكشف عن حقائق تاريخيّة هي من صميم الواقع الحياتي المعاش، ومن تلك العوامل:

العامل الأوّل: ما يقع ضمن السياق الذي أشرت إليه في الأسطر أعلاه من أنّ التأكيدات التي صدرت من النبيّ الخاتم صلّى الله عليه وآله في واقعة الغدير كانت هي التأكيدات الأخيرة للأمة، وهذا يُعطيها قيمة عالية وغالية؛ لأنّ النبيّ في مثل هذه المواقف على الأهمّ من البنود الدستوريّة التي نصّ عليها خلال مسيرة الدعوة.

العامل الثاني: العدد الكبير الذي حضر واقعة الغدير سواء كانوا من نخب الأمة أم من عامّة الناس، والاختلاف في مناطقيّة الحجيج، الأمر الذي ساعد على وصول نبا الواقعة إلى كلّ الأقطار الإسلاميّة آنذاك، وبفترة زمنيّة قصيرة. قال العلامة الأميني: «كان للمولى سبحانه مزيد عناية بإشهار هذا الحديث، لتداوله الألسن وتلوّكه أشداق الرواة، حتّى يكون حجّة قائمة لحامية دينه الإمام المقتدى صلوات الله عليه، ولذلك أنجز الأمر بالتبليغ في حين مزدحم الجماهير عند منصرف نبيّه صلّى الله عليه وآله من الحجّ الأكبر، فنهض بالدعوة وكراديس الناس وزرافاتهم من مختلف الديار محتفّة به، فردّ المتقدّم، وجعجع بالمتأخّر، وأسمع الجميع وأمر بتبليغ الشاهد الغائب ليكونوا كلّهم رواة هذا الحديث، وهم يربون على مائة ألف»^(١).

(١) الغدير في الكتاب والسنة والأدب، تأليف: الحبر العلم الحجّة المجاهد شيخنا الأكبر الشيخ عبد الحسين أحمد الأميني النجفي، عني بنشره: الحاج حسن إيراني صاحب دار

العامل الثالث: سوف يتّضح من خلال بحوث هذه المطارحة أنّ واقعة الغدير تناقلتها أمّهات مصادر المسلمين بأسانيد صحيحة ومتواترة، وأنها صريحة في إثبات الزعامة السياسيّة للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

العامل الرابع: أنّ حديث الغدير يثبت مسؤوليّة وفضيلة أعلائيّة خاصّة بالإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، بها يمتاز عن سائر الصحابة؛ إذ لم يثبت أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله أخذ بيد أحد من الصحابة وقال له ما قاله للإمام عليّ بن أبي طالب في يوم الغدير.

العامل الخامس: أنّ البحث في واقعة الغدير يجليّ الفارق الحقيقي بين منهج علماء المسلمين في التعاطي مع الأحداث والأحاديث المرتبطة بالإمام عليّ بن أبي طالب وبين منهج ابن تيميّة.

وبعد أن نجليّ هذا الفارق ونكشف عن السلبية التي يتعاطى فيها ابن تيميّة مع حادثۃ الغدير وحديثها الصريح في إثبات فضائل ومقامات لمولى الموحدين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، سوف يتّضح للقارئ أنّ هذا الرجل ومن سار على منهجه ليسوا على منهاج أهل السنّة ولا منهاج السلف الصالح. وهذا هو سرّ تأكيدنا في أبحاث المطارحات على ابن تيميّة.

الفصل الثاني

موقف ابن تيمية من حديث الغدير

- منهج ابن تيمية في التعاطي مع فضائل الإمام عليّ.
خلفيات اختيار ابن تيمية لمنهجه المتقدّم.
تعاطي ابن تيمية مع فضائل الآخرين.
ملاحظات حول حديث (لو كان نبيّ بعدي لكان عمر)
● تعاطي ابن تيمية مع حديث الغدير.
تعاطي ابن تيمية مع الزيادات.
تعاطيه مع المقطع الأساسي لحديث الغدير.
● مناقشة تكذيب ابن تيمية للزيادات.
● مناقشة تضعيف ابن تيمية للمقطع الأساسي.
مناقشة دعوى طعن البخاري بالحديث.
مناقشة عدم ورود الحديث في أمّهات المصادر.

منهج ابن تيمية في التعاطي مع فضائل الامام علي

لقد اعتمد ابن تيمية الحراني استراتيجية خاصة في تعاطيه مع الأحداث والأحاديث التي نصت على فضائل الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام ومقاماته ومسؤولياته، ويمكن تلخيص تلك الاستراتيجية بالخطوات التالية:

الخطوة الأولى: الطعن في سند الحديث وتضعيفه، ما وجد لذلك سبيلاً، وهذا ما فعله في حديث المؤاخاة، وحديث: (أنت ولي كل مؤمن بعدي)، وغيرهما من الأحاديث التي نص علماء المسلمين على صحتها وتواترها.

ودافعته في ذلك ثقة القارئ له بما يسطره من دعاوى وأقاويل، وعدم التحقيق في مقولاته.

الخطوة الثانية: بعد أن يعجز عن تضعيف سند الحديث الذي يحكي الفضيلة، يعمد إلى تفرغته عن محتواه ومضمونه، ويبيّن أنه لا يدل على مدح أو فضيلة، بل يقدم قراءة تجعل الحديث أقرب إلى الذم والمثلبه منه إلى المدح والمنقبة.

كما في القراءة التي قدمها لحديث المنزلة بعد أن عجز عن الطعن بسنده.

الخطوة الثالثة: فإذا عجز عن تفرغ الحديث من محتواه الحقيقي راح ينفي الاختصاص ويثبت الاشتراك؛ مدعياً عدم اختصاص المضمون بالإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، بل إنه عند الآخر أقوى.

خلفيات اختيار ابن تيمية لمنهجه المتقدم

إن الاعتراف بكل صحيح صريح من روايات فضائل الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام التي تناقلتها صحاح المسلمين وأمهات مصادرهم يعني القول بأفضليته على من سواه من الصحابة؛ بل على شبهه وقربه من النبي صلى

الله عليه وآله؛ الأمر الذي يجعله الأحقّ والأولى بمقام الخلافة الدينيّة والزعامة السياسيّة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله، وهذا ما لا يرتضيه من نهج المنهج الأموي في التعاطي مع شخص الإمام عليّ عليه السلام وأبنائه عليهم السلام. إذاً، منهج ابن تيميّة في التعاطي مع روايات فضائل الإمام عليّ عليه السلام نابع من موقفه السلبي الذي ورثه عن أسلافه؛ وهذا ما لمّح له العلامة الألباني، حيث قال: «إذا عرفت هذا فقد كان الدافع لتحرير هذا الكلام على الحديث وبيان صحّته أنّي رأيت شيخ الإسلام ابن تيميّة قد ضعّف الشطر الأوّل من الحديث^(١)، وأمّا الشطر الثاني فزعم أنّه كذب، وهذا من مبالغاته الناتجة في تقديره من تسرّعه في تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقّق النظر فيها والله المستعان»^(٢).

إنّ الألباني يصرّح بأنّ تضعيف الشطر الأوّل من حديث الغدير وتكذيب الشطر الثاني ناشئ من مبالغات ابن تيميّة، ولكنّه لم يبيّن الشيء الذي بالغ فيه! ونحن نعتقد أنّ طعنه لسند حديث الغدير لم يكن نابغاً من تسرّعه في تضعيف الأخبار، ولا من طبيعته النقديّة فقط؛ كيف وإنّنا نراه يصحّح الضعيف إذا كان مرتبطاً بخصوم الإمام عليه السلام من بني أمية وغيرهم؟! وإنّما هناك جهات أخرى أدّت به إلى مثل هذه المواقف السليبيّة.

تعاطي ابن تيميّة مع فضائل الآخرين

لقد تعاطى ابن تيميّة مع أخبار فضائل الآخرين بطريقة تختلف عن طريقته في التعاطي مع أخبار فضائل الإمام عليّ بن أبي طالب وأبنائه عليهم السلام.

(١) يقصد حديث الغدير الشريف.

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٣٤٤، رقم الحديث ١٧٥٠.

ففي الوقت الذي يحكم طبيعته النقدية وتسرعه في تضعيف أخبار فضائل الإمام، نراه يتناسى هذه الطبيعة ويصحح الضعيف من أخبار فضائل أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية وغيرهم من الصحابة السائرين على خطهم.

ويشهد لذلك: الخبر الذي نقله في كثير من مصنّفاته عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله، والذي ينصّ على أنّه لو لم يبعث المولى سبحانه وتعالى محمّداً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله بالنبوة الخاتمة لبعث عمر!

وقد نقل هذا الحديث في أهمّ مصنّفاته، منها:

المورد الأوّل: في (منهاج السنّة)، حيث قال: «ومع هذا فقد ثبت في الصحيحين عن النبيّ أنّه قال: قد كان في الأمم قبلكم محدّثون^(١)، فإن يكن في أمّتي أحدٌ فعمر. وفي الترمذي: لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر»^(٢).

المورد الثاني: في (شرح الأصبهانيّة) حيث قال: «وقال: إنّ الله ضرب الحقّ على لسان عمر وقلبه. وفي الترمذي عنه أنّه قال: لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر، وكان عمر بهذا يعلم أنّ ما يأتي النبيّ من الوحي والملائكة..»^(٣).

المورد الثالث: في (منهاج السنّة) أيضاً، حيث قال: «وقال النبيّ: لو لم أبعث

(١) أي: تحدّثهم الملائكة. والعجيب: أنّ ابن تيميّة عندما ينقل هذه الرواية يجعل منها فضيلة من فضائل عمر الأعلائيّة، ولكن إذا نقل علماء مدرسة أهل البيت عليهم السلام مثلها لأحد الأئمّة الأطهار راح يقول: إنّ علماء الشيعة يشتون الوحي والنبوة لأئمّتهم!

(٢) مجموع فتاوى الشيخ ابن تيميّة، مصدر سابق: ج ٣٥، ص ١٢٣.

(٣) شرح الإصبهانيّة؛ وهو شرح عقيدة مختصر لأبي عبد الله محمد بن محمود العجلي الأصبهاني الأشعري المتوفى ٦٨٨ من الهجرة، تأليف: ابن تيميّة، تحقيق: الدكتور محمّد بن عوده السعوي، مكتبة: دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ من الهجرة فهرسة مكتبة الملك فهد والمملكة العربيّة السعوديّة: ص ٦١١.

فيكم لبعث فيكم عمر»^(١) «^(٢).

المورد الرابع: في درء تعارض العقل والنقل، عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «ولو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر» رواه الترمذي^(٣).

المورد الخامس: في الردّ على المنطقيين حيث قال: «وقال عليٌّ كُنَّا نتحدّث (أنّ السكينة تنطق على لسان عمر). وفي الترمذي وغيره: لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر»^(٤).

المورد السادس: في (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان) حيث قال: «لو كان نبيٌّ بعدي لكان عمر»^(٥).

ملاحظات حول حديث (لو كان نبيٌّ بعدي لكان عمر)

يمكن أن نسجّل على نقل ابن تيميّة لهذا الحديث جملة ملاحظات:

(١) ولنا أن نسأل: لماذا عندما يأتي ابن تيميّة لهذه الرواية وأمثالها يرسلها إرسال المسلمات، معبراً بـ: «قال النبيّ»، ولكنه عندما ينقل أخبار فضائل الإمام عليّ بن ابي طالب يعبر بـ «روي» أو «نقل» أو «ذكر بعض العلماء» أو «لم يأت في أمّهات الكتب»؟! (منه دام ظلّه).

(٢) منهاج السنّة، مصدر سابق: ج ٣، ص ٥٥١.

(٣) درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، ابن تيميّة، تحقيق: الدكتور محمّد رشاد سالم، طبعة دار الفضيلة: ص ٢٦١.

(٤) الردّ على المنطقيين، المسمّى أيضاً نصيحة أهل الإيمان في الردّ على منطوق اليونان، ابن تيميّة، حقّقه: الشيخ عبد الصمد شرف الدين الكتبي، راجعه: محمّد طلعة بلال، مؤسّسة الرّيّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ من الهجرة: ص ٥٥٩.

(٥) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، تأليف: الشيخ ابن تيميّة، تقديم: معالي الشيخ صالح بن فوزان الفوزان، حقّقه وخرّج أحاديثه: عبد الرحمن بن عبد الكريم اليحيى، مكتبة دار المنهاج: ص ٨٩.

الملاحظة الأولى: خطورة مضمونه

إن خطورة الحديث الذي تعمّد ابن تيميّة نقله في أهمّ مصنّفاته، تكمن في مساواته للنبيّ صلّى الله عليه وآله في جميع خصائصه التي جعلت الباري عزّ وجلّ يصطفيه كخاتم للأنبياء والمرسلين؛ فهو - في ضوء هذا الحديث - مساو له بالفضل، وإلا لما أمكنه أن يأخذ موقع النبيّ صلّى الله عليه وآله ومرتبته التي ربّبه الله فيها. ولازم تصحيح ابن تيميّة لهذا الحديث والاعتقاد بدلالته أمور:

الأوّل: أنّه يؤمن بأنّ عمر كالنبيّ صلّى الله عليه وآله في أفضليّته على سائر الانبياء والمرسلين!

الثاني: أنّ أبا بكر أفضل من النبيّ صلّى الله عليه وآله؛ لأنّه أفضل من عمر المساوي للنبيّ بالفضل!

فأين ذهب طبيعته التقديّة وهو يساوي بين خاتم الأنبياء والمرسلين وبين عمر بن الخطّاب! وأين ذهب تسرّعه في تضعيف الأخبار وهو ينقل هذا الخبر في أهمّ مصنّفاته بعد أن ضعّفه جلّ علماء المسلمين!؟

الملاحظة الثانية: ضعف سنده

لقد ضعّف كثير من علماء المسلمين حديث: (لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر). ومن أولئك العلماء:

الأوّل: ابن الجوزي في الموضوعات، حيث قال: «عن بلال بن رباح قال: قال رسول الله: لو لم أبعث فيكم لبعث عمر. عن مشرح بن هاعان عن عقبة بن عامر، قال: قال رسول الله: لو لم أبعث فيكم لبعث عمر.»

قال المصنّف: هذان حديثان لا يصحّان عن رسول الله. أمّا الحديث الأوّل فإنّ زكريا بن يحيى كان من الكذّابين الكبار؛ قال ابن عديّ: كان يضع الحديث. وأمّا الثاني فقال أحمد: ويحيى عبد الله بن واقد ليس بشيء، وقال النسائي متروك

الحديث»^(١).

إذن للحديث سندان في أحدهما وضاع وفي الثاني من هو ليس بشيء ومتروك الحديث. وهذا يعني أنّ رأي ابن الجوزي: أنّ هذا الحديث من الموضوعات.

والقول بأنّ ابن تيميّة لم يطّلع على تضعيف ابن الجوزي للحديث - لأنّه لم يقرأ كتابه الموسوم بـ (الموضوعات) - باطل بما صرح به ابن تيميّة نفسه من أنّه قرأ كتاب الموضوعات، وهذا ما أفاده بقوله: «قال أبو الفرج ابن الجوزي في كتاب الموضوعات لما روى هذا الحديث...»^(٢).

وقال أيضاً: «والحديث الثاني ذكره ابن الجوزي في الموضوعات ويبيّن أنّه موضوع»^(٣).

وقال أيضاً: «وهذا الحديث كذبٌ موضوعٌ، وقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات»^(٤).

وقال أيضاً: «وقد روى ابن الجوزي في الموضوعات»^(٥).

وبعد اليقين بأنّ ابن تيميّة كان مطلعاً على كتاب الموضوعات لابن الجوزي لم يبق إلا القول بأنّه كان متعمّداً في نقل رواية موضوعة ليدلّس بها على القارئ. الثاني: السيوطي في (اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة)، عن بلال

(١) الموضوعات، للإمام ابن الجوزي، حقّق نصوصه: الدكتور نور الدين الشكري بن علي، طبعة أضواء السلف الطبعة الأولى: ١٤١٨ من الهجرة: ج ٢، ص ٦٤، باب في فضل عمر بن الخطّاب، رقم الحديث ٥٩٤، الحديث الثاني.

(٢) منهاج السنّة، مصدر سابق: ج ١، ص ٢٧٨.

(٣) المصدر نفسه: ج ١، ص ٣٠٤.

(٤) المصدر نفسه: ج ١، ص ٤٦٧.

(٥) المصدر نفسه: ج ١، ص ٤٧٤.

بن رباح مرفوعاً: «لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر» من الموضوعات^(١).
الثالث: الشوكاني في (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية)، حيث
قال: «حديث: (لو لم أبعث فيكم لبعث عمر)، رواه ابن عدي، عن بلال، وفي
إسناده وضاع»^(٢).

الملاحظة الثالثة: التدليس في نقل الحديث

لقد ذكر ابن تيمية أن الترمذي نقل حديث: (لو لم أبعث فيكم لبعث عمر)،
والحقّ خلّو السنن من الحديث بهذا اللفظ، كما صرح بذلك جملة من المحققين:
الأول: الدكتور محمد رشاد سالم، حيث قال: «لم أجد هذا الحديث بهذا
اللفظ في سنن الترمذي»^(٣).

الثاني: الدكتور محمد بن عودة السعوي، حيث قال: «يذكر ابن تيمية هذا
الحديث في كتبه منسوباً إلى الترمذي. ووجدت اللفظ الذي ذكره ابن تيمية في
كتب الموضوعات»^(٤).

الثالث: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الكريم اليحيى، حيث قال: «تعقّب

(١) انظر: اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية، تأليف: الإمام جلال الدين عبد الرحمن
السيوطي (ت ٩١١ هـ)، خرّج أحاديثه وعلّق عليه: محمد عبد المنعم رابع، دار الكتب
العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧ هـ: ج ١، ص ٢٧٧.

(٢) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية، تأليف: شيخ الإسلام الإمام محمد بن علي
الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، أشرف على
تصحيحه: عبد الوهاب عبد اللطيف، الأستاذ بكلية الشريعة بالأزهر، دار الكتب
العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٦ هـ: ص ٣٣٦.

(٣) منهاج السنة، مصدر سابق: ج ٣، ص ٥٥١.

(٤) شرح الإصبهانية، بتحقيق: الدكتور محمد بن عودة السعوي، مصدر سابق: ص ٦١٢.

السيوطي هذا الحديث في اللآلئ.. أنه من الموضوعات»^(١).

فتحصّل: أنّ ابن تيميّة تعمّد أمرين:

أحدهما: التدليس على القارئ من خلال نسبة الحديث للترمذي.

ثانيهما: نقل رواية ليست ضعيفة فحسب، بل هي من الموضوعات.

تبصرة

إنّ الصياغة اللفظيّة للحديث في السنن تختلف عنها في مصنّفات ابن تيميّة، ففي السنن، قال الترمذي: «قال رسول الله: لو كان بعدي نبيّ لكان عمر بن الخطّاب^(٢)»^(٣). أمّا في مصنّفات ابن تيميّة: (لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر).

وهذا التلاعب المتعمّد من ابن تيميّة في ألفاظ الحديث جعل الحديث الذي دوّنه في مصنّفاتة يختلف من حيث الدلالة عن الحديث الذي ذكره الترمذي في سننه. فحديث السنن وإن كان يقرّر أنّ عمر يملك مؤهّلات النبوة، ولكنّه لا يدلّ على أنّه مساوٍ للنبيّ صلّى الله عليه وآله في الفضل، وأنّه يمكن أن يحتلّ موقع خاتم الأنبياء والمرسلين. أمّا الحديث الذي نقله ابن تيميّة في مصنّفاتة فإنّه يدلّ على مساواة عمر إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله في الفضل والخصائص.

والقول بأنّ ابن تيميّة نقل الحديث بالمعنى، وأنّ مراده نفس المعنى المستفاد من حديث السنن، مردودٌ بتصرّحه أنّه نقل الحديث بلفظه لا بمعناه، وهذا ما أفاده بقوله: «وروى ابن بطّة من حديث عقبة بن مالك قال قال رسول الله: لو كان غيري نبيّ لكان عمر بن الخطّاب. وفي لفظ: لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم

(١) الفرقان، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الكريم اليحيى، مصدر سابق: ص ٨٩.

(٢) هذا النصّ كاذب بلا ريب، ولكن على فرض صدوره فإنّه خالٍ من إشكاليّة مساواة الرجل لمن هو أفضل من سائر الأنبياء والمرسلين. (منه دام ظلّه).

(٣) سنن الترمذي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مصدر سابق: ج ٦، ص ٢٦٤.

عمر. وهذا اللفظ في الترمذي»^(١).

فتحصّل: أنّ ابن تيميّة لم يتعاطَ مع فضائل عمر بن الخطّاب بنفس المنهج الذي كان يتعاطى به مع فضائل الإمام عليّ بن أبي طالب، فقبل الحديث الذي نقله أكبر الوضّاعين، وكذب على الترمذي ودلّس على القارئ.

تعاطي ابن تيميّة مع حديث الغدير

جزء ابن تيميّة حديث الغدير إلى جزئين؛ أصلٌ وهو قوله صلّى الله عليه وآله: (من كنت مولاه فهذا مولاه)، وزيادةٌ وهي قوله صلّى الله عليه وآله: (ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى يا رسول الله)، وقوله: (اللّهُمَّ وال من والاه وعاد من عاداه)، وقوله: (اللّهُمَّ انصر من نصره واخذل من خذه).

(أ) تعاطي ابن تيميّة مع الزيادات

لقد أسقط ابن تيميّة سند كلّ الزيادات الواردة في حديث الغدير لكي يفرّغه من كلّ مقطعٍ يمكن أن يُشكّل قرينة لفهم معنى المولى في المقطع الأصلي، وبالتالي يسهل عليه مصادرة المراد النبويّ. وعلى النحو التالي:

أولاً: تعاطيه مع (أنت أولى بكلّ مؤمن ومؤمنة)

استفاد العلماء من قول النبيّ صلّى الله عليه وآله: (ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى يا رسول الله. قال: فمن كنت مولاه فهذا عليّ مولاه)، أنّ الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام هو أولى بكلّ مؤمن ومؤمنة. وحيث إنّ كلمة المولى - هنا - تدلّ على الأولى، وهذا ما يفيد التفرّيع، راح ابن تيميّة يطعن فيها قائلاً: «وكذلك قوله: (أنت أولى بكلّ مؤمن ومؤمنة)^(٢)، كذب أيضاً».

(١) منهاج السنّة، مصدر سابق: ج ٣، ص ٥٥٩.

(٢) هذا المقطع لا يوجد في حديث الغدير ولكنه مستفاد من قول النبيّ صلّى الله عليه وآله:

ثانياً: تعاطيه مع (اللهم وال من والاه)

قال ابن تيمية في (منهاج السنة): «وأما الزيادة وهي قوله: (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)، فلا ريب أنه كذب». وقال في (مجموعة الفتاوى): «إن هذا المقطع: (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)، مخالفٌ لأصل الإسلام، فإن القرآن قد بين أن المؤمنين إخوة مع قتالهم وبغي بعضهم على بعض»^(١).

ثالثاً: تعاطيه مع (اللهم انصر من نصره واخذل من خذله)

وأما ما يرتبط بقوله صلى الله عليه وآله: (اللهم انصر من نصره واخذل من خذله)، فقال: «هذا خلاف الواقع»؛ بمعنى: أن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام قاتل في صفين - مثلاً - ولكن الله سبحانه وتعالى لم ينصره! ثم نسب إسقاط الزيادات عن الاعتبار إلى الإمام أحمد، وهذا ما أفاده بقوله: «وأما الزيادة فليست في الحديث وسئل عنها الإمام أحمد فقال: زيادة كوفية ولا ريب أنها كذب»^(٢)، ليوهم القارئ بأنه لم يتفرد بالإسقاط. وهو كذبٌ وتدليسٌ.

(ب) تعاطيه مع المقطع الأساسي لحديث الغدير

وأما سند المقطع الأصلي فبدأ بالإيحاء إلى القارئ بأن صحة السند وتواتره ليس من المسلّمات، وأن هناك خلافاً في اعتباره، وهذا ما أفاده بقوله: «هذا فيه قولان»^(٣).

(أست أولى بكم من أنفسكم؟) قالوا: بلى. قال: (من كنت مولاه فهذا علي مولاه).

(١) مجموع الفتاوى، مصدر سابق: ج ٤، ص ٤١٨.

التفت ابن تيمية إلى أن هذه الزيادة تثبت أن كل من عادى الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام يكون قد عادى الله تعالى، وحيث إن معاوية عادى الإمام عليه السلام - وهذا مما لا ريب فيه - فيكون قد عادى الله تعالى؛ لذلك أسقطها عن الاعتبار. (منه دام ظلّه).

(٢) المصدر نفسه: ج ٤، ص ٤١٧.

(٣) المصدر نفسه.

وقال في (منهاج السنّة): «وأما قوله: (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ) فليس هو في الصحاح، لكن هو ممّا رواه العلماء وتنازع الناس في صحّته، فنُقِلَ عن البخاري وإبراهيم الحربي وطائفة من أهل العلم بالحديث أنّهم طعنوا فيه وضعّفوه، ونُقِلَ عن أحمد بن حنبل أنّه حسّنه كما حسّنه الترمذي»^(١).

وبحسب نقل ابن تيميّة فإنّ للعلماء فيه اتجاهين:

الاتّجاه الأوّل: أنّه ضعيف ومطعون وهو رأي البخاري وجماعة من أهل

العلم والحديث.

الاتّجاه الثاني: أنّه حسن، بمعنى أنّ راويه عدل خفيف الضبط.

قال العلامة العثيمين: «الصحيح لذاته: ما رواه عدل تامّ الضبط بسندٍ متّصلٍ وسلم من الشذوذ والعلّة القادحة، والحسن: ما رواه عدلٌ خفيف الضبط»^(٢). وهو رأي الإمام أحمد بن حنبل والترمذي.

وقد اختار ابن تيميّة من الاتّجاهين الأوّل، وهذا ما يفهم من قوله: «فإن كان قاله فلم يرد به ولاية مختصّة به»^(٣). ويشهد له قول العلامة الوداعي في كتابه (المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح): «وأما صاحب نصب الراية وهكذا فيما يظهر شيخ الإسلام ابن تيميّة فإنّهما حكما على الحديث بالضعف»^(٤).

وبما سطرنا اتّضح أنّ ابن تيميّة ضعّف حديث الغدير وأسقطه أصلاً وفرعاً عن الاعتبار، فيكون قد أغلق الباب أمام دلالاته.

(١) منهاج السنّة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢٥٦.

(٢) مصطلح الحديث، مصدر سابق: ص ١٣.

(٣) مجموع الفتاوى، مصدر سابق: ج ٤، ص ٤١٨.

(٤) المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، تأليف: أبي عبد الرحمن الوداعي من كبار أعلام

اليمن ويعرفه أهل اليمن، دار الآثار صنعاء: ص ٦٣.

مناقشة تكذيب ابن تيمية للزيادات

تقدّم أن ابن تيمية كذب الزيادات الواردة في حديث الغدير، ونسب إلى أحمد بن حنبل في مسنده تكذيبها وإسقاطها عن الاعتبار ناعتاً لها بآتها: (زيادة كوفية). وهذا ما أفاده بقوله: «وأما الزيادة فليست في الحديث وسئل عنها الإمام أحمد فقال: زيادة كوفية، ولا ريب أنّها كذبٌ لوجوه»^(١). وهي نسبة غير صحيحة، يهدف من وراءها التقول على الإمام أحمد والتدليس على القارئ. ويتجلى الحقّ فيما ذكرناه بعد معرفة مقدّماتين:

المقدّمة الأولى: اعتقاد ابن تيمية بخلو المسند من الأخبار الضعيفة والمرسلة، وأنّ كلّ ما فيه من أخبار فهي إمّا صحيحة أو حسنة. وهذا ما أفاده في موارد، منها:

المورد الأول: في (منهاج السنّة) حيث قال: «يقال: أولاً: أحمد له المسند المشهور وله كتاب مشهور في فضائل الصحابة روى فيه أحاديث لا يروها في المسند؛ لما فيها من الضعف لكونها لا تصلح أن تُروى من المسند لكون تلك الروايات إمّا مراسيل أو ضعاف بغير الإرسال»^(٢).

المورد الثاني: في (اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم): حيث قال: «وكان أحمد - على ما تدلّ عليه طريقته في المسند - إذا رأى أنّ الحديث موضوع أو قريب من الموضوع لم يحدث به، ولذلك ضرب على أحاديث رجال فلم يحدث بها في المسند»^(٣).

المورد الثالث: في (مجموع الفتاوى)، حيث قال: «بخلاف من يتعمّد

(١) مجموع الفتاوى، مصدر سابق: ج ٤، ص ٤١٧.

(٢) منهاج السنّة، طبعة الأربعة مجلّدات، مصدر سابق: ج ٤، ص ٣٠٣.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ج ١، ص ٤٤٠.

الكذب، فإنَّ أحمد لم يرو في مسنده عن أحد من هؤلاء»^(١).
 فمن خلال ما سطره ابن تيمية في هذه الموارد الثلاثة يتضح أنَّه يعتقد أنَّ الإمام أحمد تساهل في كتابه الموسوم بفضائل الصحابة فنقل فيه روايات مرسلة وضعيفة، بعكس مروياته في المسند فهي روايات بعيدة عن الوضع، بل هي بين الصحيحة والحسنة. ومنه يتضح أمران:
 أحدهما: أنَّ مجرد نقل أحمد بن حنبل للحديث، يعني أنَّه صحيح أو حسن في نظر ابن تيمية.

ثانيهما: مع اعتقاد ابن تيمية المتقدِّم، يصحَّ محاكمته بكلِّ حديث ورد في المسند، وإن كان ما يحاكم به ضعيفاً على مبنى أعلام آخرين.
 المقدِّمة الثانية: إنَّ الإمام أحمد نقل الزيادة في مواضع من مسنده، منها:
 المورد الأوَّل: «حدَّثنا فطر، عن أبي الطفيل، قال: جمع عليّ الناس في الرحبة، ثمَّ قال لهم: أنشد الله كلَّ امرئ مسلم سمع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يوم غدير خمَّ ما سمع، لما قام. فقام ثلاثون من الناس. وقال أبو نعيم: فقام ناس كثير، فشهدوا حين أخذه بيده. فقال للناس: أتعلمون أيُّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: نعم يا رسول الله. قال: من كنت مولاه، فهذا مولاه، اللهمَّ وال من والاه، وعاد من عاداه. قال: فخرجت وكأني نفسي شيئاً، فلقيت زيد بن أرقم، فقلت له: إنِّي سمعت عليّاً رضي الله عنه يقول: كذا وكذا. قال: فما تُنكر؟ قد سمعتُ رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول ذلك له». وقد علّق شعيب الأرنؤوط على الحديث بقوله: «إسناده صحيح رجاله ثقات غير فطر - وهو ابن خليفة - فمن رجال أصحاب السنن، وروى له البخاري مقروناً وهو ثقة»^(٢).

(١) إذن يوجد هناك كذابون لم يرو عنهم أحمد بن حنبل. وهذا ما صرَّح به ابن تيمية.

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل، حَقَّقَه: شعيب الأرنؤوط، مصدر سابق: ج ٣٢، ص ٥٦.

المورد الثاني: «وهو آخذ بعضد عليّ، فقال: أيّها الناس، أستم تعلمون أيّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى. قال: فمن كنت مولاه فعليّ مولاه. قال: فقلت له: هل قال: اللّهُمَّ وال من والاه وعاد من عاداه؟ قال: إنّما أخبرك كما سمعت». وقد علّق شعيب الأرنؤوط على الرواية بقوله: «صحيح بطرقه وشواهده»^(١). أي: قد يكون في بعض أسناده ضعف ولكن يتقوى من خلال جمع بعضها إلى بعض.

المورد الثالث: روى أحمد بن حنبل في مسنده: «حدّثنا محمد بن جعفر، حدّثنا شعبه، عن ميمون أبي عبد الله قال: كنتُ عند زيد بن أرقم، فجاء رجلٌ من أقصى الفسطاط فسأله عن ذا. فقال: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: ألتست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟، قالوا: بلى. قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه. قال ميمون: فحدّثني بعض القوم عن زيد أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: اللّهُمَّ وال من والاه، وعاد من عاداه». وقد علّق شعيب الأرنؤوط على الرواية بقوله: «صحيح»^(٢).

المورد الرابع: روى أحمد بن حنبل في مسنده: «حدّثنا عفان، حدّثنا أبو عوانة، عن المغيرة، عن أبي عبيد، عن ميمون أبي عبد الله، قال: قال زيد بن أرقم وأنا أسمع: نزلنا مع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بوادٍ يُقال له: وادي خمّ. فأمر بالصلاة، فصلاها بهجير، قال: وظلّل لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم بثوب على شجرة سَمْرَةٍ من الشمس، فقال: أستم تعلمون - أو ألتست تشهدون - أيّ أولى بكلّ مؤمن من نفسه؟ قالوا: بلى. قال: فمن كنت مولاه فإنّ عليّاً مولاه، اللّهُمَّ وال من والاه، وعاد من عاداه»^(٣).

(١) مسند أحمد: ج ٣٢، ص ٢٩.

(٢) المصدر نفسه: ج ٣٢، ص ٧٥-٧٦.

(٣) المصدر نفسه: ج ٣٢، ص ٧٣، رقم الحديث: (١٩٣٢٥).

المورد الخامس: روى أحمد بن حنبل في المسند: «حدثنا عبد الله، ثنا علي بن حكيم الأودي، أنبأنا شريك، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب وعن زيد بن يثيع، قالوا: نشد عليّ الناس في الرحبة من سمع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول يوم غدير خمّ إلّا قام. قال: فقام من قبل سعيد ستّة، ومن قبل زيد ستّة، فشهدوا أنّهم سمعوا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول لعليّ رضي الله عنه يوم غدير خمّ: أليس الله أولى بالمؤمنين؟ قالوا: بلى. قال: اللّهُمَّ من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللّهُمَّ وال من والاه، وعاد من عاداه^(١). وقد علّق شعيب الأرناؤوط على الحديث بقوله: «صحيح لغيره»^(٢). أي: حسن لذاته^(٣).

المورد السادس: وفي المسند أيضاً عن البراء بن عازب، قال: «كنا مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في سفر، فنزلنا بغدير خمّ، فنودي فينا: الصلاة جامعة، وكُسح لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تحت شجرتين، فصلّى الظهر، وأخذ بيد عليّ رضي الله عنه، فقال: أستم تعملون أيّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى. قال: أستم تعلمون أيّ أولى بكلّ مؤمن من نفسه؟ قالوا: بلى. قال: فأخذ بيد عليّ، فقال: من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللّهُمَّ وال من والاه، وعاد من عاداه». قال شعيب الأرناؤوط معلقاً على الحديث: «صحيح لغيره»^(٤)؛ أي: حسن لذاته. ومن خلال الجمع بين المقدمتين يتّضح ما يلي:

١ - إنّ نقل الإمام أحمد الزيادة في مسنده يعني أنّها إمّا صحيحة أو حسنة

(١) هذه الرواية من الزيادات التي ذكرها عبد الله بن أحمد بن حنبل. (منه دام ظلّه).

(٢) مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط: ج ٢، ص ٢٦٢، رقم ٩٥٠.

(٣) قال العلامة العثيمين: «الصحيح لغيره: الحسن لذاته إذا تعددت طرقه» (مصطلح الحديث، مصدر سابق: ص ١٤).

(٤) مسند الإمام أحمد، تحقيق: الأرناؤوط، مصدر سابق: ج ٣٠ ص ٤٣٠. الحديث: ١٨٤٧٩.

على مبنى ابن تيمية.

٢ - إن الإمام أحمد لم يكذب الزيادة ولم ينعتها بالكوفية.

٣ - إن المحققين على الأحاديث التي تضمنت الزيادة صرحوا بصحة تلك الروايات لذاتها أو لغيرها.

٤ - إن ابن تيمية لم يستند إلى دليل علمي في تكذيبه للزيادة ووصفها بأنها مخالفة لقواعد الإسلام.

٥ - الكذب على الإمام أحمد بن حنبل بشهادة خلو المسند عما تقول به ابن تيمية عليه.

٦ - التدليس على القارئ، لأنه كذب الزيادة مع اعتقاده بصحتها؛ لأنها مما وردت في مسند أحمد.

مناقشة تضييف ابن تيمية للمقطع الأساسي

اشتمل كلام ابن تيمية بخصوص المقطع الأساسي لحديث الغدير على دعويين:
الأولى: طعن البخاري بسند المقطع الأساسي للحديث.
الثانية: عدم وروده في أمهات المصادر الإسلامية.

مناقشة دعوى طعن البخاري بالحديث

نسب ابن تيمية إلى البخاري وجماعة من أهل العلم والحديث الطعن بالمقطع الأساسي لحديث الغدير وهو قول النبي صلى الله عليه وآله: (من كنت مولاه فعلي مولاه). وهذا ما أعرب عنه بقوله: «وأما قوله: من كنت مولاه فعلي مولاه فليس هو في الصحاح لكن هو مما رواه العلماء وتنازع الناس في صحته فنقل عن البخاري وإبراهيم الحربي وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضعفوه»^(١).

(١) منهاج السنة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢٥٦.

إن ابن تيمية نسب الطعن في المقطع الأساسي للحديث إلى طائفة من أهل العلم، ولكنه لم يذكر أسماءهم حتى يتسنى للباحث المحقق الرجوع إليهم لمعرفة صدق النسبة؛ وظني أن الرجل لا يعرف أحداً طعن بسند المقطع الأساسي، وإلا لذكر اسمه، ولكنه أراد إيهاً القارئ من خلال توسعة دائرة الموافقين له في عدم اعتبار سند الحديث.

ونسبة الطعن في سند الحديث إلى البخاري كذب صريح، إذ لم نرَ للطعن أثراً في مصنفاته. نعم، ذكر في مواضع من تاريخه أن بعض من وردت أسماءهم في حديث الغدير هم محلّ نظر أو مجهولون.

الأول: قال الطبري: «إسماعيل بن نشيط العامري، سمع شهر بن حوشب وجميلاً، سمع منه أبو نعيم ويونس بن بكير، قال لي عبيد: حدّثنا يونس، سمع إسماعيل، عن جميل بن عامر، أن سالماً حدّثه سمع من سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول يوم غدير خمّ: (من كنت مولاه فعلى مولاه)، قال أبو عبد الله: في إسناده نظر»^(١).

ومن الواضح أن البخاري لا يدّعي أن المقطع المذكور من حديث الغدير ساقط عن الاعتبار ومطعون في سنده مطلقاً، وإنما هو بصدد القول إن في أحد رجال السند المذكور نظراً.

الثاني: وقال في ترجمة سهم بن حصين الأسدي: «...إسرائيل عن عبد الله بن شريك، عن سهم بن حصين الأسدي: قدمت مكة وأنا وعبد الله بن علقمة - قال ابن شريك: وكان ابن علقمة سبباً لعليّ فقلت: هل لك في هذا؟ يعني أبا سعيد الخدري - فقلت: هل سمعت لعليّ منقبة؟ قال: نعم، فإذا حدّثك فسل

(١) التاريخ الكبير، الحافظ النقاد شيخ الإسلام جبل الحفظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا: ج ١، ص ٣٧٥.

المهاجرين والأنصار وقريشاً؛ قام النبي صلى الله عليه وسلم يوم غدیر خم فأبلغ فقال: ألسن أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ أدن يا علي! فدنا فرفع يده ورفع النبي صلى الله عليه وسلم يده حتى نظرت إلى بياض إبطيه فقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، سمعته أذناي، قال ابن شريك: فقدم عبد الله بن علقمة وسهم فلما صلينا الفجر قام ابن علقمة قال: أتوب إلى الله من سب علي. قال أبو عبد الله: وسهم مجهول ولا يدري^(١). أي: إن سهماً الذي وقع في السند مجهول لا أن الحديث مطعون.

الثالث: قال: «عثمان بن عاصم أبو حصين الأسدي الكوفي، سمع ابن عباس رضي الله عنهما، وسعيد بن جبیر وشريحاً والشعبي، سمع منه الثوري وشعبة وابن عيينة، إسحاق بن إبراهيم أخبرنا يحيى بن آدم، حدثنا أبو بكر: سمعت أبا حصين: ما سمعنا هذا الحديث حتى جاء هذا من خراسان فنقع به - يعني أبا إسحاق - يعني: من كنت مولاه فعلي مولاه. فاتبعه على ذلك ناس^(٢). فالبخاري ينقل أن عثمان بن عاصم المكنى بأبي حصين ينفي الحديث لا أن البخاري نفسه يطعن في إسناد الحديث، بل إن النافي مطعون والحديث ثابت، وهذا ما صرح به الذهبي بقوله: «الحديث ثابت بلا ريب ولكن أبا حصين عثمانى^(٣). فتحصّل: أن البخاري إنما طعن في رجال ثلاثة ورد ذكرهم في بعض طرق المقطع الأساسي لحديث الغدير، ولم يطعن بالطرق الأخرى التي تجاوزت السبعين طريقاً. وبه يتضح أن قول ابن تيمية بأن البخاري طعن في سند المقطع الأصلي كذب وتدليس على القارئ.

(١) التاريخ الكبير: ج ٤، ص ١٩٣.

(٢) المصدر نفسه: ج ٦، ص ٢٤١.

(٣) سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج ٥، ص ٤١٥.

مناقشة عدم ورود الحديث في أمهات المصادر

لقد نفى ابن تيمية بشكل صريح نقل المقطع الأساسي لحديث الغدير وهو قوله صلى الله عليه وآله: (من كنت مولاه فعلي مولاه) في الصحاح وفي أمهات المصادر الإسلامية، وهذا ما أعرب عنه بقوله: «وأما قوله: (من كنت مولاه فعلي مولاه)، فليس هو في الصحاح، لكنه مما رواه العلماء». وقال في (مجموع الفتاوى): «وأما قوله: (من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه) فهذا ليس في شيء من الأمهات». ثم عاد ليبيّن أنّ ما خلت منه أمهات المصادر ورواه بعض العلماء «تنازع الناس في صحته»^(١).

ومنه يظهر أنّ ابن تيمية يدعي أمرين:

الأمر الأوّل: عدم نقل المقطع في أمهات المصادر.

الأمر الثاني: عدم اتفاق العلماء على صحّة المنقول في المصادر غير الأساسية. أمّا ما يرتبط بالأمر الأوّل فإنّ ابن تيمية لم يبيّن مراده من (أمهات المصادر) حتّى يتسنى لنا البحث فيها لمعرفة صدق دعواه من كذبها.

وبحسب تتبعنا فإنّ هذا الحديث تناقلته العديد من المصادر الأساسية عند علماء المسلمين، منها: مسند أحمد بن حنبل^(٢)، سنن ابن ماجة^(٣)، المصنّف لابن أبي شيبة الكوفي^(٤)، السنّة لأبن أبي عاصم^(٥)، مسند أبي يعلى الموصلي^(٦)،

(١) مجموع فتاوى، مصدر سابق: ج ٤، ص ٤١٧.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، مصدر سابق: ج ٤، ص ٣٧٠.

(٣) سنن ابن ماجة، مصدر سابق: ج ١، ص ٨٤.

(٤) المصنّف لابن أبي شيبة الكوفي، مصدر سابق: ج ٧، ص ٤٩٥.

(٥) السنّة لابن أبي عاصم، مصدر سابق: ص ٥٥٢.

(٦) مسند أبي يعلى، مصدر سابق: ج ١، ص ٤٢٩.

خصائص أمير المؤمنين للنسائي^(١)، أنساب الأشراف للبلاذري^(٢)، مشكل الآثار للطحاوي، المناقب لابن المغازلي، المستدرك للحاكم النيسابوري^(٣)، المعجم الكبير للطبراني^(٤)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي^(٥)، المناقب للخوارزمي^(٦)، الملل والنحل للشهرستاني^(٧)، تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر^(٨)، أسد الغابة لابن الأثير^(٩)، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد^(١٠)، الرياض النضرة لمحَبّ الدين الطبري^(١١)، وغيرها الكثير سيأتي الإشارة إليها في البحوث القادمة.

فهل يا ترى أنّ ابن تيميّة ينظر إلى هذه المصادر على أنّها مصادر فرعية غير أساسية ولا هي من أمّهات مصادر المسلمين؟! وأما ما ذكره من تنازع الناس في صحّة المقطع الأساسي لحديث الغدير، فكان عليه أن يبيّن للقارئ أنّ جلّه متفقون على صحّته، كما سوف نثبت بالأرقام.

-
- (١) خصائص أمير المؤمنين، مصدر سابق: ص ٩٥.
 - (٢) أنساب الأشراف، مصدر سابق: ج ٢، ص ١٠٨.
 - (٣) المستدرك على الصحيحين، مصدر سابق: ج ٣، ص ١١٠.
 - (٤) المعجم الكبير، مصدر سابق: ج ٥، ص ١٦٦.
 - (٥) تاريخ مدينة بغداد، مصدر سابق: ج ٨، ص ٢٨٤.
 - (٦) المناقب، تأليف: الموفق بن أحمد بن محمّد المكي الخوارزمي، تحقيق: فضيلة الشيخ مالك المحمودي، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، بقم المشرفة، الطبعة الثانية، ١٤١١ هـ: ص ١٣٤.
 - (٧) الملل والنحل، مصدر سابق: ج ١، ص ١٦٢.
 - (٨) تاريخ مدينة دمشق، مصدر سابق: ج ٤٢، ص ٢٠٩.
 - (٩) أسد الغابة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢٨.
 - (١٠) شرح نهج البلاغة، مصدر سابق: ج ٢، ص ٥٩.
 - (١١) الرياض النضرة، مصدر سابق: ج ١، ص ٧٠.

الفصل الثالث

نصّ العلماء على تواتر حديث الغدير وتصحيحه

- نقل العلماء لأصل الحديث وتصحيحه.
- تواتر المقطع الأصلي لحديث الغدير.
- طرق حديث الغدير.
- رواة حديث الغدير من الصحابة.
- النصّ على تواتر الحديث.
- رأي الألباني في سند حديث الغدير.
- معطيات البحث السندي.
- المؤلّفون في واقعة الغدير.

تقدّم أنّ ابن تيميّة جعل حديث الغدير جزئين؛ أصليّ وزيادات، وذكر أنّ جزءه الأصليّ لم يُنقل في الأمّهات، وأنّ الناس تنازعوا في صحّة ما رواه العلماء على التّجاهين؛ فمنهم من طعن فيه وضعّفه كالبخاري، ومنهم من حسّنه كالإمام أحمد بن حنبل. ثمّ اختار التّجاه الطعن فيه وتضعيفه. قال العلامة الوادعي: «أمّا صاحب نصب الرأية، وهكذا فيما يظهر شيخ الإسلام ابن تيميّة فإنّهما حكما على الحديث بالضعف، ولا مجال لتضعيفه فهو مروّي من طرق كثيرة متكاثرة لا يستطيع أن يحكم عليه بالضعف»^(١).

وما ذكره - ابن تيميّة - غير صحيح؛ لأنّ الأمّهات نقلت الحديث، والكثير من العلماء صحّحوه.

نقل العلماء لأصل الحديث وتصحيحه

١ - في مسند الإمام أحمد بن حنبل: «عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس، عن بريدة، قال: غزوت مع عليّ اليمن، فرأيت منه جفوة، فلما قدمت على رسول الله ذكرت عليّاً فتتقّصته، فرأيت وجه رسول الله يتغيّر، فقال: يا بريدة، ألسنت أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قلت: بلى يا رسول الله. قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه». وعلّق شعيب الأرنؤوط على الحديث قائلاً: «إسناده صحيح على شرط الشيخين»^(٢). أي: كان على البخاري ومسلم إخراج الحديث وفقاً لما وضعاه من شروط، ولكنّها لم يخرجاه^(٣)!!

(١) المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، تأليف: أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (ت ١٤٢٢ هـ) دار الآثار، صنعاء: ص ١٦٣.

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط: ج ٣٨، ص ٣٢.

(٣) إن نقل أحمد بن حنبل للحديث وقول ابن تيميّة أنّه لم ينقل في الأمّهات يعني أنّ ابن

٢ - في سنن ابن ماجة: «عن البراء بن عازب، قال: أقبلنا مع رسول الله في حجته التي حجّ، فنزل في بعض الطريق، فأمر الصلاة جامعة، فأخذ بيد عليّ رضي الله عنه، فقال: أأنت أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى. قال: أأنت أولى بكلّ مؤمن من نفسه؟ قالوا: بلى. قال: فهذا وليّ من أنا مولاه، اللهمّ وال من وال من والاه اللهمّ عاد من عاداه». وعلّق شعيب الأرئوط على الحديث بقوله: «صحيح لغيره»^(١)، أي: حسن لذاته. أمّا العلامة الألباني فقال: «صحيح»^(٢)، أي: لذاته.

٣ - في شرح مشكل الآثار للإمام الطحاوي، «فقد يحتمل أن يقول.. من كنت مولاه فعليّ مولاه اللهمّ وال من والاه وعاد من عاداه.. قال: قدم عليّ من اليمن بيدن النبيّ، ثمّ ذكر بقيّة الحديث.. إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الصحيح»^(٣).

٤ - نقل النسائي في خصائص أمير المؤمنين، باب: (قول النبيّ: من كنت وليّه فعليّ وليّه) الحديث من عدّة طرق:

الطريق الأوّل: روى النسائي في خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: «أخبرنا محمد بن العلاء، قال: حدّثنا أبو معاوية، قال: حدّثنا الأعمش، عن سعيد بن عبيدة، عن ابن بريدة، عن أبيه، قال: بعثنا رسول الله صلّى الله عليه

تيميّة لا يعتقد بأنّ (مسند أحمد) من أمّهات المصادر لدى المسلمين؛ فهل يا ترى يقبل حنابلة العالم بهذا التقليل من قيمة كتاب المسند؟! (منه دام ظلّه).

(١) السنن، للإمام الحافظ ابن ماجة القزويني، تحقيق: شعيب الأرئوط: ج ١، ص ٨٤، رقم الحديث ١١٦.

(٢) صحيح سنن ابن ماجة، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ)، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ: ج ١، ص ٥٦.

(٣) شرح مشكل الآثار للإمام الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرئوط: ص ١٨.

وسلم في سرية واستعمل علينا علياً، فلما رجعنا سألتنا: (كيف رأيتم صحبة صاحبكم؟) فإما شكوته أنا وإما شكاه غيري. فرفعت رأسي - وكنت رجلاً مكباباً - فإذا بوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم قد احمر، فقال: من كنت وليه فعلي وليه».

وعلق الداني على الحديث قائلاً: «إسناده صحيح، أخرجه أحمد، وفي الفضائل، وابن أبي شيبة في مصنفه، وابن حبان، والبزار، والحاكم، وابن أبي عاصم في السنة، من طريق أبي معاوية عن الأعمش به. قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي وكذا الألباني في الصحيحة»^(١).

الطريق الثاني: «أخبرنا محمد بن المنثري، قال: حدثنا أبو أحمد، قال: أخبرنا عبد الملك بن أبي غنيرة، عن الحكم، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس، قال: حدثني بريدة، قال: بعثني النبي صلى الله عليه وسلم مع علي رضي الله عنه إلى اليمن، فرأيت منه جفوة، فلما رجعت شكوته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فرفع رأسه إلي وقال: يا بريدة، من كنت مولاه فعلي مولاه». وعلق الداني على الرواية، قائلاً: «إسناده صحيح، أخرجه البزار كما في كشف الأستار»^(٢).

الطريق الثالث: «أخبرنا أبو داود، قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا عبد الملك بن أبي غنيرة، قال: حدثنا الحكم، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس، عن بريدة قال: خرجت مع علي إلى اليمن، فرأيت منه جفوة، فقدمت على النبي صلى الله عليه وسلم، فذكرت علياً فتقصته، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) خصائص أمير المؤمنين، علي بن أبي طالب رضي الله عنه، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: الداني بن منير آل زهوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،

١٤٢٤هـ: ص ٧٤.

(٢) المصدر نفسه: ص ٧٤.

يتغير وجهه، وقال: يا بريدة، ألسْتُ أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قلتُ: بلى يا رسول الله. قال: من كنتُ مولاهُ فعليّ مولاهُ».

وقد علّق الداني على الحديث بقوله: «إسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين، أخرجه أحمد، وفي الفضائل، وابن أبي شيبة، والحاكم، والخوارزمي في المناقب، والآجري في الشريعة، من طريق ابن أبي عَنِيَّة به...»

قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي..

وقال الشيخ أبو إسحاق الحويني - بعد أن نقل تصحيح الحاكم له على شرط مسلم وموافقة الذهبي له -: (وليس كما قالوا، وعبد الملك لم يخرج له مسلم قطّ).

قلتُ: بل أخرج له مسلم، وهو من رجال الشيخين كما تجده في كتاب (الجمع بين رجال الصحيحين) لابن القيسراني^(١).

٥ - في المستدرک على الصحيحين: «حدّثنا أبو أحمد بكر بن محمّد بن حمدان الصيرفي بمرو من أصل كتابه، ثنا أبو قلابة عبد الملك بن محمّد الرقاشي، ثنا يحيى بن حماد، ثنا أبو عوانة، عن الأعمش، عن سعد بن عبيدة، حدّثني عبد الله بن بريدة الأسلمي، قال: إنّي لأمشي مع أبي، إذ مرّ بقوم ينقصون عليّاً رضي الله عنه، يقولون فيه، فقام، فقال: إنّي كنت أنال من عليّ وفي نفسي عليه شيء، وكنت مع خالد بن الوليد في جيش، فأصابوا غنائم، فعمد عليّ إلى جارية من الخمس فأخذها لنفسه، وكان بين عليّ وبين خالد شيء، فقال خالد: هذه فرصتك، وقد عرف خالد الذي في نفسي على عليّ. قال: فانطلق إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم فاذكر ذلك له، فأتيت النبيّ صلّى الله عليه وآله، فحدّثته، وكنت رجلاً مكباباً، وكنت إذا حدّثت الحديث أكببت، ثمّ رفعت رأسي، فذكرت للنبيّ صلّى الله عليه وآله أمر الجيش، ثمّ ذكرت له أمر عليّ، فرفعت رأسي وأوداج رسول

(١) خصائص النسائي، مصدر سابق: ص ٧٤، ٧٥.

الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ احْمَرَّتْ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: (مَنْ كُنْتُ وَلِيًّا فَإِنَّ عَلِيًّا وَلِيُّهُ)، وَذَهَبَ الَّذِي فِي نَفْسِي عَلَيْهِ».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة، إنما أخرجه البخاري من حديث علي بن سويد بن منجوف، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه مختصراً، وليس في هذا الباب أصح من حديث أبي عوانة هذا عن الأعمش عن سعد بن عبيدة»^(١).

٦ - ونقله وصححه أيضاً الإمام المحدث الآجري في الشريعة، حيث قال: «إسناده صحيح»^(٢).

٧ - وكذلك صححه الحافظ ابن حجر العسقلاني في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، حيث قال بعد نقله للحديث: «هذا إسناد صحيح»^(٣).
وقال محقق كتابه (عبد الله بن ظافر بن عبد الله الشهري): «وقد سبق بيان أن الحديث متواتر في الجملة»^(٤).

٨ - وقال ابن حجر الهيثمي في الصواعق المحرقة: «إنه حديث صحيح لا مرية فيه، وقد أخرجه جماعة كالترمذي والنسائي وأحمد، وطرقه كثيرة جداً، ومن ثم رواه ستة عشر صحابياً، وفي رواية لأحمد أنه سمعه من النبي ثلاثون صحابياً، وشهدوا به لعلي لما نوزع أيام خلافته، كما مر وسيأتي، وكثير من

(١) المستدرک علی الصحیحین، مصدر سابق: ج ٢، ص ١٢٩.

(٢) الشريعة؛ للإمام المحدث أبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت ٣٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، دار الوطن، الطبعة الثانية مزينة ومنقحة، ١٤٢٠هـ: ج ٤، ص ٢٠٤٣.

(٣) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، مصدر سابق: ج ١٦، ص ١٤٢.

(٤) المصدر نفسه: ص ١٤٤.

٣٩٨ مطارحات في الإمامة

أسانيدھا صحاح وحسان، ولا التفات لمن قدح في صحّته، ولا لمن ردّه بأنّ عليّاً كان باليمن؛ لثبوت رجوعه منها، وإدراكه الحجّ مع النبيّ^(١).

٩ - وقال أبو المكارم علاء الدين السمناني في العروة: وهذا حديث متفق على صحّته^(٢).

١٠ - قال ميرزا محمّد البدخشي: حديث صحيح مشهور ولم يتكلّم في صحّته إلاّ متعصّب جاحد لا اعتبار بقوله^(٣).

١١ - وقال ملاّ علي القارئ - بعد أن روى الحديث -: والحاصل أنّ هذا حديث صحيح لا مرية فيه، بل بعض الحفاظ عدّه متواتراً، فلا التفات لمن قدح في ثبوت هذا الحديث وأبعد من ردّه بأنّ عليّاً كان باليمن^(٤).

وبما سطرنا من أخبار وتعليقات لكبار المحدثين والمحقّقين اتّضح أنّ أمهات المصادر الإسلاميّة نقلت المقطع الأصليّ لحديث الغدير بأسانيد صحاح وحسان.

تواتر المقطع الأصليّ لحديث الغدير

قسّم العلماء المتواتر إلى لفظيٍّ ومعنويٍّ، وكلا القسمين يفيد العلم وهو القطع بصحّة نسبته إلى من نُقل عنه.

قال العلامة العثيمين في (مصطلح الحديث): «وينقسم المتواتر إلى قسمين: متواتر لفظاً ومعنى، ومتواتر معنى فقط، فالمتواتر لفظاً ومعنى: ما اتّفق الرواة فيه على لفظه ومعناه. مثاله: قوله صلّى الله عليه وسلّم: (من كذب عليّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار)، فقد رواه عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم أكثر من ستين

(١) الصواعق المحرقة، مصدر سابق: ص ٤٢.

(٢) العروة لأهل الخلوة، أبو المكارم علاء الدين السمناني، طهران، ١٤٠٤هـ: ص ٤٢٢.

(٣) نزل الأبرار، ميرزا محمّد البدخشي، طبعة قديمة: ص ٢١٥٤.

(٤) المرقاة في شرح المشكاة، نور الدين الهروي القاري الحنفي: ج ٥، ص ٥٨٦.

صحابياً، منهم العشرة المبشرون بالجنة، ورواه عن هؤلاء خلق كثير. والمتواتر معنى: ما اتفق فيه الرواة على معنى كلي، وانفرد كل حديث بلفظه الخاص.. والمتواتر بقسميه يفيد:

أولاً: العلم، وهو القطع بصحة نسبه إلى من نُقل عنه.

ثانياً: العمل بما دلّ عليه بتصديقه إن كان خبراً، وتطبيقه إن كان طلباً^(١).

والتواتر عند مدرسة الخلفاء يتحقق بنقل خمسة؛ قال الإدريسي في (نظم المتناثر من الحديث المتواتر): «عصمة الأمة وأئمة لا تجتمع متواترة لأنه رواها خمسة من الصحابة: ابن عمر، أبي بصير الغفاري، أبي مالك الأشعري، أنس وابن عباس، إذن صار الحديث متواتراً»^(٢).

بل تواتر الحديث عند ابن حزم يتحقق بنقل أربعة من الصحابة له، وعلى هذا منع بيع الماء في كتابه (المحلى). فبعد أن نقل رواية المنع عن طرق أربعة، قال: «فهؤلاء أربعة من الصحابة، فهو نقل تواتر لا تحل مخالفته»^(٣).

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ حديث الغدير نقله علماء المسلمين بعشرات الطرق؛ فلا ريب أنّه متواتر، وإليك تفصيل ذلك.

طرق حديث الغدير

لقد روى حديث الغدير جمع من أكابر المحدثين؛ منهم: أحمد بن حنبل من (٤٠) طريقاً، وابن جرير الطبري من (٧٢) طريقاً، والجزري المقرئ من (٨٠)

(١) مصطلح الحديث، مصدر سابق: ص ١١.

(٢) نظم المتناثر من الحديث المتواتر، للإدريسي الشهير بالكتّاني، بيروت - لبنان: ص ١٠٤.

(٣) المحلى، تصنيف الإمام الجليل المحدث الفقيه الأصولي أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، طبعة مصحّحة ومقابلة على عدّة مخطوطات ونسخ معتمدة كما قوبلت على النسخة التي حقّقها الأستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الفكر: ج ٢، ص ١٣٥.

٤٠٠ مطارحات في الإمامة

طريقاً، وابن عقدة من (١٠٥) طرق، وأبو سعيد السجستاني من (١٢٠) طريقاً،
وأبو علاء العطار الهمداني من (٢٥٠) طريقاً.

وقال ابن كثير في (البداية والنهاية): «وقد اعتنى بأمر هذا الحديث أبو جعفر
محمد بن جرير الطبري صاحب التفسير والتاريخ فجمع فيه مجلدين أورد فيهما
طرقه وألفاظه»^(١).

وقال الذهبي: «رأيت مجلداً من كتاب ابن جرير في طرق حديث: (من كنت
مولاه) فاندعشت له، ولكثرة تلك الطرق»^(٢).

وقد ردّ فيه ابن جرير على بعض معاصريه الذي أنكر صحّة حديث
(الغدير) وقد أتى فيه بما يقطع عنق المنكرين من الطرق الدالة على تواتر
الحديث.

وجمع طرقه - أيضاً - في كتاب خاصّ الحافظ أبو العباس ابن عقدة وذكر فيه
أكثر من سبعين صحابياً روى حديث الغدير؛ قال الحافظ ابن حجر في (تهذيب
التهذيب): «وصحّحه واعتنى بجمع طرقه أبو العباس بن عقدة، فأخرجه من
حديث سبعين صحابياً أو أكثر»^(٣).

وجمع طرقه - أيضاً - واستوعبها الحافظ الكبير أبو القاسم ابن عساكر مؤرّخ
دمشق، وقال ابن كثير: أورد أحاديث كثيرة في هذه الخطبة^(٤).

(١) البداية والنهاية، مصدر سابق: ج ٥، ص ٢٣٧.

(٢) تذكرة الحفاظ، مصدر سابق: ج ٢، ص ٧١٣.

(٣) تهذيب التهذيب، للإمام الحافظ شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن عليّ بن حجر
العسقلاني المتوفّي سنة ٥٢٨ هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،
١٤٠٤ هـ: ج ٧، ص ٢٩٧.

(٤) البداية والنهاية، مصدر سابق: ج ٥، ص ٢٢٧.

وفي (شرح إحقاق الحق): عن صاحب كتاب (نخب المناقب لآل أبي طالب)، حيث قال ما لفظه: «قال جدِّي شهر آشوب: سمعت أبا المعالي الجويني - أستاذ الغزالي - يتعجب ويقول: شاهدت مجلداً ببغداد بيد صحّاف فيه روايات هذا الخبر، مكتوباً عليه المجلد الثامنة والعشرون، من طرق قوله: (من كنت مولاه فعلي مولاه) وتتلوه المجلد التاسعة والعشرون. وذكره ابن كثير أيضاً في التاريخ.

وقال الشيخ عبد الله الشافعي على ما في الطرائف: أبو مسعود بن ناصر السجستاني وهو من أوثق رجال المذاهب الأربعة، له كتاب دراية حديث الولاية وهو سبعة عشر جزء، روي فيه نصّ النبيّ على عليّ بالخلافة عن مائة وعشرين صحابياً وستّ صحابيّات، وعدد أسانيد هذا الكتاب ألف وثلاثمئة^(١).

وقال ابن حجر الهيثمي في (المنح المكيّة في شرح الهمزيّة): «وأنّه قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهمّ وال من والاه وعاد من عاداه، رواه ثلاثون صحابياً^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في (فتح الباري بشرح صحيح البخاري): «وأما حديث: (من كنت مولاه فعليّ مولاه)، فقد أخرجه الترمذي والنسائي، وهو كثير الطرق جدّاً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، وكثير من أسانيدها صحاح وحسان^(٣).

ومع كلّ ما ذكرنا فلا يمكن توجيه طعن ابن تيميّة في حديث الغدير، خصوصاً بعد تصريحه بأنّه مطّلع على كتاب ابن عقدة المتقدّم الذي استوعب فيه

(١) إحقاق الحق وإزهاق الباطل، تأليف: العلامة السيّد نور الله الحسيني المرعشي التستري، مع تعليقات نفيسة هامة بقلم: فضيلة الأستاذ الفقيه الجامع العلامة البارع آية الله السيّد شهاب الدين النجفي: ج ٢، ص ٤٢٤.

(٢) المنح المكيّة في شرح الهمزيّة، مصدر سابق: ص ٥٧٨.

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، مصدر سابق: ج ٧، ص ٦١.

طرق الحديث، وهذا ما أفاده في (منهاج السنّة)، حيث قال: «وقد صنّف أبو العباس ابن عقدة مصنّفًا في جميع طرقه»^(١).

ومع درايته بما صنّفه ابن عقدة - وغيره - في طرق حديث الغدير، كان عليه أن يحقّق في تلك الطرق التي ذكرها الأعلام في موسعاتهم ومصنّفاتهم، ويضعها بين دفتين ويقدمها للقارئ، لا أنّه يطعن فيها كلّها، ويرميها بالضعف من دون أن يبيّن الوجه في ذلك.

رواة حديث الغدير من الصحابة

(أ)

- ١ - أبو هريرة الدوسي.
- ٢ - أبو ليلى الأنصاري.
- ٣ - أبو زينب بن عوف الأنصاري.
- ٤ - أبو فضالة الأنصاري، من أهل بدر، قُتل بصنّين مع الإمام عليّ عليه السلام.
- ٥ - أبو قدامة الأنصاري، أحد المستشهدين يوم الرحبة.
- ٦ - أبو عمرة بن محسن الأنصاري.
- ٧ - أبو الهيثم بن التيهان، استشهد بصنّين سنة ٣٧هـ.
- ٨ - أبو رافع القبطي مولى رسول الله صلّى الله عليه وآله.
- ٩ - أبو ذؤيب خويلد (أو خالد) بن خالد الهزلي الشاعر الجاهلي الإسلامي.
- ١٠ - أبو بكر بن أبي قحافة التيمي المتوفّى سنة ١٣هـ.
- ١١ - أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي المتوفّى سنة ٥٤هـ.
- ١٢ - أبيّ بن كعب الأنصاري الخزرجي سيّد القراء.
- ١٣ - أسعد بن زرارة الأنصاري.

(١) منهاج السنّة (طبعة الأربعة مجلّدات)، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢٥٦.

- ١٤ - أسماء بنت عميس الخثعمية.
- ١٥ - أم سلمة زوج الرسول صلى الله عليه وآله.
- ١٦ - أم هانئ بنت أبي طالب.
- ١٧ - أبو حمزة أنس بن مالك الأنصاري خادم النبي صلى الله عليه وآله.

(ب)

- ١٨ - براء بن عازب الأنصاري الأوسي، نزيل الكوفة.
- ١٩ - بريدة بن الحصيب أبو سهل الأسلمي.
- ٢٠ - أبو سعيد ثابت بن وداعة الأنصاري المدني.

(ج)

- ٢١ - جابر بن سمرة بن جنادة.
- ٢٢ - جابر بن عبد الله.
- ٢٣ - جبلة بن عمرو الأنصاري.
- ٢٤ - جبير بن طعم بن عدي القرشي النوفلي.
- ٢٥ - جرير بن عبد الله بن جابر البجلي.
- ٢٦ - أبو ذر جندب بن جنادة الغفاري.
- ٢٧ - أبو جنيدة جندب بن عمرو بن مازن الأنصاري.

(ح)

- ٢٨ - حبة بن جوين أبو قدامة العرني البجلي.
- ٢٩ - حُبشي بن جنادة السلولي نزيل الكوفة.
- ٣٠ - حبيب بن بديل بن ورقاء الخزاعي.
- ٣١ - حذيفة بن أسيد أو تسريحة الغفاري من أصحاب الشجرة.
- ٣٢ - حذيفة بن اليمان اليماني.
- ٣٣ - حسان بن ثابت.

٣٤ - الإمام الحسن المجتبي عليه السلام.

٣٥ - الإمام السبط الحسين الشهيد عليه السلام.

(خ)

٣٦ - أبو أيوب خالد بن زيد الأنصاري، استشهد غازياً بالروم.

٣٧ - أبو سلمان خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي.

٣٨ - خزيمة بن ثابت الأنصاري ذو الشهادتين.

٣٩ - أبو شريح خويلد بن عمرو الخزاعي.

٤٠ - رفاعة بن عبد المنذر الأنصاري.

(ز)

٤١ - الزبير بن العوام القرشي.

٤٢ - زيد بن أرقم الأنصاري.

٤٣ - أبو سعيد زيد بن ثابت.

٤٤ - زيد (يزيد) بن شراحيل.

٤٥ - زيد بن عبد الله الأنصاري.

(س)

٤٦ - أبو إسحاق سعد بن أبي وقاص.

٤٧ - سعد بن جنادة العوفي، والد عطية العوفي.

٤٨ - سعد بن عبادة الأنصاري.

٤٩ - أبو سعيد سعد بن مالك الأنصاري الخدري.

٥٠ - سعيد بن زيد القرشي العدوي.

٥١ - سعيد بن سعد بن عبادة الأنصاري.

٥٢ - أبو عبد الله سلمان الفارسي.

٥٣ - أبو مسلم سلمة بن عمرو بن الأكوع الأسلمي.

٥٤ - أبو سليمان سمرة بن جندب الفزاري.

٥٥ - سهل بن حنيف الأنصاري الأوسي.

٥٦ - أبو العباس سهل بن سعد الأنصاري الخزرجي الساعدي.

(ص)

٥٧ - أبو أمامة الصدي بن عجلان الباهلي نزيل الشام.

(ض)

٥٨ - ضمرة الأسدي.

(ط)

٥٩ - طلحة بن عبيد الله التميمي.

(ع)

٦٠ - عامر بن عمير النمري.

٦١ - عامر بن ليلى بن ضمرة.

٦٢ - عامر بن ليلى الغفاري.

٦٣ - أبو الطفيل عامر بن وائلة الليثي.

٦٤ - عائشة بنت أبي بكر، زوج النبي صلى الله عليه وآله.

٦٥ - عباس بن عبد المطلب بن هاشم، عم النبي صلى الله عليه وآله.

٦٦ - عبد الرحمن بن عبد ربّ الأنصاري.

٦٧ - أبو محمّد عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري.

٦٨ - عبد الرحمن بن يعمر الديلمي.

٦٩ - عبد الله بن أبي عبد الأسد المخزومي.

٧٠ - عبد الله بن بديل بن ورقاء سيّد خزاعة.

٧١ - عبد الله بن بديل بن بشر المازني.

- ٧٢ - عبد الله بن ثابت الأنصاري.
- ٧٣ - عبد الله بن جعفر بن أبي طالب.
- ٧٤ - عبد الله بن حنطب القرشي المخزومي.
- ٧٥ - عبد الله بن ربيعة.
- ٧٦ - عبد الله بن عباس.
- ٧٧ - عبد الله بن أبي أوفى علقمة الأسلمي.
- ٧٨ - أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي.
- ٧٩ - أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود الهذلي.
- ٨٠ - عبد الله بن ياميل (يامين).
- ٨١ - عثمان بن عفان.
- ٨٢ - عبيد بن عازب الأنصاري أخو البراء بن عازب.
- ٨٣ - أبو طريف عدي بن حاتم.
- ٨٤ - عطية بن بسر المازني.
- ٨٥ - عقبة بن عامر الجهمي، ولي أمر مصر لمعاوية ثلاث سنين.
- ٨٦ - أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.
- ٨٧ - أبو اليقظان عمّار بن ياسر.
- ٨٨ - عمر بن أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومي، ربيب النبي.
- ٨٩ - عمر بن الخطاب.
- ٩٠ - عمارة المخزومي الأنصاري.
- ٩١ - أبو نجيد عمران بن حصين الخزاعي.
- ٩٢ - عمرو بن الحمق الخزاعي.
- ٩٣ - عمرو بن شراحيل.
- ٩٤ - عمرو بن العاص.

٩٥ - عمرو بن مرّة الجهني .

(ف)

٩٦ - الصديقة فاطمة بن الرسول الأعظم .

٩٧ - فاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب .

٩٨ - أبو برزة فضلة بن عتبة الأسلمي .

(ق)

٩٩ - قيس بن ثابت .

١٠٠ - قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري .

١٠١ - أبو محمد كعب بن عجرة الأنصاري .

(م)

١٠٢ - أبو سلمة مالك بن الحويرث الليثي .

١٠٣ - المقداد بن عمرو الكندي .

(ن)

١٠٤ - ناجية بن عمرو الخزاعي

١٠٥ - نعيان بن عجلان الأنصاري .

(هـ)

١٠٦ - هاشم المرقال بن عتبة بن أبي وقاص .

(و)

١٠٧ - أبو وسمة وحشي بن حرب الحبشي الحمصي .

١٠٨ - وهب بن حمزة .

١٠٩ - أبو جحفة وهب بن عبد الله السوائي .

(ي)

١١٠ - أبو مُرزام يعلى بن مرّة بن وهب الثقفي^(١) .

(١) انظر: المراجعات، مصدر سابق: ص ٣٩٢-٣٩٧، حاشية (١).

وقد نقل العلامة الأميني رواياتهم من مصادر القوم في كتابه (الغدِير في الكتاب والسنة والأدب)^(١)، ثم قال: «هؤلاء مائة وعشرة من أعظم الصحابة الذين وجدنا روايتهم لحديث الغدير، ولعلّ فيما ذهب علينا أكثر من ذلك بكثير، وطبع الحال يستدعى أن تكون رواة الحديث أضعاف المذكورين؛ لأنّ السامعين الوعاة له كانوا مائة ألف أو يزيدون، وبقضاء الطبيعة إنهم حدّثوا به عند مرجعهم إلى أوطانهم شأن كلّ مسافر ينبئ عن الأحداث الغريبة التي شاهدها في سفره. نعم، فعلوا ذلك إلا أشدّاذ منهم صدّتهم الضغائن عن نقله، والمحدّثون منهم وهم الأكثرون فمنهم هؤلاء المذكورون، ومنهم من طوت حديثه أجواز الفلى بموت السامعين في البراري والفلوات قبل أن ينهوه إلى غيرهم، ومنهم من أرهبته الظروف والأحوال عن الإشادة بذلك الذكر الكريم، وقد مرّ تلويح إلى ذلك في رواية زيد بن أرقم، وجملة من الحضور كانوا من أعراب البوادي لم يتلقّ منهم حديث ولا انتهى إليهم الإسناد، ومع ذلك كلّه ففي من ذكرناه غنى لإثبات التواتر»^(٢).

النصّ على تواتر حديث الغدير

إذا كان الحديث برواية الثمانية بل الخمسة والأربعة متواتراً، فهو برواية أضعاف ذلك متواتر بالأولوية القطعية. من هنا نصّ الكثير من علماء المسلمين على تواتر حديث الغدير؛ منهم:

١ - نقل الحافظ ابن كثير الدمشقي عن الحافظ شمس الدين الذهبي قوله: «وصدر الحديث متواتر أتيقن أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قاله، وأمّا

(١) الغدير في الكتاب والسنة والأدب، مصدر سابق: ج ١، ص ١٤ - ٦١.

(٢) المصدر نفسه: ج ١، ص ٦١.

(اللَّهُمَّ وال من والاه) فزيادة قوية الإسناد»^(١).

٢ - قال الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «فأخذ بيد علي رضي الله عنه فقال: (من كنت مولاه فعلي مولاه). هذا حديث حسن عالٍ جداً، ومنتنه متواتر»^(٢).

٣ - قال شمس الدين الجزري الشافعي بعد أن روى حديث الغدير بثمانين طريقاً: «هذا حديث حسن من هذا الوجه، صحيح من وجوه كثيرة، تواتر عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وهو متواتر أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم، رواه الجهم الغفير عن الجهم الغفير، ولا عبرة بمن حاول تضعيفه ممن لا اطلاع له في هذا العلم»^(٣).

٤ - قال ابن حجر المكي: «إنه حديث صحيح لا مرية فيه، وقد أخرجه جماعة كالترمذي والنسائي وأحمد وطرقه كثيرة جداً، ومن ثم رواه ستة عشر صحابياً، وفي رواية لأحمد أنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثون صحابياً، وشهدوا به لعلي لما نوزع أيام خلافته، كما مرّ وسيأتي، وكثير من أسانيده صحاح وحسان، ولا التفات لمن قدح في صحته، ولا لمن رده بأن علياً كان باليمن؛ لثبوت رجوعه منها وإدراكه الحج مع النبي»^(٤).

٥ - قال الحافظ ابن حجر في (تهذيب التهذيب): «قلت: لم يجاوز المؤلف ما ذكر ابن عبد البر وفيه مقنع، ولكنه ذكر حديث الموالاتة عن نفر سأمهم فقط، وقد جمعه ابن جرير الطبري في مؤلف فيه أضعاف من ذكر»^(٥)، وصححه واعتنى

(١) البداية والنهاية، مصدر سابق: ج ٥، ص ٢٣٣.

(٢) سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج ٨، ص ٣٣٥.

(٣) نقلاً عن: الغدير في الكتاب والسنة والأدب، مصدر سابق: ج ١، ص ٢٩٩.

(٤) الصواعق المحرقة، مصدر سابق: ص ١٧٧.

(٥) هذا يكشف أن ابن حجر يؤيد كلام ابن كثير.

بجمع طرقه أبو العباس ابن عقدة، فأخرجه من حديث سبعين صحابياً أو أكثر»^(١).
 ٦ - قال أبو حامد الغزالي في (سرّ العالمين وكشف ما في الدارين): «ولكن أسفرت الحجّة وجهها وأجمع الجماهير على متن الحديث من خطبته عليه السلام في يوم غدیر خمّ باتّفاق الجميع، وهو يقول: (من كنت مولاه فعليّ مولاه)، فقال عمر: (بخّ بخّ لك يا أبا الحسن، لقد أصبحت مولاي ومولى كلّ مؤمن ومؤمنة). فهذا تسليم ورضى وتحكيم، ثمّ بعد هذا غلب الهواء بحبّ الرئاسة، وحمل عود الخلافة، وعقود النبوة، وخفقات الهواء، في قعقة الرايات، واشتباك ازدحام الخيول، وفتح الأمصار، سقاهاهم كأس الهواء، فعادوا إلى الخلاف الأوّل، فنبذوا الحقّ وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً، فبئس ما يشترون»^(٢).
 ٧- قال زين الدين المناوي: «حديث متواتر»^(٣).

٨ - قال الشيخ نور الدين الهروي القاري الحنفي - بعد رواية الحديث بطرق شتى -: «والحاصل أنّ هذا حديث صحيح لا مرية فيه، بل بعض الحفاظ عدّه متواتراً، إذ في رواية لأحمد أنّه سمعه من النبيّ ثلاثون صحابياً، وشهدوا به لعليّ لما نوزع أيام خلافته»^(٤).

٩ - قال أبو محمّد أحمد بن محمّد العاصمي في (زين الفتى في تفسير سورة هل أتى): «قال النبيّ صلّى الله عليه وسلّم: (من كنت مولاه فعليّ مولاه)، وهذا حديث تلقّته الأئمة بالقبول، وهو موافق بالأصول»^(٥).

(١) تهذيب التهذيب، مصدر سابق: ج ٣، ص ١٧١.

(٢) سرّ العالمين وكشف ما في الدارين، لأبي حامد الغزالي: ص ١٦، ١٧.

(٣) فيض القدير، مصدر سابق: ج ٦، ص ٢١٨، ٢٨٢.

(٤) المرقاة شرح المشكاة، مصدر سابق: ج ٥، ص ٥٦٨.

(٥) نقلاً عن الغدير في الكتاب والسنة، مصدر سابق: ج ١، ص ٢٩٥.

١٠- قال الحافظ ابن عبد البرّ في (الاستيعاب) - بعد ذكر حديث المؤاخاة وحديثي الراية والغدير -: «هذه كلّها آثار ثابتة»^(١).

١١- قال العلامة الآلوسي البغدادي في (روح المعاني): «نعم، ثبت عندنا أنّه صلّى الله عليه وسلّم قال في حقّ الأمير هناك - يعني غدير خم -: (من كنت مولاه فعليّ مولاه). وزاد على ذلك كما في بعض الروايات»^(٢).

إلى غير ذلك من كلماتهم المودعة في كتبهم قد طويّنا عن نقلها كشحاً؛ روماً للاختصار، ورعاية لحال النظّار، وما نقلناه قطرة بالنسبة إلى ما لم نقل، ومن أراد أن يقف على أكثر ممّا ذكر فليراجع كتبهم.

وهكذا ورد البحث عن صحّة الحديث أو تواتره في (الشافي في الإمامة) للشريف المرتضي، و(دليل النصّ بخبر الغدير) للكراچكي أبي الفتح، و(الطرائف) للسيد بن طاووس، و(الصراط المستقيم) لزين الدين العاملي.

وقال السيد شرف الدين العاملي في تواتر حديث الغدير: «إنّ تواتر حديث الغدير ممّا تقضي به النواميس التي فطر الله الطبيعة عليها، شأن كلّ واقعة تاريخيّة عظيمة يقوم بها عظيم الأمتة، فيوقعها بمنظر وبمسمع من الألوّف المجتمع من أمّته من أماكن شتى، ليحملوا نبأها عنه إلى من وراءهم من الناس، ولاسيّما إذا كانت من بعده محلّ العناية من أسرته وأوليائهم في كلّ خلف، حتّى بلغوا بنشرها وإذاعتها كلّ مبلغ، فهل يمكن أن يكون نبؤها - والحال هذه - من أخبار الأحاد؟ كلا، بل لا بدّ أن ينتشر انتشار الصبح، فينظم حاشيتي البرّ والبحر: ﴿وَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ (سورة فاطر: ٤٣)»^(٣).

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، مصدر سابق: ج ٣، ص ١١٠٠.

(٢) تفسير روح المعاني، مصدر سابق: ج ٦، ص ٦١.

(٣) المراجعات، مصدر سابق: ص ٢٦٥.

تبصرة

لقد ذُكر حديث الغدير في الكتب المختصة بجمع الأحاديث المتواترة: فللسيوطي أكثر من كتاب ألفه في الأحاديث المتواترة وأدرج فيها حديث الغدير، كالفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة، والأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة. والزيدي صاحب (تاج العروس) له كتاب خاص بالأحاديث المتواترة وفيه حديث الغدير. والكتاني محمد بن جعفر، له كتاب مسمى بـ (نظم المتناثر في الحديث المتواتر) أدرج فيه حديث الغدير. والشيخ علي المتقي الهندي صاحب (كنز العمال) له كتاب خاص بالأحاديث المتواترة وفيه حديث الغدير. والشيخ علي القارئ الهروي له أيضاً كتاب في الأحاديث المتواترة، وحديث الغدير موجود فيه.

رأي الألباني في سند حديث الغدير

إن رأي الألباني في سند حديث الغدير يكتسب أهميته من عاملين:
العامل الأول: أنه من الأعلام المعاصرين في علم الحديث والجرح والتعديل، الأمر الذي أتاح له من أدوات التحقيق في سند الأحاديث ما لم يتوفّر للمتقدمين.

العامل الثاني: أنه من الموافقين لابن تيمية، والمدافعين عنه، والمعتذرين له، الأمر الذي يجعل الاحتجاج بقوله أبلغ.

إذا عرفت هذا فاعلم: أن العلامة الألباني بحث في (سلسلة الأحاديث الصحيحة) سند حديث الغدير بشكل تفصيلي، ويمكن تلخيص بحثه بما يلي:
الأمر الأول: أن العلامة الألباني بحث في أصل حديث الغدير وفي الزيادة، أي: في تمام قول رسول الله صلى الله عليه وآله: (من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه). مع استذكار أن ابن تيمية طعن في الأصل وضعفه، وكذب الزيادة.

الأمر الثاني: أنّ العلامة الألباني نقل الحديث عن عشرة من الصحابة، قال: «ورد من حديث زيد بن أرقم، وسعد بن أبي وقاص، وبريدة بن الحصيب، وعليّ بن أبي طالب، وأبي أيوب الأنصاري، والبراء بن عازب، وعبد الله بن عباس، وأنس بن مالك، وأبي سعيد، وأبي هريرة»^(١).
الأمر الثالث: أنّ العلامة الألباني ذكر أنّ لكلّ راوٍ أكثر من طريق للحديث، ومجموع الطرق يتجاوز العشرين طريقاً، وقد صحّح منها ثلاثة عشر طريقاً^(٢).
وبالتفصيل التالي:

الأوّل: حديث زيد بن أرقم

وله عنه خمسة طرق:

الطريق الأوّل: عن أبي الطفيل عن زيد، وهو طريق «صحيح على شرط الشيخين. قلتُ: سكت عنه الذهبي وهو كما قالاً أنّ حبيباً كان مدلساً، وقد عنعنه، لكنّه لم يتفرّد به، فقد تابعه فطر بن خليفة عن أبي الطفيل، قال: جمع عليّ رضي الله عنه الناس في الرحبة.. قلتُ: وإسناده صحيح على شرط البخاري.. وأخرجه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح. قلتُ: وإسناده صحيح على شرط الشيخين. وأخرجه الحاكم من طريق محمد بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن أبي الطفيل عن ابن وائلة أنّه سمع زيد بن أرقم به مطوّلاً نحو رواية حبيب دون قوله (اللهم وال..). وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين»^(٣).
الطريق الثاني: عن ميمون أبي عبد الله به نحو حديث حبيب عن زيد بن

(١) انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٣٣٠، ٣٤٦.

(٢) سوف يذكر سيّدنا الأستاذ - فقط - الطرق التي صحّحها الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة.

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٣٣٠، ٣٣٢.

أرقم «قال ميمون: فحدثني بعض القوم عن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (اللَّهُمَّ..). وقال الهيثمي: رواه أحمد والبخاري، وفيه ميمون أبو عبد الله البصري؛ وثقه ابن حبان، وضعفه جماعة. قلت: وصحح له الحاكم»^(١).

الطريق الثالث: عن أبي سليمان (المؤذن) عن زيد، قال: «استشهد عليّ الناس.. قلت: فحديثه حسن في الشواهد»^(٢).

الثاني: حديث سعد بن أبي وقاص

وله عنه ثلاثة طرق؛ الطريق الأول: عن عبد الرحمن بن سابط عنه مرفوعاً بالشرط الثاني فقط.. «قلت: إسناد صحيح»^(٣).

الثالث: حديث بريدة

وله عنه ثلاثة طرق:

الطريق الأول: عن ابن عباس عنه قال: «خرجت مع عليّ رضي الله عنه إلى اليمن فرأيت فيه جفوة.. قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين»^(٤).

الطريق الثاني: عن ابن بريدة عن أبيه «أنه مرّ على مجلس وهم يتناولون من عليّ.. قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين أو مسلم، فإن ابن بريدة إن كان عبد الله فهو من رجالهما، وإن كان سليمان فهو من رجال مسلم وحده»^(٥).

الطريق الثالث: عن طاووس عن بريدة به دون قوله: (اللَّهُمَّ..)، أخرجه

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق: ٣٣٣.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٣٣.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٣٥.

(٤) المصدر نفسه: ص ٣٣٦.

(٥) المصدر نفسه: ص ٣٣٧.

الطبراني في الصغير، والأوسط من طريقين عن عبد الرزاق بإسنادين له عن طاووس. ورجاله ثقات.

الرابع: حديث علي بن أبي طالب

وله عنه تسع طرق: «السادس: عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: (شهدتُ علياً رضي الله عنه في الرحبة ينشد الناس...)، قلتُ: وهو صحيح بمجموع الطريقين عنه»^(١).

الخامس: حديث أبي أيوب الأنصاري

«يرويه رياح بن الحارث، قال: «جاء رهط إلى عليّ بالرحبة، فقالوا: (السلام عليك يا مولانا...)، قلتُ: وهذا إسناد جيد رجاله ثقات»^(٢).

السادس: حديث ابن عباس

يرويه عنه عمرو بن ميمون مرفوعاً دون الزيادة، أخرجه أحمد وعنه الحاكم، وقال: «صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي، وهو كما قال»^(٣).

وبعد أن ذكر العلامة الألباني أكثر من عشرين طريقاً للحديث بجزئيه؛ الأصل والزيادة، وصحح الكثير منها، قال: «وللحديث طرق أخرى كثيرة، جمع طائفة كبيرة منها الهيتمي في (المجمع)، وقد ذكرت وخرّجت ما تيسر لي منها ممّا يقطع الواقف عليها بعد تحقيق الكلام على أسانيدنا بصحة الحديث يقيناً، وإلاّ فهي كثيرة جداً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، وقال الحافظ ابن حجر: منها صحاح، ومنها حسان».

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق: ص ٣٣٩.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٤٠

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٤١.

ثم قال: «إذا عرفت هذا، فقد كان الدافع لتحرير الكلام على الحديث وبيان صحته أنني رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية، وقد ضعف الشطر الأول من الحديث، وأما الشطر الآخر فزعم أنه كذب! وهذا من مبالغاته الناتجة في تقديري من تسرعه في تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقق النظر فيها، والله المستعان»^(١).

ولما كان سند حديث الغدير بهذا الوضوح والتسالم الذي ذكرناه فإن أمر ابن تيمية يدور بين جهله، وهو بعيد، وبين تعمده التدليس على القارئ، وهذا ناشئ عن منهجه في التعاطي مع روايات فضائل الإمام عليه السلام.

معطيات البحث السني

انضح بما ذكرنا أنّ حادثة الغدير وحديثها بجزئيه - الأصل والزيادات - صحيح، بل الأول متواتر عند علماء المسلمين، لا ريب في صدوره عن النبي الخاتم صلى الله عليه وآله.

قال العلامة الألباني: «وجملة القول: إن حديث الترجمة صحيح بشطريه، بل الأول منه متواتر عنه صلى الله عليه وسلم، كما يظهر لمن تتبّع أسانيده وطرقه، وما ذكرت منها كفاية»^(٢).

ونقل ابن كثير عن الذهبي قوله: «شيخنا الحافظ أبو عبد الله الذهبي بعد إيراده هذا الحديث قال: وصدر الحديث متواتر أتيقن أنّ رسول الله قاله، أمّا (اللهم وال من والاه)، فزيادة قوية الإسناد»^(٣).

ومن معطيات هذه النتيجة:

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق: ص ٣٤٣، ٣٤٤.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٤٣.

(٣) البداية والنهاية، مصدر سابق: ج ٧، ص ٦٨١.

- ١ - على المسلم أن يأخذ بحديث الغدير، ويعمل بما جاء فيه؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (الحشر: ٧).
- ٢ - اتضح أن كل ما سطره ابن تيمية من ضعف الحديث وعدم تواتره، وأنه ليس في شيء من الأمهات، وأن الأصل مطعون فيه والزيادة كوفية لا ريب في كذبها، كلها دعاوى باطلة، بل إنه تعمّد إيهام القارئ والتدليس عليه، كما ظهر من خلال ما ذكرناه، الأمر الذي يضع علامة استفهام على جميع منقولات ودعاوى ابن تيمية.

المؤلفون في واقعة الغدير

بلغ اهتمام العلماء بحديث الغدير مبلغاً لم نشهده في أي حديث آخر، فلم يقنعهم إخراجه بأسانيد مبثوثة في صفحات التصانيف حتى أفرده جماعة منهم بالتأليف، فدوّنوا ما انتهى إليهم من أسانيده، و ضبطوا ما صحّ لديهم من طرقه، ومنهم:

(١) الطبري

هو الإمام محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ من الهجرة، له كتاب في مجلدين جمع فيه أحاديث غدير خم.

قال الحافظ ابن كثير - الذي هو على نهج ابن تيمية -: «محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الإمام أبو جعفر الطبري... وصنف التاريخ الحافل، وله التفسير الكامل الذي لا يوجد له نظير، وغيرهما من المصنّفات النافعة في الأصول والفروع.. كان أحد أئمة الاسلام علماً وعملاً بكتاب الله وسنة رسوله.. ولما توفي اجتمع الناس من سائر أقطار بغداد وصلّوا عليه بداره ودُفن بها، ومكث الناس يتردّدون إلى قبره شهوراً يصلّون عليه^(١). وقد رأيت له كتاباً

(١) هذا ابن كثير ينقل زيارة الناس لقبر ابن جرير الطبري على أنّها سلوك مقبول نابع من

جمع فيه أحاديث غدِير خَمِّ في مجلدين ضخمين^(١).

وقال الحموي: «وكان - أي: الطبري - إذا عرف من إنسان بدعة أبعد وأطرحه، وكان قد قال بعض الشيوخ ببغداد بتكذيب غدِير خَمِّ وقال: إنَّ عليَّ بن أبي طالب كان باليمن في الوقت الذي كان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ببغدير خَمِّ، وقال هذا الإنسان في قصيدة مزدوجة يصف فيها بلداً بلداً ومنزلاً منزلاً أبياتاً يلوِّح فيها إلى معنى حديث غدِير خَمِّ فقال:

ثم مررنا ببغدير خَمِّ كم قائل فيه بزور جَمِّ
على عليٍّ والنبيِّ الأُمِّيِّ

وبلغ أبا جعفر ذلك فابتدأ بالكلام في فضائل عليِّ بن أبي طالب وذكر طرق حديث خَمِّ فكثر الناس لاستماع ذلك^(٢).

والذي يظهر من ابن تيمية أنه يقبل منهج الطبري في نقل الحديث، وهذا ما أعرب عنه بقوله: «وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحها تفسير محمد بن جرير الطبري فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة وليس فيه بدعة ولا ينقل عن المتهمين^(٣). فالعبارة واضحة في أن ابن تيمية يقبل منهج الطبري في نقل مقالات السلف ويعتقد أنه لا ينقل عن المتهمين وليس في كلامه بدعة.

وهنا تساؤلات:

تعظيمهم لصاحب القبر واحترامهم له. فعلى أي شيء اعتمد أتباع محمد بن عبد الوهاب المعاصرين على أن هذا السلوك شرك؟! (منه دام ظلّه).

(١) البداية والنهاية، مصدر سابق: ج ١١، ص ١٦٧.

(٢) معجم الأدباء، لياقوت الحموي، الطبعة الثالثة منقحة ومصححة وفيها زيادات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٠ هـ: ج ١٨، ص ٨٤.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، مصدر سابق: ج ١٣، ص ٣٨٥.

التساؤل الأول: ألم يكن حريّاً بابن تيميّة - وهو العالم بما دوّته الطبري في حديث الغدير والعارف بمنهجه العاري عن البدع - أن لا يكذب الحديث ولا يطعن في سنده ولا يضعفه؟!

التساؤل الثاني: أين هما المجلدان الضخمان الذي جمع فيهما الطبري حديث الغدير؟! لماذا وصلت إلينا كتبه الأخرى كالتفسير والتاريخ ولم يصل ما صنّفه في حديث الغدير؟! أليس في إخفاء مثل هذا التراث إشارة إلى وجود أيادٍ غير أمينة سعت إلى إخفاء الحقائق؟!

التساؤل الثالث: لو كان حديث الغدير لا يدلّ إلا على محبة الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام ونصرته فلماذا الخشية منه؟! هذه الخشية التي تجلّت بسعي الأيادي الأثمة إلى تضييع ما صنّف في هذا المجال كلّها وجدت إلى ذلك سبيلاً؛ فإن ضاع عنها السبيل عمدت إلى التدليس على القارئ بطرق لا يفطن لها إلا المحققون من أهل العلم.

من هنا أقولها واضحة أنّنا في وفاق مع علماء المسلمين، ومع كلّ منصف جعل من القرآن الكريم والمعتبر من تراث رسول الله صلّى الله عليه وآله مادّة يستقي منها الدين، ومع كلّ أمين ينقل الحقائق كلّها إلى قرائه؛ بلا تعمد إخفاء، أو تدليس، أو كذب، بل حتّى مع العامّة من أتباع الشيخ محمّد بن عبد الوهّاب، لأنّهم أناس حُجبت عنهم الحقيقة.

نعم، نحن في خلاف دائم مع الأيادي الأثيمة التي تلاعبت في تراث المسلمين، فتعمّدت إخفاء الحقائق ودلّست وكذبت على جمهورها؛ متكئة على عصى الثقة التي وهبها لها العامّة من الناس.

(٢) ابن عقدة

أبو العباس أحمد بن محمّد بن سعيد الهمداني الحافظ المعروف بابن عقدة

المتوفى ٣٣٣ من الهجرة، له كتاب في طرق حديث الغدير أخرجه من حديث سبعين صحابياً أو أكثر، أكثر النقل عنه ابن الأثير في (أسد الغابة)، وابن حجر في (الإصابة)، وقال الثاني في (تهذيب التهذيب) بعد ذكر حديث الغدير: «صححه واعتنى بجمع طرقه أبو العباس ابن عقدة فأخرجه من حديث سبعين صحابياً أو أكثر»^(١).

وقال في (فتح الباري): «أمّا حديث: من كنت مولاه فعليّ مولاه، فقد أخرجه الترمذي والنسائي، وهو كثير الطرق جداً، وقد استودعها ابن عقدة في كتاب مفرد وكثير من أسانيدھا صحيح وحسان»^(٢). ونسبه إليه الحافظ الكنجي الشافعي في (كفاية الطالب)^(٣).

فإذا ما استذكرنا بأنّ الحديث يوصف بالمتواتر عند مدرسة الخلفاء إذا رواه خمسة؛ بل أربعة، نعرف درجة الثبوت التي بلغها هذا الحديث، بحيث أُلِّفَتْ في طرقه المجلدات، ومعه لا يعاب بمن دلس على القارئ وتقول على العلماء نسباً لهم ما لم يقولوه من تضعيف الحديث وتكذيبه والطعن فيه.

(٣) الجعابي

أبو بكر محمّد بن عمر بن محمّد بن سالم التميمي البغدادي المعروف بالجعابي المتوفى ٣٥٥، له كتاب (من روى حديث غدير خمّ) عدّه النجاشي من كتبه^(٤).

(١) تهذيب التهذيب، مصدر سابق: ج ٧، ص ٢٩٧.

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، مصدر سابق: ج ٧، ص ٦١.

(٣) كفاية الطالب، مصدر سابق: ص ١٥.

(٤) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، المشتهر برجال النجاشي، ممّا جمعه الشيخ الجليل أبو العباس أحمد بن عليّ بن أحمد بن العباس النجاشي الأسدي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفة، إيران، الطبعة الخامسة-١٤١٦ هـ: ص ٣٩٥؛ الكنى

حادثة الغدير وحديثها ٤٢١

قال ابن شهر آشوب: «العلماء مطبقون على قول هذا الخبر - أي: خبر الغدير - وإنما وقع الخلاف في تأويله، ذكره.... أبو بكر الجعابي من مائة وخمس وعشرين طريقاً»^(١).

(٤) الدارقطني

الحافظ عليّ بن عمر الدارقطني البغدادي المتوفى ٣٨٥، قال الكنجي الشافعي في كفايته عند ذكر حديث الغدير: أجمع الحافظ الدارقطني طريقه في جزء^(٢).

(٥) السجستاني

الحافظ أبو سعيد مسعود بن ناصر بن أبي زيد السجستاني المتوفى ٤٧٧، له كتاب (الدراية في حديث الولاية) في سبعة عشر جزءاً جمع فيه طرق حديث الغدير ورواه عن مائة وعشرين صحابياً. ذكره له ابن شهر آشوب في المناقب. وقال السمعاني في معجم شيوخه - في ترجمة شيخه أبي بكر الحسن بن يعقوب النيسابوري المتوفى ٥١٧ تلميذ السجستاني - : «كان شيخاً فاضلاً نظيفاً مليح الخطّ... وكان قد كتب الحديث الكثير بخطّه، رأيت كتاب الولاية لأبي سعيد مسعود بن ناصر السجزي، وقد جمعه في طرق هذا الحديث: (من كنت مولاه فعلي مولاه) بخطّه الحسن المليح»^(٣).

والألقاب، مصدر سابق: ج ١، ص ١٦١.

(١) مناقب آل أبي طالب، مصدر سابق: ج ٢، ص ٢٢٨.

(٢) كفاية الطالب، مصدر سابق: ص ١٥.

(٣) أهل البيت عليهم السلام في المكتبة العربية، تأليف: العلامة المحقق السيّد عبد العزيز الطباطبائي، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ: ص ١٦٠.

(٦) الحسكاني

أبو القاسم عبد الله الحسكاني المتوفى بعد ٤٩٠ هـ، له كتاب: (دعاة الهداة إلى أداء حقّ الموالاتة) في عشرة أجزاء. كما ذكره المصنّف نفسه في (شواهد التنزيل)، حيث قال: «وطرق هذا الحديث مستقصاة في كتاب دعاء الهداة إلى أداء حقّ الموالاتة من تصنيفي في عشرة أجزاء»^(١).

(٧) الجزري

شمس الدين محمد بن محمد الجزري الشافعي المتوفى ٨٣٣ هـ. له كتاب: (أسنى المطالب في مناقب عليّ بن أبي طالب)، أثبت فيه تواتر حديث الغدير ورواه من ثمانين طريقاً، ونسب منكره إلى الجهل والعصبية.

(٨) الذهبي

شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي المتوفى ٧٤٨، له كتاب (طريق حديث الولاية) ذكره لنفسه هو في كتابه (تذكرة الحفاظ)، حيث قال: «أمّا حديث الطير فله طرق كثيرة جداً قد أفردتها بمصنّف ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل، وأمّا حديث: من كنت مولاه فله طرق جيّدة وقد أفردت ذلك أيضاً»^(٢).

(٩) الأنباري الواسطي

أبو طالب عبيد الله بن أحمد بن زيد الأنباري الواسطي المتوفى بواسط ٣٥٦، له كتاب (طرق حديث الغدير) ذكره له النجاشي في فهرسته^(٣).

(١) شواهد التنزيل، مصدر سابق: ج ١، ص ٢٥٢.

(٢) تذكرة الحفاظ، مصدر سابق: ج ٣، ص ١٠٤٣.

(٣) رجال النجاشي، مصدر سابق: ص ٢٢٣.

(١٠) النيسابوري

الشيخ محسن بن الحسين بن أحمد النيسابوري الخزاعي، له كتاب (بيان حديث الغدير) ذكره له الشيخ منتجب الدين في فهرسته^(١).

(١١) الكراجكي

أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراجكي المتوفى ٤٤٩ هـ، له كتاب (عدة البصير في حج يوم الغدير) قال العلامة النوري في (المستدرک): «هذا كتاب مفيد، يختص بإثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام في يوم الغدير، جزء واحد، مائتا ورقة»^(٢).

(١٢) الغضائري

أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائري المتوفى ٤١١ هـ. له كتاب: (يوم الغدير)، ذكره له النجاشي في الفهرست^(٣).

(١٣) الطاطري

علي بن الحسين الطاطري، له كتاب (الولاية)، ذكره له الشيخ الطوسي في الفهرست^(٤).

(١) انظر: الغدير في الكتاب والسنة والأدب، مصدر سابق: ج ١، ص ١٥٤.
(٢) خاتمة مستدرک الوسائل، المحدث الجليل الميرزا الشيخ حسين النوري الطبرسي، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ: ج ٣، ص ١٣٠.
(٣) رجال النجاشي، مصدر سابق: ص ٦٩.
(٤) انظر: الفهرست، تأليف: شيخ الطائفة الإمام أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: مؤسّسة نشر الفقهة، المحقق: فضيلة الشيخ جواد القيومي، طبع ونشر مؤسّسة نشر الفقهة، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ: ص ١٥٦.

(١٤) اللكهنوي

السيد مير حامد حسين بن السيد محمد الموسوي الهندي اللكهنوي المتوفى ١٣٠٦ هـ، ذكر حديث الغدير وطرقه وتواتره ومفاده في مجلدين ضخمين، وهما من مجلدات كتابه (عبارات الأنوار في إثبات إمامة الأئمة الأطهار).

(١٥) الأميني

العلامة الأميني له كتاب: (الغدير في الكتاب والسنة والأدب)، طبع منه أحد عشر مجلداً.

فتحصّل: أنّ واقعة الغدير بمكان من الأهميّة بحيث إنّ كبار أعلام أهل السنة - وأعلام مدرسة أهل البيت - إذا أرادوا أن يصنّفوا في الإمامة جعلوا من هذه الواقعة مادّتهم الأساسيّة. فلو كانت الواقعة لا تدلّ إلا على المحبة لما استحقّت أن يكتب فيها كتاب.

الفصل الرابع

دلالة حديث الغدير على الإمامة السياسيّة

- معاني كلمة: (مولى) ودلالاتها على الإمامة السياسيّة
- دلالة كلمة: (الأولى) على الإمامة السياسيّة.
- عموم الأولويّة في آية الأحزاب.
- الاستعمال القرآني لكلمة: المولى.
- المشهد اللغوي.
- دلالة كلمة (الوليّ) على الإمامة السياسيّة.
- المشهد النقلي.
- شواهد دلالة كلمة الولي على الاستخلاف.
- نصّ النبيّ على ولاية الإمام من بعده.
- هويّة المولويّة الثابتة للإمام.
- المولى في اللغة بمعنى المتولّي.
- المشهد النقلي
- أدلّة القوم على استخلاف أبي بكر.

معاني كلمة: (مولى) ودلالاتها على الإمامة السياسية

من خلال استعراض صيغ حديث الغدير الصحيح والصريح والمتفق عليه يتجلى لكلمة (مولى) معنيان:

أحدهما: الأولى. وهو ما نستوحيه من قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «يا بريدة ألسْتُ أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قلت: بلى يا رسول الله. قال: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ». قال العلامة شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيح على شرط الشيخين»^(١).

ثانيهما: الولي. وهو ما نستوحيه من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مَوْلَايَ وَأَنَا وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ: مَنْ كُنْتُ وَلِيًّا فَهَذَا وَلِيٌّ». قال الطحاوي: «رجاله ثقات رجال الشيخين»^(٢).

إن كلا المعنيين يثبتان الإمامة السياسيّة للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام بشكل واضح وصريح؛ لذا سوف نفصّل الكلام في دلالة كلّ معنى على المطلوب إثباته.

دلالة كلمة: (الأولى) على الإمامة السياسيّة

إنّ المتدبّر في أصل حديث الغدير والزيادات التي سبقتة يعرف أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بيّن مراده من كلمة: (مولى)، ومع بيانه يكون الرجوع إلى اللغة - أو غيرها - مصادرة لمراده صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مصدر سابق: ج ٣٨، ص ٣٢. الرواية (٢٢٩٤٥).

(٢) مشكل الآثار للإمام الطحاوي، مصدر سابق: ج ٥، ص ١٨.

توضيح ذلك: لقد ورد في أحاديث صحيحة أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَخَذَ إِقْرَاراً مِنَ الْجَمْعِ الَّذِي كَانَ حَاضِراً فِي غَدِيرِ خَمٍّ عَلَى أَنَّهُ أَوْلَى بِهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ فَرَّعَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ: (فَمَنْ كُنْتَ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ)، وَمِنْ تِلْكَ الْمَوَارِدِ: الْمَوْرِدِ الْأَوَّلِ: رَوَى أَبُو يَعْلَى الْمُوصِلِيُّ بِسَنَدِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى: «قَالَ شَهِدْتُ عَلِيّاً فِي الرَّحْبَةِ يَنَاشِدُ النَّاسَ أَنْشُدَ اللهُ مِنْ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي يَوْمِ غَدِيرِ خَمٍّ: مَنْ كُنْتَ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ لَمَّا قَامَ فَشَهِدَ. قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ بَدْرِيّاً كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَحَدِهِمْ عَلَيْهِ سِرَاوِيلٌ، فَقَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّا سَمِعْنَا رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خَمٍّ: أَلَسْتُ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجِي أُمَّهَاتِهِمْ؟ قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: فَمَنْ كُنْتَ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادَ مِنْ عَادَاهُ»^(١). قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: «رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى وَرِجَالُهُ وَتَقْوَا»^(٢).

المورد الثاني: روى ابن ماجة في سننه عن البراء بن عازب قال: «أقبلنا مع رسول الله في حجته التي حجج، فنزل في بعض الطريق، فأمر: الصلاة جامعة، فأخذ بيد علي رضي الله عنه فقال: ألسنت أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى، قال: ألسنت أولى بكل مؤمن من نفسه؟ قالوا: بلى، قال: فهذا ولي من أنا مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»^(٣). وقد صحح هذا الحديث ناصر الدين الألباني^(٤).

المورد الثالث: روى الإمام أحمد بن حنبل بسنده عن أبي الطفيل، أنه قال: «جمع علي رضي الله تعالى عنه الناس في الرحبة، ثم قال لهم: أنشد الله كل امرئ

(١) مسند أبي يعلى، مصدر سابق: ج ١، ص ٤٢٩.

(٢) مجمع الزوائد، مصدر سابق: ج ٩، ص ١٠٥.

(٣) سنن ابن ماجة، مصدر سابق: ج ١، ص ٤٣.

(٤) صحيح سنن ابن ماجة للألباني، مصدر سابق: ج ١، ص ٥٦.

مسلم سمع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول يوم غدير خمّ ما سمع لما قام، فقام ثلاثون من الناس.

وقال أبو نعيم: فقام ناس كثير، فشهدوا حين أخذ بيده، فقال للناس: أتعلمون أيّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: نعم يا رسول الله. قال: من كنت مولاه فهذا مولاه، اللَّهُمَّ وال من والاه وعاد من عاداه. قال: فخرجت وكأنّ في نفسي شيئاً، فلقيت زيد بن أرقم، فقلت له: إنّي سمعت عليّاً رضي الله تعالى عنه يقول كذا وكذا. قال: فما تنكر! قد سمعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول ذلك»^(١). قال الهيثمي: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة وهو ثقة^(٢).

وقال الألباني: وإسناده صحيح على شرط البخاري^(٣).

وقال العلامة شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير فطر، وهو ابن خليفة، فمن رجال أصحاب السنن، وروى له البخاري مقروناً وهو ثقة»^(٤).

المورد الرابع: في مسند الإمام أحمد - أيضاً -: «يا بريدة ألسْتُ أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قلت: بلى يا رسول الله. قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه». وقد علّق العلامة شعيب الأرنؤوط عليه بقوله: «إسناده صحيح على شرط الشيخين»^(٥).

المورد الخامس: روى الحاكم في المستدرک، بسنده عن زيد بن أرقم: أنّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله قال في غدير خمّ: «يا أيّها الناس، من أولى بكم من

(١) مسند أحمد بن حنبل، مصدر سابق: ج ٤، ص ٣٧٠.

(٢) مجمع الزوائد، مصدر سابق: ج ٩، ص ١٠٤.

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٣٣١.

(٤) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مصدر سابق: ج ٣٢، ص ٥٦.

(٥) المصدر نفسه: ج ٣٨، ص ٣٢.

أنفسكم؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: أأست أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى، قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه». ثمّ علّق على الحديث بقوله: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»^(١).

المورد السادس: روى البزار بسنده عن عمرو بن ذي مرّ وسعيد بن وهب وعن زيد بن يثيع قالوا: «سمعنا عليّاً يقول: نشدت الله رجلاً سمع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول يوم غدیر خمّ لما قام، فقام ثلاثة عشر رجلاً فشهدوا أنّ رسول الله قال: أأست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: فأخذ بيد عليّ فقال: من كنت مولاه فهذا مولاه، اللهمّ وال من والاه وعاد من عاداه، وأحبّ من أحبّه، وأبغض من أبغضه، وانصر من نصره، واخذل من خذله». قال الهيثمي: «رجال الصّحيح غير فطر بن خليفة وهو ثقة»^(٢).

المورد السابع: وعن سعيد بن وهب عن زيد بن يثيع قال: «نشد عليّ عليه السلام الناس في الرحبة: من سمع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول يوم غدیر خمّ لما قام؟ قال: فقام من قبل سعيد ستّة ومن قبل زيد سبعة، فشهدوا أنّهم سمعوا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول يوم غدیر خمّ لعليّ: أليس أنا أولى بالمؤمنين؟ قالوا: بلى. قال: اللهمّ من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهمّ وال من والاه وعاد من عاداه. رواه عبد الله والبزار بنحوه أتمّ منه، وقال: عن سعيد بن وهب، لا عن زيد بن يثيع كما هنا، وقال عبد الله عن سعيد بن وهب: عن زيد بن يثيع، والظاهر: أنّ الواو سقطت والله أعلم، وإسنادهما حسن»^(٣).

المورد الثامن: في (مشكل الآثار): «عن زيد بن أرقم قال: لما رجع رسول الله وأمر

(١) المستدرک علی الصّحیحین، مصدر سابق: ج ٣، ص ٥٣٣.

(٢) مجمع الزوائد، مصدر سابق: ج ٩، ص ١٠٥.

(٣) مجمع الزوائد، مصدر سابق: ج ٩، ص ١٠٧.

بدوحات فقممن ثم قال: كأني دُعيت فأجبت^(١)، إني قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله عزّ وجلّ، وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تحلفوني وإتھما لن يتفرقا... إنّ الله عزّ وجلّ مولاي وأنا وليّ كلّ مؤمن. ثم أخذ بيد عليّ: من كنت وليّ هذا وليّته». قال الطحاوي: «رجالہ ثقات رجال الشيخين»^(٢).

المورد التاسع: في (إتحاف الخيرة المهرة): «ألستم تشهدون أنّ الله ورسوله أولى بكم من أنفسكم، وأنّ الله ورسوله مولاكم؟ قالوا: بلى. قال: فمن كان الله ورسوله مولاه فإنّ هذا مولاہ». رواه إسحاق بسند صحيح^(٣).

فتحصّل: أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله بعد أن أخذ منهم الشهادة على أنّه الأولى بهم من أنفسهم، أخذ بيد الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام. وقال: من كنت مولاہ فهذا مولاہ.

ومعنى ذلك: أنّ الولاية المنصوصة للإمام عليّ عليه السلام في حديث الغدير متفرّعة على ولاية الرسول المنصوص عليها والمبيّن معناها في قوله تعالى: ﴿أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ (الأحزاب: ٦).

عموم الأولوية في آية الأحزاب

إنّ الأولوية في آية سورة الأحزاب عامّة؛ لأنّ متعلّقها محذوف، وهذا ما صرّح به جملة من علماء ومفسّري المسلمين:

١ - قال ابن جرير الطبري: «يقول تعالى ذكره: النبيّ محمّد أولى بالمؤمنين، يقول: أحقّ بالمؤمنين به من أنفسهم، أن يحكم فيهم بما يشاء من حكم، فيجوز

(١) هذه العبارة تدلّ على أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله يتكلّم عن فترة ما بعد وفاته. (منه دام ظلّه).

(٢) مشكل الآثار، مصدر سابق: ج ٥، ص ١٨.

(٣) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، مصدر سابق: ج ٧، ص ٢١٠.

ذلك عليهم»^(١). أي: إن كلَّ حكم صدر من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي مَوْءِنٍ؛ سواء أكان عاماً أم خاصاً، دينياً أم سياسياً فإنه يجري على المؤمن، وهو مقدّم على حكم الشخص نفسه.

٢ - وقال ابن كثير الدمشقي: «قد علم الله تعالى شفقة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على أمته ونصحه لهم فجعله أولى بهم من أنفسهم، وحكمه فيهم كان مقدّماً على اختيارهم لأنفسهم»^(٢).

٣ - وقال البيضاوي: «التَّيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ»، في الأمور كلّها فإنه لا يأمرهم ولا يرضى منهم إلا بما فيه صلاحهم ونجاحهم، بخلاف النفس، فلذلك أطلق فيجب عليهم أن يكون أحبَّ إليهم من أنفسهم، وأمره أنفذ عليهم من أمرها، وشفقتهم عليه أتم من شفقتهم»^(٣).

٤ - وقال البغوي الشافعي: «التَّيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ»؛ يعني: من بعضهم ببعض في نفوذ حكمه فيهم ووجوب طاعته عليهم. وقال ابن عباس وعطاء: يعني إذا دعاهم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ودعتهم أنفسهم إلى شيء، كانت طاعة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أولى بهم من أنفسهم»^(٤).

٥ - وقال النسفي: «التَّيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ»؛ أي: أحقَّ بهم في كلّ شيء من أمور الدين والدنيا، وحكمه أنفذ عليهم من حكمها، فعليهم أن يبذلوا أنفسهم دونه ويجعلوها فداءه»^(٥).

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مصدر سابق: ج ٢١، ص ١٤٦.

(٢) تفسير القرآن العظيم، مصدر سابق: ج ٣، ص ٤٧٦.

(٣) تفسير البيضاوي، دار الفكر، بيروت: ج ٤، ص ٣٦٤.

(٤) معالم التأويل في تفسير القرآن، للبغوي الشافعي، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، دار المعرفة، بيروت: ج ٣، ص ٥٠٧.

(٥) تفسير النسفي، المسمّى: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، لعبد الله بن أحمد بن محمد

٦ - قال الشوكاني: «**التَّيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ**»؛ أي: هو أحقّ بهم في كلّ أمور الدين والدنيا وأولى بهم من أنفسهم فضلاً عن أن يكون أولى بهم من غيرهم، فيجب عليهم أن يؤثروه بما أَرَادَهُ من أموالهم وإن كانوا محتاجين إليها، ويجب عليهم أن يحبّوه زيادة على حبّهم أنفسهم، ويجب عليهم أن يقدّموا حكمه عليهم على حكمهم لأنفسهم، وبالجملة فإذا دعاهم النبيّ لشيء ودعتهم أنفسهم إلى غيره، وجب عليهم أن يقدّموا ما دعاهم إليه ويؤخّروا ما دعتهم أنفسهم إليه، ويجب عليهم أن يطيعوه طاعتهم لأنفسهم ويقدموا طاعته على ما تميل إليه أنفسهم وتطلبه خواطرهم»^(١).

٧ - وقال الألويسي: «أي: أحقّ وأقرب إليهم أو أشدّ ولاية ونصرة لهم منها، فإنّه عليه الصلاة والسلام لا يأمرهم ولا يرضى منهم إلّا بما فيه صلاحهم ونجاحهم، بخلاف النفس فإنّها إمّا أمارة بالسوء وحالها ظاهر، أو لا فقد تجهل بعض المصالح وتخفى عليها بعض المنافع، وأطلقت الأولويّة ليفيد الكلام أولويّته عليه الصلاة والسلام في جميع الأمور، ويعلم من كونه صلّى الله عليه وسلّم أولى بهم من أنفسهم كونه عليه الصلاة والسلام أولى بهم من كلّ الناس. وقد أخرج البخاري وغيره عن أبي هريرة عنه صلّى الله عليه وسلّم أنّه قال: ما من مؤمن إلّا وأنا أولى الناس به في الدنيا والآخرة... الخ»^(٢).

٨ - وقال الخطيب الشربيني: «ولمّا نهى تعالى عن التّبنيّ وكان النبيّ صلّى الله

النسفي، ضبط وتخرّيج: الشيخ زكريّا عميرات، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ: ج ٢، ص ٣٣٥.

(١) فتح القدير الجامع بين فنيّ الرواية والدراية من علم التفسير، تأليف: محمّد بن عليّ بن محمّد الشوكاني، الناشر: عالم الكتب: ج ٤، ص ٢٦١.

(٢) روح المعاني، للألويسي، مصدر سابق: ١٤١٥هـ: ج ١١، ص ١٤٩.

عليه وسلّم قد تبني زيد بن الحارثة مولاه لما اختاره على أبيه وعمّه كما مرّ، عللّ تعالى النهي فيه بالخصوص بقوله تعالى دالّاً على أنّ الأمر أعظم من ذلك... أولى بالمؤمنين؛ أي: الراسخين في الإيمان فغيرهم أولى، في كلّ شيء من أمور الدين والدنيا، لما حازه من الحضرة الربانيّة من أنفسهم فضلاً عن آبائهم في نفوذ حكمه فيهم ووجوب طاعته عليهم^(١).

٩ - وقال ابن الجوزي: «قوله تعالى: ﴿التَّيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾؛ أي: أحقّ، فله أن يحكم فيهم بما يشاء. قال ابن عباس: إذا دعاهم إلى شيء، ودعتهم أنفسهم إلى شيء، كانت طاعته أولى من طاعة أنفسهم، وهذا صحيح، فإنّ أنفسهم تدعوهم إلى ما فيه هلاكهم، والرسول عليه السلام يدعوهم إلى ما فيه نجاتهم»^(٢).

فتحصّل: أنّ الآية الكريمة تثبت للنبيّ صلّى الله عليه وآله مقام الأولويّة في التصرف في شؤون الغير مطلقاً.

وبما ذكرنا من روايات صحيحة يثبت أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله قد أعطى هذا المقام للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام - دون غيره من الصحابة - في يوم غدیر خمّ، فيكون عليه السلام أولى بالمؤمنين بعد رسول الله صلّى الله عليه

(١) السراج المنير، محمّد بن أحمد المعروف بالخطيب الشربيني، تخريج وتعليق: أحمد عزّ وعناية الدمشقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ: ج ٥، ص ٣١٨.

(٢) زاد المسير في علم التفسير، للإمام أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن عليّ بن محمّد الجوزي القرشي البغدادي، حقّقه وكتب هوامشه: محمّد بن عبد الرحمن عبد الله، دكتوراه في علوم القرآن، أستاذ بكلية الدراسات الإسلاميّة بالأزهر، خرّج أحاديثه: أبو هاجر السعيد بن بسبوني زغلول، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ: ج ٦، ص ١٨٢.

وآله من أنفسهم^(١) وأحقّ بهم في كلّ شيء من أمور الدين والدنيا، وحكمه أنفذ عليهم من حكمهم، فإذا دعاهم لشيء ودعتهم أنفسهم إلى غيره وجب عليهم أن يقدّموا ما دعاهم إليه ويؤخّروا ما دعتهم أنفسهم إليه، ويجب عليهم أن يطيعوه طاعتهم لأنفسهم ويقدموا طاعته على ما تميل إليه أنفسهم، وهذا هو مقتضى التفريع.

بل حتّى لو لم تكن الفاء موجودة - كما في بعض النصوص - فإنّ الكلام اللاحق مترتب على السابق ومتطابق معه، وإلا لكان الأخذ بالإقرار منهم لغواً، وحاشا النبيّ - صلّى الله عليه وآله - أن يقول لغواً.

بعبارة أخرى: من الأصول المعتمدة عند أهل اللغة في محاوراتهم: أنّه إذا أورد شخصٌ جملةً صريحةً في معنى، ثمّ عطف عليها كلاماً محتملاً لما تقدّم التصريح به لغيره، لم يجوز أن يريد بالمحتمل إلاّ المعنى الأوّل.

وعندما نقول: (بكلام محتمل)، فلا يعني أنّ هناك احتمالاً للمعنى آخر وأنّ الكلمة ليست نصّاً لا يحتمل سوى معنى واحداً، بل المقصود أنّ الكلمة بتركيبها أطلقت في اللغة على المعنى الآخر، فهي محتملة له من جهة وجود استعمال لها في اللغة، فكلمة عين في قولك: (شربت من عين صافية)، لا يحتمل فيها إرادة غير العين النابعة وإن كانت كلمة (عين) أطلقت على الباصرة أيضاً، ومقصودنا هنا نفس هذا الأمر، لا أنّ العبارة ليست نصّاً في الاستخلاف.

فلو أقبل أحد على قوم وقال: أستم عارفين بابني محمّد؟ فقالوا: بلى، فقال: (فاشهدوا أنّي وهبت ابني داري)، لم يجوز أن يريد بقوله (ابني) إلاّ ابنه محمّداً لا غيره من أبنائه، وإلاّ كان كلامه الأوّل لغواً خارجاً عن أصول أهل اللغة.

(١) إنّ مقام الأولوية ثابت للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام بعد وفاة رسول الله صلّى الله عليه وآله؛ إذ لا مجال وموضوع لها مع وجوده صلّى الله عليه وآله.

ونحن في حديث الغدير نقول: إن لزوم التطابق وعدم اللغوية يقتضي أن يكون المولى في قوله: (فمن كنت مولاه فعليّ مولاه)، نفس المعنى الأوّل أي: الأولوية بالتصرّف، وكما أنّ الأولوية في التصرف للنبيّ صلّى الله عليه وآله في الآية كانت مطلقة وبلا حدود، فإنّها في حديث الغدير - أيضاً - مطلقة وبلا حدود، فيثبت أنّ كلّ ما كان أمر النبيّ صلّى الله عليه وآله فيه نافذاً فإنّ أمر الإمام عليّ عليه السلام فيه نافذ.
فظهر ممّا تقدّم أمران:

الأوّل: أنّ هناك تطابقاً في المعنى بين ما ذكره النبيّ صلّى الله عليه وآله في صدر الحديث وما ذكره في التفرّيع، وحيث إنّ ما ذكر أولاً نصّ في الأولوية المطلقة كان ما ذكر ثانياً نصّاً فيها كذلك.

الثاني: أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله بيّن معنى كلمة (مولى) في قوله: (فمن كنت مولاه فعليّ مولاه) بالأولى، ومع بيانه لا تُسأل اللغة عنه.

الاستعمال القرآني لكلمة: (المولى)

لقد استعمل القرآن الكريم كلمة: (المولى) بمعنى الأولى، كما في قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ (الحديد: ١٥). أي: أولى بكم.

قال الطبري في تفسيره: «وقوله: ﴿هِيَ مَوْلَاكُمْ﴾ (الحديد: ١٥)، يقول: النار أولى بكم»^(١).

وقال القيسي في (الهداية إلى بلوغ النهاية): «﴿هِيَ مَوْلَاكُمْ﴾ أي: النار أولى بكم»^(٢).

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مصدر سابق: ج ٢٧، ص ٢٩٧.

(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية، لأبي محمد مكّي القيسي المتوفّي ٤٣٧ من الهجرة، مجموعة رسائل

وقال السمعاني في تفسيره: «وقوله: ﴿هِيَ مَوْلَاكُمْ﴾ أي: النار أولى بكم»^(١).
وقال البغوي في (معالم التنزيل): «﴿مَأْوَاكُمْ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ﴾ (الحديد: ١٥)، صاحبكم وأولى بكم؛ لما أسلفتم من الذنوب»^(٢).
وقال ابن الجوزي في (زاد المسير): «﴿هِيَ مَوْلَاكُمْ﴾، قال أبو عبيدة أي: أولى بكم»^(٣).

وقال القرطبي في (الجامع لأحكام القرآن): «﴿مَأْوَاكُمْ النَّارُ﴾ أي: مقامكم ومنزلكم. ﴿هِيَ مَوْلَاكُمْ﴾ أي: أولى بكم، والمولى: مَنْ يتولَّى مصالح الإنسان، ثم استعمل فيمن كان ملازماً للشيء. وقيل: أي: النار تملك أمرهم»^(٤). وما ذكره على نحو القيل لا يختلف عن معنى الأولى بالتصريف الدالّ دلالة واضحة على الإمامة السياسيّة.

وقال ابن كثير الدمشقي في تفسيره: «﴿هِيَ مَوْلَاكُمْ﴾؛ أي: هي أولى بكم من كلّ منزل؛ على كفركم وارتيابكم وبئس المصير»^(٥).
وقال الشوكاني في (فتح القدير): «﴿هِيَ مَوْلَاكُمْ﴾ أي: هي أولى بكم، والمولى في الأصل: مَنْ يتولَّى مصالح الإنسان»^(٦).

وفي (التفسير الميسر) - إعداد نخبة من العلماء السائرين على نهج الشيخ محمد بن عبد الوهّاب -: «فاليوم لا يُقبل من أحد منكم أيّها المنافقون عوض

جامعيّة: ج ١١، ص ٧٣٢٠.

(١) تفسير السمعاني، مصدر سابق: ج ٥، ص ٣٧١.

(٢) معالم التنزيل في تفسير القرآن، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢٩٤.

(٣) زاد المسير في علم التفسير، مصدر سابق: ج ٨، ص ١٦٧.

(٤) الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق: ج ١٧، ص ٢٤٨.

(٥) تفسير القرآن العظيم، مصدر سابق: ج ١٣، ص ٤٢١.

(٦) فتح القدير، مصدر سابق: ج ٥، ص ٢٢٧.

ليفندي به من عذاب الله ولا من الذين كفروا بالله ورسوله، مصيركم جميعاً النار، هي أولى بكم منكم بمنزل»^(١).

وقال أبو بكر الجزائري في (أيسر التفاسير): «﴿مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ﴾ أي: مستقرّكم ومكان إيوائكم النار، وهي أولى بكم؛ لخبث نفوسكم»^(٢).
وقال الشيخ المفيد: «يريد - جلّ اسمه -: هي أولى بكم؛ على ما جاء في التفسير، وذكره أهل اللغة المحققون»^(٣).

وقال الشيخ الطوسي: «﴿النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ﴾، أي: هي أولى بكم»^(٤).
فتحصّل: أنّ القرآن الكريم استعمل كلمة (المولى) بمعنى: الأولى في التصرف.

المشهد اللغوي

لقد استعملت كلمة (المولى) بمعنى الأولى في أقوال اللغويين، فجاء في اللغة قول الأخطل في يزيد بن معاوية:
فأصبحت مولاها من الناس بعده
وأحرى قريش أن يهاب ويحمدا^(٥)

(١) التفسير الميسر، مصدر سابق: ص ٥٣٩.

(٢) أيسر التفاسير لكلام العليّ الكبير، تأليف: أبي بكر جابر الجزائري الواعظ بالمسجد النبوي الشريف، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة: ج ٥، ص ٢٦٦.

(٣) أقسام المولى، تأليف: الإمام الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان، ابن المعلم أبي عبد الله العكبري البغدادي، تحقيق: الشيخ مهدي نجف، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ: ص ٣٧.

(٤) التبيان في تفسير القرآن، تأليف: شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العامل، الناشر: مكتب الاعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ: ج ٨، ص ٥٢٧.

(٥) الشافي في الإمامة، للشريف المرتضى عليّ بن الحسين الموسوي قدّس سرّه، حقّقه وعلّق عليه: السيّد عبد الزهراء الحسيني الخطيب، راجعه: السيّد فاضل الميلاني، مؤسسة

فخاطبه بلفظ (مولى) من جهة أنّه الأولى بالأمر.

وقد قال ابن البطريق الحلّي في (عمدة عيون صحاح الأخبار): «إنّ هذا البيت أوردته في مدح عبد الملك بن مروان، وكلاهما محتملان؛ فقد كان الأخطل نديماً لهما»^(١).

وقال الراغب الإصفهاني: «والولاية (بفتح الواو): النصر، والولاية (بكسر الواو): تويّ الأمر، وقيل: الولاية والولاية (بكسر الواو وفتحها) نحو: الدلالة والدلالة (بكسر الدال وفتحها) وحقيقته: تويّ الأمر. والويّ والمولى يستعملان في ذلك»^(٢).

وقال في (مختار الصحاح): «وكَلَّ من ولي أمر واحد فهو وليّه»^(٣)،

وقال ابن الأثير: «وكَلَّ من ولي أمراً أو قام به فهو مولاه ووليّه»^(٤).

وسياتي - عند استعراض الشبهات التي أثرت حول دلالة حديث الغدير على الإمامة السياسيّة للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام - المزيد من كلمات اللغويين الدالّة أنّ كلمة (مولى) تستعمل في اللغة العربيّة بمعنى: الأولى.

دلالة كلمة: (الوليّ) على الإمامة السياسيّة

إنّ كلمتي (المولى والوليّ) يستعملان في لغة العرب بمعنى واحد؛ قال ابن منظور: «والوليّ والمولى واحدٌ في كلام العرب. قال أبو منصور: ومن هذا قول سيّدنا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: إيما امرأة نُكحت بغير إذن مولاها. ورواه

الصادق للطباعة والنشر، طهران - إيران، ١٤٠٧ هـ: ج ٢، ص ٢٧٠.

(١) عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار، مصدر سابق: ص ١١٢.

(٢) المفردات في غريب القرآن، مصدر سابق: ص ٥٣٣.

(٣) مختار الصحاح، مصدر سابق: ص ٣٧٦.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، مصدر سابق: ج ٥، ص ٢٢٨.

بعضهم: بغير إذن وليها، لأنهما بمعنى واحد. وروى ابن سلام عن يونس قال: المولى له مواضع في كلام العرب؛ منها: المولى في الدين، وهو الولي؛ وذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بَأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ (محمد: ١١)، أي: لا ولي لهم، ومنه قول سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ، فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ. أي: مَنْ كُنْتُ وَلِيَّهِ... وقول عمر لعلي: أصبحت مولى كل مؤمن، أي: ولي كل مؤمن^(١).

وقد عبّر النبي صلى الله عليه وآله - في يوم الغدير - عن الإمام علي عليه السلام بأنه ولي، كما في الرواية التي نقلها النسائي بسنده إلى زيد بن أرقم أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال في غدير خم: (إِنَّ اللَّهَ مَوْلَايَ وَأَنَا وَلِيٌّ كُلِّ مُؤْمِنٍ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ فَقَالَ: مَنْ كُنْتُ وَلِيَّهِ فَهَذَا وَلِيَّهِ)^(٢). وقد علّق الداني على الخبر بقوله: «إسناده صحيح»^(٣). وحيث إنّ كلمة المولى والولي تستعملهما العرب بمعنى واحد كما شهدت به كلمات اللغويين والمفسرين فإن مقتضى التطابق بين الإقرار والإيجاب إرادة الأولوية بالتصريف.

ومما يعزز هذا الرأي أنّ نفس الإقرار الموجود في حديث الغدير والتعبير بكلمة (الولي) مع إرادة الأولى والذي يقوم بالأمر، جاء في قضية سرية اليمن أيضاً، حيث اعترض بعض الصحابة على تصريف الإمام علي عليه السلام في

(١) لسان العرب، مصدر سابق: ج ١٥، ص ٤٠١.

(٢) فضائل الصحابة، للإمام الحافظ الحجة أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب المعروف بالنسائي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان: ص ١٥. السنن الكبرى، مصدر سابق: ج ٥، ص ٤٥.

(٣) خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، تحقيق: الداني بن منير آل زهوي، مصدر سابق: ص ٧٤، حاشية (٨٠).

أخذ جارية لنفسه من الغنائم والسبي، فقد روى الترمذي في سننه وصحَّح الألباني حديثه في صحيح سنن الترمذي^(١) عن عمران بن حصين، قال: «بعث رسول الله جيشاً، واستعمل عليهم عليّ بن أبي طالب، فمضى في السريّة، فأصاب جارية فأنكروا عليه، وتعاقد أربعة من أصحاب رسول الله فقالوا: إذا لقينا رسول الله أخبرناه بما صنع عليّ.. فلما قدمت السريّة سلّموا على النبيّ، فقام أحد الأربعة فقال: يا رسول الله! ألم تر إلى عليّ بن أبي طالب صنع كذا وكذا؟ ثمّ قام الثاني فقال مثل مقالته، فأعرض عنه، ثمّ قام إليه الثالث فقال مثل مقالته فأعرض عنه، ثمّ قام الرابع فقال مثل ما قالوا، فأقبل إليه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم والغضب يُعرف في وجهه فقال: ما تريدون من عليّ، ما تريدون من عليّ، ما تريدون من عليّ، إنّ عليّاً منّي وأنا منه، وهو وليّ كلّ مؤمن من بعدي»^(٢).

وهذا اعتراض منهم على تصرّف بدَرَ من الإمام عليّ عليه السلام، ولم يكونوا يرون أنّ له أولويّة في التصرّف.

وروى أحمد في مسنده «عن ابن بريدة عن أبيه: أنّه مرّ على مجلس وهم يتناولون من عليّ، فوقف عليهم، فقال: إنّّه قد كان في نفسي علىّ شيء، وكان خالد بن الوليد كذلك، فبعثني رسول الله في سريّة عليها عليّ، وأصبنا سبياً، قال: فأخذ عليّ جارية من الخمس لنفسه، فقال خالد بن الوليد: دونك. قال: فلما قدمنا على النبيّ صلّى الله عليه وسلّم جعلت أحدثه بما كان ثمّ قلت: إنّ عليّاً أخذ جارية من الخمس. قال: وكنت رجلاً مكباباً. قال: فرفعت رأسي فإذا وجه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قد تغيّر فقال: من كنت وليّه فعليّ وليّه»^(٣). قال

(١) صحيح سنن الترمذي، مصدر سابق: ج ٣، ص ٥٢١.

(٢) سنن الترمذي، مصدر سابق: ج ٥، ص ٢٩٧.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، مصدر سابق: ج ٥، ص ٣٥٨.

الألباني: «وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين أو مسلم»^(١).
 وأما ما يؤكد أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله قد أخذ من المعترضين على تصرّف الإمام عليّ عليه السلام نفس الإقرار الذي أخذه في حديث الغدير والمتضمّن أنّه أولى بالمؤمنين من أنفسهم: ما رواه النسائي والحاكم النيسابوري وأحمد بن حنبل عن ابن عباس، عن بريدة قال: «خرجت مع عليّ رضي الله عنه إلى اليمن فرأيت منه جفوة، فقدمت على النبيّ فذكرت عليّاً فتنقّصته، فجعل رسول الله يتغيّر وجهه، فقال: يا بريدة! ألسْتُ أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قلت: بلى يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه»^(٢).

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»^(٣). وقال الألباني: «هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وتصحيح الحاكم على شرط مسلم قصور»^(٤). وقال ابن كثير: «وهذا إسناد جيّد قويّ، رجاله كلّهم ثقات»^(٥). فتحصّل: أنّه سواء أكانت الكلمة الواردة بلفظ (مولى) أو (وليّ)، فالمقصود هو معنى واحد، وهو الذي يلي الأمر ويتصرّف فيه.

المشهد النقلي

لقد عبّر النبيّ صلّى الله عليه وآله عن الإمام عليّ عليه السلام بأنّه وليّ وأنّه مولى، فقال: (فمن كنت مولاه فعليّ مولاه)، وقال أيضاً: (فمن كنت وليّه فعليّ

-
- (١) سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٣٣٧.
 (٢) مسند أحمد بن حنبل، مصدر سابق: ج ٥، ص ٣٤٧؛ خصائص أمير المؤمنين، مصدر سابق: ص ٩٤؛ المستدرک على الصحيحين، مصدر سابق: ج ٣، ص ١١٠.
 (٣) المستدرک على الصحيحين، مصدر سابق: ج ٣، ص ١١٠.
 (٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٣٣٦.
 (٥) البداية والنهاية، مصدر سابق: ج ٥، ص ٢٢٨.

وليّه)؛ لأنّها في الاستعمال اللغوي بمعنى واحد:

المورد الأوّل: في (شرح مشكل الآثار) للإمام الطحاوي، «عن زيد بن أرقم قال: لما رجع رسول الله عن حجّة الوداع ونزل بغدير خمّ أمر بدوحات فقممن.. كأني دعيت فأجبت، إني قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله عزّ وجلّ وعترتي أهل بيتي فانظروا.. ثمّ قال: إنّ الله عزّ وجلّ مولاي وأنا وليّ كلّ مؤمن، ثمّ أخذ بيد علي فقال: من كنت وليّه فهذا وليّه. اللّهُمّ وال من والاه وعاد من عاداه. فقلت لزيد: سمعته من رسول الله؟ فقال: ما كان في الدوحات أحد إلّا رآه بعينه وسمعه بأذنيه. قال أبو جعفر: فهذا الحديث صحيح الإسناد لا طعن لأحدٍ في أحدٍ من رواته، كان رسول الله لعليّ بغدير خمّ في رجوعه من حجّه إلى المدينة لا في خروجه لحجّه إلى المدينة».

وقد علّق العلامة شعيب الأرنؤوط على الخبر بقوله: «رجال ثقاة رجال الشيخين إلّا أنّ حبيب بن أبي ثابت مدلس وقد عنعن لكن تابعه فطر بن خليفة عند المؤلّف فالحديث صحيح»^(١). ويقول أيضاً: «إسناده حسن غير فطر بن خليفة وهو صدوق..»^(٢). وقال أيضاً: «وهذا حديثٌ حسن صحيح»^(٣).

المورد الثاني: في المستخرج من الأحاديث المختارة: «قال عليّ رضي الله عنه: أنشد الله من سمع النبيّ يقول يوم غدِير خمّ: الله وليّ وأنا وليّ المؤمنين، من كنت مولاه فعليّ مولاه». قال: «إسناده صحيح»^(٤).

(١) شرح مشكل الآثار للإمام الطحاوي، مصدر سابق: ج ٥، ص ١٨.

(٢) صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط: ج ١٥، ص ٣٧٦.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٧٧.

(٤) الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة ممّا لم يخرجه البخاري ومسلم

في صحيحيهما، مصدر سابق: ج ٢، ص ١٠٦.

وقال ابن كثير في البداية والنهاية: «قال شيخنا أبو عبد الله الذهبي وهذا حديث صحيح». وقد علق محقق الكتاب على الخبر بقوله: «أخرج هذا الحديث الحاكم في المستدرک من طريق، وقال: هذا حديث صحيح ووافقه الذهبي»^(١).
فنفس الولاية الثابتة لله على الناس، ثبتت لرسوله صلى الله عليه وآله على الناس، وثبتت للإمام عليّ بعد رسول الله على الناس.

ولا يمكن تفسير ولاية الله على الناس بالمحبة والنصرة؛ قال تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (البقرة: ٢٥٧)، وقال أيضاً: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ (الشورى: ٩)، فليس المقصود هو المحبة، بل التدبير والإدارة والولاية السياسيّة.

المورد الثالث: في (خصائص أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب) للإمام الحافظ النسائي، باب قول النبيّ: «ثم قال: إن الله مولاي وأنا وليّ كلّ مؤمن. ثمّ إنّه أخذ بيد عليّ رضي الله عنه فقال: من كنت وليّته فهذا وليّته، اللهمّ وال من والاه وعاد من عاداه». قال المحقق الداني: «إسناده صحيح». ثمّ قال: «أخرجه أحمد وابن حبان والبرّار والطبراني وابن أبي عاصم في السنّة والهيثمي في مجمع الزوائد»^(٢).

إذن، اللغة والنصوص دالة على أنّ المولى والوليّ بمعنى واحد، وقد مرّ أنّ الوليّ - هنا - بمعنى: الأولى بالتصرّف مطلقاً. فهذه الصيغة أيضاً تثبت الإمامة السياسيّة للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

فتحصّل: أنّ حديث الغدير بصيغته يثبت الإمامة السياسيّة للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

شواهد دلالة كلمة الوليّ على الاستخلاف

من الشواهد التي تدلّ على أنّ كلمة الولي تستعمل في الإمامة السياسيّة:

(١) البداية والنهاية، تحقيق: الدكتور التركي، مصدر سابق: ج٧، ص ٦٦٨.

(٢) خصائص أمير المؤمنين، تحقيق: الداني، مصدر سابق: ص ٩٣.

استعمال من تعتقد مدرسة الخلفاء بأنهم الأفضل بعد رسول الله - أعني: أبا بكر وعمر - لها في هذا المعنى. فالشيخان - وغيرهما - كانا عندما يُطلقان كلمة الولي لا يقصدان بها إلا الزعامة السياسيّة، دون المحبّة أو النصرة.

المورد الأوّل: قال ابن كثير في (البداية والنهاية): «لما بويع أبو بكر في السقيفة وكان الغد، جلس أبو بكر على المنبر فقام عمر فتكلّم قبل أبي بكر.. ثمّ تكلم أبو بكر فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله، ثمّ قال: أما بعد أيّها الناس فإنّي قد وُلّيت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني». وقد علّق ابن كثير على الخبر بقوله: «وهذا إسنادٌ صحيح»^(١).

المورد الثاني: في (معارج القبول) للعلامة الحكّمي: «ثمّ تكلم أبو بكر فحمد الله وأثنى عليه، قال: أيّها الناس فإنّي قد وُلّيت عليكم ولست بخيركم»، قال المعلّق: «في سيرة ابن هشام بسند متصل، وقد صرح ابن إسحاق بالحديث وأخرجه عبد الرزاق في المصنّف بسند صحيح، وخلاصة القول أنّ الحديث صحيح»^(٢).

المورد الثالث: في (مختصر سيرة الرسول) للشيخ محمّد بن عبد الوهّاب: «ثمّ تكلم أبو بكر رضي الله عنه، فحمد الله وأثنى عليه بالذي هو أهله، ثمّ قال: أما بعد، أيّها الناس، فإنّي قد وُلّيت عليكم ولست بخيركم..»^(٣).

(١) البداية والنهاية، مصدر سابق: ج ٥، ص ٢٦٩.

(٢) معارج القبول بشرح سلّم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد، للشيخ العلامة الحكّمي المتوفّي ١٣٧٧ من الهجرة، حقّقه وعلّق عليه: محمّد صبحي حلاق، دار ابن الجوزي، الطبعة السابعة، ١٤٣١ من الهجرة: ج ٣، ص ١٣٢٣.

(٣) مختصر سيرة الرسول، للشيخ محمّد بن عبد الوهّاب، دار الكتاب السعودي، ١٤٢٢ هـ: ص ١٨٢.

المورد الرابع: في (المصنّف) للإمام ابن أبي شيبية: «أنّ أبا بكر حين حضره الموت أرسل إلى عمر يستخلفه، فقال الناس: تستخلف علينا فظّاً غليظاً، ولو قد ولينا كان أفضّ وأغلظ^(١)، فما تقول لرّبك إذا لقيتَه وقد استخلفت علينا عمر؟!...»^(٢). فمرادهم من: (إذا ولينا) أي: إذا تزعمنا سياسياً.

المورد الخامس: في (السنة) لأبي بكر الخلال: «أنّ أبا بكر لما حضره الموت أرسل على عمر يستخلفه، فقال الناس: تستخلف علينا عمر فظّاً غليظاً، فلو قد ولينا كان أفضّ وأغلظ^(٣)».

(ولينا) أي: تسلّم السلطة السياسيّة. وهذا هو المعنى الذي فهمه ابن تيميّة من الخبر، ولهذا فسّر (ولينا) بـ (ولّيت علينا)، أي: جعلته علينا والياً وولياً وقائداً وإماماً وخليفة^(٤)، كما في (منهاج السنة) حيث قال: «ولهذا لما استخلفه أبو بكر كره خلافته طائفة حتى قال له طلحة: ما تقول لرّبك إذا ولّيت علينا فظّاً غليظاً؟!»^(٥).

(١) الملفت في هذه الرواية أنّ الناس ترفض أن يتولّى عليهم عمر لأنّه باعقادهم فظّاً غليظاً، وهذه الصفات كما نصّ القرآن الكريم موجبة لانفضاض الناس عنه؛ قال تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ (آل عمران: ١٥٩). ومع هذا الاعتقاد الجماهيري بعمر ينكشف بطلان قول البعض بأنّ الأُمَّة أجمعت على خلافته. (منه دام ظلّه).

(٢) المصنّف، لابن أبي شيبية، مصدر سابق: ج ٨، ص ٥٧٤.

(٣) السنة، لأبي بكر الخلال، مصدر سابق: ج ١، ص ٢٧٥.

(٤) انظر: منهاج السنة، مصدر سابق: ج ٣، ص ٦١٠.

(٥) منهاج السنة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٣٤٠.

إنّ لابن تيميّة عبارة في حقّ الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام تقشعرّ منها الأبدان، وتكشف عن مدى بغض هذا الرجل لمولى الموحّدين وباب مدينة علم النبيّ صلّى الله عليه وآله، منها قوله: «ولم يكن بينه - أي: بين الإمام عليّ - وبين أحد عداوة لا عداوة نسب ولا عداوة إسلام بأن يقول القائل قتل أفرابهم في الجاهلية، بل لم يعرف أنّ عليّاً كان يبغضه

المورد السادس: في (ضعيف تاريخ الطبري): «أنَّ عمر - بعد أن تولَّى الخلافة - خطب فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثمَّ ذكَّر الناس بالله عزَّ وجلَّ واليوم الآخر ثمَّ قال: أيُّها الناس إنِّي قد وُئيت عليكم»^(١).
وهذه الرواية مرسلة، والإرسال ليس دليلاً على ضعف الخبر وعدم صحَّته، وإنَّها لا دليل على الصحَّة.

المورد السابع: في (سير أعلام النبلاء): «قيل لعمر: لو عهدت يا أمير المؤمنين؟»^(٢) قال: لو أدركت أبا عبيدة ثمَّ وُئيت^(٣) ثمَّ قدمت على ربِّي فقال لي: لم استخلفت؟ لقلت: سمعت عبدك وخليتك يقول: لكلِّ أمة أمين، وإنَّ أمين هذه الأمة أبو عبيدة^(٤)، ولو أدركت خالد بن الوليد ثمَّ وُئيت فقدمت على ربِّي لقلت:

الكفَّار والمنافقون، فإذا كان أهل الحقِّ مع عليٍّ وأهل الباطل مع عليٍّ..» (المصدر أعلاه).
إنَّ ابن تيمية يعتقد أنَّ الإمام لم يقتل أحداً من كفَّار قريش لأنَّه لم يشترك في الحروب! وهذه مخالفة صريحة لمسلّمات التاريخ. وكذلك يعتقد أنَّه مع جماعة الحقِّ والباطل! وهذه مخالفة صريحة لكلمات النبي صلَّى الله عليه وآله والتي منها: (عليّ مع الحقِّ والحق مع عليّ).
إنَّ هذه العبارة وأمثالها تكشف عن البغض الدفين الذي يضمّره ابن تيمية للإمام عليٍّ عليه السلام، ذلك البغض الذي يعرب عنه بطريقة علمية ممنهجة. (منه دام ظلّه).
(١) ضعيف تاريخ الطبري، تحقيق: البرزنجي ومحمّد صبحي حلاق، دار ابن كثير، دمشق بيروت: ج ٨، ص ٤٣١.

(٢) لماذا عندما يريد أن يعهد النبي الأكرم صلَّى الله عليه وآله للإمام عليٍّ بن أبي طالب تفسَّر القضية على أنَّها عدم احترام لقدسية الصحابة ووعيتهم، ولكن عندما يريد عمر أن يعهد وينصَّ على الخليفة من بعده لا يوجد فيها مساس للصحابة؟!
(٣) أي: لو أدركت أبا عبيدة لكنك وُئيت من بعدي.

(٤) إذا كان حديث واحد في حقِّ أبي عبيدة - على فرض صحَّة صدره - يكفي أن يعتذر به عمر أمام ربّه، فلماذا لم يعهد إلى الإمام عليٍّ صاحب الفضائل الأعلى العالية والغالية، والكبيرة والكثيرة، التي منها قوله تعالى في حقّه: ﴿وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾ (آل عمران:

سمعت عبدك وخليتك يقول: خالد سيف من سيوف الله سلّه الله على المشركين». وعلّق شعيب الأرنؤوط على الحديث: «رجاله ثقات خلا أبا العجماء فإنه مختلف فيه وثقه ابن معين والدارقطني وابن حبان. نعم، البخاري قال: في حديثه نظر»^(١).

تبصرة

من الواضح أنّ أبا بكر لم يكن يطلب من المسلمين أن يحبّوه؛ وإنّما أراد أن يبيّن لهم أنّه تقلّد منصباً يميّز له التصرف في شؤونهم ويدبّر أمورهم، وهو منصب الخلافة لرسول الله صلّى الله عليه وآله؛ ولذا طلب عمر منهم البيعة له؛ إذ إنّ المحبّة لا تحتاج إلى البيعة، بعكس حقّ الأولويّة في التصرف.

ولنا أن نسأل: لماذا إذا استعمل أبو بكر أو عمر كلمة: (الوليّ) فإنّهما يريدان بها الإمامة السياسيّة، أمّا إذا استعملها النبيّ صلّى الله عليه وآله فلا يقصد بها إلاّ المحبّة والنصرة؟! ولماذا تُحمل كلمة: (الوليّ) في كلام رسول الله على المحبّة بينما لا تُحمل في كلام أبي بكر وعمر إلاّ على الخلافة السياسيّة؟! مع العلم أنّ المعين لولاية أبي بكر هي السقيفة، والمعين لولاية عمر هو أبو بكر، بينما المعين لولاية الإمام عليّ عليه السلام هو رسول الله صلّى الله عليه وآله.

فتحصّل: أنّ الشواهد أعلاه واضحة وصرّوحة في أنّ كلمة: (الوليّ) كانت تستعمل في الزعامة السياسيّة.

(٦١)، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ (الأحزاب: ٣٣)، وقول النبيّ صلّى الله عليه وآله: (إني تارك فيكم الثقلين)، و(أنت منّي بمنزلة هارون من موسى)، و(يا عليّ لا يحبّك إلاّ مؤمن ولا يبغضك إلاّ منافق)؟! لماذا فضيلة واحدة لأبي عبيدة تكفي لتوليّه الخلافة ولكن مئات الفضائل الصحيحة والصرّوحة والمتفق عليها بين علماء المسلمين لا تكفي لتوليّ الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام الخلافة؟! (١) سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج ١، ص ٣٧٣.

إشكال وجوابه

فإن قلت: لو كان مراد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ كَلِمَةِ: (الوليِّ) هي القيادة السياسيَّة لقال: (وليتكم من بعدي)؛ إذ لا أولويَّة لأحد في التصرف مع وجود رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ وحيث إنَّه لم يقل، إذن هو لا يريد مدلولها السياسي.

قلتُ: صرح جملة من أعلام المتقدِّمين والمتأخِّرين من أتباع الشيخ محمَّد بن عبد الوهَّاب أنَّ عبارة: (من بعدي) إذا جاءت في نصِّ فإنَّها تدلُّ على العهد بالخلافة بعد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بلا فصل.

قال الشيخ صالح عبد العزيز في (اللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية) لابن تيمية: «وأبو بكر اختلف أهل العلم هل ولي الخلافة بعهد من رسول الله^(١) أم ولي الخلافة باتِّفاق الصحابة وإجماعهم أو هي بيعة الصحابة له؟^(٢) من أهل العلم^(٣) قال: بل هو بعهد ونصٍّ؛ لأنَّ النبيَّ قال: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر. فما معنى قوله من بعدي إلا مسألة الخلافة»^(٤).

وقال ابن حجر الهيتمي في (الصواعق المحرقة): «إذا استدللنا عليهم بالأحاديث الصريحة الدالة صريحاً على خلافة أبي بكر، كخبر: اقتدوا باللذين من

(١) أي: بنصٍّ من رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

(٢) أي: لا يوجد إجماع.

(٣) أي: بعض أهل العلم.

(٤) اللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، الشرح: لمعالي الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمَّد بن إبراهيم آل الشيخ، تحقيق وعناية: عادل بن محمَّد مرسي رفاعي، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ: ج ٢، ص ٤٤٦ - ٤٤٧.

بعدي»^(١).

وقال ابن تيمية في (السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية): «اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر لإثبات ذلك»^(٢).

وقال - أيضاً - في (جامع المسائل): «قال لعائشة: ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب لأبي بكر كتاباً لا يختلف عليه الناس من بعدي»^(٣).

ويمكن أن يسجل على النصوص أعلاه جملة من الملاحظات:

الملاحظة الأولى: أن كلمة الاقتداء خالية من الدلالة على الإمامة السياسية.

الملاحظة الثانية: أن أعلام المسلمين يرون أن عبارة: (من بعدي) تدل على

ثبوت الخلافة لأبي بكر بعد النبي صلى الله عليه وآله بلا فصل.

الملاحظة الثالثة: أن السيرة العملية للشيخين تكذب الحديث أعلاه؛ إذ كيف

يمكن الاقتداء بأبي بكر وعمر من بعده صلى الله عليه وآله وقد اختلفا لمرات

عديدة؟! فمع اختلافهما الثابت تاريخياً لا يمكن الاقتداء بهما معاً؛ لأنه - والحال

هذه - يكون أحدهما على حق والآخر على باطل.

الملاحظة الرابعة: إذا ثبت بنصوص صحيحة أن النبي صلى الله عليه وآله

قال للإمام علي عليه السلام: (من بعدي)، دل ذلك على أنه خليفته بلا فصل.

نص النبي على ولاية الإمام من بعده

ثبت في نصوص صحيحة وصرحة أن النبي صلى الله عليه وآله نص على أن

(١) الصواعق المحرقة، مصدر سابق: ج ١، ص ١٢٥.

(٢) السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، مصدر سابق: ص ٢٤، ٢٥.

(٣) جامع المسائل المجموعة السابعة، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن

تيمية (ت ٧٢٨هـ) المجموعة السابعة، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد

للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ: ص ٢٦٨.

الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام هو وليّ كلّ مؤمن من بعده.
 فقد قال النسائي: «ذكر قول النبيّ (عليّ وليّ كلّ مؤمن من بعدي): فأقبل إليه رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم والغضب يبصر في وجهه فقال: ما تريدون من عليّ؟ إنّ عليّاً منّي وأنا منه، هو وليّ كلّ مؤمن بعدي». وقال محقق الكتاب: «إسناده صحيح. وهذا الحديث أخرجه أحمد في المسند وفي الفضائل، والقطيعي في زوائده، والترمذي، والطيالسي، وابن أبي شيبة، والطبراني في الكبير، والحاكم، وابن حبان، وابن عديّ في الكامل، والخوارزمي في المناقب، وابن شاهين في الكتاب اللطيف»^(١).
 وقد صحّح الألباني حديث: (عليّ وليّ كلّ مؤمن بعدي) بلفظ: (بعدي) في تعليقه على الحديث في كتاب (السنة) لابن أبي عاصم، حيث قال: «إسناده صحيح، رجاله ثقات على شرط مسلم»^(٢).
 وكذلك أورد أسانيده مفصلاً في (سلسلة الأحاديث الصحيحة) معترفاً بصحّته استناداً لوجود روايات صحيحة كثيرة وردت في سنن الترمذي ومستدرک الحاكم ومسند أحمد ومسند الطيالسي وخصائص النسائي ثمّ قال: «فمن العجيب حقاً أن يتجرأ شيخ الإسلام ابن تيمية على إنكار هذا الحديث وتكذيبه في منهاج السنة كما فعل بالحديث المتقدّم هناك - أي حديث الغدير.. فلا أدري بعد ذلك وجه تكذيبه للحديث إلاّ التسرع والمبالغة في الردّ على الشيعة»^(٣).
 وعوداً على المبنى الذي ذكره كثير من أعلام المسلمين - أنّ قيد: (من بعدي) يدلّ على الخلافة بلا فصل - يكون الإمام عليّ عليه السلام هو الخليفة الشرعي لرسول الله صلّى الله عليه وآله بلا فصل.

(١) خصائص أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، مصدر سابق: ص ٨١.

(٢) السنة، لابن أبي عاصم، مصدر سابق: ص ٥٥٠.

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق: ج ٥ ص ٢٦٣.

هوية المولوية الثابتة للإمام

لقد نصّ حديث الغدير الصحيح والصريح أنّ المولوية الثابتة للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام هي من سنخ المولوية الثابتة لله ولرسوله، وهذا ما نستوحيه من قوله صلّى الله عليه وآله كما روي عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه: «أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم حضر الشجرة بخمّ، ثمّ خرج آخذاً بيد عليّ، فقال: أستم تشهدون بأنّ الله ربكم؟ قالوا: بلى. قال: أستم تشهدون أنّ الله ورسوله أولى بكم من أنفسكم وأنّ الله ورسوله مولاكم؟ قالوا: بلى. قال: فمن كان الله ورسوله مولاه فإنّ هذا مولاه.. رواه إسحاق بسند صحيح»^(١).

بمعنى: أنّ المولوية الثابتة للإمام عليه السلام ناشئة عن مولوية الرسول وامتداد لها، وأنّ مولوية الرسول ناشئة عن مولوية الله سبحانه وتعالى وامتداد لها، مع الحفاظ على الفوارق بين مولوية الإمام والرسول والمولوية الإلهية، والتي منها: أنّ الأولى فقيرة إلى الثانية؛ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (فاطر: ١٥)، فمولويتها منه سبحانه وتعالى، بينما مولويته سبحانه مطلقة وذاتية.

المولى في اللغة بمعنى المتولّي

لكلمة (المولى) في اللغة العربية معانٍ كثيرة، ومع هذه التعدّد في معاني الكلمة في اللغة العربية تحاول بعض الدراسات أن توهم القارئ بأنّ الأصل في هذه الكلمة هو المحبّ والناصر، ولازم ذلك أمران:
أحدهما: أنّ تفسيرها بالمحبّ والناصر لا يحتاج إلى دليل إثباتي؛ لأنّه تفسيرٌ على الأصل.

(١) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، مصدر سابق: ج٧، ص٢١٠.

ثانيهما: أن تفسيرها بالأولى في التصرف أو المتولي لشؤون الأمة يحتاج إلى قرينة؛ لأنه تفسيرٌ على خلاف الأصل.

وهذا ما أفاده جملة من أتباع منهج ابن تيمية، منهم الإمام ابن العزّ الدمشقي حيث قال: «الرافضة بأيّ شيء يطعنون فيه^(١) لما أتهم رويوا فيما يروونه أن علياً هو الإمام في الحديث الذي يسمونه حديث الغدير^(٢) مع أن أكثره كذب. وفيه^(٣) أنه قال: من كنت مولاه فإنّ علياً مولاه. نقول هذا صحيح أن علياً من النبيّ بمنزلة هارون من موسى وهو مولى المسلمين، وكذلك نقول في أبي بكر وفي بقية الخلفاء^(٤) وسائر الصحابة هم موالى المسلمين وليست الولاية إلا ما تقتضي المحبة^(٥).

أي: إنّ الأصل في كلمة: (مولى) هي المحبة، فلا يُطالب من فسّر قول النبيّ صلّى الله عليه وآله في حديث الغدير؛ بأنّ من أحبّني عليه أن يحبّ عليّ بن أبي طالب! لأنّه تفسير بما تقتضيه اللغة. ومع قبول هذه الدعوى يكون تفرّغ الحديث عن محتواه ومضمونه هو الأصل.

والحقّ أن المحبة ليست أصلاً للكلمة، وهذا ما شهد به كثير من علماء المسلمين:

(١) أي: في أبي بكر.

(٢) إنّ القائل يصرّح أنّ حديث الغدير من مبتدعات الشيعة، وهذا تدليس واضح؛ لأنّ جلّ علماء المسلمين أثبتوا تواتر حديث الغدير، وتكذيب المشهورات وتضعيف المتواترات منهج عند اتباع الشيخ ابن تيمية، الذي يتكئ على عصا ثقة الناس بالعلماء.

(٣) أي: في حديث الغدير.

(٤) كأن الرجل يتمّم لرسول الله الحديث؟! فالرسول يقول: لعليّ هذه المناقب، وهذا الرجل يقول هي لعليّ وأبي بكر وبقية الخلفاء؟! (منه دام ظلّه).

(٥) الرياض النديّة على شرح (العقيدة الطحاويّة للإمام ابن العزّ الدمشقي)، تعليق: فضيلة الشيخ الدكتور عبد الله عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين: ج ٤، ص ٦٠٠.

المورد الأوّل: في مجموع فتاوى ومسائل العثيمين أنّه سئل الشيخ عن قول الإنسان إذا خاطب ملكاً: (يا مولاي) فأجاب بقوله: «الولاية تنقسم إلى قسمين: القسم الأوّل: ولاية مطلقة، وهذه لله عزّ وجلّ، وهذه لا يشاركه فيها غير. القسم الثاني: ولاية مقيدة مضافة فهذه تكون لغير الله. ولها في اللغة معانٍ كثيرة؛ منها: الناصر والمتولّي للأمر والسيد»^(١).

فإذا كان للكلمة معانٍ كثيرة في اللغة، فعلى من يرجّح معنى على آخر أن يُبرز قرينته التي رُجّح على أساسها.

المورد الثاني: قال الشيخ العثيمين في (القول المفيد على كتاب التوحيد): «القسم الثاني: ولاية مقيدة مضافة، وهذه تكون لغير الله، ولها في اللغة معانٍ كثيرة، منها: الناصر، والمتولّي للأمر..»

وقال: فيما يروى عنه: (من كنت مولاه فعليّ مولاه)، ويقال للسلطان: وليّ الأمر.. وعليه يُعرف: أنّه لا وجه لاستنكار بعض الناس لمن خاطب ملكاً بقوله: مولاي»^(٢).

فالشيخ العثيمين لا يستنكر مخاطبة بعض الناس للملك بكلمة: (يا مولاي)؛ لأنّ المراد بها المتولّي أمرى. وكلّ القرائن التي حفّت بحادثة الغدير وحديثها تشهد أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله أراد بالكلمة: (المتولّي للأمر بعده). فتحصّل أمران:

الأوّل: أنّ كلمة: (المولى) كما تستعمل في المحبة والمناصرة، تستعمل بمعنى المتولّي لأمر الناس؛ أي: الإمامة السياسيّة. ومع تعدّد المعنى المحتمل، لا يحقّ

(١) مجموع فتاوى ومسائل فضيلة الشيخ محمّد بن صالح العثيمين، مصدر سابق: ج ٣، ص ١٣٦، رقم السؤال ٥٠٧.

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، للعثيمين، دار ابن الجوزي: ج ٢، ص ٣٤٣.

تفسير الكلمة بأحد المعاني إلا مع الدليل المثبت والقرينة المرجحة.

الثاني: أن معنى المولى في حديث الغدير هو المتوَّيِّ لأُمور الناس؛ للدليل^(١) والقرينة^(٢).

المشهد النقلي

هناك شواهد روائية كثيرة تشير إلى أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ اسْتَعْمَلَ كلمة: (مولى) في المتوَّيِّ للأُمور، منها:

الشاهد الأوَّل: في مسند الإمام أحمد بن حنبل: «عن البراء بن عازب قال: كنَّا مع رسول الله في سفر فنزلنا بغدير خم فنودي فينا الصلاة جامعة وكُسِحَ لرسول الله تحت شجرتين، فصلَّى الظهر وأخذ بيد عليّ فقال: أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَيُّيَ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟ قالوا: بلى. قال: أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَيُّيَ أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ؟ قالوا: بلى. قال: فَأَخَذَ بِيَدِ عَلِيِّ فَقَالَ: مَنْ كُنْتَ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ. فَلَاقِيَهُ عَمْرٌ بَعْدَ ذَلِكَ^(٣) فَقَالَ لَهُ: هَنِيئًا يَا ابْنَ أَبِي طَالِبٍ، أَصَبَحْتَ وَأَمْسَيْتَ مَوْلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ»^(٤).

قال شعيب الأرنؤوط: «صحيح لغيره»، أي: حسن لذاته من طرق عديدة؛

(١) ذكر سيّدنا الأستاذ دام ظلّه - فيما تقدّم من أبحاث - دليلين على أن المراد بالمولى هو المتوَّيِّ لأُمور الناس؛ أحدهما: أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فسّر في صدر الحديث المولى بالأولى. وثانيهما: أن بعض صيغ حديث الغدير ورد فيها كلمة وليّ بشكل صريح.

(٢) ذكر سيّدنا الأستاذ دام ظلّه - في ما تقدّم من أبحاث - قرائن كثيرة على أن المراد من الكلمة في حديث الغدير هو المتوَّيِّ لأُمور الناس، من قبيل: الظروف المناخيّة، والنداء بالصلاة جامعة، والأمر بجمع الناس، وغير ذلك كثير.

(٣) أي: بعد واقعة غدير خمّ وبعد أن سمع من رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مقالته.

(٤) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مصدر سابق: ج ٣٠، ص ٤٣٠.

قال الشيخ العثيمين: «وإنما سمي صحيحاً لغيره لأنه لو نظر إلى كل طريق بانفراد لم يبلغ رتبة الصحة، فلما نظر إلى مجموعهما قوي حتى بلغها.. وتفيد أخبار الأحاد سوى الضعيف^(١)»:

أولاً: الظن: وهو رجحان صحة نسبتها إلى من نُقلت عنه.. وربما تفيد العلم إذا احتفت بها القرائن، وشهدت بها الأصول.

ثانياً: العمل به بما دلت عليه بتصديقه إن كان خبراً، وتطبيقه إن كان طلباً^(٢). أي: إذا كان من الأمور العقائدية وجب الاعتقاد به، وإن كان من الأمور الفقهية وجب العمل به.

إن تهنته عمر للإمام علي عليه السلام بعد أن سمع حديث الغدير يدل أن عمر فهم أن النبي صلى الله عليه وآله عهد للإمام شيئاً جديداً يستحق التهنته، وليس هو المحبة لأنها ثابتة مسبقاً بآية المودة، وبما رواه أحمد بن حنبل عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: «لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق»؛ قال محقق الكتاب: «هذا حديث صحيح متفق عليه ورواه الجهم الغفيري»^(٣).

وإنما هي تولي أمور الناس، ويؤكد هذه الحقيقة أن المسلمين بعد واقعة الغدير كانوا إذا التقوا بالإمام علي عليه السلام سلّموا عليه بقولهم: السلام عليك يا مولانا. وهذا ما رواه جملة من المحدثين منهم الإمام أحمد في مسنده، عن رياح بن الحارث قال: «جاء رهطٌ إلى علي بالرحبة في العراق فقالوا: السلام عليك يا مولانا. قال: كيف أكون مولاكم وأنتم قومٌ عرب؟ قالوا: سمعنا رسول الله يقول في غدير خم: من كنت مولاه فإنّ هذا مولاه. قال رياح: فلما

(١) أي: إن الضعيف مستثنى، أمّا الصحيح لذاته ولغيره والحسن لذاته فيجب العمل به.

(٢) مصطلح الحديث، مصدر سابق: ص ١٤-١٦.

(٣) فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس: ج ٢، ص ٦٦٩.

مضوا تبعتهم، فسألت: من هؤلاء؟ قالوا: نفر من الأنصار فيهم أبو أيوب الأنصاري». قال الشيخ شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيح»^(١).
وقال الألباني: «وهذا إسناد جيد رجاله ثقات»^(٢).

إن الرواية أعلاه تقرّر أموراً:

أولاً: أنّ النبيّ الأكرم صلّى الله عليه وآله هو من أطلق هذا العنوان بحقّ الإمام عليّ عليه السلام.

ثانياً: أنّ أتباع مدرسة أهل البيت إنّما يُخاطبون الإمام عليّاً بعنوان: (مولانا) تأسياً بالصحابة الكرام أمثال أبي أيوب الأنصاري.

ثالثاً: لو كانت كلمة: (المولى) بمعنى المحبّة فلا معنى لأن يقول عمر: أصبحت وأمّسيت مولى كلّ مؤمن ومؤمنة.

رابعاً: إذا كانت هذه الكلمة لا تقتضي إلاّ المحبّة وهي ثابتة للخلفاء وللصحابة كما ذكر ذلك ابن العزّ الدمشقي، حيث قال: «وسائر الصحابة هم موالى المسلمين وليست الولاية إلاّ ما تقتضي المحبّة»^(٣)، فلماذا يهنئ عمر الإمام عليّاً؟! ولماذا لم يهنئ غيره من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله؟!

لفت نظر

مرّ أنّ أتباع الشيخ محمّد بن عبد الوهّاب لا يستنكرون أن يُخاطب الملك بكلمة: (مولانا)، قاصدين منها المتولّي لأمر الناس. وهذا يجعلنا نسأل: لماذا إذا خاطب الشيعة الإمام عليّاً عليه السلام بهذه المفردة صاروا مشركين، بينما إذا خاطب بها أتباع محمّد بن عبد الوهّاب ملوكهم كانت نوعاً من الاحترام

(١) مسند الإمام أحمد، تحقيق: الأرنؤوط، مصدر سابق: ج ٣٨، ص ٥٤١، ح (٢٣٥٦٣).

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٣٤٠.

(٣) الرياض النديّة على شرح العقيدة الطحاويّة، مصدر سابق: ص ٦٠٠.

والتقدير؟! ولماذا إذا اطلقوها على ملوكهم كانت بمعنى المتولي، وإذا أطلقها الرسول على الإمام عليّ - وتابعه الصحابة على ذلك - كانت بمعنى المحبّة؟!

أدلة القوم على استخلاف أبي بكر

في الوقت الذي أنكر فيه القوم نظريّة النصّ في تعيين الإمام راحوا يعتمدون عليه في تعيين أبي بكر. قال الشيخ صالح آل الشيخ في (شرح العقيدة الواسطيّة): «وأبو بكر اختلف أهل العلم هل ولي الخلافة بعهد من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أم ولي الخلافة باتّفاق الصحابة وإجماعهم عليه أو هي بيعة الصحابة له؟^(١) من أهل العلم من قال: بل هو بعهد ونصّ.. وقال طائفة: بل هذه محتملة، ولو كان هذا العهد واضحاً لما اختلف الصحابة رضوان الله عليهم بعد وفاة النبيّ صلّى الله عليه وسلّم في مسألة من يلي الخلافة، فقد تنازعوا ولو كانت المسألة بعهد لما تنازعوا. فعلى هذا القول كانت بيعة واجتماعاً وليست عهد. والصواب في ذلك عندي أنّ هذه المسألة^(٢)، اجتمع فيها هذا وهذا^(٣)، واجتمع فيها العهد واجتمعت فيها البيعة، فالعهد النصوص فيه كثيرة^(٤). والحقّ: أنّ كثرة النصوص النبويّة الدالّة على استخلاف أبي بكر مفقودة. نعم، هناك حديثان:

الأوّل: ما في (شرح العقيدة الواسطيّة): «قال: (اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر)، فما معنى قوله: (من بعدي) إلاّ مسألة الخلافة»^(٥).

(١) يذكر ثلاث نظريات في تعيين الخليفة: الإجماع، وبيعة بعض الصحابة، والنصّ النبوي.

(٢) أي: مسألة خلافة أبي بكر.

(٣) أي: النصّ النبوي وبيعة الصحابة.

(٤) اللالئ البهيّة في شرح العقيدة الواسطيّة، مصدر سابق: ج ٢، ص ٤٤٦.

(٥) المصدر نفسه.

الثاني: ما في (منهاج السنة): «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ»^(١).

يلاحظ على الحديث الأوّل: أنّه معلول سنداً؛ قال العلامة الوادعي - وهو من علماء اليمن السائرين على منهج الشيخ ابن تيمية -: «أحاديث معلّلة ظاهرها الصحّة»؛ أي: إنّ ظاهر الحديث صحيح ولكنّه مخدوش في الواقع.

وقال أيضاً: «قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر. هذا حديث حسن، ثمّ عقبه الترمذي بأنّه منقطع، وأنّ عبد الملك بن عمير لم يسمعه من ربي، إنّما سمعه من مولى ربي هلال. قال أبو عبد الرحمن [أي: العلامة الوادعي]: وهلال مولى ربي مجهول، لم يرو عنه إلاّ عبد الملك بن عمير ولم يوثقه معتبر، وزاد المناوي في (فيض القدير) أنّ ابن حجر يقول: إنّ أبا حاتم أعلّه بأنّ ربي بن حراش لم يسمعه من حذيفة»^(٢). فالخبر الذي يريدون من خلاله إثبات النصّ على استخلاف أبي بكر معلول عندهم. ثمّ كيف إنّ الاقتداء يدلّ على الخلافة، ولكن (علي وليكم من بعدي) لا يدلّ عليها؟!!

ويلاحظ على الحديث الثاني: أنّه لا دلالة فيه على أنّ المراد بالخلفاء الراشدين المهديين هم الأربعة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله، خصوصاً مع وجود

(١) منهاج السنة، مصدر سابق: ج ٢، ص ٦٢٠.

قال في (الرياض النديّة على شرح العقيدة الطحاويّة): «وتذكروا الإشارات الدالّة على أنّه (الضمير في أنّه يعود على أبي بكر) أولى بالخلافة (أي: أولى بالخلافة من الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام ومن الآخرين)، مثل: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر. وقوله: عليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسّكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ» (الرياض النديّة على شرح العقيدة الطحاويّة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٥٨٣).

(٢) أحاديث معلّلة ظاهرها الصحّة، مصدر سابق: ص ١١٨، حديث: (١١٧).

قراءة أخرى ترى أنّ الحديث يشير إلى الأئمة الاثني عشر من أهل البيت عليهم السلام؛ أوّهم الإمام عليّ بن أبي طالب وآخريهم الإمام المهديّ المنتظر عجل الله فرجه الشريف، هذا أوّلاً.

وثانياً: لا يمكن أن يراد بالخلفاء الراشدين في الحديث أبو بكر وعمر وعثمان، وإيضاح عدم الإمكان يتوقّف على بيان مضمون الحديث.

فنقول: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله أمر عند الاختلاف في العقائد أو الأعمال أو الأقوال الرجوع إلى سنّته أو سنّة الخلفاء الراشدين المهديين. وهذا يعني أنّ الحديث يعطي لسنّة الخلفاء الراشدين - عند الافتراق والاختلاف - اعتباراً على حدّ اعتبار سنّة النبيّ صلّى الله عليه وآله.

وهذا ما أفاده ابن رجب في (جامع العلوم والحكم)، حيث قال: «هذا الحديث أمر عند الافتراق والاختلاف بالتمسك بسنّته وسنّة الخلفاء الراشدين من بعده. والسنّة هي الطريقة المسلوكة، فيشمل ذلك التمسك بما كان عليه هو وخلفاؤه الراشدون من الاعتقادات والأعمال والأقوال، وهذه هي السنّة الكاملة.. إنّ هذه السنّة^(١) قيمتها على حدّ سنّة رسول الله. وفي أمره باتّباع سنّته وسنّة الخلفاء الراشدين بعد أمره بالسمع والطاعة لولاية الأمر ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ دليل على أنّ سنّة الخلفاء الراشدين متّبعة كاتّباع سنّته، بخلاف غيرهم من ولاية الأمور»^(٢).

وقال: ابن قيم في (التبيان): «ونفى - سبحانه - عن رسوله الضلال^(٣) المنافي

(١) أي: سنّة الخلفاء الراشدين المهديين بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله.

(٢) جامع العلوم والحكم، ابن رجب، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، المملكة العربيّة السعوديّة، الطبعة العاشرة، ١٤٣١هـ: ج ٢، ص ١٢٠ - ١٢١.

(٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾ (النجم: ٢).

للهدى، والغي المنافي للرشاد، ففي ضمن هذا النفي الشهادة له بأنّه على الهدى والرشد؛ فالهدى في علمه، والرشد في عمله. وهذان الأصلان هما غاية كمال العبد وبهما سعادته وفلاحه، وبهما وصف النبيّ خلفاءه^(١).
 إذاً هذا الحديث يُعطي لسنة الخلفاء نفس الاعتبار الثابت لسنة النبيّ صلّى الله عليه وآله، وهو كما ترى.

مضافاً إلى أنّ التاريخ يشهد أنّ سنة عمر اختلفت عن سنة النبيّ صلّى الله عليه وآله في أكثر من مورد، منها: متعة الحجّ، بل إنّ الاختلاف واقع بين الخلفاء أنفسهم حتماً، قال ابن القيمّ الحوزيّة في (إعلام الموقعين عن ربّ العالمين): «ما خالف فيه عمر أبا بكر.. أنّ خلاف عمر لأبي بكر أشهر من أن يُذكر^(٢)، كما خالفه في سبي أهل الردّة فسباهم أبو بكر وخالفه عمر وبلغ خلافه إلى ردّه حرائر إلى أهلهم إلا من ولدت لسيدّها منهنّ، ونقض حكمه... وخالفه في أرض العنوة فقسّمها أبو بكر ووقفها عمر، وخالفه في المفاضلة في العطاء فرأى أبو بكر التسوية ورأى عمر المفاضلة..»^(٣).

ومع الاختلاف فيما بينهما فكيف يمكن الرجوع إليهما؟! وهذا يدلّك على أنّ الخبر إمّا موضوع أو أنّه يؤشر إلى مرجعيّة أخرى لا يمكن أن تختلف فيما بينها

(١) التبيان في أيمان القرآن، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن القيمّ الحوزيّة (ت ٧٥١هـ) تحقيق: عبد الله بن سالم البطاطي، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ: ص ٣٦٤.

(٢) أي: إنّ مخالفة عمر لأبي بكر من مسلّمات التاريخ.

(٣) إعلام الموقعين عن ربّ العالمين، تصنيف: أبي عبد الله بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن القيمّ الحوزيّة، قرأه وقدم له وعلّق عليه وخرّج أحاديثه وآثاره: أبو عبيد مشهور بن حسن آل سلمان، دار بن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ: ج ٣، ص ٥٣٠.

مهما تعددت، بل لا يمكن أن تختلف مع سنة رسول الله صلى الله عليه وآله، وليسوا إلا الأئمة الأطهار المنصوص عليهم في الحديث المشهور (الأئمة من بعدي اثنا عشر كلهم من قریش).

وبما ذكرنا يتضح أمران؛ الأول: بطلان دلالة حديث: (اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر).

الثاني: أن حديث: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي) لا ينطبق على أبي بكر وعمر وعثمان؛ إذ لا سنة لهم، بل هي مجموعة اجتهادات أخطأوا في بعضها، وخالفوا رسول الله صلى الله عليه وآله أحياناً واختلفوا فيما بينهم أحياناً أخرى.

الفصل الخامس

القرائن على دلالة الحديث على الإمامة السياسية

- القرينة الأولى: الأمر بالصلاة جامعة.
- القرينة الثانية: جمع الناس في يوم شديد الحر.
- القرينة الثالثة: نعي النبي نفسه في مطلع الخطبة.
- القرينة الرابعة: تهنئة الشيخين للإمام عليّ.
- القرينة الخامسة: قول النبي: (ألست أولى بكم من أنفسكم).
- القرينة السادسة: قول النبي: (اللهم وال من والاه).
- القرينة السابعة: وقوع الولاية في سياق الشهادة بالتوحيد والرسالة.
- القرينة الثامنة: مناشدته عليه السلام يوم الرحبة.

لقد حَقَّتْ بحادثة الغدير وحديثها الكثير من القرائن المتصلة والمنفصلة التي تدلُّ على أنَّ المراد من كلمة (المولى): الأولى بالتصرف، والمتولَّى لأُمُور الناس، منها:

القرينة الأولى: الأمر بالصلاة جامعة

روى ابن ماجة في سننه عن البراء بن عازب أنَّه قال: «أقبلنا مع رسول الله في حجَّته التي حجَّ، فنزل في بعض الطريق، فأمر: الصلاة جامعة، فأخذ بيد عليّ رضي الله عنه فقال: أأستأوى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى، قال: أأستأوى بكلِّ مؤمن من نفسه؟ قالوا: بلى، قال: فهذا وليّ من أنا مولاه، اللَّهُمَّ وال من والاه وعاد من عاداه»^(١).

فإنَّ من يتتبع الموارد التي جاء بها الأمر المباشر من النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بالصلاة جامعة يشهد بأنَّ هناك شيئاً مهماً يريد النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إبلاغه للمسلمين، غير مجرد الاجتماع للصلاة.

ووجوب محبة الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام ونصرته، من واضحات المسائل التي لا تحتاج إلى النداء بالصلاة جماعة، فلا بدَّ أن يكون الهدف من ذلك النداء وخطبة النبيّ شيئاً وراء ذلك.

القرينة الثانية: جمع الناس في يوم شديد الحرّ

لقد كانت خطبة الغدير في يوم شديد الحرّ، فقد روى الحاكم بسنده عن زيد بن أرقم أنَّه قال: «خرجنا مع رسول الله حتَّى انتهينا إلى غدير خمّ، فأمر بدوح

(١) صحيح سنن ابن ماجة، مصدر سابق: ج ١، ص ٥٦.

فكُسح في يوم ما أتى علينا يوم كان أشدَّ حرّاً منه..». قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»^(١).

والمقام في ظروف مناخية كهذه، يستدعي أن يكون المطروح أمراً في غاية الأهمية، وليس هو إلا النصّ على القائم مقام النبيّ صلّى الله عليه وآله في تولّي أمور الناس بعد رحيله، لا المحبّة؛ فهي من الواضحات الحاصلات.

القرينة الثالثة: نعي النبيّ نفسه في مطلع الخطبة

لقد نعى النبيّ صلّى الله عليه وآله نفسه في مطلع خطبة الغدير، ويبيّن أنّه مفارق الدنيا عن قريب، فقد روى النسائي في سننه بسنده عن زيد بن أرقم أنّه قال: «لما رجع رسول الله من حجّة الوداع ونزل غدير خمّ أمر بدوحات فقممن ثمّ قال: كأني قد دُعيت فأجبت...»^(٢).

قال ابن كثير: «قال شيخنا أبو عبد الله الذهبي: وهذا حديث صحيح»^(٣). وقال الحاكم في (المستدرک): «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»^(٤).

وروى الطبراني في (المعجم الكبير): بسنده عن زيد بن أرقم أنّه قال: «خرجنا مع رسول الله حتّى انتهينا إلى غدير خمّ أمر بدوح فكُسح في يوم ما أتى علينا يوم كان أشدَّ حرّاً منه، فحمد الله وأثنى عليه، وقال: يا أيّها الناس إنّه لم يُبعث نبيّ قطّ إلاّ عاش نصف ما عاش الذي كان قبله، وإني أوّشك أن أدعى

(١) المستدرک على الصحيحين، مصدر سابق: ج ٢، ص ٥٢٢.

(٢) السنن الكبرى، مصدر سابق: ج ٥، ص ٤٥.

(٣) البداية والنهاية، مصدر سابق: ج ٥، ص ٢٢٨.

(٤) المستدرک على الصحيحين، مصدر سابق: ج ٣، ص ١٠٩.

فأجيب..»^(١).

قال الألباني: «أخرجه الطبراني، ورجاله ثقات»^(٢).

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه»^(٣).

وهو يعطينا علماً بأنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ قَدْ بَقِيَ مِنْ تَبْلِيغِهِ مَهْمَةٌ يَحَازِرُ أَنْ يَدْرِكَهَ الْأَجَلَ قَبْلَ بَيَانِهَا وَالتَّأَكِيدِ عَلَيْهَا أَمَامَ جَمِيعِ غَفِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ هُمْ مِنْ أَقْطَارٍ مُخْتَلِفَةٍ.

وبعد أن ذكر لهم قرب وفاته ويّين لهم سبل النجاة من الضلال، وأخذ منهم الإقرار بأنه أولى بهم من أنفسهم، أخذ بيد الإمام عليّ عليه السلام قائلاً: من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه.

ومع هذه الجهات والأحوال لا يتصوّر لمعنى كلمة (المولى) إلا: الأولى بالناس، والمتولّي لأموالهم.

القريئة الرابعة: تهنئة الشيخين للإمام عليّ

ذكر العلامة الأميني حديث تهنئة الشيخين للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام عن ستين مصدراً من مصادر أهل السنة بمسانيد صحاح، ورجال ثقات تنتهي إلى غير واحد من الصحابة؛ منها: ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده، وابن أبي شيبة الكوفي في مصنفه، عن البراء بن عازب أنه قال: «كنا مع رسول الله في سفر فنزلنا بغدير خم، فنودي فينا الصلاة جامعة، وكُسح لرسول الله تحت شجرتين، فصلّى الظهر، وأخذ بيد عليّ رضي الله تعالى عنه، فقال: أستم تعلمون أيّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى، قال: أستم تعلمون أيّ أولى بكلّ مؤمن

(١) المعجم الكبير، مصدر سابق: ج ٥، ص ١٧٢

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق: ج ٤، ص ٣٣٥.

(٣) المستدرک علی الصحیحین، مصدر سابق: ج ٣، ص ٥٣٣.

من نفسه؟ قالوا: بلى، قال: فأخذ بيد عليّ فقال: من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهمّ وال من والاه، وعاد من عاداه، فلقيه عمر بعد ذلك، فقال له: هنيئاً يا بن أبي طالب، أصبحت وأمسيّت مولى كلّ مؤمن ومؤمنة»^(١).

وقد علّق الأرنبوط على الخبر بقوله: «صحيح لغيره». أي: حسن لذاته.
هذا مضافاً إلى أنّ ابن تيميّة قائل بصحّة أو حسن كلّ ما في مسند الإمام أحمد بن حنبل كما تقدّم^(٢).

ففي هذا الحديث قرينة مهمّة على إرادة الأولويّة بالتصرّف لا مجرد المحبّة؛ لأنّ محبّة الإمام عليه السلام ثابتة قبل يوم الغدير، فقول عمر: «أصبحت وأمسيّت مولى كلّ مؤمن» يدلّ على أنّ هناك شيئاً جديداً فرض على كلّ مؤمن ومؤمنة، يستحقّ التهنئة.

-
- (١) مسند أحمد بن حنبل، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢٨١؛ مصنّف ابن أبي شيبة: ج ٧، ص ٥٠٣.
(٢) لقد انحصر وجه اعتراض البعض على سند هذا الحديث في عليّ بن زيد بن جدعان. ولو رجعنا إلى كتب الجرح والتعديل لاكتشفنا منشأ تضعيف عليّ بن زيد من قبل بعض علماء الجرح والتعديل بعد توثيقه من قبل بعضهم الآخر، فقد نقل المزي في ترجمته في (تهذيب الكمال) عدّة اعترافات دالّة على وثاقته وصدقه، منها:
أولاً: قال أحمد بن عبد الله العجلي: كان يتشيع، لا بأس به.
ثانياً: قال يعقوب بن شيبة: ثقة، صالح الحديث.
ثالثاً: قال الترمذي: صدوق إلا أنّه ربّما رفع الشيء الذي رفعه غيره.
رابعاً: قال المزي: فقد قال أبو أحمد بن عديّ: لم أر أحداً من البصريّين وغيرهم امتنعوا من الرواية عنه، وكان يغلي في التشيع في جملة أهل البصرة، ومع ضعفه يكتب حديثه.
خامساً: قال محمّد بن المنهال: سمعت يزيد بن زريع يقول: لقد رأيت عليّ بن زيد، ولم أحمل عنه، فإنّه كان رافضياً. (انظر: فضائل الصحابة، تحقيق: وصيّ الله محمّد عبّاس، مصدر سابق: ص ٥٩٧).

القرينة الخامسة: قول النبي: (أست أولى بكم من أنفسكم)

إن قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي صدر الخطبة: (أست أولى بكم من أنفسكم)، يعدّ بمثابة المفسّر لقوله: (فمن كنت مولاه فهذا عليّ مولاه)، وإلا لكان الصدر لغواً.

قال العلامة الأميني: «فلو كان صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يريد في كلامه غير المعنى الذي صرّح به في المقدمة لعاد لفظه محلول العرى، مختزلاً بعضه عن بعض، وكان في معزل عن البلاغة، وهو أفصح البلغاء وأبلغ من نطق بالضاد. فلا مساغ في الإذعان بارتباط أجزاء كلامه، وهو الحقّ في كلّ قول يلفظه عن وحي يوحى، إلا أن نقول باتّحاد المعنى في المقدمة وذيها»^(١).

القرينة السادسة: قول النبي: (اللهم وال من والاه)

إنّ تذييل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بقوله: (اللَّهُمَّ وَالْ مِنْ وَالِاهِ، وَعَادَ مِنْ عَادَاهِ) لا يلتئم إلا مع تفسير (المولى) بـ: (الأولى في التصرف)، وذلك لوجوه، منها: أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كان يعلم أنّ تماميّة أمر الخلافة والإمامة بتوفّر الأعوان وطاعة العمّال مع علمه بأنّ في الملاء من يحسده ويحقده، وفي زمر المنافقين من يضمّر له العداة لأوتار جاهليّة، وقد أخبر صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مجمل الحال بقوله: (.. إن تؤمّروا عليّاً - ولا أراكم فاعلين - تجدوه هادياً مهدياً).

كما أخرج أحمد في مسنده عن جعفر - يعني الفراء - عن إسرائيل عن أبي إسحق عن زيد بن يثيع عن عليّ رضي الله عنه قال:

«قيل: يا رسول الله من نوّم بعدك؟ قال: إن تؤمّروا أبا بكر تجدوه أميناً زاهداً في الدنيا راغباً في الآخرة، وإن تؤمّروا عمر تجدوه قوياً أميناً لا يخاف في الله

(١) الغدير في الكتاب والسنة والأدب، مصدر سابق: ج ١، ص ٣٧١.

لومة لائم، وإن تؤمروا علياً - ولا أراكم فاعلين - تجدوه هادياً مهدياً، يأخذ بكم الطريق المستقيم»^(١).

وفي (كنز العمال): «.. قالوا: لو استخلفت علينا علياً! قال: إنكم لا تفعلون، وإن تفعلوا تجدوه هادياً مهدياً يسلك بكم الطريق المستقيم»^(٢).
نقله في (كفاية الطالب) وقال: «هذا حديث حسن عال»^(٣).

وفي رواية الحاكم النيسابوري: «.. وان وليتموها علياً، فهادٍ مهتدٍ يقيمكم على صراط مستقيم». وقد علّق الحاكم على الرواية بقوله: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»^(٤).

ولهذا يدعو صلي الله عليه وآله لمن والاه ونصره، وعلى من عاداه وخذله، ليعلم الناس أنّ موالاته مجلبة لموالاته الله سبحانه، وأنّ عداؤه مدعاة لغضب الله، ومثل هذا الدعاء بلفظ العام لا يكون إلا فيما كان المدعو له دعامة الدين، وإمام الأمة.

القرينة السابعة: وقوع الولاية في سياق الشهادة بالتوحيد والرسالة

روي عن رسول الله صلي الله عليه وآله أنه «قال: يا أيها الناس، بم تشهدون؟ قالوا: نشهد أن لا إله إلا الله، قال: ثمّ مه؟ قالوا: وأنّ محمّداً عبده ورسوله، قال: فمن وليكم؟ قالوا: الله ورسوله مولانا. ثمّ ضرب بيده إلى عضد عليّ فأقامه فقال: من يكن الله ورسوله مولاه فإنّ هذا مولاه»^(٥).

(١) مسند أحمد بن حنبل، مصدر سابق: ج ١، ص ١٠٩.

(٢) كنز العمال، مصدر سابق: ج ١١، ص ٦٣١.

(٣) كفاية الطالب، مصدر سابق: ص ١٦٣.

(٤) المستدرک على الصحيحين، مصدر سابق: ج ٣، ص ١٤٢.

(٥) مجمع الزوائد، مصدر سابق: ج ٩، ص ١٠٦؛ المعجم الكبير، مصدر سابق: ج ٢، ص

٣٥٧؛ تاريخ مدينة دمشق، مصدر سابق: ج ٤٢، ص ٢٣٦.

فوق الولاية في سياق الشهادة بالتوحيد والرسالة وعقيب الملوية المطلقة لله سبحانه ولرسوله من بعده، لا يمكن إلا أن يراد بها معنى الإمامة السياسية الملازمة للأولية على الناس منهم بأنفسهم.

القرينة الثامنة: مناشدته عليه السلام يوم الرحبة

روى أحمد بن حنبل في المسند، عن «عبد الله حدثني أبي ثنا ابن نمير ثنا عبد الملك عن أبي عبد الرحيم الكندي عن زاذان بن عمر قال: سمعت علياً في الرحبة وهو ينشد الناس من شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم غدير خم وهو يقول ما قال، فقام ثلاثة عشر رجلاً فشهدوا أنهم سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول: من كنت مولاه فعلي مولاه»^(١).

وروى أيضاً: «عن سعيد بن وهب وعن زيد بن يثيع قالاً: نشد عليّ الناس في الرحبة من سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم غدير خم إلا قام، قال: فقام من قبل سعيد ستة ومن قبل زيد ستة فشهدوا أنهم سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعليّ رضي الله عنه يوم غدير خم: أليس الله أولى بالمؤمنين؟ قالوا: بلى قال: اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»^(٢).

وروى أيضاً عن «عبد الله حدثني أبي ثنا حسين بن محمد وأبو نعيم المعنى قالاً: ثنا فطر عن أبي الطفيل قال: جمع عليّ رضي الله تعالى عنه الناس في الرحبة ثم قال لهم: أنشد الله كلّ امرئ مسلم سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم غدير خم ما سمع لما قام، فقام ثلاثون من الناس. وقال أبو نعيم: فقام ناس كثير فشهدوا حين أخذ بيده فقال للناس: أتعلمون أيّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟

(١) مسند أحمد بن حنبل، مصدر سابق: ج ١، ص ٨٤.

(٢) المصدر نفسه: ج ١، ص ١١٨.

قالوا: نعم يا رسول الله. قال: من كنت مولاه فهذا مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه. قال: فخرجت وكأنّ في نفسي شيئاً فلقيت زيد بن أرقم فقلت له: إنّي سمعت عليّاً رضي الله تعالى عنه يقول كذا وكذا. قال: فما تنكر؟ قد سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول ذلك له^(١).

لقد نصّ الإمام أحمد في حديثه الأخير على أنّ عدّة الشهود في ذلك اليوم كانوا ثلاثين، وأنت جدّ عليم بأنّ هذه المناشدة كانت في سنة خمس وثلاثين للهجرة، أي: بعد صدور الحديث بما يربو على خمسة وعشرين عاماً، وخلال هذه المدّة كان كثير من الصحابة الحضور يوم الغدير قد قضوا نحبتهم أو قُتلوا في المغازي، والأكثر متفرّقين في الأمصار، وكانت الكوفة بعيدة عن اجتماع الصحابة؛ لأنّ غالبيتهم كانوا في المدينة المنورة.

أضف إلى ذلك أنّه كان في الحاضرين من يخفي شهادته رغبة أو رهبة، ومع ذلك فقد بلغ من شهد له عليه السلام هذا العدد الكبير نسيّاً.

الخلاصة

إذا تأملنا في هذه الأحاديث رأينا أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله يوصي الأمة بأهمّ ما يجب عليها عمله بعد وفاته القريبة، وهو الرجوع إلى الثقلين الكتاب والعترة، ثمّ النصّ على الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام كأحد أفراد العترة الطاهرة. ومقتضى التناسب بين اقتران التوصية بالثقلين وبين إثبات الولاية لعليّ بن أبي طالب عليه السلام أنّ المراد هو الأولوية بالتصرف.

فهذه قرائن وردت بروايات صحيحة، وهي كافية في إثبات أنّ المقصود من (المولى) في الحديث هو الأولى، ولا ينكر هذه الحقيقة إلاّ مكابر.

(١) مسند أحمد بن حنبل، مصدر سابق: ج ٤، ص ٣٧٠.

الفصل السادس

دفع الشبهات عن حديث الغدير

- الشبهة الأولى: أنّ الإمام عليّ عليه السلام كان في اليمن.
- الشبهة الثانية: شكوى جيش اليمن.
- الشبهة الثالثة: أنّ كلمة (المولى) لا تجيء بمعنى: الأولى.
- الشبهة الرابعة: أنّ المراد بـ (المولى) المحبّ والناصر.

لا يضّر الحقائق أن تكتنفها الشبهات، وتثار بوجهها التشكيكات، فهي كالشمس لا يحجبها تراكم السحاب الذي سرعان ما ينقشع عن وجهها، فيعود نورها يتشعشع في الآفاق.

ومن تلك الحقائق حقيقة الإمامة والنصّ عليها، ذلك النصّ الذي جاء صحيحاً صريحاً متواتراً بأشكال وصيغ مختلفة، كلّها تنقل واقعة غدیر خمّ، وكيف أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله نصّب عليّاً إماماً وخليفة على رؤوس الأشهاد، بعد حجّة الوداع، بأمر من الله تعالى؛ لتتمّ بذلك حلقات الدين الإسلامي وتكتمل فصوله.

الشبهة الأولى: أنّ الإمام عليه السلام كان في اليمن

ذهب البعض إلى أنّ الإمام عليّ بن أبي طالب لم يحضر في غدیر خمّ؛ لأنّه كان في اليمن. ويرد عليه:

أولاً: رجوعه عليه السلام من اليمن ببُدن النبيّ

صُرح في صحاح المسلمين بـرجوع الإمام عليّ عليه السلام من اليمن ببُدن النبيّ صلّى الله عليه وآله.

فقد روى البخاري في صحيحه: «عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قدم عليّ رضي الله عنه على النبيّ صلّى الله عليه وسلّم من اليمن، فقال: بما أهللت؟ قال: بما أهلّ به النبيّ صلّى الله عليه وسلّم. فقال: لولا أنّ معي الهدى لأحللت»^(١).

(١) صحيح البخاري، مصدر سابق: ج ٢، ص ١٤٩.

وقال في موضع آخر: «حدّثنا عبد الوهّاب، حدّثنا حبيب المعلّم عن عطاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: أهلّ النبي صلّى الله عليه وسلّم هو وأصحابه بالحجّ وليس مع أحد منهم هدي غير النبي صلّى الله عليه وسلّم وطلحة، وقدم عليّ من اليمن ومعه هدي فقال: أهلت بما أهلّ به النبي صلّى الله عليه وسلّم»^(١).

قال مسلم في صحيحه: «وقدم عليّ من اليمن بئدن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فوجد فاطمة رضي الله عنها ممّن حلّ ولبست ثياباً صبيغاً واكتحلت فأنكر ذلك عليها، فقالت: إنّ أبي أمرني بهذا»^(٢).

وقال أحمد بن حنبل في مسنده: «فحلّ الناس إلّا من كان معه هدي وقدم عليّ من اليمن، فقال له رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: بم أهلت؟ قال: أهلت بما أهلت به. قال: فهل معك هدي؟ قال: لا. قال: فأقم كما أنت، ولك ثلث هديي. قال: وكان مع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم مائة بدنة»^(٣).

ورواه الترمذي في سننه^(٤)، وابن أبي شيبة الكوفي في مصنّفه^(٥)، والنسائي في سننه^(٦)، وابن حجر الهيتمي في مجمع الزوائد^(٧)، أبو داود في سننه^(٨)، والطبراني

(١) صحيح البخاري، مصدر سابق: ج ٢، ص ١٧١.

(٢) صحيح مسلم، مصدر سابق: ج ٤، ص ٤٠.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، مصدر سابق: ج ١، ص ٢٥٤.

(٤) سنن الترمذي، مصدر سابق: ج ٢، ص ٢١٦.

(٥) المصنّف، لابن أبي شيبة الكوفي، مصدر سابق: ج ٤، ص ٤٢٤.

(٦) سنن النسائي، مصدر سابق: ج ٥، ص ١٥٤.

(٧) مجمع الزوائد، مصدر سابق: ج ٣، ص ٢٣٣.

(٨) سنن أبي داود، مصدر سابق: ج ١، ص ٤٠٤.

في الوسيط^(١)، والمزي في تهذيب الكمال^(٢)، وآخرون.

ثانياً: شهادة العلماء

شهد ثلثة من العلماء بوجود الإمام علي عليه السلام في غدير خم:

١ - قال ابن حجر الهيثمي: «ولا التفات لمن قدح في صحته، ولا لمن رده بأن علياً كان باليمن؛ لثبوت رجوعه منها وإدراكه الحج مع النبي صلى الله عليه وسلم»^(٣).

٢ - قال ملا علي القاري: «فلا التفات لمن قدح في ثبوت هذا الحديث، وأبعد من رده بأن علياً كان باليمن، لثبوت رجوعه منها وإدراكه الحج مع النبي صلى الله عليه وسلم»^(٤).

٣ - قال الحافظ أبو جعفر الطحاوي: «فدفع دافع هذا الحديث وزعم أنه مستحيل وذكر أن علياً لم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم في خروجه إلى الحج من المدينة الذي مر في طريقه بغدير خم بالجحفة، وذكر في ذلك ما قد حدثنا أحمد بإسناده قال: ثنا جعفر بن محمد عن أبيه قال: دخلنا على جابر بن عبد الله فذكر حديثه في حجة النبي صلى الله عليه وسلم. فقال: فقدم علي من اليمن ببطن النبي. ثم ذكر بقية الحديث. قال أبو جعفر: فهذا الحديث صحيح الإسناد، ولا طعن لأحد في رواته»^(٥).

هذا مضافاً إلى أن كل من نقل حديث الغدير مع عبارة: (فأخذ بيد علي

(١) المعجم الوسيط، مصدر سابق: ج ٦، ص ١٨٧.

(٢) تهذيب الكمال، مصدر سابق: ج ٢٧، ص ٤١١.

(٣) الصواعق المحرقة، مصدر سابق: ص ٤٢.

(٤) المرقاة في شرح المشكاة، مصدر سابق: ج ٥، ص ٥٦٨.

(٥) مشكل الآثار، مصدر سابق: ج ٢، ص ٣٠٨.

فقال: من كنت مولاه فعليّ مولاه، يشهد بحضور الإمام عليّ عليه السلام في الغدير، ومنهم: ابن أبي شيبة الكوفي،^(١) والنسائي^(٢)، والطبراني^(٣)، والمحبّ الطبري^(٤)، والمتقي الهندي^(٥)، وابن عساكر^(٦)، والذهبي^(٧)، والبلاذري^(٨)، والقندوزي الحنفي^(٩)، وآخرون.

الشبهة الثانية: شكوى جيش اليمن

أنّ كلام رسول الله صلى الله عليه وآله لم يأتِ لتنصيب الإمام عليّ عليه السلام إماماً وولياً وخليفة على المسلمين، وإنما جاء جواباً عن شكوى صدرت من بعض المسلمين ضدّه عليه السلام من الجيش الذي بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله إلى اليمن، وأمر عليه الإمام عليّاً، وأراد رسول الله صلى الله عليه وآله في جوابه هذا أن يزيل ما علق في نفوسهم ضدّ أمير المؤمنين عليه السلام، ويبيّن مكانته ويثبت محبّته في قلوبهم.

وقد ذكر هذه الشبهة بعض المتقدّمين من علماء أهل السنّة وحذا حذوهم بعض المتأخّرين؛ منهم:

• ابن كثير: بعد أن أورد كثيراً من الروايات التي وردت في قضية جيش

(١) المصنّف، لابن أبي شيبة، مصدر سابق: ج ٧، ص ٤٩٥.

(٢) خصائص أمير المؤمنين، مصدر سابق: ص ٤٨.

(٣) المعجم الكبير، مصدر سابق: ج ٥، ص ١٩٤.

(٤) الرياض النضرة في مناقب العشرة، مصدر سابق: ج ٣، ص ١٢٦.

(٥) كنز العمال، مصدر سابق: ج ١٣، ص ١٣٤.

(٦) تاريخ مدينة دمشق، مصدر سابق: ج ٤٢، ص ٢٠٩.

(٧) سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج ٨، ص ٣٣٥.

(٨) أنساب الأشراف، مصدر سابق: ج ٢، ص ١٠٨.

(٩) ينابيع المودّة لذوي القربى، مصدر سابق: ج ١، ص ١٠٢.

اليمن: «والمقصود أنّ عليّاً لما كثر فيه القيل والقال من ذلك الجيش بسبب منعه إيّاهم استعمال إبل الصدقة واسترجاعه منهم الحلال التي أطلقها لهم نائبه، وعليّ معذور فيما فعل، لكن اشتهر الكلام فيه في الحجيج. فلذلك والله أعلم، لما رجع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم من حجّته، وتفرّغ من مناسكه ورجع إلى المدينة، فمرّ بغدير خمّ، قام في الناس خطيباً، فبرأ ساحة عليّ، ورفع من قدره ونبه على فضله؛ ليزيل ما وقر في نفوس كثير من الناس»^(١).

• ابن حجر الهيتمي؛ قال: «فسبب ذلك - حديث الغدير - كما نقله الحافظ شمس الدين الجزري عن ابن إسحاق: أنّ عليّاً تكلم فيه بعض من كان معه في اليمن، فلما قضى رسول الله حجّه خطبها تنبيهاً على قدره، وردّاً على من تكلم فيه كبريدة، كما في البخاري أنّه كان يبغضه، وسبب ذلك ما صحّحه الذهبي أنّه خرج معه إلى اليمن، فرأى منه جفوة فنقّصه للنبيّ، فجعل يتغيّر وجهه، ويقول: يا بريدة، ألسنت أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قلت: بلى يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه»^(٢).

ردّ الشبهة

لاشكّ بأنّ ابن كثير ومن تابعه قد ذكروا شيئاً، اعتماداً على حدسهم، من دون أن يستندوا إلى أيّ دليل أو قرينة أو شاهد علميّ؛ لأنّ الذي يطالع الأحاديث الصحيحة والمعتبرة في كتب أهل السنّة، يتبيّن له وبوضوح أنّ الإمام عليّاً عليه السلام ذهب إلى اليمن أكثر من مرّة، ولا ربط لها من حيث الوثائق التاريخية والروائيّة المعتمدة بواقعة الغدير:

(١) البداية والنهاية، مصدر سابق: ج ٥، ص ١٢٣.

(٢) الصواعق المحرقة، مصدر سابق: ص ٤٤.

أولاً: خروجه داعياً للإسلام

في المرّة الأولى ذهب الإمام عليّ عليه السلام إلى اليمن داعياً إلى الإسلام، وخاض الجيش الإسلامي بقيادته عليه السلام معركة مع بعض قبائل اليمن، دخلت على إثرها قبيلة همدان في الإسلام طواعية، وفي هذا الخروج ذهب بريدة إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله في المدينة بأمر من خالد بن الوليد ليشكو الإمام عليّاً عليه السلام، فردّه النبيّ صلّى الله عليه وآله، وبين فضل الإمام عليّ، وكان ذلك قبل خروج رسول الله صلّى الله عليه وآله إلى الحجّ، ففي هذا الخروج كانت الشكوى على الإمام عليّ عليه السلام قد وقعت في المدينة.

فقد أخرج البخاري في صحيحه بسنده إلى البراء، قال: «بعثنا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم مع خالد بن الوليد إلى اليمن، قال: ثمّ بعث عليّاً بعد ذلك مكانه، فقال: مر أصحاب خالد من شاء منهم أن يعقب معك فليعقب، ومن شاء فليقبل، فكننت فيمن عقب معه، قال: فغنمت أواقى ذوات عدد»^(١).

وأخرج أحمد في المسند عن بريدة قال: «بعث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بعثين إلى اليمن، على أحدهما عليّ بن أبي طالب، وعلى الآخر خالد بن الوليد، فقال: إذا التقيتم فعليّ على الناس، وإن افرقتما فكلّ واحد منكما على جنده، فلقينا بني زيد من أهل اليمن فاقتتلنا، فظهر المسلمون على المشركين، فقتلنا المقاتلة وسبينا الذريّة، فاصطفى عليّ امرأة من السبي لنفسه، قال بريدة: فكتب معي خالد بن الوليد إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يخبره بذلك، فلما أتيت النبيّ صلّى الله عليه وسلّم دفعت الكتاب، فقرأ عليه، فرأيت الغضب في وجه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فقلت: يا رسول الله! هذا مكان العائد، بعثتني مع

(١) صحيح البخاري، مصدر سابق: ج ٥، ص ١١٠.

رجل وأمرتني أن أطيعه، ففعلت ما أرسلت به، فقال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لا تقع في علي، فإنه مني وأنا منه، وهو وليكم بعدي، وإنه مني وأنا منه وهو وليكم بعدي»^(١). قال حمزة أحمد الزين في حكمه على الحديث: «إسناده صحيح»^(٢).

وقد نقل الذهبي قصة بعث اليمن بنحو آخر عن البراء، قال: «إن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعث خالد بن الوليد إلى اليمن يدعوهم إلى الإسلام، فكنت فيمن خرج مع خالد، فأقمنا ستة أشهر يدعوهم إلى الإسلام فلم يجيبوه، ثم إن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعث علياً رضي الله عنه، فأمره أن يقفل خالد، إلا رجل كان يمم^(٣) مع خالد أحب أن يعقب مع علي فليعقب معه، فكنت فيمن عقب مع علي، فلما دنونا من القوم خرجوا إلينا، فصلّى بنا علي، ثم صفنا صفّاً واحداً، ثم تقدّم بين أيدينا، وقرأ عليهم كتاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأسلمت همدان جميعاً، فكتب عليّ إلى رسول الله، فلما قرأ الكتاب خرّ ساجداً، ثم رفع رأسه، فقال: السلام على همدان، السلام على همدان». ثم قال الذهبي: «هذا حديث صحيح، أخرج البخاري بعضه بهذا الإسناد»^(٤). وقد صحّحه الألباني في (إرواء الغليل)^(٥).

والظاهر أن خروج الإمام عليّ عليه السلام إلى اليمن غازياً كان في السنة

(١) مسند أحمد بن حنبل، مصدر سابق: ج ٥، ص ٣٥٦.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: حمزة أحمد الزين، نشر: دار الحديث، القاهرة: ج ١٦، ص ٤٨٦.

(٣) يمم بمعنى: قصد.

(٤) تاريخ الإسلام، مصدر سابق: ج ٢، ص ٦٩٠.

(٥) إرواء الغليل، مصدر سابق: ج ٢، ص ٢٢٩.

الثامنة بعد فتح مكة، أي: قبل حجة الوداع بستين كما صرح بذلك زيني دحلان مفتي مكة المكرمة في سيرته، قائلاً: «إنَّ بعث عليٍّ إلى همدان لم يكن سنة عشر، إنما كان سنة عشر بعثه إلى بني مذحج، وأما بعثه إلى همدان فكان سنة ثمان بعد فتح مكة»^(١).

وهذه الروايات تتفق على أنَّ الشكوى قد وقعت في المدينة قبل حجة الوداع، فلا علاقة لها بحديث الغدير.

ثم إنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ صرَّح بما صرَّح بعدما غضب من شكوى الشكاة؛ بما يدلُّ على أنَّ الإمام عليّاً عليه السلام هو الأولى بالتصرّف، كما في رواية أحمد بن حنبل: «فإذا النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد احمرَّ وجهه، قال: وهو يقول: من كنت وليّه، فعليّ وليّه»^(٢). قال الهيثمي: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح»^(٣).

ثانياً: خروجه قاضياً

في المرّة الثانية بعث النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إلى اليمن؛ للقضاء بينهم بعد أن دخلوا الإسلام، فتوجّه الإمام عليٌّ عليه السلام للحكم والقضاء في تلك البلاد، وقد دلّت على هذا الخروج روايات كثيرة، منها:

• أخرج أحمد في مسنده عن الإمام عليٍّ عليه السلام: «بعثني رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى اليمن، قال: فقلت: يا رسول الله، تبعثني إلى قوم أسنّ منّي، وأنا حديث لا أبصر القضاء؟ قال: فوضع يده على صدري، وقال: اللَّهُمَّ ثبّت لسانه واهد قلبه، يا عليّ، إذا جلس إليك الخصمان، فلا تقض بينهما حتى تسمع من

(١) السيرة النبوية، أحمد بن زيني دحلان، مصدر سابق: ج ٢، ص ٣٧١.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، مصدر سابق: ج ٥، ص ٣٥٠.

(٣) مجمع الزوائد، مصدر سابق: ج ٩، ص ١٠٨.

الآخر، كما سمعت من الأوّل، فإنّك إذا فعلت ذلك تبين لك القضاء، قال: فما اختلف عليّ قضاء بعد، أو ما أشكل عليّ قضاء بعد»^(١). قال الشيخ أحمد محمّد شاكر «إسناده صحيح»^(٢).

• وأخرج ابن ماجة في سننه عن الإمام عليّ عليه السلام، قال: «بعثني رسول الله صلّى الله عليه وسلّم إلى اليمن، فقلت: يا رسول الله، تبعثني وأنا شابّ أقضي بينهم ولا أدري ما القضاء؟ قال: فضرّب بيده في صدري، ثمّ قال: اللهمّ اهد قلبه وثبّت لسانه، قال: فما شككت بعد في قضاء بين اثنين»^(٣). قال الألباني: «صحيح»^(٤).

وفي هذا الخروج لم ينقل أنّ هناك شكوى على الإمام عليّ عليه السلام.

ثالثاً: خروجه عليه السلام جابياً للصدقات

في المرّة الثالثة خرج الإمام عليّ عليه السلام إلى اليمن لجباية الأموال والصدقات، وفي هذا الخروج جعل الإمام عليّ عليه السلام أميراً على أصحابه، وقفل راجعاً إلى مكّة، حيث التحق بالنبيّ صلّى الله عليه وآله في حجّة الوداع وأتمّ الحجّ معه، ثمّ أبدى بعض أصحابه في مكّة المكرّمة الشكاية على الإمام عليّ عليه السلام.

فقد روى ابن إسحاق عن بن ركانة، قال: «لما أقبل عليّ رضي الله عنه من اليمن ليلقّى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بمكّة، تعجّل إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم واستخلف على جنده الذين معه رجلاً من أصحابه، فعمد ذلك

(١) مسند أحمد بن حنبل، مصدر سابق: ج ١، ص ١١١.

(٢) المصدر نفسه: ج ١، ص ٥٤٤.

(٣) سنن ابن ماجة، مصدر سابق: ج ٢، ص ٧٧٤.

(٤) سنن ابن ماجة، تحقيق: الألباني، مصدر سابق: ج ٢، ص ٥٢٠.

الرجل فكسا كل رجل من القوم حُلَّة من البزّ^(١) الذي كان مع عليّ رضي الله عنه، فلمّا دنا جيشه خرج ليلقاهم، فإذا عليهم الخُثل، قال: ويلك! ما هذا؟ قال: كسوت القوم ليتجمّلوا به إذا قدموا في الناس، قال: ويلك! أنزع قبل أن تنتهي به إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم. قال: فانتزع الخُثل من الناس، فردّها في البزّ، قال: وأظهر الجيش شكواه لما صنع بهم^(٢).

وقال أيضاً عن أبي سعيد الخدري، قال: اشتكى الناس عليّاً رضوان الله عليه، فقام رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فينا خطيباً، فسمعتة يقول: أيّها الناس، لا تشكوا عليّاً، فوالله إنّه لأخشن في ذات الله، أو في سبيل الله، من أن يشكى. ثمّ مضى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم على حجّه، فأرى الناس مناسكهم، وأعلمهم سنن حجّهم، وخطب الناس خطبته التي بين فيها ما بين، فحمد الله وأثنى عليه، ثمّ قال: أيّها الناس، اسمعوا قولي...^(٣).

فعبارة: (ثمّ مضى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم على حجّه) الواردة في بعض الروايات تدلّ صراحة على كون هذه القضية في مكّة قبل مناسك الحجّ. أضف إلى ذلك أنّ ألفاظ هذه الخطبة ومضمونها تختلف عن ألفاظ ومضمون خطبة الغدير.

وقال ابن الأثير - تحت عنوان: (ذكر بعث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أمراءه على الصدقات): «وفيها - أي: في السنة العاشرة - بعث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أمراءه وعمّاله على الصدقات، فبعث المهاجر بن أبي أمية بن المغيرة إلى صنعاء... وبعث عليّ بن أبي طالب إلى نجران ليجمع صدقاتهم

(١) البزّ: ضرب من الثياب.

(٢) السيرة النبوية، مصدر سابق: ج ٤، ص ١٠٢١.

(٣) المصدر نفسه: ج ٤، ص ١٠٢٢.

وجزيتهم ويعود، ففعل وعاد، ولقي رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَكَّةَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَاسْتَخْلَفَ عَلَى الْجَيْشِ الَّذِي مَعَهُ رِجَالًا مِنْ أَصْحَابِهِ، وَسَبَقَهُمْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَقِيَهُ بِمَكَّةَ، فَعَمَدَ الرَّجُلَ إِلَى الْجَيْشِ، فَكَسَاهُمْ كُلَّ رَجُلٍ حَلَّةً مِنَ الْبُرِّ الَّذِي مَعَ عَلِيٍّ، فَلَمَّا دَنَا الْجَيْشُ خَرَجَ عَلِيٌّ لِيَتَلَقَّاهُمْ، فَرَأَى عَلَيْهِمُ الْحُلَّ، فَنَزَعَهَا عَنْهُمْ، فَشَكَاهُ الْجَيْشُ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطِيْبًا، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، لَا تَشْكُوا عَلِيًّا، فَوَاللَّهِ إِنَّهُ لَأَخْشَنُ فِي ذَاتِ اللهِ وَفِي سَبِيلِ اللهِ».

وهذه الرواية واضحة في جباية الصدقات، وأتمها في السنة العاشرة للهجرة، وأنَّ الإمام بعد جمعه للصدقات عاد والتقى برسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي مَكَّةَ، مِمَّا يَدُلُّ أَنَّ الشُّكُوبَ قَدْ وَقَعَتْ فِي مَكَّةَ.

وعلى فرض أنَّ حديث الغدير إنَّما جاء جواباً عن شكوى صدرت من بعض المسلمين ضدَّ الإمام عليه السلام، فإنَّ ذلك لا يغيِّر من الحقِّ الصريح الذي تضمَّنته حادثة الغدير وحديثها القاضي بتنصيب الإمام عليٍّ عليه السلام خليفة للمسلمين بعد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَمَا أَوْضَحْنَا ذَلِكَ مَفْصَّلًا فِي بَحْثِ الدَّلَالَةِ.

الشبهة الثالثة: أنَّ كلمة (المولى) لا تجيء بمعنى: الأولى

قال الفخر الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿هِيَ مَوْلَاكُمْ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ (الحديد: ١٥): «وفي لفظ (المولى) هاهنا أقوال، أحدها: قال ابن عباس: مولاكم، أي مصيركم. وتحقيقه: أنَّ المولى موضع الوليِّ وهو القرب، فالمعنى: أنَّ النار هي موضعكم الذي تقربون منه وتصلون إليه.

والثاني: قال الكلبي: يعني أولى بكم، وهو قول الزجاج والفراء وأبي عبيدة. واعلم أنَّ هذا الذي قالوه معنى، وليس بتفسير اللفظ؛ لأنَّه لو كان (مولى) و

(أولى) بمعنى واحد في اللغة لصح استعمال كل واحد منهما في مكان الآخر، فكان يجب أن يصح أن يقال: هذا مولى من فلان كما يقال هذا أولى من فلان، ويصح أن يقال هذا أولى فلان كما يقال هذا مولى فلان ولما بطل ذلك علمنا أن الذي قالوه معنى، وليس بتفسير.

وإنما نبهنا على هذه الدقيقة، لأن الشريف المرتضى لما تمسك في إمامة عليّ بقوله عليه السلام: (من كنت مولاه فعليّ مولاه) قال: أحد معاني (مولى): أنه (أولى)، واحتج في ذلك بأقوال أئمة اللغة في تفسير هذه الآية بأن (مولى) معناه: (أولى)، وإذا ثبت أن اللفظ محتمل له وجب حمله عليه؛ لأن ما عداه إما بين الثبوت ككونه ابن العم والناصر، أو بين الانتفاء كالمعتق والمعتق، فيكون على التقدير الأول عبثاً، وعلى التقدير الثاني كذباً.

وأما نحن فقد بيننا بالدليل أن قول هؤلاء في هذا الموضع معنى لا تفسير، وحينئذ يسقط الاستدلال به^(١).

وقد رد العلامة الأميني على ما أورده الرازي بقوله: «وإن تعجب فعجب أن يعزب عن الرازي اختلاف الأحوال في المشتقات لزوماً وتعدية بحسب صيغها المختلفة. إن اتحاد المعنى أو الترادف بين الألفاظ إنما يقع في جوهريات المعاني، لا عوارضها الحادثة من أنحاء التركيب وتصاريف الألفاظ وصيغها، فالاختلاف الحاصل بين (المولى) و(الأولى) بلزوم مصاحبة الثاني للباء وتجرد الأول منه إنما حصل من ناحية صيغة (افعل) من هذه المادة، كما أن مصاحبة (من) هي مقتضى تلك الصيغة مطلقاً.

إذن، فمفاد (فلان أولى بفلان) و(فلان مولى فلان) واحد، حيث يراد به الأولى به من غيره، كما أن (أفعل) بنفسه يستعمل مضافاً إلى المثني والجمع أو

(١) التفسير الكبير، مصدر سابق: ج ٢٩، ص ٢٢٧.

ضميرهما بغير أداة فيقال: زيد أفضل الرجلين أو أفضلهما، وأفضل القوم أو أفضلهم، ولا يستعمل كذلك إذا كان ما بعده مفرداً، فلا يقال: زيد أفضل عمرو، وإنما هو أفضل منه، ولا يرتاب عاقل في اتحاد المعنى في الجميع، وهكذا الحال في بقية صيغ (أفعل) كأعلم وأشجع وأحسن وأسمح وأجمل إلى نظائرها.

قال خالد بن عبد الله الأزهري في باب التفضيل من كتابه التصريح: إن صحّة وقوع المرادف موقع مرادفه إنما يكون إذا لم يمنع من ذلك مانع، وهاهنا منع مانع، وهو الاستعمال، فإن اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجرّ إلا (من) خاصّة، وقد تحذف مع مجرورها للعلم بها نحو ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾.

على أن ما تشبّث به الرازي يطرد في غير واحد من معاني (المولى) التي ذكرها هو وغيره، منها ما اختاره معنى للحديث وهو (الناصر)، فلم يستعمل (هو مولى دين الله) مكان (ناصره)، ولا قال عيسى على نبينا وآله وعليه السلام: (من موالى إلى الله) مكان قوله: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾، ولا قال الحواريون: (نحن موالى الله) بدل قولهم: ﴿نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾. ومنها الوليّ، فيقال للمؤمن: هو وليّ الله، ولم يرد من اللغة مولاة، ويقال: الله وليّ المؤمنين ومولاهم، كما نصّ به الراغب في مفرداته^(١).

وقد شهد عدّة من علماء اللغة والتفسير والأدب من أهل السنّة على مجيء كلمة (المولى) بمعنى (الأولى)، منهم: الكلبي وأبو إسحاق الزجاج، ويحيى بن زياد الفراء، وأبو عبيدة. قال الفخر الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿هِيَ مَوْلَاكُمْ وَبُنُسَ الْمَصِيرِ﴾: «وفي لفظ المولى ههنا أقوال.. الثاني قال الكلبي: يعني أولى بكم. وهو قول الزجاج والفراء وأبي عبيدة»^(٢).

(١) انظر: الغدير في الكتاب والسنّة والأدب، مصدر سابق: ج ١، ص ٣٥١، ٣٥٢.

(٢) التفسير الكبير، مصدر سابق: ج ٢٩، ص ٢٢٧.

الشبهة الرابعة: أن المراد بـ (المولى) المحب والناصر

بمعنى: أن النبي صلى الله عليه وآله أمر المسلمين في يوم الغدير أن يحبوا الإمام علياً وينصروه.

ويرد عليها - مضافاً إلى ما ذكرناه في مطاوي هذه المطارحة، ومضافاً إلى عدم وجود القرينة المرجحة لهذا المعنى على المعاني الأخرى - : أنه تحصيل للحاصل في مناسبات وأحاديث عديدة، منها قوله صلى الله عليه وآله: (لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق)^(١)، وقوله أيضاً: (من أحبك فقد أحبني، ومن أبغضك فقد أبغضني)^(٢). ثم إنه إذا كان معنى المولى في حديث الغدير هو المحب والناصر فلماذا قال عمر للإمام علي عليه السلام - كما في خبر مسند أحمد -: هنيئاً لك يا ابن أبي طالب أصبحت وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة^(٣)؟!

مع استذكار ما أشرنا إليه في بحوث سابقة من أن نقل أحمد في المسند يعني صحة الخبر أو حسنه عند ابن تيمية، وأن شعيب الأرئوط علق عليه بقوله: «صحيح لغيره». أي: حسن لذاته.

إن قول عمر يحصر المسألة في احتمالين؛ أحدهما: أن عمر لم يكن يحب الإمام علياً إلى يوم الغدير فيكون قد عصى أمر النبي المنصوص في أكثر من خبر، مضافاً إلى لوازم أخرى خطيرة.

وثانيهما: أن النبي أعطى للإمام علي عليه السلام وساماً لم يكن قد أعطاه له من قبل يوم الغدير، وهذا ما فهمه عمر؛ لذلك بارك له بقوله: (هنيئاً لك يا ابن أبي طالب أصبحت وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة).

(١) أمالي الصدوق: ص ١٩٧؛ السنن الكبرى للنسائي: ج ٥، ص ١٣٧، مصدران سابقان.

(٢) الأمالي، للصدوق، مصدر سابق: ٦٥٦؛ ميزان الاعتدال، مصدر سابق: ج ٢، ص ٦١٣.

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار صادر، مصدر سابق: ج ٤، ص ٢٨١.

الخلاصة

تلخص ممّا تقدّم: أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله خصّ الإمام عليّ عليه السلام
بجملة من المقامات والفضائل، وبجملة من الوظائف تكون له من بعده.
وهذه المنح النبويّة هي للذات العلويّة خاصّة لم يشاركه فيها أحد من
الصحابة، إذ لم يثبت أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله قال لاحدٍ منهم: (يا فلان لا
يحبّك إلّا مؤمن ولا يبغضك إلّا منافق)، أو قال: (فلان وليّ كلّ مؤمن من
بعدي)، أو قال: (من كنت مولاه ففلان مولاه)، أو قال: (أنت منّي بمنزلة
هارون من موسى) وغير ذلك الكثير.
وهذه البيانات النبويّة التي خصّ بها الإمام عليّ بن أبي طالب أدلّة حقّ
وشواهد صدق على ثبوت الإمامة السياسيّة له عليه السلام بعد النبيّ صلّى الله
عليه وآله بلا فصل.

مصادر الكتاب

١. الإبانة عن أصول الديانة، سلسلة الرسائل الجامعية، رقم ٦٨، دار الفضيلة، السعودية، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٢هـ.
٢. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن، الطبعة الأولى.
٣. إتحاف القاري بالتعليقات على شرح السنة للإمام محمد بن حسن البرهاري، معالي الشيخ الدكتور صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، أشرف على إخراجها: محمد بن فهد الحصين.
٤. الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج به البخاري ومسلم في صحيحهما، تصنيف الشيخ الإمام العلامة ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن الحنبلي المقدسي (ت ٦٤٢ هـ)، دراسة وتحقيق: معالي أ.د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة الأسد، مكة المكرمة، الطبعة الخامسة، سنة ١٤٢٩هـ.
٥. أحاديث معلّة ظاهرها الصحّة، تأليف أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (ت ١٤٢٢هـ)، طبعة جديدة منقّحة ومفهرسة ومزيّدة بأكثر من مائة حديث عن الطبعة السابقة، دار الآثار للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤٢٩هـ.

٦. الاحتجاج، تأليف أبي منصور أحمد بن عليّ بن أبي طالب الطبرسي، تعليقات وملاحظات: السيّد محمّد باقر الخرسان، منشورات مطابع النعمان، النجف الأشرف.
٧. إحقاق الحقّ وإزهاق الباطل تأليف العلامة السيّد نور الله الحسيني المرعشي التستري، مع تعليقات نفيسة هامة بقلم: فضيلة الأستاذ الفقيه الجامع العلامة البارع آية الله السيّد شهاب الدين النجفي.
٨. الإحكام في أصول الأحكام، للحافظ أبي محمّد عليّ بن حزم الأندلسي الظاهري، الناشر: زكريا علي يوسف، مطبعة العاصمة بالقاهرة.
٩. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القسطلاني، دار الكتب العلميّة.
١٠. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، تأليف محمّد ناصر الدين الألباني، بإشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ.
١١. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر بن محمّد بن عبد البر، تحقيق: علي محمّد البجاوي، دار الجليل، بيروت.
١٢. الاستيعاب، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، طبع حيدر آباد، ١٣٣٦.
١٣. أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير، طبعة أوفست وطبعة دمشق، ١٩٣٢.
١٤. أسد الغابة في معرفة الصحابة، تأليف الشيخ العلامة عزّ الدين أبي الحسن عليّ بن أبي الكرم محمّد بن محمّد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير، انتشارات إسماعيليان، طهران.
١٥. الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ أبي الفضل أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز البحوث والدراسات العربيّة بدار هجر.

١٦. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للعلامة الشنقيطي، دار عالم الفوائد.

١٧. إعلام الموقعين عن رب العالمين، تصنيف: أبي عبد الله بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن القيم الجوزية، قرأه وقدم له وعلق عليه وخرّج أحاديثه وآثاره: أبو عبيد مشهور بن حسن آل سلمان، دار بن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

١٨. الأعلام - قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، تأليف: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٠م.

١٩. الأغاقي، تأليف: أبي الفرج الأصفهاني، دار إحياء التراث العربي.

٢٠. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم ابن عبد السلام، ابن تيمية، (ت ٧٢٨ هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل، الطبعة السادسة، ١٤١٩هـ، طبعة جديدة مصححة ومنقحة، دار العاصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية - الرياض.

٢١. أقسام المولى، تأليف: الإمام الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم أبي عبد الله العكبري البغدادي، تحقيق: الشيخ مهدي نجف، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٢٢. إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض، تحقيق: الدكتور يحيى إسماعيل، دار الوفاء، دار الندوة العالمية.

٢٣. الأمالي، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة،

- مركز الطباعة والنشر في مؤسّسة البعثة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
٢٤. الأُمالي، لفخر الشيعة أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي الملقّب بالشيخ المفيد، تحقيق: الحسين أستاذ ولي، علي أكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلميّة بقم المقدّسة، ١٤٠٣ هـ.
٢٥. أنساب الأشراف، تأليف: النسابة المؤرّخ الشهير أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، حقّقه وعلّق عليه: الشيخ محمد باقر المحمودي، منشورات مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٩٤ هـ.
٢٦. الإنسان الكامل في نهج البلاغة، العلامة حسن حسن زادة الأملي، مؤسّسة المعارف الإسلاميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.
٢٧. أهل البيت عليهم السلام في المكتبة العربيّة، تأليف: العلامة المحقّق السيّد عبد العزيز الطباطبائي، مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
٢٨. أيسر التفاسير لكلام العليّ الكبير، تأليف: أبي بكر جابر الجزائري الواعظ بالمسجد النبويّ الشريف، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
٢٩. الإيمان، تأليف: شيخ الإسلام ابن تيميّة (ت ٧٢٨ هـ)، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي ١٣٩٢ هـ.
٣٠. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار، تأليف: العلامة الحجّة فخر الأئمّة المولى الشيخ محمد باقر المجلسي، تحقيق: الشيخ عبد الزهراء العلوي، دار الرضا، بيروت - لبنان، ١٤٠٣ هـ.
٣١. البداية والنهاية، للإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي المتوفّي سنة ٧٧٤ هـ، حقّقه ودقّق أصوله وعلّق حواشيه: علي شيري، دار

- أحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
٣٢. البداية والنهاية، للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ..
٣٣. بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمد عليهم السلام، للثقة الجليل والمحدث النبيل شيخ القميين أبي جعفر محمد بن الحسن بن فروخ الصفار المتوفى سنة ٢٩٠، تقديم وتعليق وتصحيح: العلامة الحجة الحاج ميرزا محسن كوجه باغي، منشورات الأعلمي، طهران، ١٤٠٤ هـ.
٣٤. تأريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين الواعظ (ت ٣٨٥ هـ) تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ.
٣٥. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، تحقيق بشّار عواد معروف.
٣٦. تاريخ الإسلام، للذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.
٣٧. تاريخ الأمم والملوك، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، قوبلت هذه الطبعة على النسخة المطبوعة بمطبعة (بريل) بمدينة ليدن في سنة ١٨٧٩ م، راجعه وصحّحه وضبطه: نخبة من العلماء الأجلاء، منشورات مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان.
٣٨. التاريخ الكبير، تأليف: الحافظ النقاد شيخ الإسلام جبل الحفظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا.

٣٩. تاريخ بغداد أو مدينة السلام، تأليف: الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.

٤٠. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلّها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها، تصنيف: الامام العالم الحافظ أبي القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر، دراسة وتحقيق: علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.

٤١. التبيان في أيمان القرآن، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن القيم الجوزيّة (ت ٧٥١ هـ)، تحقيق: عبد الله بن سالم البطاطي، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ.

٤٢. التبيان في تفسير القرآن، تأليف: شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العاملي، الناشر: مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.

٤٣. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، للإمام الحافظ أبي العلاء محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.

٤٤. تذكرة الحفاظ، للذهبي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.

٤٥. التعليق على صحيح مسلم، للعلامة العثيمين، مكتبة الرشد.

٤٦. تعليقة رشيقة على شرح منظومة السبزواري، من مصنّفات الشيخ مهدي الأشتياني، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ.

٤٧. تغليق التعليق على صحيح البخاري، تأليف: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دراسة وتحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي دار عمّار، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
٤٨. تفسير البغوي معالم التنزيل، للإمام محيي السنّة ابن مسعود البغوي، المتوفّى ٥١٦ هـ، دار طيبة، الإصدار الأوّل، الطبعة الأولى والطبعة الثالثة ١٤٣١ هـ.
٤٩. تفسير البيضاوي، دار الفكر، بيروت.
٥٠. تفسير السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عبّاس بن غنيم، دار الوطن، السعودية - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
٥١. تفسير القرآن العظيم، الإمام الحافظ عماد الدين، أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، قدّم له: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ١٤١٢ هـ.
٥٢. تفسير القرآن العظيم، للإمام ابن كثير، تحقيق: حسبت بن بشير بن ياسين، طبعة دار ابن الجوزي.
٥٣. تفسير القرآن العظيم، المعروف بتفسير المنار، تأليف: الشيخ محمّد رشيد رضا، وهي مجموعة الدروس التي أخذها عن أستاذه الشيخ محمّد عبدة، تعليق وتصحيح: سمير مصطفى رباب، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.
٥٤. تفسير القرآن الكريم، للعلامة العثيمين.
٥٥. تفسير القرآن، للشيخ الإمام سلطان العلماء عزّ الدين السلمي الدمشقي، المتوفّى ٦٦٠ هـ.
٥٦. تفسير القمّي؛ لأبي الحسن عليّ بن إبراهيم القمّي رحمه الله، صحّحه وعلّق عليه وقدّم له: حجّة الاسلام العلامة السيّد طيّب الموسوي

- الجزائري، مطبعة النجف، منشورات مكتبة الهدى، ١٣٨٧هـ.
٥٧. التفسير الكبير، الفخر الرازي.
٥٨. التفسير الميسر، إعداد نخبة من العلماء، المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الأمانة العامة، الشؤون العلمية، ومقدمته بقلم: معالي الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ وزير الشؤون الإسلامية.
٥٩. تفسير النسفي المسمى مدارك التنزيل وحقائق التأويل، لعبد الله بن أحمد بن محمد النسفي، ضبط وتخرّيج: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
٦٠. تفسير غريب القرآن الكريم، تأليف: الفقيه المحدث المفسر اللغويّ الشيخ فخر الدين الطريحي، عني بتحقيقه والتعليق عليه ونشره: محمد كاظم الطريح، انتشارات زاهدي، قم.
٦١. تقريب التهذيب، تأليف: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، مع التوضيح والإضافة من كلام الحافظين المزّي وابن حجر أو من مأخذهما، حقّقه وعلّق عليه ووضّحه وأضاف إليه: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، تقديم: بكر بن عبد الله أو زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.
٦٢. التنبيه والإشراف، للمسعودي، دار صعّب، بيروت - لبنان.
٦٣. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المتقن جمال الدين أبي الحجّاج يوسف المزّي، حقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه: الدكتور بشّار عوّاد معروف، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
٦٤. التوحيد، للشيخ الجليل الأقدم الصدوق أبي جعفر محمد عليّ بن الحسين

بن بابويه القمّي، صحّحه وعلّق عليه: المحقّق البارع السيّد هاشم الحسيني الطهراني، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلميّة في قم المقدّسة.

٦٥. تهذيب التهذيب، للإمام الحافظ شيخ الاسلام شهاب الدين أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني المتوفّي سنة ٥٢٨ هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.

٦٦. التوحيد.. بحوث تحليليّة في مراتبه ومعطياته، تقريراً لدروس المرجع الديني سماحة السيّد كمال الحيدري، بقلم: جواد علي كسّار، دار فراقده، ١٤٢٨ هـ.

٦٧. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تأليف: أبي جعفر محمّد بن جرير الطبري، قدّم له: الشيخ خليل الميس، ضبط وتوثيق وتخرّيج: صدقي جميل العطار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ.

٦٨. الجامع الصحيح (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وسننه وأيامه) للإمام الحافظ محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (٢٥٦ هـ)، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، حقّق هذا الجز وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: محمّد يوسف الجوراني، هادل مرشد، محمّد أشرف الأتاسي، عامر غضبان، الرسالة العالميّة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ.

٦٩. الجامع الصحيح ممّا ليس في الصحيحين، تأليف الوادعي المتوفّي ١٤٢٢ هـ، دار الإيثار.

٧٠. الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، تأليف: الامام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ.

٥٠٠ مطارحات في الإمامة

٧١. جامع العلوم والحكم، ابن رجب، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، المملكة العربية السعودية، الطبعة العاشرة، ١٤٣١هـ.

٧٢. جامع المسائل لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تیمیة (ت ٧٢٨هـ) المجموعة السابعة، تحقيق: عليّ بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.

٧٣. جامع بيان العلم وفضله، تأليف: أبي عمر بن عبد البرّ، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي.

٧٤. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٤٠٥هـ.

٧٥. حديث الثقلين سنداً ودلالة، قراءة في أبحاث سماحة المرجع الديني السيّد كمال الحيدري، أسعد حسين علي الشمري، مؤسّسة الهدى للطباعة والنشر، ١٤٢٥هـ.

٧٦. خاتمة مستدرك الوسائل، تأليف المحدث الجليل الميرزا الشيخ حسين النوري الطبرسي، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٧٧. خصائص أمير المؤمنين، عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: الداني بن منير آل زهوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٤هـ.

٧٨. الدرّ المنتور في التفسير بالمأثور، الامام الكبير العلم الشهير جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.

٧٩. درء السحابة في مناقب القراة والصحابة، للشيخ الإمام الشوكاني، تعليق وتحقيق: أبي يعقوب المصري، مكتبة صنعاء الأثرية - اليمن، الطبعة

الأولى سنة ١٤٢٦هـ.

٨٠. درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، ابن تيمية، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، طبعة دار الفضيحة.
٨١. الدروس الشرعية في فقه الإمامية، تأليف: الشيخ شمس الدين محمد بن مكّي العاملي، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، الطبعة الأولى.
٨٢. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، للإمام البيهقي المتوفى ٤٥٨، خرّج أحاديثه: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية.
٨٣. الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، للسيوطي، حقّق أصله وعلّق عليه: أبو إسحاق الحويني الأثري، دار ابن عفان.
٨٤. الردّ على المنطقيين، المسمّى أيضاً نصيحة أهل الإيمان في الردّ على منطق اليونان، ابن تيمية، حقّقه: الشيخ عبد الصمد شرف الدين الكتبي، راجعه: محمد طلعة بلال، مؤسسة الريان، الطبعة الأولى ١٤٢٦ من الهجرة.
٨٥. الرواة الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردّهم، للإمام الحافظ الذهبي، تعليق وتحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.
٨٦. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الآلوسي، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
٨٧. الروض المعطار في خبر الأقطار، معجم جغرافي مع فهارس شاملة، تأليف: محمد بن عبد المنعم الحميري، حقّقه: الدكتور إحسان عبّاس، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤.
٨٨. رياض الصالحين، للنووي، دار بن زيدون، بيروت، ١٩٩٧م.

٨٩. الرياض النديّة على شرح العقيدة الطحاويّة، العقيدة الطحاويّة للإمام بن العزّ الدمشقي، تعليق: فضيلة الشيخ الدكتور عبد الله عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، وخرّج أحاديثه: الدكتور طارق الخويطر، دار الصمعي للنشر والتوزيع.

٩٠. زاد المسير في علم التفسير، تأليف: الإمام أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن عليّ بن محمّد الجوزي القرشي البغدادي، (ت ٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ هـ.

٩١. زاد المسير في علم التفسير، للإمام أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن عليّ بن محمّد الجوزي القرشي البغدادي (ت ٥٩٧هـ)، حقّقه وكتب هوامشه: محمّد بن عبد الرحمن عبد الله دكتوراه في علوم القرآن أستاذ بكلية الدراسات الاسلاميّة بالأزهر، خرج أحاديثه: أبو هاجر السعيد بن بسيوني زغلول، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.

٩٢. سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد صلّى الله عليه وسلّم، تأليف: محمّد بن يوسف الصالحى الشامي (ت ٩٤٢ هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ عليّ محمّد معوض، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧ م.

٩٣. سرّ العالمين وكشف ما في الدارين، لأبي حامد الغزالي؟؟؟؟.

٩٤. السراج المنير، محمّد بن أحمد المعروف بالخطيب الشربيني، تخريج وتعليق: أحمد عزّ وعناية الدمشقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ.

٩٥. السقيفة وفدك، لأبي بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري البصري البغدادي، تقديم وجمع وتحقيق: الدكتور الشيخ محمّد هادي الأميني،

- شركة الكتبي للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ.
٩٦. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٥ هـ.
٩٧. السنّة للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، ومعه ظلال الجنّة في تخرّيج السنّة، بقلم: محمد ناصر الدين الألباني.
٩٨. السنّة، للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت ٢٨٧ هـ)، حقّقه وخرّج أحاديثه: أ.د. باسم فيصل الجوابرة أستاذ الحديث بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، دار الصمعي، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦ هـ.
٩٩. السنّة، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال المتوفى سنة ٣١١ هـ، دراسة وتحقيق: الدكتور عطية بن عتيق الزهراني، دار الراية للنشر والتوزيع.
١٠٠. سنن أبي داود، للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق وتعليق: سعيد محمد اللحام، طبعة جديدة منقّحة ومفهرسة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ.
١٠١. سنن الترمذي؛ وهو الجامع الصحيح للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، حقّقه وصحّحه: عبد الوهّاب عبد اللطيف، دار الفكر للطباعة والنشر.
١٠٢. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، تحقيق: د. عبد الغفّار سليمان البنداري، سيّد كسروي حسن، الطبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت.
١٠٣. السنن الكبرى، تصنيف الامام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: دكتور عبد الغفّار البنداري وسيّد كسروي حسن، دار الكتب

- العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
١٠٤. السنن الكبرى، لإمام المحدثين الحافظ الجليل أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، دار الفكر.
١٠٥. السنن، للإمام الحافظ ابن ماجة القزويني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
١٠٦. السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، آثار شيخ الإسلام ابن تيمية وما لحقها من أعمال يطبع كاملاً لأول مرة، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق علي بن محمد العمران، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ - مكة المكرمة.
١٠٧. سيد المرسلين، تأليف المحقق الشيخ جعفر السبحاني، تعريب الشيخ جعفر الهادي، مؤسسة النشر التابعة لجماعة المدرسين في قم المقدسة، الطبعة الثانية.
١٠٨. سير أعلام النبلاء، تصنيف الامام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤١٣ هـ.
١٠٩. السيرة النبوية، أحمد بن زيني دحلان، الناشر: دار القلم العربي، حلب، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٦.
١١٠. السيرة النبوية، أحمد بن زيني دحلان، الناشر: دار القلم العربي، حلب، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٦.
١١١. السيرة الحلبي، للحلبي، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
١١٢. السيرة النبوية للإمام أبي الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٣٨٥.
١١٣. سيرة النبي صلى الله عليه - وآله - وسلم، ألفها: أبو عبد الله بن إسحاق

بن يسار المطلبي، وهذبها: أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري، ضبط غرائبها وعلّق عليها: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، ١٣٨٣ هـ.

١١٤. الشافي في الإمامة، السيّد الشريف المرتضى، مؤسّسة الصادق للطباعة والنشر.

١١٥. الشافي في الإمامة، للشريف المرتضى عليّ بن الحسين الموسوي قدس سره، حقّقه وعلّق عليه: السيّد عبد الزهراء الحسيني الخطيب، راجعه: السيّد فاضل الميلاني، مؤسّسة الصادق للطباعة والنشر، طهران - إيران، ١٤٠٧ هـ.

١١٦. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الإمام شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي، أشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه عبد القادر الأرنبوط، حثّه وعلّق عليه محمود الأرنبوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.

١١٧. شرح الأخبار في فضائل الأئمّة الأطهار، للقاضي أبي حنيفة النعمان بن محمد التميمي المغربي (ت ٣٦٣ هـ) مؤسّسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفة، تحقيق: السيّد محمد الحسيني الجلاي.

١١٨. شرح الأسماء الحسنی، حاج ملا هادي السبزواري، منشورات بصيرتي، قم - إيران، طبعة حجرية.

١١٩. شرح الإصبهانية؛ وهو شرح عقيدة مختصر لأبي عبد الله محمد بن محمود العجلي الأصبهاني الأشعري المتوفّي ٦٨٨ من الهجرة، تأليف: ابن تيمية، تحقيق: الدكتور محمد بن عوده السعوي، مكتبة: دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ من الهجرة فهرسة مكتبة الملك فهد والمملكة العربية السعودية.

٥٠٦ مطارحات في الإمامة

١٢٠. شرح السنّة، للإمام أبي محمّد الحسن بن عليّ بن خلف البرهباري (ت ٣٢٩هـ)، تحقيق وتعليق عبد الرحمن بن أحمد الجميزي، مكتبة دار المنهاج

للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ:

١٢١. شرح المواهب اللدنيّة بالمنح المحمديّة للعلامة القسطلاني، تأليف:

العلامة الزرقاني، ضبطه وصحّحه: محمّد عبد العزيز الخالدي، دار

الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٢٢. شرح المقاصد في علم الكلام، للتفتازاني، الناشر: دار المعارف النعمانيّة،

الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

١٢٣. شرح صحيح البخاري، لمحمّد بن صالح العثيمين، مكتبة الطبري.

١٢٤. شرح مشكل الآثار للإمام الطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط؟؟؟

١٢٥. شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، بتحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم،

منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم - إيران، الطبعة

الثانية، ١٤٠٤هـ.

١٢٦. شواهد التنزيل لقواعد التفضيل في الآيات النازلة في أهل البيت صلوات

الله وسلامه عليهم، تأليف: الحافظ الكبير عبيد الله بن عبد الله بن أحمد

المعروف بالحاكم الحسكاني الحدّاء الحنفي النيسابوري، تحقيق وتعليق:

الشيخ محمّد باقر المحمودي، مؤسّسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة

والارشاد الاسلامي مجمع إحياء الثقافة الاسلاميّة، الطبعة الأولى،

١٤١١هـ.

١٢٧. الصارم المسلول على شاتم الرسول، تحقيق: الحلواني وغيره، دار المعالي.

١٢٨. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تأليف: الأمير علاء الدين عليّ بن

بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ)، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب

الأرنؤوط، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثانية طبعة جديدة مزيدة ومنقّحة،

١٤١٤ هـ.

١٢٩. صحيح البخاري، الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة البخاري الجعفي، طبعة بالأوفست عن طبعة دار الطباعة العامرة باسطنبول، ١٤٠١ هـ.

١٣٠. صحيح البخاري، الإمام الحافظ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ.

١٣١. الصحيح المسند من فضائل الصحابة، تأليف: أبي عبد الله مصطفى بن العدوي، دار بن عفان، الطبعة الثانية، ١٤١٩ هـ.

١٣٢. صحيح سنن ابن ماجه، الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.

١٣٣. صحيح سنن الترمذي، للإمام الحافظ محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩ هـ)، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٢ هـ.

١٣٤. صحيح مسلم بشرح النووي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ١٤٠٧ هـ.

١٣٥. صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، (٢٠٦ - ٢٦١ هـ) حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه الشيخ مسلم بن محمود عثمان السلفي الأثري، قدّم له وقرّظه: الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي، دار الخير.

١٣٦. صحيح موارد الضمآن إلى زوائد ابن حبان، مضموناً إليه الزوائد على الموارد، بقلم: العلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الألباني (ت

- ١٤٢٠هـ)، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
١٣٧. الصواعق المحرقة في الردّ على أهل البدع والزندقة، تأليف: المحدث أحمد بن حجر الهيتمي المكي، خرّج أحاديثه وعلّق حواشيه وقدم له: عبد الوهّاب عبد اللطيف الأستاذ المساعد بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر، مكتبة القاهرة، الطبعة الثانية مزيدة ومنقّحة، الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ.
١٣٨. ضعيف تاريخ الطبري، تحقيق: البرزنجي ومحمد صبحي حلاق، دار ابن كثير، دمشق بيروت.
١٣٩. الطبقات الكبرى، لابن سعد، دار صادر، بيروت.
١٤٠. العروة لأهل الخلوة، أبو المكارم علاء الدين السمناني، طهران، ١٤٠٤.
١٤١. عمدة القارئ، العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
١٤٢. عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار، تأليف: الحافظ يحيى بن الحسن الأسدي الحلّي المعروف بابن البطريق، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، بقم المشرفّة، ١٤٠٧هـ.
١٤٣. غاية المرام وحيّة الخصام في تعيين الإمام من طريق الخاصّ والعام، تأليف: السيّد هاشم البحراني، تحقيق: العلامة السيّد عليّ عاشور، مؤسّسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
١٤٤. الغدير في الكتاب والسنة والأدب، تأليف: الخبر العلم الحجة المجاهد شيخنا الأكبر الشيخ عبد الحسين أحمد الأمين النجفي، عني بنشره الحاج حسن إيراني، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة، ١٣٩٧هـ.
١٤٥. فتاوى الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني في المدينة والأمارات، جمعها ورتّبها وشرحها: عمر عبد المنعم سليم، دار عالم الفوائد للنشر

- والتوزيع، الطبعة الاولى، سنة ١٤٢٧هـ، جمهورية مصر العربية، دار الضياء للنشر والتوزيع.
١٤٦. فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلميّة والإفتاء، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، دار المؤيّد، الطبعة الخامسة، ١٤٢٤هـ.
١٤٧. فتح الباري شرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية.
١٤٨. فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، وعليه تعليقات مهمّة للعلامة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البرّاك، دار طيبة، الطبعة الرابعة، ١٤٣٢هـ:
١٤٩. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تأليف: محمّد بن عليّ بن محمّد الشوكاني، الناشر: عالم الكتب.
١٥٠. فرائد السمطين، لأبي عبد الله الحموي الجويني، تحقيق الشيخ محمّد باقر المحمودي: مؤسّسة المحمودي، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ، بيروت.
١٥١. الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، تأليف: الشيخ ابن تيميّة، تقديم: معالي الشيخ صالح بن فوزان الفوزان، حقّقه وخرّج أحاديثه: عبد الرحمن بن عبد الكريم اليحيى، مكتبة دار المنهاج.
١٥٢. فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل، تحقيق: وصيّ الله بن محمّد عبّاس، دار ابن الجوزي.
١٥٣. فضائل الصحابة، للإمام أحمد بن حنبل، حقّقه وخرّج أحاديث وصي الله بن محمّد عبّاس، دار ابن الجوزي، المملكة العربيّة السعوديّة، الطبعة الثالثة سنة ١٤٢٦هـ.
١٥٤. فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، المشتهر بـ (رجال النجاشي) ممّا جمعه

٥١٠ مطارحات في الإمامة

الشيخ الجليل أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي
الأسدي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة،
إيران، الطبعة الخامسة ١٤١٦ هـ.

١٥٥. الفهرست، تأليف: شيخ الطائفة الإمام أبي جعفر محمد بن الحسن
الطوسي، تحقيق: مؤسسة نشر الفقاهة، المحقق فضيلة الشيخ جواد
القيومي، طبع ونشر مؤسسة نشر الفقاهة، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.

١٥٦. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تأليف: شيخ الإسلام الإمام
محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى
المعلمي اليماني، أشرف على تصحيحه: عبد الوهاب عبد اللطيف الأستاذ
بكلية الشريعة بالأزهر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٦ هـ.

١٥٧. فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي، تحقيق: أحمد عبد السلام،
طبع دار الكتب العلمية - بيروت.

١٥٨. القاموس المحيط: الفيروز آبادي.

١٥٩. القول المفيد على كتاب التوحيد، للعثيمين، دار ابن الجوزي.

١٦٠. الكافي، تأليف ثقة الاسلام أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق
الكليني الرازي (رحمه الله) المتوفى سنة ٣٢٩ هـ، مع تعليقات نافعة
مأخوذة من عدة شروح، صححه وعلق عليه علي أكبر الغفاري، نهض
بمشروعه الشيخ محمد الآخوندي، الناشر: دار الكتب الإسلامية مرتضى
آخوندي، طهران، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨.

١٦١. الكامل هامش رغبة الأمل، للمبرد، طبعة مصر، ١٩٢٩.

١٦٢. كتاب الدكتور محمد بن إبراهيم الحمد بتقديم: سماحة الشيخ عبد العزيز
بن باز.

١٦٣. كتاب الروح، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن

- قيم الجوزية، (ت ٧٥١هـ)، آثار الإمام ابن قيم رقم ٢٦، حققه: محمد أجمل أيوب الإصلاحي، خرّج أحاديثه كمال بن محمد قالمي، وفق المنهج المعتمد من الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٢هـ.
١٦٤. كتاب الشريعة؛ للإمام المحدث أبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت ٣٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، دار الوطن، الطبعة الثانية مزيّدة ومنقّحة، ١٤٢٠هـ.
١٦٥. كشف المشكل من حديث الصحيحين، للإمام أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق: الدكتور علي حسين البوّاب، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
١٦٦. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
١٦٧. كفاية الطالب لمعرفة مناقب عليّ بن أبي طالب، للشنقيطي.
١٦٨. الكلام على مسألة السماع، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن القيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عزيز شمس، مؤسّسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.
١٦٩. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، للعلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، بيروت، مؤسّسة الرسالة، ١٤٠٩هـ.
١٧٠. الكنى والألقاب، تأليف: المحقق الشهير والمؤرّخ الكبير الشيخ عبّاس القمي، مكتبة الصدر، طهران.
١٧١. اللالئ البهية في شرح العقيدة الواسطية، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد

- الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، الشرح لمعالي الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تحقيق وعناية: عادل بن محمد مرسي رفاعي، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
١٧٢. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، تأليف: الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ)، خرّج أحاديثه وعلّق عليه: محمد عبد المنعم رابح، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧هـ.
١٧٣. لسان العرب، للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، نشر أدب الحوزة، قم - إيران، ١٤٠٥هـ.
١٧٤. لسان الميزان، للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٧١ م.
١٧٥. مجمع البيان في تفسير القرآن، تأليف: أمين الاسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، حقّقه وعلّق عليه: لجنة من العلماء والمحقّقين الأخصائيين، قدّم له الامام السيّد محسن الأمين العاملي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.
١٧٦. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، بتحرير الحافظين الجليلين: العراقي وابن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٨هـ.
١٧٧. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، طبعت بأمر خادم الحرمين الملك فهد بن عبد الله آل سعود.
١٧٨. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، طبعت بأمر خادم الحرمين الملك فهد بن عبد الله آل سعود.

مصادر الكتاب ٥١٣

١٧٩. مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار الثريا للنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١٨٠. مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، لابن باز، جمع وترتيب: محمد بن سعيد الشويعر، دار أصداء المجتمع.

١٨١. المحلّي، تصنيف الامام الجليل المحدث الفقيه الأصولي أبي محمد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم، طبعة مصحّحة ومقابلة على عدّة مخطوطات ونسخ معتمدة كما قوبلت على النسخة التي حقّقها الأستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الفكر.

١٨٢. مختار الصحاح، للإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، ضبطه وصحّحه: أحمد شمس الدين، طبعة جديدة لنوان مرتّبة حسب الترتيب الألفبائي ومضبوطة بالشكل ضبطاً كاملاً، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ:

١٨٣. مختصر سيرة الرسول، للشيخ محمد بن عبد الوهّاب، دار الكتاب السعودي، ١٤٢٢هـ.

١٨٤. مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، تأليف: العلامة شيخ الإسلام المولى محمد باقر المجلسي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

١٨٥. مراتب السير والسلوك إلى الله، سماحة المرجع الديني السيّد كمال الحيدري، بقلم: الدكتور طلال الحسن، مؤسّسة الهدى للطباعة والنشر، لبنان - بيروت، الطبعة الجديدة.

١٨٦. المراجعات، بقلم: الإمام عبد الحسين شرف الدين الموسوي، تحقيق وتعليق: حسين الراضي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

١٨٧. المرقاة في شرح المشكاة، الشيخ نور الدين الهروي القاري الحنفي؟؟؟؟

١٨٨. مروج الذهب ومعادن الجوهر، تصنيف: الرحّالة الكبير والمؤرّخ الجليل

أبي الحسن عليّ بن الحسين بن علي المسعودي، تمتاز هذه الطبعة بدقّة
فهارسها التي وضعها العلامة الأستاذ يوسف أسعد داغر، من
منشورات دار الهجرة، إيران - قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ.

١٨٩. المستدرك على الصحيحين، للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم
النيسابوري، وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي، طبعة مزيدة بفهرس
الأحاديث الشريفة، بإشراف د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة
بيروت - لبنان.

١٩٠. المستصفي في علم الأصول، تأليف: الإمام أبي حامد محمد بن محمد بن
محمد الغزالي، طبعه وصحّحه: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب
العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٧ هـ.

١٩١. مستند العروة الوثقى، كتاب الخمس، محاضرات زعيم الحوزة العلمية
آية الله العظمى السيّد أبو القاسم الموسوي الخوئي، تأليف: الشيخ
مرتضى البروجدي، المطبعة العلمية، قم، ١٣٦٤ هـ.

١٩٢. مسند أبي يعلى، الحافظ إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي الموصلي،
حقّقه وخرّج أحاديثه: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق،
الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.

١٩٣. مسند أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ)، شرحه وصنع فهارسه أحمد محمد
شاكر، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.

١٩٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ)، حقّق هذا الجزء وخرّج
أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، إبراهيم
الزبيق، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٢٩ هـ.

١٩٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار صادر، بيروت.

١٩٦. المسند للإمام أحمد بن حنبل، شرحه وصنع فهارسه حمزة أحمد الزين، دار

- الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
١٩٧. مشاهير علماء الأمصار أعلام فقهاء الأقطار، للإمام الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، حققه ووثقه وعلّق عليه: مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
١٩٨. المصباح المنير، للفيومي.
١٩٩. مصطلح الحديث، لفضيلة الشيخ العلامة محمد صالح العثيمين، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٢٧هـ.
٢٠٠. مصنف ابن أبي شيبة في الأحاديث والآثار، للحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان ابن أبي بكر بن أبي شيبة الكوفي العسبي، طبعة مستكملة النصّ ومنقحة ومشكولة ومرقّمة الأحاديث ومفهرسة، ضبطه وعلّق عليه الأستاذ سعيد اللحام، دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٢٠١. مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار النشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٢٠٢. المصنف، ابن أبي شيبة الكوفي، تحقيق وتعليق: سعيد اللحام، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٢٠٣. المصنف، للحافظ الكبير أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، عني بتحقيق نصوصه وتخرّيج أحاديثه والتعليق عليه: الشيخ المحدّث حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي.
٢٠٤. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: عبد الله بن ظافر بن عبد الله الشهري، تنسيق: الدكتور سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشكري، دار العاصمة

ودار الغيث، الطبعة الثانية، ١٤٣١هـ

٢٠٥. معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد، للشيخ العلامة الحكمي (المتوفى ١٣٧٧هـ)، حققه وعلّق عليه محمد صبحي حلاق، دار ابن الجوزي، الطبعة السابعة، ١٤٣١هـ.

٢٠٦. معالم الإسلام الأموي من القدح في العترة النبوية الطاهرة إلى استباحتها، محاضرات آية الله العلامة السيد كمال الحيدري، بقلم: إبراهيم البصري، مؤسسة الهدى للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٣٢هـ.

٢٠٧. معالم التأويل في تفسير القرآن، للبغوي الشافعي، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، دار المعرفة، بيروت.

٢٠٨. معجم الأدباء، لياقوت الحموي، الطبعة الثالثة منقحة ومصححة وفيها زيادات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٠هـ.

٢٠٩. المعجم الأوسط، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، قسم التحقيق بدار الحرمين: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد أبو الفضل عبد الحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع.

٢١٠. معجم البلدان، للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٣٩٩هـ.

٢١١. المعجم الكبير، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، حققه وخرّج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية مزيّدة ومنقحة.

٢١٢. المعجم الكبير، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار إحياء التراث.

٢١٣. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تأليف: الوزير الفقيه أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، عارضه بمخطوطات القاهرة وحققه وضبطه وشرحه: مصطفى السقا الأستاذ المساعد بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.

٢١٤. المفردات في غريب القرآن، تأليف: أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، دار نشر الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ.

٢١٥. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للإمام الحافظ القرطبي، دار ابن كثير، بيروت.

٢١٦. المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، تأليف: أبي عبد الرحمن الوداعي يعني العلامة الوداعي، من كبار أعلام اليمن ويعرفه أهل اليمن، دار الآثار صنعاء.

٢١٧. المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، تأليف أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي (ت ١٤٢٢ هـ)، دار الآثار، صنعاء.

٢١٨. مقدّمة فتح الباري، تأليف ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ:

٢١٩. الملل والنحل، تأليف: أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

٢٢٠. مناقب آل أبي طالب، تأليف: الإمام الحافظ مشير الدين أبي عبد الله محمد بن علي بن شهر آشوب، المتوفى سنة ٥٨٨ هـ، قام بتصحيحه وشرحه ومقابلته على عدّة نسخ خطية: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المكتبة الحيدرية - النجف الأشرف، ١٣٧٦.

٢٢١. المناقب، تأليف: الموفق بن أحمد بن محمد المكي الخوارزمي، تحقيق:

- فضيلة الشيخ مالك المحمودي، مؤسّسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفّة، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ.
٢٢٢. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن عليّ بن محمّد ابن الجوزي، دراسة وتحقيق: محمّد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، راجعه وصحّحه: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٢٢٣. المنح المكيّة في شرح الهمزيّة، المسمّى: أفضل القرى لقرّاء أمّ القرى، للإمام العلامة الفقيه المحقّق شهاب الدين أحمد بن محمّد بن عليّ بن حجر الهيتمي الشافعي (ت ٩٧٤هـ)، ساهم في العمل: بسّام محمّد بارود، عُني بتحقيقه والتعليق عليه: أحمد جاسم المحمّد، بوجمعة مكري، دار المنهاج، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.
٢٢٤. منهاج السنّة النبويّة، ابن تيميّة الحرّاني، تحقيق: محمّد رشاد سالم، نشر: دار الفضيلة ومؤسّسة الريّان.
٢٢٥. الموروث الروائي، بين النشأة والتأثير، من أبحاث المرجع الديني السيّد كمال الحيدري، بقلم: الدكتور طلال الحسن، مؤسّسة الإمام الجواد للفكر والثقافة، ١٤٢٦هـ.
٢٢٦. الموضوعات، للإمام ابن الجوزي، حقّق نصوصه: الدكتور نور الدين الشكري بن عليّ، طبعة أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤١٨ من الهجرة.
٢٢٧. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: أبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: عليّ محمّد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
٢٢٨. الميزان في تفسير القرآن، منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلميّة في

قم المقدّسة.

٢٢٩. نزل الأبرار، ميرزا محمّد البدخشي، طبعة قديمة.

٢٣٠. نظم المتناثر من الحديث المتواتر، للإدريسي الشهير بالكتاني، بيروت - لبنان.

٢٣١. النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمّد الجزري ابن الأثير، تحقيق: محمود محمّد الطناحي، مؤسّسة اسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، قم - إيران، الطبعة الرابعة، ١٣٦٤ ش.

٢٣٢. نهج البلاغة، وهو مجموع ما اختاره الشريف الرضي من كلام سيدنا أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، شرح الأستاذ الإمام الشيخ محمّد عبدة، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.

٢٣٣. الهداية إلى بلوغ النهاية، لأبي محمّد مكّي القيسي (المتوفّى ٤٣٧ هـ)، مجموعة رسائل جامعيّة.

٢٣٤. وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى، تأليف: عالم المدنيّة ومؤرّخها الشريف نور الدين عليّ بن عبد الله الحيني السمهودي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق وتخرّيج: محمّد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ.

٢٣٥. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق: إحسان عبّاس، لبنان، دار الثقافة.

٢٣٦. ينابيع المودّة لذوي القربى، للشيخ سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي، تحقيق: سيّد عليّ جمال أشرف الحسيني، الناشر: دار الأسوة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.

الفهرس

٧	شكر وتقدير
٩	مقدّمة المقرّر
١٣	هذا الكتاب
١٧	ما يميّز المطارحات
١٧	أولاً: تضييق دائرة النزاع
١٨	ثانياً: تصنيف الأدلّة
١٩	ثالثاً: الاستفادة من المباني
٢٠	تصنيف فصول الكتاب
٢٥	بحوث تمهيديّة
٢٧	قراءتان للبحث في المسألة الخلافية
٢٩	أهميّة تشخيص الخليفة بعد النبي
٢٩	١. بيان النمركة الوسطى
٣٠	٢. تعريف الآخر بالأصالة الإسلامية للإمامة
٣١	٣. تعريف الإمامي بالأصالة الإسلامية للإمامة
٣١	٤. فصل الإسلام الأموي عن الإسلام العام
٣٢	الخشية من البحث في مسائل الخلاف
٣٤	طبيعة الخلاف على هويّة الامام
٣٦	أسباب الانفتاح على التراث السنّي
٣٧	ضرورة إحاطة العالم بمسائل الخلاف

المطارحة الأولى

الأبعاد العقائدية لحادثة الخميس وحديثها

- الفصل الأول: مصادر حادثة الخميس وحديثها ٤٣
١. حديث الخميس وحادثته عند مدرسة أهل السنة ٤٥
- سند رزية يوم الخميس ٤٩
٢. حديث الخميس وحادثته في مصادر مدرسة أهل البيت ٤٩
- الفصل الثاني: دلالات حديث الخميس وحادثته ٥١
- المبحث الأول: دلالة الحديث على موقف المعارضة ٥٣
- أولاً: الاختلاف في محضر النبي ٥٤
- ثانياً: منع النبي من كتابة الكتاب ٥٥
- حجج المعارضة في منع النبي من كتابة الكتاب ٥٥
- الأولى: حسبنا كتاب الله ٥٥
- الثانية: أن النبي يهجر ٥٧
- معنى كلمة «هجر» ٥٨
- القائل لكلمة «هجر» ٥٩
- خطأ عمر في مقالته ٦١
- حقانية قول النبي مطلقاً ٦٢
- موقفان مختلفان ٦٤
- مقارنة بين ما قاله القرآن وما قاله المخالفون ٦٧
- المبحث الثاني: دلالة الحديث على مرجعية الإمام علي ٦٨
- زيادة وتفصيل في دلالات الكتاب النبوي ٧١
- النص على الإمام هو المتعين ٧٣
١. قرينة الزمن ٧٤

الفهرس	٥٢٣
٢. قرينة السياق التاريخي	٧٤
مصدق الخليفة	٧٧
الاحتمال الأوّل: أبو بكر	٧٨
الاحتمال الثاني: الامام عليّ عليه السلام	٨٤
أسباب الإصرار على منع الكتابة	٨٧
الفصل الثالث: اعتذار الأعلام لما بدرَ من الصحابة في رزية يوم الخميس	٨٩
الاعتذار الأوّل: أنّ كلمة «هجر» لا تدلّ على قبيح	٩١
الاعتذار الثاني: أنّ كلمة «هجر» كانت للاستفهام الحقيقي	٩٢
الاعتذار الثالث: إنّ كلمة «هجر» كانت للاستفهام البلاغي	٩٣
الاعتذار الرابع: أنّ اعتراض عمر من دلائل فقهه!	٩٤
الاعتذار الخامس: الاعتراض كان لأجل الرفق بالملكّفين!	٩٧
الاعتذار السادس: أنّ منع عمر كان رحمة بالأمة	٩٨
الاعتذار السابع: الخوف من قدح المنافقين في الكتاب	٩٩
الاعتذار الثامن: طلب النبيّ لم يكن للوجوب	١٠٠
الاعتذار التاسع: الأمر بالكتاب كان للاختبار	١٠١
الاعتذار العاشر: لإبقاء باب الاجتهاد مفتوحاً	١٠٢
الاعتذار الحادي عشر: أنّ عمر كان يخشى أن يُهجر القرآن	١٠٣
الاعتذار الثاني عشر: أنّ كتاب الله فيه بيان كلّ شيء	١٠٣
الاعتذار الثالث عشر: أنّ عمر لم يجد فائدة لكتابة الكتاب	١٠٤
الاعتذار الرابع عشر: الرسول غير معصوم من عوارض المرض	١٠٥
الاعتذار الخامس عشر: أنّ منع عمر كان إشفاقاً على النبيّ	١٠٨
الاعتذار السادس عشر: أنّ عمر أُصيب بالدهشة	١٠٨
تبصرتان	١١١

- ١١٣..... الفصل الرابع: الانعكاسات السلبية لحادثة الخميس
- ١١٥..... من الشخصنة إلى المنهج
- ١١٧..... موقف الرسول من المخالفين في يوم الرزية
- ١١٨..... فلسفة عدم كتابة النبي للكتاب
- ١٢٠..... منع الرسول لم يكن برضاه
- ١٢٠..... هل كان الإمام عليّ حاضراً في مجلس الرزية؟

المطارحة الثانية

قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (أَنْتَ يَا عَلِيُّ خَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي)

- ١٢٥..... الفصل الأول: سند حديث الاستخلاف والولاية
- ١٢٧..... مقدمات تمهيدية
- ١٢٨..... المقدمة الأولى: أدوار الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
- ١٢٨..... الأول: الدور الدعوي
- ١٣٠..... الثاني: الدور التطبيقي
- ١٣١..... الأدلة على ثبوت الدور التطبيقي للنبي
- ١٣٢..... المقدمة الثانية: تصنيف الأدلة
- ١٣٤..... المقدمة الثالثة: لكل عصر اصطلاحاته
- ١٣٥..... المقدمة الرابعة: الأدلة على الإمامة السياسية
- ١٣٥..... ١. حديث (أنت خليفتي)
- ١٣٥..... سند الحديث
- ١٣٥..... صيغ الحديث
- ١٣٨..... تبصرة
- ١٣٩..... ٢. حديث الولاية (أنت ولي كل مؤمن بعدي)
- ١٤٠..... الطريق الأول للحديث

الفهرس	٥٢٥
تصحیح ابن تیمیة للحديث	١٤٣
الطریق الثاني للحديث	١٤٤
وقفه مع تضعیف الأرئوط للحديث	١٤٦
الطریق الثالث للحديث	١٥٢
أسباب تضعیف أجلاح الكندي	١٥٣
الفصل الثاني: كیفیة دلالة الحديثین علی الإمامة السیاسیة	١٥٥
التعابیر القرآنیة عن الدور التطبیقي	١٥٧
أولاً: الولی	١٥٧
ثانياً: الأولی	١٥٨
تحديد خليفة النبي في الدور التطبیقي	١٦٠
أولاً: إطلاق النبي عنوان (ولی) علی الامام علی	١٦٠
ثانياً: إطلاق النبي عنوان (أولی) علی الامام علی	١٦٣
ثالثاً: إطلاق النبي عنوان (خليفة) علی الامام علی	١٦٦
أهمیة قید (بعدي) في الحديثین	١٦٧
صحّة النصوص المشتملة علی قید البعدیة	١٧٠
وقفه عند حديث: (اقتدوا بالأئمة من بعدي)	١٧١
تحقیق في سند حديث: (اقتدوا بالأئمة من بعدي)	١٧٢
الفصل الثالث: ابن تیمیة والتعاطي مع فضائل الإمام علی	١٧٥
توطئة	١٧٧
ردّ ابن تیمیة للروایات الجیاد	١٧٨
تعاطي ابن تیمیة مع فضائل الإمام	١٧٩
شواهد علی استراتیجیة ابن تیمیة	١٨١
١. تكذیبه حديث (من كنت مولاه)	١٨١

٢. تكذيبه حديث ردّ الشمس ١٨٢
٣. تكذيبه حديث المؤاخاة ١٨٣
٤. تكذيب حديث: (أقضاكم عليّ) ١٨٤
٥. تكذيب حديث خيبر ١٨٥
٦. تكذيبه شأن نزول سورة الدهر ١٨٨
- الفصل الرابع: انتقاص ابن تيميّة من الإمام عليّ عليه السلام ١٩١
- الشاهد الأوّل: دعوى أنّ الإمام كان يعبد الأصنام ١٩٣
- الشاهد الثاني: دعوى العجز عن إثبات عدالة الإمام ١٩٥
- الشاهد الثالث: دعوى أنّ الإمام لم تصدر منه إساءة للكفار ١٩٥
- الشاهد الرابع: دعوى أنّ الإمام كان مبغوضاً عند الصحابة ١٩٦
- الشاهد الخامس: دعوى عتاب النبيّ للإمام عليه السلام ١٩٨
- الشاهد السادس: دعوى أنّه آذى فاطمة لغرض دنيويّ ١٩٩
- الشاهد السابع: دعوى أنّ آية ﴿وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ نازلة في عليّ ٢٠٠
- الشاهد الثامن: دعوى أنّ رسول الله كذب ما أفتى به عليّ ٢٠١
- الخلاصة ٢٠٢
- خلفيات طعون ابن تيميّة للإمام عليّ ٢٠٣
- تبصرتان ٢٠٦
- خلفيات إنكار ابن تيميّة للفضائل العلويّة ٢٠٧

المطارحة الثالثة

حديث المنزلة

- الفصل الأوّل: سند حديث المنزلة ورواته ٢١٣
- توطئة ٢١٥
- حديث المنزلة ٢١٥

الفهرس	٥٢٧
سند حديث المنزلة	٢١٦
١. حديث المنزلة في مصادر أهل السنة	٢١٩
حديث المنزلة في الصحيحين	٢١٩
حديث المنزلة في المصادر الأخرى	٢٢٢
٢. حديث المنزلة في مصادر مدرسة أهل البيت	٢٢٧
نتيجة الفصل	٢٢٨
الفصل الثاني: جهات البحث في حديث المنزلة	٢٢٩
الجهة الأولى: دلالة الحديث على المنقبة الخاصة	٢٣١
منهج ابن تيمية في التعاطي مع مناقب العترة	٢٣٣
استراتيجية ابن تيمية في التعاطي مع حديث المنزلة	٢٣٤
الخطوة الأولى: تفسيره الحديث بما يجعله أقرب إلى الذم	٢٣٤
الخطوة الثانية: عدم دلالة المنقبة على أفضليته عليه السلام	٢٣٩
الخطوة الثالثة: للغير فضيلة أشرف من فضيلة حديث المنزلة	٢٤٠
زيادة وتفصيل في أسباب استخلاف النبي الإمام علياً	٢٤٤
الحقيقة الأولى: حضور الإمام علي في المشاهد كلها	٢٤٤
الحقيقة الثانية: أهمية غزاة تبوك	٢٤٥
ظاهرة النفاق في العصر المدني	٢٤٦
المنافقون يخططون لاغتيال النبي	٢٤٨
الجهة الثانية: القراءة الحقة لاستخلاف الإمام علي	٢٤٩
الفصل الثالث: مراتبية فضائل ومناقب الإمام علي عليه السلام	٢٥٣
• فضائل الإمام علي عند علماء المسلمين	٢٥٦
تبصرتان	٢٥٩
أسباب انتشار فضائل الإمام عليه السلام	٢٥٩

- الشواهد النقلية على مراتب فضائل الفضائل ٢٦٠
- الشاهد الأول: رواية أحمد بن حنبل ٢٦١
- الشاهد الثاني: آية المباهلة ٢٦٣
- الشاهد الثالث: حديث المنزلة ٢٦٧
- من معالم العهد الأموي: وضع الحديث ٢٧٠
- أمثلة على وقوع الوضع ٢٧٢
- ١. شأن نزول آية الإنذار ٢٧٢
- ٢. حديث (لئن أطاعوا علياً ليدخلن الجنة) ٢٧٤
- ٣. حديث (لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق) ٢٧٥
- ٤. حديث المنزلة ٢٧٦
- الفصل الرابع: فقه حديث المنزلة - القسم الأول: شراكة الإمام علي لهارون ٢٧٧
- مقدمات تمهيدية ٢٧٩
- المقدمة الأولى: أهمية السنة ودورها ٢٧٩
- المقدمة الثانية: خلو القرآن من مسألة ليس قرينة على عدم أهميتها ٢٨٣
- المقدمة الثالثة: فهم دلالة الحديث من خلال العرض على القرآن .. ٢٨٥
- المقدمة الرابعة: خصائص الإمام علي عليه السلام ٢٨٥
- زيادة إيضاح ٢٨٦
- منازل هارون في القرآن الكريم ٢٨٨
- المنزلة الأولى: الوزارة ٢٨٨
- المنزلة الثانية: الأخوة ٢٨٩
- المنزلة الثالثة: شد الأزر ٢٩٠
- المنزلة الرابعة: الإصلاح ٢٩١
- المنزلة الخامسة: الشراكة في أمره ٢٩١

الفهرس	٥٢٩
لفت نظر	٢٩٤
الفصل الخامس: فقه حديث المنزلة - القسم الثاني (شراكة الإمام علي للرسول في	
الوظائف والمسؤوليات)	٢٩٥
(١) الوظائف الخاصّة	٢٩٧
تبليغ الآيات العشر من سورة براءة	٢٩٨
تبصرات	٢٩٩
إشكال وجواب	٣٠٠
تعاطي ابن تيميّة وأتباعه مع حادثة براءة	٣٠٢
مناقشة ابن تيميّة وأتباعه لسند الحديث	٣٠٣
مناقشة ابن تيميّة وأتباعه لمتن حديث براءة	٣٠٤
معطيات إشراك الإمام علي في الإبلاغ الابتدائي	٣٠٧
زيادة وتفصيل في مهمّة الإبلاغ الابتدائي	٣٠٨
المناطق في تحقّق الجماعة	٣١٢
(٢) الوظائف المشتركة	٣١٦
الوظيفة الأولى: المرجعيّة السياسيّة	٣١٦
الوظيفة الثانية: المرجعيّة الدينيّة	٣١٧
الفصل السادس: فقه حديث المنزلة - القسم الثالث (شراكة الإمام علي للرسول	
في المنازل والمقامات)	٣١٩
المقامات والمنازل الخاصّة بالنبيّ	٣٢١
المنزل الأوّل: الخاتميّة	٣٢١
المنزل الثاني: الشهادة على الشهود	٣٢٦
المنزل الثالث: أنّه الأولى بالمؤمنين من أنفسهم	٣٢٨
تطبيقات حديث: أنت وليّ كلّ مؤمن ومؤمنة	٣٣٠

- المنزل الرابع: أنه أول المسلمين ٣٣١
- المنزل الخامس: الخلافة الأسمائية ٣٣٤
- المنزل السادس: أنه الواسطة في وصول المخلوقات إلى كمالها ٣٣٧
- المنزل السابع: أنه جمع علم الظاهر والباطن ٣٤٠
- المنزل الثامن: أن كل ما يصدر عنه فهو حق ٣٤١
- دلالة الحديث على ثبوت كل المنازل للإمام عليّ ٣٤٢
- تبصرة ٣٤٤
- تطابق الروايات مع الآيات ٣٤٤
- الأشبه بالنبّي هو الأحقّ بالخلافة ٣٤٥
- تبصرة ٣٤٦
- الدلالة المباشرة للحديث على خلافة الإمام عليّ ٣٤٧
- الردّ على مصادرة ابن تيمية لدلالة الحديث على الخلافة ٣٤٧
- تعاطي ابن حنبل مع حديث المنزلة ٣٤٩

المطارحة الرابعة

حادثة الغدير وحديثها

- الفصل الأوّل: تصورات أوليّة عن حادثة الغدير وحديثها ٣٥٣
- (١) اسم الموضوع الذي وقعت فيه حادثة الغدير ٣٥٥
١. غدير خمّ ٣٥٥
٢. وادي خمّ ٣٥٦
٣. غدير الجحفة ٣٥٦
- (٢) وصف الموضوع تاريخياً ٣٥٨
- (٣) وصف مشهد حادثة الغدير ٣٦٠
- (٤) عدد من حضر واقعة الغدير ٣٦٥

الفهرس	٥٣١
(٥) أهميَّة البحث في واقعة الغدير	٣٦٥
الفصل الثاني: موقف ابن تيميَّة من حديث الغدير	٣٦٩
منهج ابن تيميَّة في التعاطي مع فضائل الامام عليّ	٣٧١
خلفيات اختيار ابن تيميَّة لمنهجه المتقدّم	٣٧١
تعاطي ابن تيميَّة مع فضائل الآخرين	٣٧٢
ملاحظات حول حديث (لو كان نبيّ بعدي لكان عمر)	٣٧٤
الملاحظة الأولى: خطورة مضمونه	٣٧٥
الملاحظة الثانية: ضعف سنده	٣٧٥
الملاحظة الثالثة: التدليس في نقل الحديث	٣٧٧
تعاطي ابن تيميَّة مع حديث الغدير	٣٧٩
(أ) تعاطي ابن تيميَّة مع الزيادات	٣٧٩
أولاً: تعاطيه مع (أنت أولى بكلّ مؤمن ومؤمنة)	٣٧٩
ثانياً: تعاطيه مع (اللهم والِ مَنْ والاه)	٣٨٠
ثالثاً: تعاطيه مع (اللهم انصر مَنْ نصره واخذل مَنْ خذله)	٣٨٠
(ب) تعاطيه مع المقطع الأساسي لحديث الغدير	٣٨٠
مناقشة تكذيب ابن تيميَّة للزيادات	٣٨٢
مناقشة تضعيف ابن تيميَّة للمقطع الأساسي	٣٨٦
مناقشة دعوى طعن البخاري بالحديث	٣٨٦
مناقشة عدم ورود الحديث في أمّهات المصادر	٣٨٩
الفصل الثالث: نصّ العلماء على تواتر حديث الغدير وتصحيحه	٣٩١
نقل العلماء لأصل الحديث وتصحيحه	٣٩٣
تواتر المقطع الأصلي لحديث الغدير	٣٩٨
طرق حديث الغدير	٣٩٩

- ٤٠٢.....رواة حديث الغدير من الصحابة
- ٤٠٨.....النصّ على تواتر حديث الغدير
- ٤١٢.....تبصرة
- ٤١٢.....رأي الألباني في سند حديث الغدير
- ٤١٣.....الأوّل: حديث زيد بن أرقم
- ٤١٤.....الثاني: حديث سعد بن أبي وقاص
- ٤١٤.....الثالث: حديث بريدة
- ٤١٥.....الرابع: حديث عليّ بن أبي طالب
- ٤١٥.....الخامس: حديث أبي أيوب الأنصاري
- ٤١٥.....السادس: حديث ابن عباس
- ٤١٦.....معطيات البحث السندي
- ٤١٧.....المؤلّفون في واقعة الغدير
- ٤١٧.....(١) الطبري
- ٤١٩.....(٢) ابن عقدة
- ٤٢٠.....(٣) الجعابي
- ٤٢١.....(٤) الدارقطني
- ٤٢١.....(٥) السجستاني
- ٤٢٢.....(٦) الحسكاني
- ٤٢٢.....(٧) الجزري
- ٤٢٢.....(٨) الذهبي
- ٤٢٢.....(٩) الأنباري الواسطي
- ٤٢٣.....(١٠) النيسابوري
- ٤٢٣.....(١١) الكراجكي

٥٣٣	الفهرس
٤٢٣	(١٢) الغضائري
٤٢٣	(١٣) الطاطري
٤٢٤	(١٤) اللكهنوي
٤٢٤	(١٥) الأمني
٤٢٥	الفصل الرابع: دلالة حديث الغدير على الإمامة السياسيّة
٤٢٧	معاني كلمة: (مولي) ودلالاتها على الإمامة السياسيّة
٤٢٧	دلالة كلمة: (الأولي) على الإمامة السياسيّة
٤٣١	عموم الأولويّة في آية الأحزاب
٤٣٦	الاستعمال القرآني لكلمة: (المولي)
٤٣٨	المشهد اللغوي
٤٣٩	دلالة كلمة: (الوليّ) على الإمامة السياسيّة
٤٤٢	المشهد النقلي
٤٤٤	شواهد دلالة كلمة الوليّ على الاستخلاف
٤٤٨	تبصرة
٤٤٩	إشكال وجوابه
٤٥٠	نصّ النبيّ على ولاية الإمام من بعده
٤٥٢	هويّة المولويّة الثابتة للإمام
٤٥٢	المولى في اللغة بمعنى المتويّ
٤٥٥	المشهد النقلي
٤٥٧	لفت نظر
٤٥٨	أدلة القوم على استخلاف أبي بكر
٤٦٣	الفصل الخامس: القرائن على دلالة الحديث على الإمامة السياسيّة
٤٦٥	القرينة الأولى: الأمر بالصلاة جامعة

- ٤٦٥..... القرينة الثانية: جمع الناس في يوم شديد الحرّ
- ٤٦٦..... القرينة الثالثة: نعي النبيّ نفسه في مطلع الخطبة
- ٤٦٧..... القرينة الرابعة: تهنئة الشيخين للإمام عليّ
- ٤٦٩..... القرينة الخامسة: قول النبيّ: (ألست أولى بكم من أنفسكم)
- ٤٦٩..... القرينة السادسة: قول النبيّ: (اللهم وال من والاه)
- ٤٧٠..... القرينة السابعة: وقوع الولاية في سياق الشهادة بالتوحيد والرسالة
- ٤٧١..... القرينة الثامنة: مناشدته عليه السلام يوم الرحبة
- ٤٧٢..... الخلاصة
- ٤٧٣..... الفصل السادس: دفع الشبهات عن حديث الغدير
- ٤٧٥..... الشبهة الأولى: أنّ الإمام عليه السلام كان في اليمن
- ٤٧٥..... أولاً: رجوعه عليه السلام من اليمن يُدّن النبيّ
- ٤٧٧..... ثانياً: شهادة العلماء
- ٤٧٨..... الشبهة الثانية: شكوى جيش اليمن
- ٤٧٩..... ردّ الشبهة
- ٤٨٠..... أولاً: خروجه داعياً للإسلام
- ٤٨٢..... ثانياً: خروجه قاضياً
- ٤٨٣..... ثالثاً: خروجه عليه السلام جانياً للصدقات
- ٤٨٥..... الشبهة الثالثة: أنّ كلمة (المولى) لا تحيىء بمعنى: الأولى
- ٤٨٨..... الشبهة الرابعة: أنّ المراد بـ (المولى) المحبّ والناصر
- ٤٨٩..... الخلاصة
- ٤٩١..... فهرست المصادر
- ٥١٩..... فهرست الكتاب